قيادات ومواقف

شهادة للتاريخ

إعداد

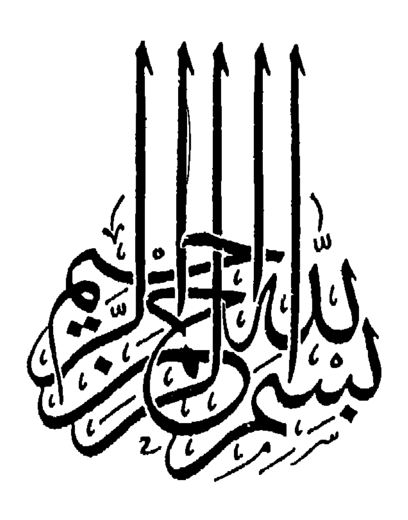
الدكتور أحمد علي فهمي

المكتب المصري الحديث

الطبعة العربية الاولى · حقوق التاليف والترجمة والطبع ١٩٩٣

المكتب المصرى الحديث

٢ شارع شريف تليفون . ٣٩٣٤١٢٧ القاهرة
٧ شارع نوبار تليفون . ٤٨٢٦٦٠٢ الاسكندرية
فاكس : ٢٠٢٣٤٧٥٤٢٧ ..
تلكس : E.N.I ٩٤٣١٢


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مقدمة:

تُعدّ الأمّة العربية من بين الأمم القليلة التي تملك مقوّمات الانتماء الذي عبّر عن نفسه بصيغ كثيرة عبر التاريخ العربي.

وإذا كانت بعض الأصوات العربية قد تعالت في منتصف هذا القرن مطالبة بتغليب العامل الوحدوي واعتباره أساس العلاقات العربية، فإن هذه الأصوات قد أُصيبت بالضّعف في سبعينيات هذا القرن، ولم يكد يُطلّ عقد الثمانينيات حتى طوّق هذا الصّوت بالقيود. وخرجت النّزعات القُطرية من مكـامنهـا، وأصبح العرب في موقف دفاعي عن النفس تجاه الأخطار الدّاهمة التي تُواجههم بطريقة فردية أساسها العامل الاستراتيجي المتعلق بتهديد الأمن القطري، والمحافظة على النظام والأيديولوجية.

لذا راح العـربي يقتـل العـربي، مع أنّ عدوهما المشترك مازال قويًّا متربّصًـا، مصرًّا على شلّ قوة كل العـرب، وكـان أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الأسبق قد قال، حينما سُئل عن الضّمان الثابت لأمن إسرائيل ووجودها:

«إن ذلك يتمّ حينما يصل كره العربي للعربي إلى حدود تتجاوز كره العربي للإسرائيلي».

صحيح أن العرب يتوزّعون على دول مختلفة في أنظمتها وأيديولوجياتها، كما أنّ المجتمعات العربية مختلفة في درجة تطوّرها الفكري والسياسي والاجتماعي، وداخل كل مجتمع منها تبرز تباينات وتناقضات كثيرة، وهذه حالة طبيعية متوقعة إلا أنّ هذه حالة صحية تعاون على الثراء الفكري والسياسي إذا ماكانت أهداف الأمة العربية هي الأساس.

والتّساؤل الذي يتبادر إلى الذّهن الآن هو: هل يعني توافر ضمانات العمل العربي الواحد أن الخلافات العربية ستختفي؟!.

والجواب ـ بكل أسف ـ هو: كلّا، فالخطر ـ في حقيقة الأمر ـ لا ينبع من وجود خلافات مادام الخلاف جزءًا من طبيعة الحياة، بل ينبع الخطر من سوء إدارة الخلافات وكيفية التعامل معها، دون أن يكون الخلاف مبرّرًا لصراعات عربية/ عربية.

وما أكثر ما تدارس الفكر العربي تجارب أمم أخرى عاشت التمزق لكنها حققت الوحدة في النهاية، مستخلصًا منها «قوانين» افترض سلفًا أنها تنطبق على الواقع العربي، دون دراسة متأنية لهذا الواقع العربي الراهن، وتحليل المعطيات المحلية والعربية والدولية لهذا الافتراض، وكان من الأجدى للفكر العربي أن يرصد أوجه التماثل بين ما هو مطروح عندنا كعرب، وما كان مطروحًا عند غيرنا دون الوقوع في وهم إمكان التّكرار أو النسخ.

وعلى الرغم من الخلافات العربية الكثيرة، والتنقل بين الكثير من الأيديولوجيات والتجارب المستعارة إلا أن الأمّة العربية قد قطعت خطوات لابأس بها على طريق التقارب العربي لا الوحدة العربية، إذ أمكن السيطرة ـ إلى حدّ ما ـ على بعض الصّراعات العربية في اليمن وفي لبنان وغيرها،

وتبلورت بعض صور التعاون العربي في مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعـاون العـربي، والاتحـاد المغـربي بدرجـات متفـاوتـة، كما استطاعت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة أن تعيد الأمل لمولود الروح العربية وقواها الفاعلة، كل ذلك مهد لمقدم واقع جديد يجعل للأمة العربية مكانة عربية لائقة في الانتظار.

وجاء اجتياح العراق للكويت ليُلقى بظلاله الكثيفة على العلاقات العـربية/ العـربية، وتصحـو الشعوب العربية على حقيقة أوهام الأمل، والانتظار، ويكشف ذلك الاجتياح عن هوّة التناقضات العميقة في الأرض العربية، فانقسمت الأمة مرة أخرى وبدت كأنها أمة مسلحة للاقتتال وليس للقتال!!.

وتـلاشت بذلـك الفـرص التي كانت قائمـة لإعـادة ترتيب البيت العـربي. كانت أزمـة الخليج بداية لمرحلة تاريخية مضـادة لعقارب الزمن العـربي، إذ الاتجـاه إلى التجـزئة والفرقة. وانقسم العرب على أنفسهم، وأصبحوا شعوبًا وقبائل، مع الكويت وضدّه، مع العراق وضده، مع الحق وضدّه، ومع الباطل وضدّه، فبينما طالب بعض العرب بإرجاع الحق إلى نصابه، وانسحاب العراق من الكويت، وتسوية الأمور في الإطار العربي، طالب آخرون بتسوية القضية الفلسطينية أولاً، وكلٌّ تحزّب لهذا القطب أو ذاك.

وتركّزت مواقف الدول العربية التي وقفت إلى جانب الغزو العراقي للكـويت، حول محْور أسـاسي هو الميل إلى التعميم المـطلق، وإقحـام مشكلات عربية عامة في الأزمة، مما أدى إلى تشتيت الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة، وإهمال العناصر المباشرة فيها.

وانطلاقًا من الدروس التي أملتها هذه الأزمة طالب البعض بحقّ الجيل الحالي في إعادة النظر في التاريخ العربي المعاصر. فمنذ الخمسينيات اعتمدت بعض القيادات السياسية والرموز الفكرية العربية طروحات تخاطب فيها مشاعر الشعوب العربية المتطلعة للوحدة والنصر والاستقلال عن التبعية، وعلى الرغم من أن وقائع التاريخ أثبتت عدم جدوى تلك الطروحات، وأنها لم تكن أكثر من وسائل لتحقيق أهداف ذاتية وأساليب لتنويم الأمة دون معرفة ما يحيط بها من حقائق، إلا أن هناك بين الشعوب العربية من لا يزال يصدق تلك الطروحات، ويقع تحت تأثيرها. فقد كان قدر هذا الجيل أن يظلّ غارقًا في أحلام الوحدة التي لا تنفصم عُراها، وأوهام العروبة التي لا تعرف هوادة في وجه الطّامعين والغزاة. كما كان قدر الجيل الحالي أن يظلّ يهتف بأسماء رموز عربية، لمجرد أن لوّحت له بشعارات تحرير فلسطين، ومحو إسرائيل من الوجود. حتى لو كان ذلك عبر بوابات الكويت!!.

ومع فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠م سقطت الأقنعةُ، وتهاوت الشعارات، فكان لابدّ من وقفة متأنية. يسترجع فيها هذا الجيل مامضى، ويملك الفرصة كي يقلّب أوراقه في روية، علّه يستشف منها الرؤى التي تعطيه مصباحًا يضيء له الطريق، فلا يكون نهبًا لشعارات متناقضة.. ولايكون حليفًا في هتافات جوفاء بلا معنى، يُردّدها مع رموز أثبت الواقع عدم صدقها مع نفسها أولاً ومع أبناء هذه الأمة ثانيًا.

ولا ينبغي لأحد أن يتصوّر أن هذه الدعْوة تهدف إلى تزوير التاريخ، وإنما هي دعوة لتحليل محتواه، والوقوف على تناقضات رموزه وتيليناتهم.

فقـد هزّ غزو العـراق للكويت كثيرًا من المعتقدات والمسلّمات التي ترسّخت في الأذهان العربية عبر عقود سابقة على الأزمة. ولعلّ الغزو وما صاحبه من ادعاءات تحقيق الوحدة عبر ضمّ الكويت، قد ولّد مفاهيمًا غير مقبولة للوحدة.

فبأيّ من الموازين يتصوّر عاقل أن يتمّ تطبيق الوحدة العربية بأسلوب التّوسع الإقليمي، وبحكم الحزب الواحد، وبإلغاء شعب بأكمله، لأن حاكمًا عربيًّا اختلف مع حاكم آخر على حفنة من الدولارات؟!! إن الوحدة تتم بتكامل الوطنيّات، وليس بإذابة وطنية في وطنية أخرى.

ولعلّ الضمان الوحيد لتقوية وإنعاش العامل العربي يكمن في حرص العـرب على مبـدأ عدم التـدخل في الشئون الداخلية لبعضهم البعض، واحـترام أنـظمة الآخرين وسيادتهم الكاملة، والتركيز على الدعم العربي المتبادل في مواجهة أي تهديد أجنبي. وعندئذٍ فقط، ستضعف النّزعات القُطرية، ويعود العرب ـ لعلّهم يعودون ـ للعمل المشترك الذي يرتكز على المصلحة الشاملة للأمة العربية.

لقد أفرز احتلال العراق الكويت واقعًا جديدًا يدفع إلى قراءة الماضي قراءة عقلانية بعيدًا عن العواطف، والتفكير في كثير من مواقف الزّعامات والـرّمـوز العربية التي تلاعبت بأحلام الأمة من أجل مصالحها الخاصة، وذلك بما يضمن التعامل مع الحاضر والمستقبل من منطلق صحوة واعية.

ومن هنا فنحن في حاجة إلى وقفة محايدة وموضوعية، التزمها قلبًا وقالبًا مضمون هذا الكتاب، الذي يأتي بعد أن شهدت الساحة العربية ـ عقب تحرير الكويت ـ سيلًا جارفًا من الكتب والإصدارات والأقوال والأحاديث،

وأكثرها أصوات يناطح بعضها بعضًا، خصومات واتهامات، شتائم وتهديدات من هنا وهناك.

إن هذا الكتاب ليس كتابًا دعائيًا لأحد، وليس كتابًا إنشائيًا يمتلىء بالاتهامات والشّتائم، ولكنه كشف حساب أمين للأجيال المقبلة. بدلاً من أن تُصبح السّمة الغالبة على العلاقات العربية/ العربية هي عدم الثّبات والاستقرار. فأمام كل أزمة مهما صغرت، . تضطرب العلاقات، وتتناقض المواقف، فيصبح ملائكة الأمس شياطين اليوم!! وتتحوّل الحملان الوديعة إلى ذئاب شرسة، والأمثلة على ذلك كثيرة، وليس أبلغ وأدلّ على ذلك من موقف العراق من الكويت، وموقفه من دول الخليج الأخرى بصفة عامة قبل الغزو وبعده.

هكذا كان هذا الكتاب لنشر الحق والحقيقة. فكل ما فيه نصوص لما ردّدته بعض القيادات والرّموز العربية، ونادت به وادعته، ولم يكن لنا أي فضل سوى تجميع كل ما قالوه فوق موائد عديدة لنضعه بين يدي القارىء في سلة واحدة.

ونترك للقارىء العربي حرية الحكم على ما كان فيها من تناقض في الأقوال والمواقف!! وقد انتهجنا أسلوبًا علميًا حياديًا، اعتمد فيه النصّ على الوثائق والأقوال، كما هي، دون تنميق أو تزييف. فقد آن الأوان أن نبدي الاحترام المطلوب للعقلية العربية والإسلامية الواعية، لعلنا نستطيع دون عناء، أن نفرّق بين الغثّ والسمين من القول.

لقد كان هناك خلط بيّن في معظم الأوقات بين القول والفعل، لبعض القيادات العربية، إلى درجة أن ذلك كلّف الأمة جهدًا وصراعًا

عنيفين، واختلط الأمر على الكثير من الجماهير العربية مما أفقدها حتى القدرة على الحكم الصحيح على غزو العراق العربي للكويت العربي.

ولاتزال بعض القيادات العربية مستمرّة فى خلق هذا التناقض بين منطقتي القول والفعل على الرغم من أن كثيرًا من الأوراق قد كشفت عن مكنونها بعد هدوء صوت المدافع في حرب تحرير الكويت، ويأتي هذا الكتاب شاهدًا على ما حدث، فلم تنقل صفحاته إلا ما ردّدته بعض القيادات والرّموز العربية، ولم نكن في حاجة إلا لتصنيف ما وجدناه موثّقًا من الحقائق فقط.

ولعلّنا بذلك نكون قد قدّمنا إسهامًا مخلصًا في تبصير الشعوب العربية بحقيقة ما كان مستورًا عنها، وما جرى على الترّاب العربي، وذلك من موقع مسئوليتنا الفكرية أمام الضّمائر العربية المخلصة، إيمانًا منا بأن غد الأمة العربية المشرق آتٍ مهما كانت النكسات، ومهما كانت المواقف والنّزوات، وأن ليل هذه الأمة لن يطول.

والله من وراء القصد.

المؤلـف

الفصل الأول

حرب تحرير الكويت..

أقوال وحقائق

* بداية الطوفان.
* قوة الجيش العراقي.
* الخسائر بلغة الأرقام.
* السؤال الغامض.. والاجابة المفقودة.
* أي مفاجأة؟!.
* نظرية الاسقاط النفسي.
* واقع.. وحقائق.

«إن الولايات المتحدة بعد هذه الحرب ضد العراق لن تعود القوة رقم واحد في العالم».

صدام حسين

كان العالم يترقب السلام الآتي في نسائم الوفاق الدولي والنظام الدولي الجديد الذي أُعلن عن مخاضه مع نهاية الصراع بين الشرق والغرب، وانهيار سور برلين والحرب الباردة، فإذا برياح الحرب تهب من الخليج كأخطر تهديد عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وحتى فجر الخميس السابع عشر من يناير، كان العالم يرفض أن تتبدد آماله في السلام، إلا أن هدير طائرات التحالف ـ معلنًا عن بدء تحرير الكويت ـ، قد وضع الحقيقة أمام العالم مجردة بلا رتوش، إن الحرب قد بدأت الآن. نادرًا ما عرف نزاع في العالم هذا القدر الهائل من الاهتمام والتعبئة الدوليين والمبادرات والوساطات التي لم تنقطع لحظة منذ بداية أزمة الخليج، وعلى الرغم من تزايد أعداد القوات متعددة الجنسيات في المنطقة، كان هول الأخطار التي تحملها الحرب على جناحيها واضحًا في أذهان الجميع، إلى درجة لا تسمح بالتقليل من بذل أي جهد، وتقديم كل المبادرات مهما كانت ضعيفة الاحتمال في النجاح، وعشية انتهاء مهلة الإنذار الدولي الموجه للعراق كي ينسحب من الكويت، كان الرأي العام العالمي منقسمًا إلى فريقين:

* فريق يعتقد أن الحرب في الخليج مستحيلة لأن حجم الأضرار الناجمة عنها آنيًا ومستقبلاً لا تقع تحت الحصر.

* **وفريق كان يجزم أن الحرب واقعة لا محالة، وأن عاصفة الصحراء ستهبّ في أقرب موعد مناسب بعد انتهاء مهلة الإنذار.**

* بداية الطوفان:

بعد منتصف ليل الأربعاء ١٦ من يناير ١٩٩١م.. ظهر «جون هوليمان» مراسل محطة «سي إن إن CNN» التليفزيونية الأمريكية في بغداد على أجهزة استقبال هذه المحطة في كل العالم، ليعلن عن بدء الغارات الأولى للطيران الأمريكي على العاصمة العراقية، وبعدها خاطب ملايين المشاهدين في أمريكا والعالم، قائلاً:

«والآن سأسكت، واسمعوا بأنفسكم دوي انفجارات القنابل والمقاومات الأرضية».

وليعلن بعد ذلك «مارلن فيتزووتر» الناطق باسم البيت الأبيض في واشنطن إن «عملية تحرير الكويت قد بدأت»، وأن القوات الجوية الأمريكية دشنت عملية «عاصفة الصحراء» بالإغارة على أهداف استراتيجية وعسكرية عراقية داخل العراق والكويت.

وبعده بدقائق، أعلن «خافيير بيريز دي كويلار» السكرتير العام السابق للأمم المتحدة.. من نيويورك «**بصفتي أمينًا عامًّا للأمم المتحدة.. وهي منظمة دولية للسلام، لا أستطيع إلا أن أعبّر عن حزني لبدء المعارك**».

وهكذا توالت الأحداث والوقائع، واستمر هدير الحرب في أهواله حتى أُعلن يوم السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٩١م عن وقف قوات التحالف لعملياتها العسكرية في الخليج، وبدء سريان وقف إطلاق النار

منذ ذلك التاريخ.

وانكبّت كل الأطراف تُحصي خسائرها، وانقلبت توقعات كثيرة قد سبقت الحرب، وخابت تنبّؤات كثيرة تسللت عبر تصريحات مسئولين كبار، وفوجىء الحلفاء أن خسائرهم لم تكن كبيرة وفادحة كما تصوروا!! انقلبت كل الموازين، إلا أن هناك شيئًا واحدًا لم يتغير، ولم يتبدل، ولم ينقلب، ولم تخب حساباته، وهو أن العراق قد مُنيَ بهزيمة كبيرة سببها خطأ الحسابات.

وفي حوار للرئيس العراقي صدام حسين مع المعلق السياسي الشهير «دان راذر» لمحطة تليفزيون «سي. بي. إس» الأمريكية يوم ٣١ من أغسطس ١٩٩٠م قال صدام حسين:

«إنني أضع احتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، والعراق مستعدّ لمثل هذا الاحتمال، ولكن ذلك لا يعني أن بغداد تسعى من أجل أن تقع مثل هذه الحرب».

وحذّر صدام حسين من أنه:

«إذا شنت أمريكا هجومًا على العراق فسوف تقع مأساة أضخم بكثير من مأساة الحرب الفيتنامية». وقال:

«إن الولايات المتحدة، بعد هذه الحرب المحتملة ضد العراق لن تعود القوة رقم واحد في العالم».

ورفض صدام محاولات المعلق السياسي الأمريكي ليتحدث حول إمكان استخدام العراق للأسلحة الكيماوية ضد القوات الأمريكية، واكتفى بقوله:

«إنه يجب على العدو أن يتوقّع أن العراق لن يكون لقمة سائغة يسهل ابتلاعها».

بينما كان المسئولون العراقيون في ٢٠ من أغسطس يناشدون أوربا أن تحث الولايات المتحدة الأمريكية على عدم الدخول في حرب مع العراق حتى لا تتسبب ـ كما يقول هؤلاء المسئولون ـ في: «حرب عالمية ثالثة». وتعهّدوا «بأن الطّيارين الأمريكيين سوف يُؤكلون إذا سقطت طائراتهم في العراق».

وبث رئيس المجلس الوطني العراقي في خطاب له رسالة مفتوحة للشعب الأمريكي عن طريق وكالة الأنباء العراقية!!.

وتضمّن هذا الخطاب ـ وهو خطاب طويل ـ بعض العبارات التي أثبتت وقائع الحرب أنها جانبت تمامًا حسن التقدير، وعدم جدواها، إذ يقول:

«يبدو أن إدارة بوش لم تتذكّر مأساة فيتنام وماجرّته على الشعب الأمريكي من نتائج لا يزال يعاني منها حتى اليوم.
ولذلك استسهلت دفع الجنود الأمريكان إلى رمال الصحراء الموحشة والمتحركة.
وأن هذه الإدارة لم تنتبه إلى أن العراق ليس كفيتنام، وأسلحة العراق ليست كأسلحة فيتنام».

ومنذ الأسبوع الأول لغزو العراق للكويت، والقيادة العراقية تدقّ طبول الحرب، تفعل ذلك مثلما يفعل فارس واثق من حد سيفه!! ففي بيان لمجلس قيادة الثورة العراقية برئاسة صدام حسين، جاء فيه:

«نحن نقول لكل المتآمرين: إننا سننازل قوتكم الغاشمة».

وأضاف البيان:

«إن العراق قادر على المجابهة حتى النهاية المظفّرة».

وكثر الجـدل حول مدى استخـدام الأسلحـة الكيماوية، وأسلحة الدمار الشامل في حرب الخليج، بين من يُهدّد باستخدامها، ومن يشكك في إمكان ذلك.

وقاد العراقيون حملة واسعة النطاق تُظهر مدى قدرتهم على استخدام أسلحة الدمار الشامل. عندما أعلن العراق يوم الثامن عشر من أغسطس من عام ١٩٩٠م من أن: **«العراق يحذر من أنه سيستخدم أسلحة الدمار الشامل والردع الاستراتيجي لردع أي هجوم عليه»**.

وسرعان ما خطت مانشيتات الصّحف تهديدات بلا حدود، تفترض في محتواها أن العراق وحده يمتلك هذه الأنواع من الأسلحة.

إذ أعلنت صحيفة القادسية الناطقة بلسان وزارة الدفاع العراقية في الشهر نفسه:

«إن العـراق يُحذّر قوات العدوان من محرقة لن يفلت منها أحد إذا شنّت هجومًا عليه»!!.

وأضافت:

«إن أسلحة الدمار الشامل والرّدع الاستراتيجي التي يمتلكها العراق ستكون في انتظار كل من تُسوّل له نفسه شن عدوان لتحوّله إلى أشلاء».

وبعد ذلك التاريخ بحوالي أربعة أشهر ونصف، أي في الخامس عشر من يناير، وبينما كان العالم أجمع يقف على أعصابه بأنفاس محبوسة، ليقطع آخـر ورقـة في نتيجة تقويم انتهاء المهلة التي منحها مجلس الأمن للعراق لتطبيق قراراته، وهي القرارات المتمثلة في تحديد وقت الانسحاب العراقي من الكويت دون قيد أو شرط، يُؤكّد الرئيس صدام حسين مرة أخرى في

تصريحاته، وفي ذلك الوقت الحرج، وبالنص أنه:

«ليس هناك مكان في منطقة الشرق الأوسط لا تستطيع طائراتنا الوصول إليه».

وحذر مَن وصفهم «بالأشرار»؛ مشيرًا إلى أنهم: **«سيندمون على فعلتهم بعد أن يخرجوا مذعورين من المنطقة»**.

وتتوالى دقات ساعة الزمن، وتنطلق طائرات التحالف من مرابضها معلنة بدء حرب تحرير الكويت، وتدور آلة الحرب الرهيبة، وتتوالى الأحداث بعد ذلك على النحو الذي خَبِرناه.

فهل كان ما حدث بعد ذلك خافيًا على الرئيس العراقي؟!

أم أن هناك خطأً ما قد وقع في الحسابات العراقية؟!

أم أن لديهم قناعات لا تقبل الشكّ أنهم قد حقّقوا أهدافهم التي وضعوها؟!.

هذه ـ في واقع الأمر ـ أسئلة تُحيِّر إجابتها عُتاة المحللين والمخططين، وحتى كبار الساسة والمفكرين، بيد أن موقف الرئيس العراقي كان يشكل علامة استفهام كبيرة، ولعل قراره بغزو الكويت في الثاني من أغسطس، يُشكّل في حد ذاته علامة الاستفهام الأكبر!

هل كان العراق يعتقد أن العالم ـ وبالذات أصحاب المصلحة والقضية ـ سيكتفون بمقاعد المتفرجين، بينما هناك إلغاء غير مسبوق لدولة من خريطة العالم بمنتهى البساطة؟!.

في السياسة تتخذ النظرية التقليدية من القوة أساسًا لتكوين الدولة. فالبطولات والحروب تُدعّم السلطة، وتؤكد الثقة في الحاكم، ومن

ثم تؤول إلى قبضته كل الأمور في النهاية.

وفي هذا النظام، يتمتّع الحاكم بالسلطة المطلقة..

ومن هنا أنفق الرئيس العراقي مبالغ طائلة على بناء القوة العسكرية العـراقية سواء من ميزانية الدولة، أو من الدول الخليجية المجاورة، على أسـاس أنـه يُدافـع عن البـوابة الشرقية ضدّ الفرس الطامعين في الكعبة المشرفـة، ثـم مالبث أن تبنّى دعوة تحرير فلسطين، ولكن هذه المرة ـ عن طريق احتلال الكويت!!

ولعل الرئيس العراقي كان قد نجح في فترة سابقة لغزو الكويت في إقناع العالم العربي أو على وجه التحديد شريحة كبيرة منه بأن هدفه، الذي كان يتمثل في حماية البوابة الشرقية للخليج العربي، قد تحوّل الآن إلى ما هو في الواقع حلم عربي قديم، وهو تحرير فلسطين.

ففي يوم الثـالث من إبـريل عام ١٩٩٠م أشـادت صحف عربية بصورة حماسية بالكلمة التي ألقاها الرئيس العراقي صدام حسين، وهدّد فيها بالانتقام بأسلحة كيماوية فتّاكة من أي هجوم إسرائيلي على بلاده.

وقالت صحيفة الدستور الأردنية في افتتاحيتها في مقال رئيس لها:

«إن الرئيس صدام حسين أيقظ يوم أمس أعمق ما في قلوب أبناء هذه الأمة الكبيرة، من توق شديد إلى وقفة عزّ عربية ممهورة بطابع القوة والاقتدار والكبرياء القومي».

وأشارت الصحيفة قائلة:

«وضـع الـرئيس صدام بكلمتـه الصريحـة والمبـاشرة حدًّا لسيـاسة الاستخـذاء العـربي الـطويـل أمـام العنتريات الإسرائيلية، وقلب بموقفه الشّجاع هذا صفحة كالحة من حياة الأمة العربية».

ومضت الدستور، تقول:

«فهذه هي المرة الأولى التي يقف فيها منذ سنوات طويلة قائد عربي كبير ليعلن أنه سيرد على التهديد الإسرائيلي، ليس ببيانات تستنكر العدوان المبيَّت، وتدعو العالم المتحضر للعمل دون وقوعه وإنما بتلك اللغة التي يُحسن المعتدون الصهاينة فهمها جيدًا».

وقالت صحيفة الرأي:

«ما قاله الرئيس صدام أمس كان التعبير عن جوهر هذه الأمة التي بلغ الاستخفاف بها حدًّا جعل الكيان الصِّهْيوني وحلفاءه من المستعمرين القدامى والجدد يتصورون أنهم قادرون على قهر إرادته، وعلى فرض استمرار التخلف عليه، ومنعه من أن يكون نواة القوة الذاتية القومية».

وأضافت الصحيفة، تقول:

«وصوت صدام حسين كان أمس صوت أمتنا كلها من «الماء إلى الماء»، وصوت إرادتها وعزتها، وعنفوانها، والصوت الذي يجب أن يصغي إليه الكيان الصِّهْيوني وحلفاؤه بتمعن وبوعي يُمكّنان هذا الكيان وسواه من إعادة كل الحسابات».

وقالت صحيفة صوت الشعب:

«كلام الرئيس صدام حسين أمس يكشف أبعاد المؤامرة الدولية على الوجود العربي والإصرار الدولي على إبقاء العرب تحت خط القدرة على النهوض، وبناء الذات، والدفاع عن حياض الوطن العربي الكبير».

وفي البحرين قالت صحيفة أخبار الخليج:

«إن تصريحات الرئيس صدام حسين جاءت في توقيت مناسب، وبالغ الأهمية، بعد الحملة الإسرائيلية/ الغربية غير المبررة التي ثارت مؤخرًا ضد امتلاك العرب لإمكانات الردع والتصدي للمخاطر الخارجية».

وأضافت، تقول:

«إن الرد العراقي يشكل إعلانًا مهمًّا على المقدرة العربية على ردع إسرائيل وتحجيم ممارستها العدوانية وإنهاء مرحلة العربدة الإسرائيلية».

وفي قطر، قالت صحيفة الشرق:

«إن الرئيس العراقي استطاع أن يتحدث مع دول الغرب بنفس اللغة التي تعترف بها، وهي لغة القوة، وأن يتعامل معها بالمنطق الذي تعتنقه، وهو: لا مكان للضعيف في عالم الأقوياء».

وقالت صحيفة قطرية أخرى، هي «جلف تايمز»:

«إذا كانت كلمات الرئيس حسين ستردع إسرائيل عن القيام بأعمالها الشريرة فإنها كانت ضرورية بالفعل، فلربما تدرك بأن مستقبلها الوحيد مع العرب لن يكون إلا من خلال السلام».

وفي القاهرة نشرت الصحف المصرية حديث الرئيس حسين،على صفحاتها الأولى بدون تعليق.

وكانت مصر آنذاك ترتبط مع العراق في مجلس التعاون العربي الذي يضم ـ أيضًا ـ الأردن واليمن الشمالي، وذلك قبل توحد اليمنين.

ونشرت صحيفـة الأهرام فقرات من الحديث تحت عنوان: صدام حسين يهدد بحرق نصف إسرائيل.

أما صحيفة الأخبار فقد نشرته تحت عنوان: صدام. . نعم نمتلك أسلحة كيماوية.

وفي الكويت قالت صحيفة القبس:

«إن كلمة الرئيس صدام حسين أمس تحذير لكل من تُسوّل له نفسه أن يعتدي على خدود العراق، وخاصة إسرائيل التي وجه إليها تهديدًا شديد اللهجة بإحراق نصفها إذا ما اعتدت على أي منشأة عراقية».

وأضافت الصحيفة، قولها:

«إن هذه الكلمـة هي تحديد واضح لمسار العراق نحو التحرر من التبعية بكـافـة صنورهـا، الاقتصـاديـة، العلميـة والتكنولوجية، والتسليحية، وتأكيد على أن العراق لن يساوم على مبادئه، ولا على أمنه أو أمن الدول العربية».

وقالت صحيفة الرأي العام الكويتية:

«بالأمس أقسم الرئيس العراقي صدام حسين بأنه سيحرق نصف إسرائيل إذا ما تورّطت بالعدوان على العراق».

وأضافت، تقول:

«وهكذا فإن حالة التوتّر في المنطقة انتقلت إلى نقطة الغليان، مما يعني أن الحريق قد أصبح قيد الساعات أو الأيام».

ومضت الرأي العام، تقول:

«بالنسبة لإسرائيل فإن توجيه الضربة الوقائية يعتبر سياسة ثابتة، بل عقيدة عسكرية مستمرّة، إذن فإن الصورة ـ خاصة ـ بعدما كشف

الرئيس صدام حسين عن صواريخه أضحت مُحدّدة، وهي تحتاج في الحال إلى حركة عربية منظمة الإيقاع، وشديدة الجدية لمواجهة ما يأتي، والعمل بكل الإمكانات لقطع الطريق الإسرائيلي باتجاه الفرات».

وقد استخدم العراق في ذلك منطقًا دعائيًا في البداية، وجد قدرًا من القبول والتّصديق، وعندما تضخّمت قوته إلى حدّ مذهل، كشفت السياسة العراقية عن منطق عراقي جديد.

* قوة الجيش العراقي:

روّجت صحف عربية، لتهديدات الرئيس صدام حسين تجاه إسرائيل، والمثير للدهشة أن الصحف الخليجية كانت على رأس من روّجوا لهذه التهديدات ـ قد يكون ذلك بعفوية أو ضعف تقدير للتاريخ، والواقع وما يمكن أن يحدث في المستقبل ـ وثارت الزوبعة، ثم هدأت، ولم يمتد الزمن طويلاً حتى ترامى إلى أسماع العالم هدير جنازير الدبابات العراقية على أرض الكويت، وبدأت نكسة أخرى للأمة العربية أكثر عمقًا، وأكثر شتاتًا وتناحرًا، وبدأت حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية، وأكثر من ذلك إماتة ثقة العربي بالعربي، فبينما كانت الشعوب العربية تنظر بأمل اليائس نحو العراق الذي أسهبت قيادته في الخطب والتصريحات من أجل بناء أمة عربية قوية، وإعادة فلسطين بالأسلحة الكيماوية ـ كما أعلن الرئيس العراقي عن ذلك ـ استيقظت فجر الثاني من أغسطس ومعها العالم كله على خبر احتلال العراق للكويت.

ويبدو أن العراق اعتمد التحضير الهادىء لغزو الكويت، وكان

يبحث عن رأي عام عربي يعتمد عليه بعد الغزو.

فقـد أكد العراق أكثر من مرة أنه لا يوجد لديه نوايا في شن عمل عدائي ضد الكويت أو غيرها.

وما لبثت التصريحات أن توالت من الرئيس العراقي، وذكر في إحداها وهو يخاطب الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر بغداد الشهير:

«إنـه إذا أقـدم على مهاجمة أي دولة عربية فإن على الدول العربية الأخرى أن تحشد الجيوش ضده».

لقـدْ جانب الـرئيس العراقي الصّواب عندما اعتقد أن العراق لن يتعـرض لهجوم من غير الجيوش العربية، ويبدو أنه وصل إلى قناعة تامّة بصدق هذا التضخيم المتعمّد لقوة الجيش العراقي.

وقد تضاربت الآراء حول هذه النقطة «قوة الجيش العراقي» فقد أشار بعض المـحـللين إلى أن الجيش العـــراقي كان يمتلك كميات هائلة من الأسلحة والعتاد، وعددًا لا يُستهان به من القوات، إلا أن هذا العملاق العسكـري ظهـر من خلال عدسـات أقمار التجسس وتقارير الجاسوسية والرصد الدقيق أنه في حقيقته بناء غير متماسك من داخله، ويفتقر إلى شروط أسـاسية للحكم عليه كأحـد الجيوش القـادرة على حسم القرار في أرض المعركة، خاصة إذا ما خاض حربًا ضد جيوش مدرّبة ومجهزة بتكنولوجيا متقدمة.

وقـد تكشّفت ـ فيما بعـد ـ الكثـير من الأدلـة التي تُبرهن على هذا الافـتراض، سواء فيما يتّصـل بالنتائج التي أفرزتها الحرب، أو من خلال الوثائق التي تم تداولها بين القيادة العراقية وقواتها خلال الحرب، ومن جانب آخر أشار محللون آخرون إلى أن هناك تهويلاً متعمدًا لقوة الجيش العراقي

حتى تتضخم مفاهيم «الأنا» لدى الرئيس العراقي، فلا يتراجع عن استمرار الحرب، ولا يرضخ لمن يُطالبونه بالانسحاب من الكويت، فيسمح بذلك بتدمير الجيش العراقي بكل ما لديه من عُدّة وعتاد.

فقد كتب الصحفي الفرنسي «بيار بيلو» - إبان الأزمة التي افتعلها الرئيس العراقي مع إسرائيل وتهديده لها بشكل شفاهي - يشيد بقوة صدام حسين العسكرية، ويفتتح كلامه بنص للرئيس العراقي، لعله يداعب فيه روح الزعامة العربية، وفي نفوس أصحابها الذي يقول فيه:

«بدأت عملي السياسي وأنا مقتنع بأنه يتوجّب علي أن أتحمل مسئولية غير عادية».

بهذه الكلمات يُوضّح الرئيس صدام حسين دوره في تحويل العراق لتُصبح في طليعة الدول العربية، ويعتقد صدام حسين أن قوة العراق مرتبطة بطاقته العسكرية، ولذلك فقد حرص على تزويد بلاده بتشكيلة من الأسلحة الحديثة، واختار الكاتب هذا المدخل كي يستعرض جميع تلك الأسلحة التي تتباهى بها الزعامة العربية، لأنها أخيراً تبرز أن: **«العراق يستطيع ضرب المراكز الاستراتيجية في إسرائيل».**

وبعد أقل من شهر يتصدّى كاتب آخر، وهو «فرانسوا سكلوسر» ليتساءل عن تلك الصواريخ العراقية المنصوبة منذ شهور، ولم يحاول العراقيون إخفاءها، مع أنهم يستطيعون وضعها في منصات متحركة. فهل ستقوم إسرائيل بضربة وقائية؟! واستبعد الكاتب ذلك، وكأنه يُدرك أن إسرائيل تعي جيدًا طبيعة الزعامة العربية، ولذلك فهو يحاول أن يبرز ملامح أخرى من ذلك الاستعراض العراقي، وهي أن العراق يطمح إلى أن يفهم العالم العربي أن لقوة إسرائيل حدودًا، ويمكن للأسلحة العربية ردعها.

وعندما يحاول الكاتب أن يظهر شيئًا مما يمكن أن تخشاه إسرائيل من القوة العراقية، التي اكتسبتها من ممارستها للحرب ثماني سنوات مع إيران، فلكي يستعرض معدات الجيش العراقي جملة وتفصيلاً، وهي مما تتباهى بها الزعامة العربية-أيضًا-كما قلنا. ومن تلك المعدات قوة المدفعية التي قال عنها الكاتب: «إنها أقوى مدفعية بالشرق الأوسط»، وعن قوة الدبابات قال: «يمتلك العراق ستة آلاف دبابة»، وعن القوة الكيماوية قال: «بحوزة العراق أسلحة كيميائية»، ويمتلك الجيش العراقي ترسانة سلاح كيميائي ضخمة، ويسترسل الكاتب في كشف خبايا المعدات والصواريخ الحربية للتأثير على الرأي العام، الذي سيتعاطف مع إسرائيل المهدّدة بمثل هذه المعدّات، ولزرع حبّ الزعامة والقوة في نفوس بعض العرب.

وفي العراق نموذج لهذه الزعامة التي كسبت منها إسرائيل كثيراً، وتمنت لو تظلّ مثل تلك الأساليب قائمة، وما كان على إسرائيل إلا أن تُردّد كالصّدى ما تسمعه من تهديدات في الخطب والتصريحات العربية مما يكسبها تأييدًا عالميًّا، معنويًا وماديًا، ولكن ما إن تحس إسرائيل بالخطر الأكيد من وجود ذلك السلاح العسكري المدمّر حتى تُبادر إلى تدميره بصمت، مثلما صنعت «قبل آخر ضوء من يوم الأحد ٧ يونيو ١٩٨١م/ ٥ من شعبان ١٤٠١هـ»، حين قام السلاح الجوي الإسرائيلي بعملية جوية أغار فيها على المفاعل الذري العراقي «أوزيراك» بالقرب من العاصمة العراقية بغداد، ودمّره تدميراً كاملاً، وفي اليوم التالي لم تعلن إسرائيل سوى بيان عسكري مقتضب جدًا.

أما إذا لم يكن ثمة خطر من استعراض أسلحة الزعامة العربية على إسرائيل، فإنها تظل صامتة، ولا تصنع شيئًا، ويمارس الكتاب السياسيون

الأجانب ـ بقصد وبغيره ـ توظيف الزعامة الاستعراضية في كتابات إعلامية لا تخلو من دلالات وإيحاءات مُؤثّرة، فهم يستوحون من استعراض الزعامة العربية لقوتها المدمرة أفكارًا تبثّها وكالات الأنباء العالمية، وبخاصة الفرنسية، وقبيل حرب الخليج بأشهر قليلة.

أيًا كانت الافتراضات، وأيًّا كانت التفسيرات إلا أن الرئيس العراقي نفسه قد أسهم في تدعيم هذه الإدعاءات، وذلك عندما أطلق تهديداته ووعيده لقوات التحالف قبل الحرب.

ففي لقاء الرئيس العراقي مع القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد، والذي نشر نصه في السادس من أغسطس عام ١٩٩٠م أي في اليوم الرابع من غزوه للكويت، قال الرئيس العراقي:

«أنا مطلع على الموقف الأمريكي بتفاصيله، حتى الآن نحن نفهم أنه عندما يحصل مثل هذا الوضع، فإن أمريكا تتخذ موقفًا، ولسنا مستغربين من أن تشجب أمريكا عملاً من هذا النوع، وخاصة عندما لا تكون طرفًا فيه، ولكني أردت أن أقول إن على أمريكا ألا تندفع تحت استشارات مخطئة إلى عمل تجد نفسها معه موضع الإحراج».

وكان الرئيس العراقي يقصد بذلك أنه يوجه تحذيرًا للولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تُحرج نفسها أمام القوات العراقية عندما تُقدم على عمل عسكري ضدها.

ومن المواقف الغريبة التي ساندت هذه التوقعات، ذلك التصريح الغريب الذي ورد على لسان وزير الدفاع الفرنسي «جان بيير شيفاتمون»،

والذي قدّم استقالته قبل وقوع حرب الخليج عندما قال في باريس يوم الرابع من سبتمبر عام ١٩٩٠م:

«يعرف المتخصّصون أن الحرب ستكون باهظة التكاليف من الوجهة الإنسانية، ويقول: من أتشاور معهم بانتظام أن ١٠٠ ألف شخص على الأقل سيقتلون حال نشوب حرب في الخليج، ومن يتصوّرون حربًا دامية شاملة لم يُحلّلوا العواقب التي لا يمكن إلى حدّ بعيد التنبؤ بها».

وأضاف قوله:

«إنهم لم يفهموا الصعوبة الهائلة لحرب برية تقوم بها قوة أجنبية مثلما حدث للولايات المتحدة في فيتنام والاتحاد السوفييتي في أفغانستان، إنها ستكون حربًا صعبة للغاية مع استخدام الأسلحة الكيماوية والصاروخية».

من الواضح أن الاستراتيجية الدعائية العراقية إبان الغزو، كانت تتكىء على بديهية حاولت القيادة العراقية أن تضعها في عداد الأمر الواقع، وهي أن العراق لن ينسحب من الكويت، وأن أي قوة على وجه الأرض بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع محاربة العراق، ولذا انتهج العراق لهجة مُتشدّدة إزاء أي محاولات للنيل من غزوه للكويت.

يقول وزير الخارجية العراقي «طارق حنا عزيز» في مقابلة مع شبكة التليفزيون الأمريكية (CNN) محذّرًا بعد غزو العراق الكويت:

«إن أمريكا ستمنى بهزيمة مُذلّة إذا أعلنت حربًا تقليدية ضد العراق الذي لا ينوي الدخول فيها».

وقال عزيز:

«إذا جاءت أمريكا إلى هنا لإعلان حرب، فأعتقد أنها ستندم على ذلك لأنها ستخسرها. وهذه الهزيمة ستكون إذلالاً كبيراً لبلادكم الأمر الذي لا نرغب فيه».

ويبدو أن الوزير العراقي شعر بهذا التّصريح أنه تجاوز حدود المعقول، فتدارك قوله في نفس التّصريح، بالقول:

«إن أمريكا تملك السلاح النووي الذي يستطيع محو العراق من على سطح الأرض».

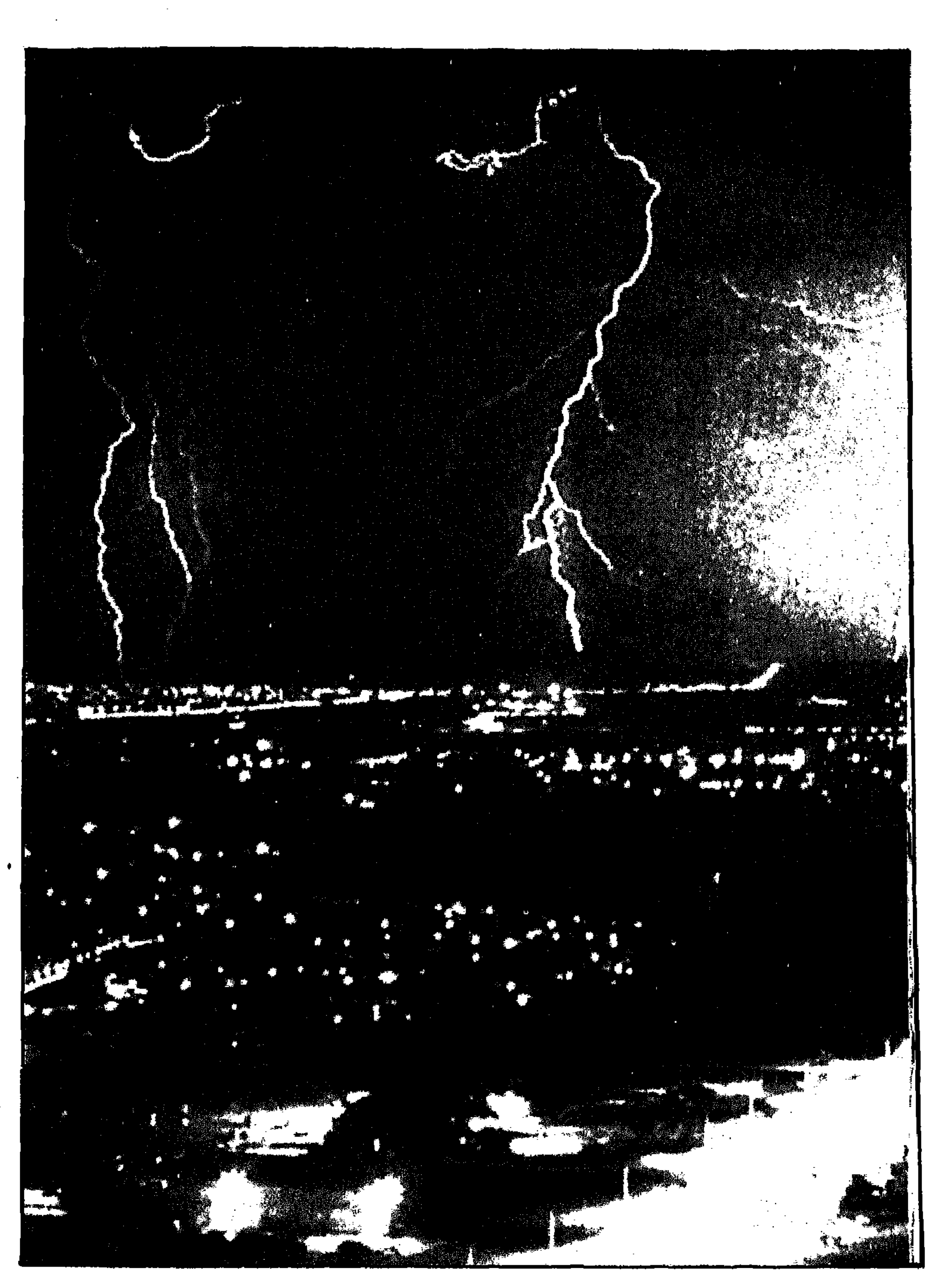
وأضاف:

«إذا قرّرت أن تفعل ذلك فإننا نترك إلى الله أمر معاقبتها»!!.

وعلى جبهة الرأي العام اعتقد الرئيس العراقي أنه قد نجح في تعبئة الرأي العام لخوض الحرب عندما يعلن:

«إن الذين يقفون معي ليسوا مليونًا فحسب بل أكثر من خمسة ملايين ونصف المليون».

وكان النظام العراقي عندما تنزلق قدماه إلى الأخطاء والأزمات السياسية والإقليمية والاقتصادية والعربية، ويشعر بأن ثَمَّة مكاره وصعاب ومشكلات قد ضيقت عليه الخناق، فإنه يبحث عن مخرج، ومتنفس فلا يجدهما إلا في مخاطبة الجماهير، فيتّجه إليها، ويلاحق مشاعرها وآمالها، وينسى أو يتناسى أسباب ذلك الحصار والقيد، ويخرج عن الإحساس بهما إلى ساحة الخطاب الشعبي إذ يجد فيها المتنفس الواسع الذي يُساعده ويُنسيه على الأقل ذلك القهر المشحون بالإحباط واليأس.



● سماء بغداد ليلة بدء القصف الجوي للتحالف

وحـين أحسّ بفشله في الكـويت، والخطأ في حساباته، وخشي أن يُسحب البساط البطولي من تحت قدميه، ويُتّهم بالضعف والإنكسار اتجه إلى ساحة أوسع من ساحته الشعبية، ليمدّ كيانه إلى ساحة تعمّ وتشمل الأمة العربية بأجمعها، وأخذ ينشر تصوراته القومية والثورية والاشتراكية عبر خطبه وتصريحاته ونداءاته، بإحساس الوصي على شعوب الأمة العربية قاطبة، أو الوريث الشرعي لممتلكاتها وحقوقها وطموحاتها، فهو الذي سيعيد لبعض القادة بلدانهم وأراضيهم المسلوبة، على الرغم من أن النظام كان بالأمس على خلاف معهم، وضـد قضاياهم، وشخصياتهم، وقد أصبحت الآن قضاياهم واحدة مترابطة لا انفصام لها من وجهة نظره، فقضايا فلسطين ولبنان وسوريا والجولان وإسرائيل كلها متلاحمة، وقد وعد بأنه سيفرض على العـالم وأمـريكـا حلّها، وقد ذكر «هيكل» دوافع تلك السياسة الإعلامية لصدام بقوله الصريح :

«. . . وكان هدفه الواضح أن يُحيط نفسه بنطاق من تأييد الجماهير ومسـاندتها مع إحساسه المتزايد بأن الحكومات العربية في معظمها واقفة ضده».

وكان يعتقد دومًا أن ملامح الخطر الدولي بعيدة عنه، وأنه في منأى من شن حرب عليه، فقـد ذكـر يوم ٣٠ من أغسطس لشبكة التليفزيون الفرنسي الأولى:

«كل يوم أشعر أنني أقل تعرّضًا للتّهديد لأننا نزداد قوة، ولدينا ثقة هائلة في الأسلحة التي توجد لدينا».

* الخسائر بلغة الأرقام:

إن المظالم التي يمكن أن يتسبّب فيها قائد لشعبه كثيرة، وقد أسهم الرئيس صدام حسين في إعطاء انطباع سلبي عن الجنود العراقيين، فإلقاء جيش في أتون النيران تحت دعوى البسالة والأعمال الخارقة يُعدّ عملاً غير حكيم بكل المقاييس، وإذا ما أتت النيران على هذا الجيش، فليس معنى ذلك أن جنوده لم يكونوا على مستوى الموقف، بل إن قادتهم هم الذين كانوا خارج نطاق المسئولية، لا يردعهم ضمير ولا مبدأ!!

ففي ١٧ يناير، وبينما الغارات الجوية تحول ليل سماء بغداد إلى نهار قسري، يُدلي الرئيس صدام حسين بتصريحات لبيتر ارنيت مراسل شبكة (CNN) التليفزيونية الأمريكية ـ بينما تترامى أصوات الانفجارات في خلفية صوته ـ قائلاً:

«الله وحده يعلم متى ستبدأ الحرب البرية، ولكن عندما تبدأ فسوف يفوز الجندي العراقي بإعجاب العالم لقدرته الفائقة على القتال».

وعندما سُئل الرئيس العراقي عما إذا كان لديه أي شكّ في فوز العراق في هذه الحرب، ردّ قائلاً: **«ولا حتى واحد في المليون».**

ويواصل الرئيس العراقي، فيقول:

«إن التفوق الجوي للقوات المتحالفة قد فشل، وأن العراق نجح في تحقيق التوازن، وذلك باستخدام أسلحته التقليدية فقط، وأدعو الله ألا أضطر إلى استخدام الأسلحة الأخرى غير التقليدية».

ولا يخفى على أحد ما آلت إليه الأمور عندما أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش أوامره بوقف العمليات العسكرية.

ففي الساعة الثامنة صباحًا يوم الثامن والعشرين من فبراير أوقفت القوات المتحالفة أعمالها القتالية لإعطاء العراق فرصة لترتيب وقف رسمي لإطلاق النار، وتهدأ بذلك (عاصفة الصحراء)، مخلفة وراءها حطام القوات العراقية، وبقايا العدوان العراقي من إشعال حرائق البترول.

وعندما تم ترتيب أوراق المكسب والخسارة، كانت المؤشرات والحقائق تؤكد أن العراق قد خسر تمامًا المعركة السياسية، كما خسر المعركة العسكرية وفقد ما يزيد على ثلثي قواته المسلحة، وما بين ٨٠ ـ ١٠٠ ألف قتيل، ورضخ في النهاية للإرادة الدولية. وتم تحرير الكويت بالقوة المسلحة.

ولعلّ نظرة عارضة لقائمة المكسب والخسارة للقوات العراقية وقوات التحالف تظهر ما يلي:

مقارنة بين خسائر العراق وخسائر قوات التحالف

خسائر العراق		المعدات	خسائر التحالف	
قبل الحرب	ما تم تدميره		قبل الحرب	ما تم تدميره
٤٢٨٠	٤٠٠٠	الدبابات	٣٣٦٠	٤
٣١١٠	٢١٤٠	المدفعية	٣٦٣٣	١
٢٨٧٠	١٨٧٠	ناقلات الأفراد المدرعة	٤٠٥٠	٩
١٦٠	٧	هليكوبتر	١٩٥٩	١٧
٨٠٩	*١٠٣	طائرات قتالية	٢٦٠٠	٤٤
٦٠	**٨٣	سفن حربية	١٢٠	٢

* ١٣٩ طائرة عراقية نزحت إلى إيران وما زالت هناك.

** استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ قطعة بحرية بعد غزو الكويت كانت تابعة للبحرية الكويتية، وقد تم تدمير معظمها أيضًا.

وقد دمّرت الغارات الجوية للتحالف والتي وصل عددها إلى ما يزيد على ٩٧ ألف غارة البنية الأساسية للعراق، وبلغ إجمالي وزن القنابل والصواريخ التي أُسقطت على القوات العراقية في العراق والكويت المحتلة ١٤١٩٢١ طنًّا بينما يصل وزن القنابل التي أُلقيت على مدينة نجازاكي ٢٤٢٠٠ طن والقنابل التي ألقيت على مدينة درسدن الألمانية ٣٤٢١ طنًّا.

* السؤال الغامض.. والإجابة المفقودة!:

ويبقى السؤال: هل كانت القيادة العراقية تدرك نتيجة غزوها الكويت؟، وحتى بعد الغزو، هل وضعت هذه القيادة في حسابها الخسارة وحجم هذه الخسارة؟، وإلا لماذا لم تصغ لنداءات العالم المتكررة بالانسحاب من الكويت، والحفاظ على العراق؟.

يقول الرئيس العراقي، قبل غزو العراق الكويت بأيام، وبالتحديد في اليوم السابع عشر من يوليو ١٩٩٠م، وهو يخطب في ذكرى ثورة ١٩٦٨م:

«إن أهم وأخطر الأحداث خلال الفترة الماضية هي الحملة الواسعة المدبَّرة التي تشنها الدوائر الإمبريالية والصَّهيونية الرسمية وغير الرسمية ضد العراق بصورة خاصة، لقد بدأت هذه الحملة عندما تأكدت الإمبريالية أننا انتصرنا في الحق، وأننا له مجنّدون، وعندما تأكد لها - أيضًا - اقتدارنا الاقتصادي والعلمي، وما حققناه في ميادين التَّصنيع العسكري، لقد أثارت هذه الإنجازات حقد الدوائر الإمبريالية والصهيونية، فاستخدمت كل وسائلها للنيل من سمعة العراق ومقاصده، ولم يبق في جعبتها مالم تستخدمه سوى العدوان العسكري المباشر».

إذا كان ذلـك الموقف هو التحليل الذي وضع أمام الرئيس صدام حسين لكل ما يدور في المنطقة، وإذا كان يعلم أن الحركة العراقية موضوعة تحت المجهر لتقويم مدى خطورتها وتأثيراتها في المنطقة، فلماذا أقدم إذن على احتلال الكويت بعد ذلك بأيام، فاتحًا الباب على مصراعيه لتحقيق تلك التنبؤات التي وردت على لسانه؟.

سيظل ذلك السؤال غامضًا لسنوات طويلة.. لماذا وضع الرجل بلده وشعبه في فم الأسد، وهو على دراية بما ينتظره من أهوال؟!

لقـد كانت قوة النـيران للأسلحة التي واجهت العراق بعد الغزو، بمثـابة أكبر قوة نيران تجمّعت بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يكن العراق مستعدًّا لمواجهة هذه التقديرات، بل إن القيادة العراقية جانبها الصّواب في حسـابـات ردّ الفعل الدولي المتوقّع، فقد تأخّرت قناعاتها بأنها مقبلة على حرب ضارية لا محالة، وعندما أدركت أن الهواجس قد اقتربت من أرض الواقع، كان السيف قد خرج من غمده، ووجدت القوات العراقية نفسها في مأزق أمام قوات مدربة ومجهزة، فظهرت المعركة على شاشات التليفزيون أولاً بأول، وكأنها أحد الألعاب الإلكترونية للأطفال.

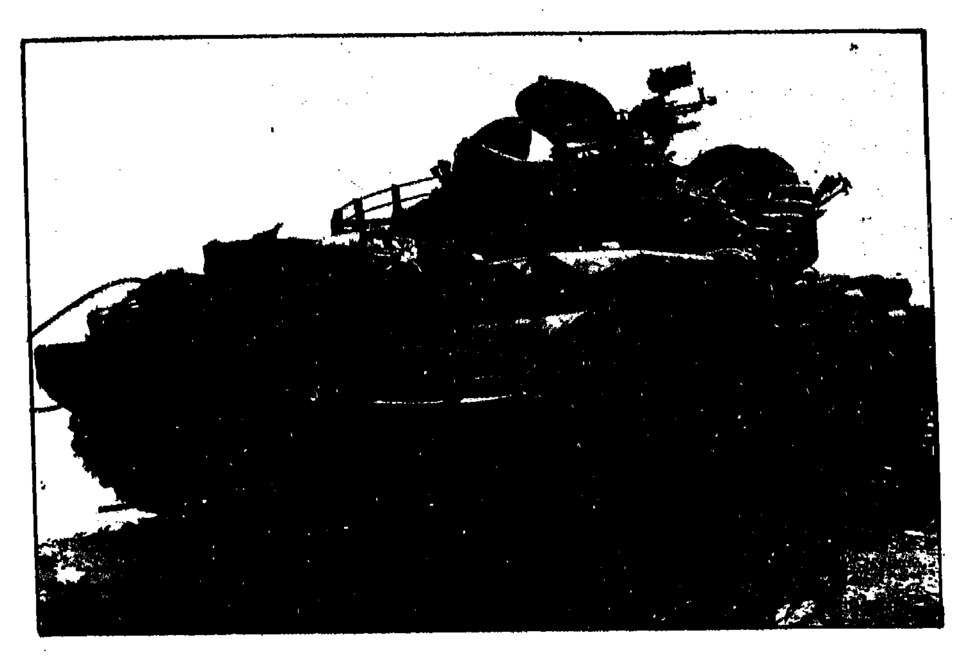
وفي كتابه: «حرب الخليج: أوهام القوة والنصر»، أورد محمد حسنين هيكل والذي عُرف وقت الحرب بموقفه المتشدّد ضدّ قرار استخدام القوة العسكرية لإجلاء العراق من الكويت، بل وتعاطفه مع القيادة العراقية:

«الجيش العراقي كان جيشًا قويًا بالفعل، وقد وضع في الميدان أكثر من خمسين فرقة مدرعة وميكانيكية للمشاة كما كانت لديه قوة جوية ضخمة تتكون من قرابة سبعمائة طائرة. وكان يملك إلى جانب ذلك سلاح صواريخ يرتكز على قرابة أربعمائة منصة للإطلاق وقد أقام

أمام قواته حواجز وموانع ملأ بعضها بالبترول بحيث يمكن تحويلها إلى خطوط نار عند اللحظة المناسبة ليكون منها خط دفاع أول. وقد أنشأ حول مواقعه وأهدافه الحيوية شبكة من الدفاعات استعمل فيها قرابة عشرة آلاف مدفع مضاد للطائرات».

إلا أن هيكل يعود صريحًا مع نفسه عندما يقول:

«كانت من ذلك كله قوة ضخمة، وإنما بمقاييس العالم الثالث».



● دبابة عراقية مدمرة..!

وعلى الرغم من كل هذه الخسائر الفادحة التي مني بها الجيش العراقي إلا أن الرئيس صدام حسين يعلن يوم الثاني عشر من فبراير أي قبل أسبوعين من إعلان تحرير الكويت وهزيمة العراق:

«إنها البشرى في خاتمة النصر عما قريب - إن شاء الله - ولم يبق إلا ما يزيد المؤمنين إيمانًا، ويُقرِّب النصر النهائي إليهم، ويزيد الكافرين كفرًا، ويبعد الإيمان عنهم، ويُقرِّبهم من حافة الهاوية السّحيقة التي سيقعون جميعًا فيها، ولا يعود أحد منهم بعدها إلى أي مكان ضوء أو رحمة من الله والمؤمنين، وسيعود بالعراقيين وكل المؤمنين إلى المكانة التي أولاها الله - سبحانه - لهم في الدنيا والآخرة».

ويستمرّ الرئيس صدام حسين قائدًا لمقادير الشعب العراقي عندما يقول في يوم السادس والعشرين من فبراير، بينما القوات العراقية يستسلم أفرادها بالآلاف لقوات التحالف، وبينما يُشاهد ذلك العالم كله على شاشات التليفزيون، يقول الرئيس العراقي:

«إن أسلحة الصهاينة وأسلحة الأمريكان يكفيها لتغدو بلا فعل - بإذن الله - أن نذر التراب في عيونها فتغشى وتُصبح عمياء إذ يكفي الفيل ليغادر الغابة كائن حي صغير أو جسم غريب يدخل أنفه أو أُذنه أو عينه».

وبكل هذا التبسيط في التناول نرى تقويم الموقف في هذا الوقت الحرج، وبهذه النظرة لأرواح الآلاف يحاول الرئيس صدام حسين تمرير مفاهيم غيبية لا صلة لها بالواقع، دون أمل يُرجى من ورائها، بلا هدف، وبلا اكتراث.

وبعد بدء الهجوم البري وظهور كل الدلائل والبراهين على قسوة الواقع على أرض المعركة، يؤكد الرئيس صدام حسين للجيش العراقي في يوم السادس والعشرين من فبراير:

«إن أبناءكم وأمهاتكم وآباءكم وكل أهلكم وكل أهل العراق وأهل الأرض يرقبـون أوامـركم اليوم لتُقرّروا ما يرضي الله ويعزّ الوطن والشعب والأمة.
قاتلوهم كما يجب أن يقـاتلهم الـرجـال المؤمنون، إنهم جمع الكفر والنفاق والخيانة، وأنتم جمع الإيمان والموقف الصائب، والإخلاص والأمانة، قاتلوهـم وسيكون النصر لكم مع العزّة والكرامة والمجد، والله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، وليخسأ الخاسئون».

ولكن حقيقة الأمر كانت على خلاف ذلك، إذ أكدت الوثائق التي تم العثور عليها أن هؤلاء الجنود الذين تم إلقاؤهم في الصحراء كانوا يُعانون من مجاعة حقيقية بسبب عدم وصول الإمدادات. كما أن التجاهل لأهمية «اللوجستيك»، تكشفه بعض الوثائق العسكرية العراقية، ففي يوم ٢ من نوفمبر ١٩٩٠م قرّر قائد الفيلق الرابع معاقبة النقيب مشاة «علي وهيب» معاون آمر الفوج الثالث التابع للواء ١٠٨ المشاة بقطع راتبه لمدة ٣ أيام نظير جناية سوء توزيع الأرزاق «التعيينات» على مراتب «جنود» الفوج، وعدم السيطرة عليها.

وتؤكد إحدى الوثائق المنشورة أن العقوبة سوف تتم بأشد من ذلك في حين تكرارها، ويُعمّم العميد الركن «عبدالرزاق السبهي» قائد الفرقة ١٦ مشاة أوامره على الوحدات التابعة له طالبًا تبليغ ضباطها لملاحظة ذلك، ومُهدّدًا بمحاسبة المقصّرين بأشد العقوبات مستقبلاً.

وبعـد أسبـوعـين من التـاريخ السابق، وبعد أن كانت الأزمة قد تفـاقمت أكثـر، وزادت عمليات التفتيش على الوحدات أكد قائد الفوج الأول في اللواء ٦٠٦ مشاة في تعليماته إلى جميع سرايا الفوج على مضمون

السيد المدير العام المحترم

الموضوع/تقرير

١ • توجيه سيادتكم بصدد زيارة قواطع الفيالق للوقوف على الحالة المعنوية للقطعات والأمور الأخرى التي تعاني منها وتشخيص جوانب الخلل والاطلاع على شكاوى المقاتلين والأمر بين [illegible] بالنتائج •

٢ • تمت زيارة قاطع فل ٣ وفل ٤ وفل ٦ وزيارة هيئة أمن فيلق ٢ وهيئة أمن قوات الخليج وتم تحقيق لقاء مع ضباط أمن الفرق والتشكيلات العائدة لها وتم تدقيق الأمور [illegible] (أ)

آ ـ قاطع فيلق ٣

اولاً ـ المعوقات

(١) عدم انتظام وصول الأرزاق للمقاتلين وقلة الكمية المصروفة مع زيادة (الشاي والسكر والمعجون) وعدم تحقيق العدالة في توزيع الأرزاق على المراتب في بعض الوحدات •

(٢) قلة وسائط النقل العامة للمجازين مما يجعلهم يقفون ساعات طويلة [illegible] الادارية والتي [illegible] للركوب بالعجلات المارة والذي قد تؤدي الى حدوث ثغرات أمنية تؤثر على أمن القوات المسلحة بالاضافة الى عدم تيسر عجلات مدنية تعمل بين المحافظات بانتظام •

(٣) قلة كمية الصمون المخصصة للمقاتل ورداءة نوعيته •

(٤) قلة التجهيزات العسكرية ملابس بطانيات احذية ٠٠٠٠الخ المخصصة للمراتب والملتحقين حديثاً في وحدات فق /٧ وفق ٢٩ •

(٥) لم يجري تسليم القطعات حصتهم من السكاير منذ فترة طويلة والتي اصبحت بحاجة ملحة في الوقت الحاضر •

٦) عدم اكتمال استلام كافة تجهيزات الاعتدة المخصصة في ف ١٠ ل / ٢٩ والذي [illegible] آر بي جي /٧ وجهاد آحمبي جب /٢ •

(٧) قلة نسبة المجازين في الوقت الحاضر •

(٨) قيام العدو بالقاء كميات كبيرة من المنشورات الدعائية على كافة الوحدات بالوقت الذي انعدم فيه دور التوجيه المعنوي •

(٩) عدم وصول بث اذاعة بغداد الى بعض الوحدات والتشكيلات واحيانا يكون البث ضعيفا [illegible]

(يتبع)

● نص أوامر قائد الفرقة ١٦ مشاة العراقية

(٩) بالوقت الذي تسمح فيه قاطع الفيلق الرابع بشكل اقامة معادية الاماكن .

(١٠) لاتصل الصحف الى التشكيلات في مواعيدها .

(١١) فقدان المحلات المخصصة لواجبات الوحدات لكونها عاطلة بسبب عدم تيسر المواد الاحتياطية لتصليحها مما ادى الى تأخير الارزاق للمقاتلين .

(١٢) عدم اكتمال حفر الخنادق والمواصلات خصوصا في قاطع ل ق / ٧ .

(١٣) وجود عدد من المراتب الذين توجد عليهم مؤشرات امنية في قواطع الفرقة التي يحتمل تعرض العدو عليها خصوصا من الاكراد العائدين للصف الوطني

(١٤) توجد فجوة في الفاصل بين الاختصاصات ادى الى استخدام الفاصل بين الالغام في الحقول التي تم زرعها أمام القطعات السابقة وساعد على تسلل دوريات العدو وهروب المراتب من ذوي النفوس الضعيفة الى ارض نجد والحجاز .

(١٥) وجود بعض الحجابات امام مشروع طارق آثر على معنويات بعض المقاتلين الذين بهذا الواجب .

(١٦) هنالك تباين في تعلم آمري الوحدات والتشكيلات القريبة المقاتلين مرغمة نهائيا .

(١٧) عدم وجود فعالية لاسلحة م/ط في قاطع ل ق / ٨ اتجاه الطائرات المعادية لاتلافها

(١٨) تذمر بعض الفاصلات بين المقاتلين بسبب الهجمة الاعلامية المسمومة على ارتالها . .

(١٩) ضعف تدريب المراتب المستجدين .

(١ ـ ٢)

سري وشخصي

● تتمة نص أوامر قائد الفرقة ١٦ مشاة العراقية

ملاحظات تفتيش قيادة اللواء ٦٥ قوات خاصة، والتي تضمّنت ملاحظة تمّت خلال التفتيش مُفَادُها عدم وصول الأرزاق إلى جنود سرايا الفوج إلى ساعات متأخرة من النهار مما يؤدي إلى ارتكابهم المخالفات بسبب عدم حصولهم على الطعام.

ولأن هذه الظاهرة مردودها سلبي على معنويات الجنود ـ حسب نص الوثيقة ـ فقد أمر قائد الفوج قادة الوحدات بمتابعة الأمر شخصيًّا، وأمر ـ أيضًا ـ بمحاسبة الضابط الإداري، وضباط الخفر المسئولين إذا تكرّرت هذه المخالفات.

فهل كانت هذه الأمور خافية عن علم قيادة القوات، وعلى الرئيس صدام حسين الذي يطلب من جنوده «أن يملوا أوامرهم اليوم ليقرّروا ما يُقرّرونه». هنا لا يجب أن ننسى مقولة نابليون خلال حروبه الطويلة: إن «الجيوش تزحف على بطونها».

* أي مفاجأة؟!:

كانت كل الدلائل تُشير إلى أن الضّربات الجوية المتلاحقة للحلفاء تجاه العراق لم تكن سوى مقدمة للهجوم البري. فمن المعروف أن الغارات الجوية مهما بلغت شدتها لا تستطيع امتلاك الأرض، وإنما لابد من وجود القوات البرية التي تستطيع بعد خلخلة القوات التي تُواجهها عن طريق الهجمات الجوية أن تكسب أرضًا، وتسيطر عليها.

وقد كان ذلك واضحًا في تصريحات القادة العسكريين للحلفاء، ولم يكن سرًّا أن الهجوم البري لن يبدأ إلا بعد أن تُنهك القوات العراقية تمامًا بما

يضمن أقلّ قدر من الخسائر البشرية في صفوف الحلفاء.

فقد كانت الطلقة الأولى في عاصفة الصحراء هي دفعة صواريخ من طراز توماهوك (كروز) أطلقتها البارجة «بنكرهيل» من مياه الخليج. ثم أعقب ذلك غارات جوية مكثفة من طائرات ذات طرازات مختلفة، وليستمرّ القصف الجوي ثلاثة وأربعين يومًا، سقط فيها على العراق ما بين ١٢٠ و١٣٠ ألف طن من المتفجرات. تمهيدًا للحرب البرية. وقد أكد ذلك الجنرال «كولين باول» رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات الأمريكية في مؤتمر عقده في «البنتاجون» لعدد محدود من الخبراء يوم ٢٣ من يناير، وقال فيه:

«إن استراتيجيتنا إزاء الجيش العراقي استراتيجية بسيطة، فنحن أولاً سوف نمزّقه إربًا إربًا، وبعدها سوف نقتله».

وحدث ذلك خلال الفترة التي خرج فيها الرئيس العراقي يوم السادس والعشرين من فبراير، أي بعد شهر من هذا التصريح الذي ورد على لسان باول ليقول في خطابه وبنبرة يحاول أن يُظهر من خلالها أنه قد طُعن من الخلف:

«غدر أولئك الجبناء الذين أتقنوا فعل الغدر والخيانة والخسة بعد أن غادروا كل طريق للفضيلة، والخير والإنسانية. لقد غدروا فشنّوا هجومهم البري واسع النّطاق على قواتنا المجاهدة صباحَ هذا اليوم، فبان قصدهم لكل من لم يعرف قصدهم حتى الآن، غدروا كما هو عهدهم وصفاتهم، غدروا بالجميع، ولكن الله فوق الجميع، وهو الواحد الأحد، الحي القيوم، الصمد القادر، وهو على كل شيء قدير. وسيرد غدرهمْ إلى نحورهم، ويخزيهم لتندحر صفوفهم وجمعهم الخائب».



● جنود عراقيون مستسلمون لقوات التحالف

كيف يكون بمقدور رجال الصحافة أن يضعوا سيناريوهات دقيقه تحقّقت فيها بعد للحرب في الوقت الذي يفشل القاده العراقيون في ذلك، ويتوهّمون تصوّرات بعيدة عن الواقع.

ففي يوم السـابع من يناير، أُذيع عبر شبكه تليفزيون «سى بي إس» أن القـوات الأمريكية سوف تشن غارات جوية مكثفـه على القوات العـراقية في الكويت والعراق قبل نهاية مهلة الأمم المتحدة، وقال مراسل الشبكة في السعودية نقلاً عن القادة العسكريين الأمريكيين.

«إن القوات الجوية الأمريكية والحليفة سوف تتمكن من تدمير سلاح الطيران العراقي، وشل وسائل الدفاع الجوي العراقية خلال يوم أو يومين من بداية الحرب».

ولعله يظهر واضحًا من لقاء «بيكر» و«عزيز» في جنيف أن العراق لم يفاجأ بالقوة التي يواجهها، فبعد أن سرد «جيمس بيكر» على مسامع «طارق عزيز» حجم القوات الموجودة في مواجهة القوات العراقية جوًّا وبحرًا وبرًّا، كان رد السيد «طارق عزيز»:

«إن الصورة التي رسمتها الآن لقوات التحالف ليست جديدة علينا، وليست فيها مفاجأة بالنسبة لنا، فنحن نعرفها من قبل، ونفهم ما الذي تعنيه».

كان ذلك يوم التاسع من يناير أي قبل أسبوع تقريبًا من انتهاء مهله مجلس الأمن.

ويتناقض هذا القول مع ما ذكره الرئيس العراقي عندما بدأ الهجوم البري، واعتبر الرئيس العراقي ذلك «غدرًا ومفاجأة».

وفي الحقيقة، فإن القيادة العراقية كانت تستحث الرئيس الأمريكي على اتخاذ قرار الحرب، وقد يعود ذلك إلى أحد افتراضين:

- إما أن القيادة العراقية لم تكن في قرارة نفسها تُصدّق أن الحرب ستقع بالفعل.
- أو أن الصورة الحقيقية لنتائج الحرب لم تكن واضحة في الأذهان.



● الرئيس الأمريكي السابق بوش

فبعد أن بث التليفزيون خطاب الرئيس بوش الذي وجهه للشعب العراقي في تلك المقايضة الإعلامية الغريبة التي تمت بين الرئيسين بوش وصدام حسين، تمّت تلاوة تعليق رسمي إثر هذا الخطاب موجهًا للرئيس الأمريكي جاء فيه: «**تستطيع أن تتخذ قرارك الصّعب، ولكنه سيكون وبالاً عليكم وعلى حلفائكم وعملائكم**».

ولعلّه في يوم الواحد والعشرين من فبراير، أي قبل بدء الحملة البرية ببضعة أيام، صدر بيان عسكري عراقي يُفيد ردّ هجوم بريّ للحلفاء على الحدود مع المملكة العربية السعودية، ولم ينس البيان أن يتضمّن: «أن القيادة العراقية ستحول القتال البري الذي تتحدث عنه القوات المتحالفة إلى هاوية تسقط فيها هذه القوات، وأن القتال البري سيكون المفتاح لنصر عراقي عظيم».

وفي أول كلمة للعراق بعد بدء المعركة البريه، قال بيان رسمي:

«إن العراق سيلحق العار والدّمار بالرئيس جورج بوش والقوات الأمريكية».

وقال مخاطبًا قواته:

«إن قواتنا تخوض أشرف المعارك وتسجّل أمجد الانتصارات»

وبعد إعلان وقف العمليات العسكرية في الخليج، وبعد أن هدأت نيران الحرب، وكسب من كسب، وخسر من خسر، يلقي الرئيس العراقي صدام حسين، خطابًا سياسيًّا، يعلن فيه - بمنتهى البساطة - إن قواته قد انسحبت من الكويت موضحًا أن الأمر قد تم بشكل عادي، «وكأنه تم دون استخدام للقوة»، ودون فقدان معظم الجيش العراقي، لقواته وعتاده. لقد دخلت العراق الحرب مفتقدة صحة التوجه، فخسرت بذلك أشياء كان يمكن تجنّبها.

ولا يسعنا إلا أن نعرض لبعض فقرات مطولة من خطاب الرئيس العراقي الذي أُذيع عبر «إذاعة بغداد» في اليوم السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٩١م، وهو اليوم الذي يُوافق وقف العمليات العسكرية في الخليج من قبل قوات التحالف، وقبول كل الأطراف وقف إطلاق النار:

«أيها الشعب العظيم، أيها النشامى في قوات الجهاد والإيمان، رجال أم المعارك الأماجد.

أيها الغيارى المؤمنون الصّادقون بأمتنا المجيدة، وعموم المسلمين، وكل الخيّرين في العالم. أيتها الماجدات الحرافيات.

في ظروف ولحظات كهذه يصعب الحديث عن كل الذي ينبغي الحديث عنه، واستحضار القول بكل ما ينبغي التذكّر به، ومع هذا الظّرف لابدّ أن نذكر بما يجب وأن نقول جانبًا أساسيًّا لما ينبغي، ونقول ابتداءً في هذا اليوم ستكمل قواتنا المسلحة الباسلة الانسحاب من الكويت

وبهذا اليوم تكون مقاتلتنا للعدوان ولصف الكفر لحلف بربري مؤلف من ثلاثين دولة دخلت الحرب ضدّنا بصورة رسمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يكون قتالنا لهم قد امتدّ عبر زمن في الشهر الأول من هذه السنة الميلادية ابتداء من ليلة ١٦ على ١٧ وإلى هذا الزمن من الشهر الجاري الكائن من هذه السنة بعد شهرين من حسن المنازلة الأسطورية التي جاءت برهانًا ساطعًا على عبرة أرادها الله لتكون مدخلاً إيمانيًّا وحصافة واقتدارًا للمؤمنين، ومدخل هاوية وضعف ومذلة أرادها الله ـ سبحانه ـ للكفرة والمجرمين، والخونة والفاسدين والمنحرفين، يضاف إلى هذا الزمن زمن المنازلة العسكرية وغير العسكرية بما في ذلك الحصار العسكري والاقتصادي الذي فُرض على العراق، والذي امتد عبر زمن عام ١٩٩٠م ولهذا اليوم وإلى أن يشاء الله رب العالمين. وقبل هذا كانت المنازلة قد امتدت لزمن يلي سنوات سبقت هذا الزمن بوسائل أخرى، وكان صراعًا ملحميًّا بين الحق والباطل، وهو ما تحدثنا عنه في مناسبة سابقة بصورة تفصيلية، وشكّل الأمر الذي شكّله لزمن المنازلة لعام ١٩٩٠م. وهذا الزمن الذي دخل من عام ١٩٩١م وهنا فإننا لا ننسى لأننا لن ننسى تلك الروح الجهادية العظيمة التي اقتحم

فيها رجال مؤمنون بإيمان عظيم حصون ومواقع الغدر والخيانة والقارونية في يوم النداء الأغر، وعملوا ما عملوا على طريق الرّدع المشروع، والعمل المبدئي العظيم إن كل عملنا الذي مرّ علينا ومررنا عليه أو قرّرناه ضمن ظروفه طائعين بإرادة الله مختارين الموقف الإيماني هو سجل شرف لم تغب معانيه عن الشعب والأمة وقيم الإسلام والإنسانية، وستبقى أيامه الماجدة وتأثيراته الماضية والقادمة، فنحن شعب مؤمن غيور صادق».

ويسطرد الرئيس العراقي قائلاً:

«بعد الثاني من آب عام ١٩٩٠م حلت مفاهيم جديدة وقياسات جديدة تسبقها نظرة جديدة في سجل ميادين الحياة وعلاقات الدول بالدول والحاكم بالمحكوم، وقياسات الإيمان والمواقف، وقياسات الوطنية والقومية والإنسانية، وقياسات الجهاد والإيمان والإسلام والخوف أو عدم الخوف، والقلق أو السكينة والرجولة ونقيضها والنضال والجهاد والتضحية والاستعداد للخير».

ويقول في خطابه هذا:

«وبعد أن حصدنا ما حصدنا سيكون الحصاد الأكبر ومحصوله ضمن الزمن اللاحق وهو أكبر بكثير من زمننا الحالي على ما في زمننا الحالي من نصر وعز ومجد ارتكز على تضحيات إيمان عميقة تمت بلا تردد أو خوف».

ثم يقول:

«أيها العراقيون النشامى، وأيتها العراقيات الماجدات في الكويت التي هي جزء من بلدكم اقتطعت منه في السابق وشاءت الظروف

اليـوم لتبقى على الحـال الـذي ستكـون عليـه بعد انسحاب قواتنا المجاهدة منها والذي أساءكم أن يحصل هذا، وحتى هذه الكويت التي تذكرناها في يوم النداء يوم تقرّر أن تكون بوابتها إحدى البوابات الرئيسة لردع المؤامرة والدفاع في وجه المتآمرين على العراق ككل، نقول حتى الكويت التي استذكرناه عنها في يوم النداء الأغر وما بعده من وثـائق وأحـداث عمـر بعضهـا أكثـر من سبعـين سنة سيذكر العراقيون ولن ينسوا أنه في ٨/ ٨/ ١٩٩٠م أصبحت جزءًا من العراق قانـونيًا ودستوريًا، وامتد لها على هذا الحال طيلة الزمن الممتد من ٨/ ٨/ ١٩٩٠م وحتى الليلة المـاضية حيث بدأ الانسحاب، وهذا اليوم حيث نكمل انسحاب قواتنا ـ إن شاء الله ـ.

اليوم دفعت ظروف خاصة جيش العراق أن ينسحب جراء المـلابسـات التي ذكـرنـاهـا، ومنهـا عدوان ثلاثـين دولة مجتمعة، وحصارها البغيض. وسيذكر الجميع أن أبواب القسطنطينية لم تتفتح أمام المسلمين في أول محاولة جهادية، وأن فلسطين العزيزة التي سلبها المشبوهون فإنها لن تُخذل تضحيات وجهاد الفلسطينيين والعراقيين، وإنـما نراهـا عادت لتـطرق الأبواب الموصدة على الباطل، عادت فلسطين تطرق هذه الأبواب لتجبر المتجبرين والخونة على حل يضعها في مقدمة القضايا التي لابد لها من حل من أجل عزة أهلنا ليضع هذا الحل فرصًا متطورة أفضل لهذه القضية.

وأصبحت ثقة الوطنيين والمؤمنين المجاهدين والمسلمين أكبر من السابق بكثير، وأصبح الأمل يقترب أكثر فأكثر.

ولذلك فإن النصر الكبير الآن وفي المستقبل ـ إن شاء الله ـ اهتفوا

للنصر أيها الإخوة، اهتفوا لنصركم ونصر كل الشرفاء. أيها العراقيون لقد قاتلتم ثلاثين دولة وما يحيط بهم من شر وأقوى آلة للحرب والدمار في العالم على الإطلاق

لقد انتصرتم بالحق على الباطل، أيها النشامى، وكان الله ناصركم، لقد انتصرتم يوم رفعتم باسم الإيمان إرادة الشر الذي أراد الأشرار فرضها عليكم لانتزاع جذور الإيمان من صدوركم.
لذلك فإن الحذر واجب، والاستعداد للقتال يجب أن يكون بأعلى درجاته. لقد قاتلتم أيها النشامى جيوش ثلاثين دولة، وقدرات عدة دول أكبر من هذا العدد من الدول التي أمدتها لأسباب العدوان والغدر».



● مخلفات عراقية عسكرية بعد الانسحاب

وبعد أن بدأت القيادة العراقية محاولة مداواة جراح الشعب العراقي بهذا النوع من المهدّئات والمسكّنات، تطالعنا تصريحات عديدة وبيانات لا حصر لها سبقت الحرب، وتضمنت ما تضمنت من تهديدات ووعيد، بما لا يتفق على الإطلاق مع لهجة الخطاب العراقي في نهاية الحرب.

فقد صدرت في بغداد صحيفة «القادسية» - التي تصدرها وزارة الدفاع العراقية - وذلك بعد غزو الكويت بأيام، وعلى صدر مقال افتتاحي بها عبارات هذا نصها:

«لو اندلعت حرب فإن الهجوم العراقي المضاد سيكون مدمّرًا، ولن يقتصر على تأمين سيادة البلاد، بل سيمتد لضرب الغزاة وأوكار الشر في كل مكان».

وقالت الصحيفة:

«إن المعركة القادمة ستركّز على قضايا الهوية العربية لفلسطين وتحرير الأماكن الإسلامية المقدسة في نجد والحجاز والقدس وانتزاع الموارد العربية من سيطرة أمراء النفط».

وأضافت قولها:

«إن العراق لا يمكنه إلا أن يحذر من أي عمل عسكري أو عدواني على الأمة العربية حتى يمكن للعالم والمنطقة تجنب أهوال مدمرة».

وفي بيان صدر لمجلس قيادة الثورة العراقية، إبان الغزو العراقي وبالتحديد في يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠م، تضمّن ما يلي:

«إن كل الأساطيل وأسراب الطائرات - سواء داخل الوطن العربي أو خارجه - لن تهزّنا، إننا سننازل قواتكم الفاشلة سواء هددتم بها أو استخدمتموها ليبقى العراق عزيزًا ويؤسس غدًا شامخًا لكل العرب،

إن شعب العراق قادر على المجابهة، ولن يخسر فيها إلا الخاسرون، وسيفشل العدوان والحصار الاقتصادي والعدوان العسكري، وسنضرب الكفر كله بالإيمان كله.

نقول للأجنبي إن المتورطين سيدفعون ثمنًا غاليًا، وسيكون من آثار المنازلة ـ إن بدأت ـ أن تهتز وتتدحرج بقايا الشارات والرتب».

ويأتي يوم الثاني عشر من أغسطس، لتأتي المبادرة التي أعلنها الرئيس العراقي صدام حسين تحت مبرر وضعه في بدايتها، قائلاً:

«مساهمة منا في خلق أجواء سلام حقيقي في المنطقة، وتسهيلاً لوضع المنطقة في حالة استقرار، وكشفًا لزيف أمريكا وحليفتها إسرائيل، وفضحًا لعملائها الصغار وجرائمهم ضد الأمة، وتوكيدًا للحق من موقع الاقتدار المؤمن بالله، والشعب والأمة، قررنا أن نتقدم بالمبادرة التالية»؟

ثم يسرد نص المبادرة التي تتضمن عبارات تهديد كثيرة وتَوَعُّد لكل من تسوّل له نفسه التدخل لحل القضية، ووافق على انسحاب العراق من الكويت بعد أن وضع شروطًا عديدة ومثيرة للعجز من بينها انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، وانسحاب سوريا من لبنان، وشروط أخرى كثيرة. وربط بين تحقيق كل تلك الشروط والانسحاب العراقي من الكويت.

ثم تضمنت المبادرة في نهايتها الفقرة التالية:

«٤ ـ وفي كل الأحوال وعندما لا تتجاوب أمريكا هي وحلفاؤها الصّغار من عملائها مع مبادرتنا هذه، فإننا سنقاوم بقوة نحن

والخيّرون من أبناء الأمة العربية، وشعب العراق العظيم، نزعاتها الشريرة، ومخططاتها العدوانية، وسننتصر بعون الله، وسيندم الأشرار على فعلتهم بعد أن يخرجوا مدحورين ملعونين من المنطقة، يجرون أذيال الخزي والعار. والله أكبر، وليخسأ الخاسئون».

* نظرية الإسقاط النفسي:

في محتوى نص الرسالة المفتوحة التي بعث بها الرئيس صدام حسين إلى بوش ردًّا على تصريحات الرئيس الأمريكي يوم ١٦ من أغسطس ١٩٩٠م، وبعد مقدمة طويلة اتّهم فيها الرئيس بوش «بالكذب على شعبه»، وفي إطار النبوءة العراقية التي أتت على لسان صدام حسين نراه يرسم تصورًا لمستقبل الرئيس بوش عندما ينقلب عليه الشعب الأمريكي يوم هزيمة قوات التحالف:

«سيكون الرأي العام الغربي - وحتى الأمريكي منه - إلى جانب الحق وحيثما اشتدت المنازلة، وعظم الخطب فيها، تنكشف لكل الخيرين في العالم صورتك وصورة حلفائك الشوهاء. وسيقول لك الأمريكان لقد وحدنا أمريكا بالدم، فلماذا نعمل ضدّ وحدة شعب العراق الذي قسّمه الاستعمار، ولماذا نرتمي في هوى المتخلفين والمستغلين؟ وسيسألك أين هي مصالحنا المشروعة التي يهددها العراق؟ وستنهزم قوتك الغاشمة التي توهّمت فيها تريد أن في حشدها أو استخدامها إرهاب الأمة العربية، هذه الأمة العظيمة التي اختارها الله لتكون أمة الأنبياء والرسل وأمة الكتب المقدسة».

ولو طبقنا نظرية «الإسقاط النفسي» نجد أن هذا الوصف الذي ورد ضمن رسالة الرئيس العراقي متصورًا فيه موقف الرئيس الأمريكي، إنما ينطبق على الرئيس العراقي بصورة أكثر تحديدًا ودقّة. ويستطرد صدّام قائلاً:

«عليك أن تصدق شعبك - يا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية - المنتخب، وتقول له: بأنك قد أخطأت التقدير، وأنك استعجلت في قرارك بعد أن ورطك من ورطك فيه. وعليك أن تقول لنا هذا - أيضًا -، وتطلب منا أن نعاونك لتحفظ ماء وجهك بإجراءات وتدابير لا تغير جوهر ما آلت إليه الأمور بالنسبة لوحدة العراق أرضًا وشعبًا»(*).

ويضيف قائلاً:

«عليك أن تصدق شعبك فتقول بأن الرأي العام العربي بل والإسلامي ضد وجودكم هنا، وضد عدوانكم على المقدّسات، وعلى العراق وأنه سيقاوم مخططاتكم، وسيفدى بالروح الزكية دفاعًا عن الإيمان وقيم الرسالة، ودفاعًا عن المقدسات، وشرف الوطنية، وستهزمون لأنه لا مجال لينتصر الباطل بعد أن وجد الحق أهله، ووجد الناس صورتهم الأصلية في الحق والعدل والإنصاف.

ألا يحزنك - يا رئيس الدولة التي تتشدّق بأنها ديمقراطية - أن المتنورين والمناضلين والمجاهدين وطليعة الأمة في الصفّ المضاد؟ ومع كل هذا سوف نبقى نصلي لوجه الله، ولنصلي لكي لا يصطدم

---

* المقصود بذلك ضم الكويت.

الجمعان، فيأتونكم الألوف من الأمريكان ملفوفين في نعوش حزينة بعد أن أدخلتهم في نفق مظلم».

صدام حسين

٢٥ المحرم ١٤١١هـ

١٦ آب ١٩٩٠م

وفي إطار التّحليل الموضوعي لمحتوى الخطاب العراقي، نجد أن قاموس اللغة العراقي مُتخم بآلاف من عبارات التّمجيد للقوة العراقية، وهول النتائج التي ستقع في الميدان، وعبارات التهديد والتخويف التي بدأت بشكل رسمي مع أول بيان لمجلس الثورة العراقية يوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م، إذ يتضمن في بعض أجزائه هذه العبارات:

«إننا نُعلن بصوت إرادة كل شعب العراق، شعب القادسية والبطولات والأمجاد، بأن قواتنا المسلحة بكل صفوفها والجيش الشعبي الظهير القوي لها، وجماهير شعب العراق من إخوان الفاو المساندة بإيمان لا يتزعزع بالله وبالعروبة، وفي عمقهم كل جماهير الأمة العربية، وكل المناضلين صفًا من الفولاذ الذي يَكْسر ولا ينكسر.

إننا نُعلن ذلك لمن تُسوّل له نفسه التّحدي، وسنجعل من العراق الأبي ومن الكويت العزيز مقبرة لكل من تسول له نفسه العدوان أو تحركه شهوات الغزو والغدر، وقد أعذر من أنذر، الله أكبر».

مجلس قيادة الثورة

١١ من المحرم ١٤١١هـ

٢ من أغسطس ١٩٩٠م

وفي إطـار اللغة نفسها الواثقة من النفس بلا حدود، نرى الرئيس العراقي يُعلن في خطاب مفتوح يوم العاشر من أغسطس:

«إننا لمنتصرون بعون الله، وسندحر الغزاة، وسيندحر باندحارهم الظلم والفساد حيثما كان، وستطلع على أمة العرب والمسلمين شمس لا تغيب وسيكون الله راضيًا عنا، بعد أن تُطهر النفس والأرض من رجس الأجنبي وما علق بها من فساد المفسدين.

أيها الإخوة، قاوموا الغزاة، وندّدوا بهم، وافضحوا المتعاونين والمتـواطئـين والخـائرين، والمتخاذلين، وناصروا العراق، وإن الله معكم.والنصر حليف المؤمنـين المجـاهـدين. وهو حليف القوميين المناضلين. وحليف كل حر شريف».

ويؤكد الرئيس صدام حسين في يوم الخامس من سبتمبر:

«إن القوات الأجنبية ستُهزم هزيمة نكراء، وإن مواقعها في المنطقة ستدمر إذا حاولت شن هجوم عسكري».

وقـد وصف الـرئيس العـراقي في يوم العاشر من أغسطس معركته المرتقبة مع الحلفاء بأنها:

«معركة التحرر من الجوع والعوز والإطلالة على حياة عزيزة مرفّهة بعيـدة عن الـذلّ والمسكنـة. إنها المـدخـل ليحترم الأجنبي حقوق العرب، وأن يستجيب لها في كل مكان».

قال ذلك بينما هو نفسه يقول ويعد أن مَنِّيَّ شعبه بالرفاهية، نراه في يوم الخامس من سبتمبر ولم يكن قد مَضَى أكثر من شهر على غزوه للكويت، يصرح:

«إن الأطفال العراقيين يموتون بسبب الحظر التجاري الذي فرضته

الأمم المتحدة على العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت».

وأضاف قائلاً:

«هل عرفتم ـ أيها الإخوة ـ في التاريخ، من حاول أن يُجوّع شعبًا حتى الموت بأن يمنع عنه الغذاء، وهل رأيتم في تاريخ ما اطلعتم عليه أطفالاً يموت بعضهم بسبب قرار متعمد لقطع الحليب عنهم».

وفي مساء الأحد الثالث عشر من يناير، التقى في بغداد السيد بيريز دي كويلار السكرتير العام السابق للأمم المتحدة مع الرئيس صدام حسين، ودار بينهما حديث طويل، وردت خلاله عدة عبارات تستحق الوقوف عندها، إذ قال دي كويلار لصدام:

«أريدكم أن تعلموا أنني يجب أن أكون في أوربا غدًا، فلدي واجب هناك، وأنتم كرجل عسكري خير من يعرف التزام الواجب».



● طارق عزيز وزير خارجية العراق إبّان أزمة الخليج مع بيرز دي كويلار سكرتير عام الأمم المتحدة السابق وموقف متأزم!!

وهنا قاطعه الرئيس صدام حسين، قائلاً:

«لعلم السكرتير العام، فأنا لم أدرس العلوم العسكرية ولو ليوم واحد، وبمقتضى التصنيفات والتّخصصات، فأنا محام درس القانون».

وهكذا في الوقت الذي تحرص القيادة العراقية أن تضيف إلى الألقاب التي تسبق اسم الرئيس العراقي أنه القائد المهيب الركن، إلا أنه ينفي عن نفسه أنه يفقه شيئًا في العلوم العسكرية.

ولعلّ أكثر الانطباعات خطأ عن صدام حسين أنه رجل عسكري، فقد أراد دائمًا أن يكون رجلاً عسكريًا إلا أنه لم ينجح في ذلك. على الرغم من أن صدام حسين قد وهب نفسه الرتب العسكرية إلى رتبة «مشير»، وهي أعلى الرتب العسكرية على الإطلاق.

وبالطبع، يعكس هذا الافتقار إلى الخبرة العسكرية، عدم قدرته على فهم التفاصيل الدقيقة للاستراتيجية العسكرية، الأمر الذي أدى إلى عديد من الكوارث العسكرية بدأت بحربه مع إيران، ثم ما لبثت أن أصبحت سمة واضحة في «عاصفة الصحراء»، كما سميت في لغة «جيش التحالف». و«أم المعارك» كما أطلق عليها الرئيس صدام حسين نفسه.

* واقع .. وحقائق:

وفي الذكرى الأولى لانطلاق شرارة حرب الخليج.. وجه الرئيس العراقي خطابًا تليفزيونيًا استغرق ٤٥ دقيقة أقرب ما يكون إلى الاعتراف بخسارته. قال صدام حسين لشعبه:

«إننا هزمنا ماديًا ولكننا أحرزنا انتصارًا معنويًا في حرب الخليج العام الماضي».

ووعد بإعادة بناء الآلة العسكرية العراقية التي كانت يومًا «رابع أضخم قوة في العالم».

ووصف الرئيس العراقي يوم ١٧ من يناير ١٩٩١م وهو اليوم الذي سقطت فيه أولى القنابل الأمريكية على بغداد، بأنه يوم «كرامة ومجد». وأقر بأنه: «إذا نظرنا إلى المواجهة من المنظور التقليدي ماديًا وتكنولوجيًا فإن معسكر المؤمنين يكون قد هزم».

ولكنه قال:

«إن العراق أحرز انتصارًا معنويًا على القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي أخرجت الجيش العراقي من الكويت في حرب دامت ٤٢ يومًا».

ووعد صدام: **«أن العراق سيُعيد بناء مقدرة عسكرية مؤثّرة، فضلاً عن اقتصاد يتمتّع بالرخاء».**

وقال: **«إن جراح الاقتصاد سوف تلتئم وسيكون رخاؤه دائمًا».**

وكان يُردّد بذلك تأكيدات رسمية خلال الأسابيع الماضية التي سبقت الخطاب بأن حظر الأمم المتحدة التجاري المفروض على العراق يتداعى.

وقال:

«إن بغداد ستستمر في تزويد العرب بالمهارات والعلوم والتكنولوجيا، كما فعلت في الماضي، لكن ذلك يستلزم ذراعًا قوية لحمايته».

وقال: **«إن العراق مستمر في إعمار مادمّره المعتدون الأشرار».**

وقـال ـ أيضًـا ـ: «إن المعتـدين دمّروا ما بناه العراق بـ١١٤ ألف غارة، وألقوا عليـه من القنـابل ما زنته ١٠٨ آلاف طن من المواد المتفجرة أي ما يعادل في قوته التدميرية ستًّا من القنابل الذرية التي ألقتها أمريكا على هيروشيما وناجازاكي في اليابان عام ١٩٤٥م».

وأضاف:

«لقد هدموا ما هدموا بالقصف الجوي والصاروخي، وبصفحة الخيانة والغدر التي أعدوا لها، وأوكلوا لإيران ميدانيًّا مهمة تطبيقها».

وقد منح البرلمان العراقي في هذا الاحتفال، الرئيس العراقي «وسام الشعب» للمرة الثانية، وذلك عشية الذكرى السنوية الأولى لحرب الخليج. وكان البرلمان الذي أوصى بأن يبقى صدام رئيسًا للعراق مدى الحياة، قد منحه الوسام نفسه بعد الحرب بين العراق وإيران التي استمرت بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨م.

ولم يكن الرئيس العراقي في حاجة إلى أن يُبرهن على حقيقة ما خسره العراق في حرب الخليج، إن قراءة سريعة لكلمة السيد «أحمد حسين» وزير خارجية العراق، ورئيس وفد العراق للدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مضي ستة شهور على انتهاء حرب الخليج، وبالتحديد في ٢٧ من أيلول عام ١٩٩١م، لتُعطي دلالة كافية على حقيقة ما كابده العراق من جراء المجازفة بدخول حرب دون تخطيط ووعي بمخاطرها.

عندما تساءل وزير الخارجية في كلمته قائلًا:

«هل كان هدف قرار مجلس الأمن ٦٧٨ تحقيق هذه النتائج، ليصبح العراق على شفا كارثة كبرى؟».

وأضاف، قائلًا:

«إن قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠م) وجميع القرارات التي سبقته لم يُخوّل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها تدمير العراق، ولا يمكن لأي منصف أن يقـر تدمير كل المنشآت العراقية المدنية. أما جبهة القتال نفسها فقد شهدت ذروة الخسة وجبن القوات الأمريكية التي تهربت من القتـال واختـارت أن تقـوم الدبابات الأمريكية المزودة بجرافات بدفن الآلاف من الجنود العراقيين في خنادقهم وهم أحياء».

وهنا تظهر علامات تناقض بيِّن فيما أورده وزير الخارجية من عبارات، إذ كيف تستطيع الدبابات أن تقتحم المواقع والخنادق لتدفن الجنود أحياء - على حد زعمه - في الوقت الذي تكون قد تهربت فيه من قتال مباشر؟!.

ونُورد فقرات مطولة من الكلمة التي ألقاها السيد «طارق عزيز» نائب رئيس الوزراء العراقي، ورئيس الوفد العراقي للقاء أعضاء مجلس الأمن في نيويورك في مارس ١٩٩٢م، أي بعد شهرين من الخطاب الحماسي الذي ألقاه الرئيس العراقي، مبشرًا الشعب العراقي أنه لم يهزم وإنما حقّق انتصارًا معنويًّا، وأن أيام الرخاء قادمة، سنورد فقرات متتابعة دون تعليق، فمن بين سطورها يسهل على المرء أن يستشف أنها ليست لهجة المنتصر ولا تشوبها ثقة من حقق النصر على أعدائه:

«إن العراق قد أبلغ المجلس (مجلس الأمن) بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩١م بمـوافقته على الامتثال للقرار ٦٦٠ بصورة كاملة، ولكل قرارات مجلس الأمن الأخرى».

والسؤال المنطقي هل فعل العراق ذلك طواعية، أم أنها نتيجة طبيعية لما حدث في عاصفة الصحراء؟!.

ويستطرد طارق عزيز في كلمته:

«انتقل المجلس بعد هذا القرار للعمل على صياغة الأسس والإجراءات الواجبة لإعلان الوقف الرسمي لإطلاق النار، فأصدر القرار ٦٨٧ في ٣ نيسان/ إبريل ١٩٩١م.

لقد جاء هذا القرار بإجراءات وشروط لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنظمة الدولية، لأن نطاقها قد تجاوز لدرجة كبيرة الحدود الأولية التي رسمها المجلس في قراراته السابقة والأهداف المعلن عنها. وقد أبدى العراق، كدولة مستقلة وذات سيادة، رأيه في القرار المذكور استنادًا إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وما جرى به تعامل المنظمة، ومبادىء العدالة والإنصاف، ومع ذلك ومن أجل أن نجنب شعبنا الأخطار التي كانت تهدده قبلت الحكومة العراقية القرار ٦٨٧».

وهنا يبرز سؤال مهم: ما الذي أرغم العراق إذن على قبول القرار ٦٨٧، وهل كانت الأخطار التي تهدده الآن بأقل مما كان يهدده قبل بدء العمليات العسكرية في منتصف يناير ١٩٩١م؟!

ويقول السيد طارق عزيز:

«وقد بلغت عمليات المسح بواسطة هذه الطائرات في حدود (٤٥) عملية، وبلغ مجموع الطلعات الجوية لها ولمختلف الأغراض في حدود (١٢٠) طلعة، تراوحت كل طلعة بين (٤ ـ ٨) ساعات. وخلال هذه الفترة ـ أيضًا ـ قامت طائرات الاستطلاع (يو ٢) الأمريكية

بـ (٣٢) طلعة جوية على العراق، وكانت كل عملية استطلاع ومسح تجريها هذه الطائرات تستغرق ما معدله (٣ ـ ٤) ساعات.

لقد قامت فرق التفتيش المختلفة بالإشراف على (٤٠) عملية تدمير لمنظومات الصواريخ والأسلحة الكيماوية والمعدات وملحقاتها. وبلغ مجموع الفقرات التي تم تدميرها بإشراف هذه الفرق حوالي (١٤٠٠٠) فقرة تراوحت بين جزء نصف مصنع وصاروخ وقاذفة مرورًا بالمعدات والأجهزة، وفوارغ المعدات الكيماوية. إضافة إلى ذلك فقد قام الجانب العراقي بتدمير أكثر من (٢٧٠, ٠٠٠) فقرة بين قطعة ومطروقة ومعدة، وجهاز اطلعت على مخلفاتها فرق التفتيش، كما دمرت كمية من المواد الأولية زاد وزنها على ١٥٠٠ طن.

وبلغ مجموع المعدات والمكائن التي ختمتها فرق التفتيش أو منعت تحريكها في حدود (١٠٠٠) معدة وماكنة مختلفة إضافة إلى ما تم تدميره أثناء العمليات العسكرية إذ لم يسلم أي موقع من مواقع الأنشطة المذكورة من تدمير بالغ في الأبنية والمعدات».

ويستمر طارق عزيز، قائلًا:

«إن الاستنتاج الواضح من ذلك هو أن العراق لم يعد يمتلك أية أسلحة أو معدات أو منظومات رئيسة وفرعية حظرت بموجب القرار ٦٨٧، إن المعدات التي استخدمت أو يزعم استخدامها للإنتاج قد شخصت وجمد استخدامها أو أنها قد تحوّلت فعلًا إلى الصناعة المدنية أو الصناعة غير المحظورة بموجب القرار ٦٨٧، وأن ذلك يجري تحت أنظار فرق التفتيش.

إن هذه الحقيقة الجوهرية قد حجبت عمدًا عن المجلس، وفرض على المجلس إبقاء جو التشكيك بموقف العراق».

ويعود السؤال: إذن كيف سمحت القيادة العراقية بكل هذه الإجراءات ضدها في الوقت الذي تغنت فيه بمقدرة العراق وعزته وكرامته؟!.

وفيما يتصل بما أنكره العراق دومًا في السابق في ردّه على الاتهامات التي وُجهت إليه بنهب الكويت وسلب ممتلكاتها، يقول السيد طارق عزيز:

«وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع الممتلكات، قدمنا القوائم وأبدينا استعدادنا لإعادتها وأعدنا فعلاً أعدادًا وكميات كبيرة منها، وما بقي منها لا يتحمل العراق أية مسئولية عنه، وإن ممثل الأمين العام المختص هو المسئول عن متابعة الإجراءات لإنجاز الاستلام من العراق، وأن العراق مستعد للتعاون ولتسهيل المهمة».

أي أن العراق اعترف أخيراً وبشكل رسمي بما ارتكبه من سرقات ونهب في الكويت، ثم استطرد، يقول:

«إنني هنا أود أن أذكر المجلس أن الخطوات الأولى لتنفيذ القرار ٦٨٧ جرت في الأسابيع والأشهر التي تلت العمليات العسكرية عندما كان العراق يُعاني معاناة مريرة من آثار الدمار الشامل الذي شمل انقطاع الكهرباء والمواصلات والاتصالات وتدمير المباني وبعثرة وتلف الوثائق وغيرها من الحالات التي نتجت عن إلقاء عشرات الألوف من أطنان المتفجرات على مناطق العراق كافة.. ولم يحاول أحد من أصحاب القرار أن يبدي تفهمًا وتعاطفًا مع الحالة المأساوية الفظيعة التي كان يعاني منها العراق. لقد كانت الطلبات والقرارات الخاصة

بتطبيق هذه الفقرة أو تلك من القرارات تتخذ بتسرع واضح ، وتنزل كالمطارق بصورة متلاحقة دون اعتبار لحقيقة الوضع الذي كان يعاني منه العراق» .

لقد كانت لهجة السيد طارق عزيز تنطق بالأسى وهو يردد الفقرات السابقة ، واستمر يقول :

«وحول عدد من المسائل التي أثيرت وخاصة في البيان الرئاسي الأخير الصادر عن المجلس في ٢٨ شباط ١٩٩٢م أود أن أبين الآتي :

١ ـ إن العراق مستعد لمواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إنجاز المهمات التي حدّدها القرار ٦٨٧ .

٢ ـ إن العراق الذي قدم كمية هائلة من البيانات والمعلومات والوثائق ، وأجاب على آلاف الأسئلة التي طرحتها فرق التفتيش مستعد لمواصلة التعاون في هذا المجال من أجل استكمال الصورة وفقًا للأهداف التي حددها القرار ٦٨٧ .

٣ ـ إن العراق مستعد للتوصل إلى حل عملي لمسألة تحقّق مجلس الأمن من قدرات العراق على إنتاج الأسلحة التي حظرت بموجب القرار ٦٨٧ .

٤ ـ إن العراق مستعدّ للتوصّل إلى آلية عملية لمسألة المعدات ذات الصلة بأحكام الفقرة (٨) من القرار ٦٨٧ بما يجعلها عديمة الضرر .

٥ ـ إن العراق مستعد لذلك على أساس عدم تحويل الأهداف التي حدّدها مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ إلى وسائل لمنع شعبنا وبلادنا من الحياة الطبيعية الحرة أسوة بكل شعوب العالم الحرة» .

وأضاف في صوت متهدّج:

«بعد مضي ثلاثة عشر شهرًا على وقف إطلاق النار ونفاذ مضمون القرار ٦٦٠ الذي على أساسه فرض الحظر الاقتصادي يبقى شعب العراق محرومًا من العيش بصورة طبيعية، محرومًا من أن يستورد كل حاجاته الإنسانية. لقد سمح للعراق من الناحية النظرية باستيراد الغذاء، والدواء، ولكن أموال العراق لدى الدول مجمّدة. وحتى عندما أصدر المجلس قرارًا يسمح للعراق من الناحية الشكلية والنظرية بتصدير كمية صغيرة من النفط لشراء الدواء والغذاء وضع في ذلك القرار وفي خطة تنفيذه ألف شرط وشرط. شروط كلها تمسّ سيادته وأمنه، شروط تعني التدخل السّافر في شئونه الداخلية وهي شروط ذات أهداف سياسية مريبة، وشروط أخرى تمنع العراق عمليًا من تأمين الغذاء والدواء».

هذا ما قاله وزير خارجية العراق قبل غزو الكويت وأثناء الغزو وبعد وقف إطلاق النار وانسحاب القوات العراقية من الكويت، وهو الآن نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي.

□ □ □

الفصل الثاني

العلاقات الكويتية - العراقية

* نبوءة.. قبل عشرين سنة.
* الاعلان القومي العراقي:
  النص والتطبيق!.
* تقليد أمير الكويت أعلى وسام عراقي.

* نبوءة.. قبل عشرين سنة

* في ١٩٧٢م قال أحد الباحثين:

«إن التّهديدات العراقية ليست ببعيدة عن الأذهـان، ومن غير المستبعـد أن تعود العراق إلى مطالبتها بالكويت. . وبـالنظر لعدم الاستقرار السياسي في العراق، فإن الكويت يبقى في خوف دائم من جار لا يمكن التنبؤ بما يصدر عنه».

[حسن علي الإبراهيمي]

«يجب ألا يوجد عربي يخاف من عربي في الوطن العربي . . لأنه عندما يخاف من العربي سيذهب لجلب الأجنبي» .

صدام حسين

* الاعلان القومي العراقي: النص والتطبيق!

منذ أن ولي الرئيس صدام حسين مقاليد الحكم في العراق، وقد بدا لجميع المراقبين السياسيين والمهتمين بشئون الخليج، أن صفحة جديدة قد بدأت في المواقف العراقية تجاه الكويت بخاصة، والعلاقات العراقية الخليجية بعامة.

ومما يُذكر في هذا الشأن تلك التصريحات المتزنة التي أدلى بها صدام حسين، وهو نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، في مايو ١٩٧٥م أثناء زيارته لـ (طهران)، فقد سئل عن موقف العراق من قضية الحدود مع الكويت، فأجاب:

«إن العراق قرّر التنازل عن قراره السابق برفض ترسيم الحدود مع الكويت، وأصبح قراره الآن يتبنّى منطقًا قوميًا يقضي بإنهاء هذه المشكلة على أساس لا غالب ولا مغلوب . . » .

ويتضح من هذا التصريح الحرص على الجوار، وإدراك للقضايا القومية، ورؤية وطنية قومية، تخدم البلدين، وتنأى بهما عن الشقاق والخلاف . . وقد استمر صدام حسين على هذا الموقف بعد أن أصبح الرجل القوي في العراق، واستطاع أن يُنحي الرئيس (أحمد حسن البكر) جانبًا، ويتولى السلطة في عام ١٩٧٩م. ثم صدرت عنه خطب وأقوال وأحاديث

صحفية عقب توليه الرئاسة مباشرة، وهي كلها ضد الظلم والبغي، فيعلن في احتفالات الثورة في ١٩٧٩/٧/٢٧م في خطاب جماهيري نقلته جميع وكالات الأنباء:

«إن واجبنا هو إحقاق الحق ومعاداة الظلم.. سأناضل لأكون راية بين الرايات، وليس الراية الوحيدة، وقائدًا بين القادة، وليس القائد الأوحد..».

ولم يكتف صدام حسين بالخطب أو الأحاديث الصحفية، وإنما اتخذ خطوات عملية نحو توثيق العلاقات العراقية العربية، فأعلن في الثامن من فبراير ١٩٨٠م ميثاقًا قوميًا يلتزم ببنوده العراق، ويجعله دستورًا لمعاملاته العربية والدولية، وضمّنه من المبادىء ما يجعله صالحًا ليكون أساسًا لعلاقات تضامن حقيقي، ويُصرّح لدى إعلانه لهذا الميثاق بقوله:

[إن هذا الإعلان القومي يشكل أساسًا صالحًا لإقامة تضامن حقيقي ولحل المشكلات مع بعض «الجيران»، وينظمها على أسس المصالح المشتركة مع احترام «الجيرة»].

ولعل قراءةً لنص كهذا في حينه، تكشف عن رؤية عربية مشوبة بالشعور بالمسئولية، غير أن مجريات الأمور كشفت فيما بعد عن مفاجآت لم تكن في الحسبان.

ففي يوم ١٩٨٠/٢/٨م، وفي اجتماع جماهيري حاشد، أعلن الرئيس صدام حسين ما أطلق عليه (الإعلان القومي) الذي اعتبره ميثاقًا لتنظيم العلاقات القومية بين الأقطار العربية أولًا، وتعهدًا من الأمة العربية تجاه الدول المجاورة للوطن العربي التي تعلن احترامها لهذا الإعلان ثانيًا.

ويتلخّص هذا الإعلان فيما يلي :

في البند الأول، يرد ضمن الإعلان :

رفض وجود الجيوش والقواعد والتسهيلات للقوات الأجنبية في الوطن العربي .

وفي البند الثاني :

تحريم اللجوء إلى القوة في المنازعات بين الدول العربية .

وفي البند الرابع :

تضامن الأقطار العربية كلها ضد أي طرف يعتدي على قطر عربي أو يتدخّل في شئونه .

وفي البند الخامس :

التـزام العـرب بالأعراف والقوانين الدولية بالنسبة لاستخدام المياه والأجواء والأقاليم من قبل دولة ـ أية دولة ـ ليست في حالة حرب مع أي قطر عربي .

وفي البند الثامن :

إن العراق مُستعدّ للالتزام بهذه المبادىء تجاه أي قطر عربي أو أي طرف يلتزم به وهو مستعدّ لمناقشته .

تلك هي أهم البنود الواردة في الإعلان القومي الذي أعلنه الرئيس العراقي ، ولعل القراءة المتأنّية لهذا الإعلان تكشف عن بعض الحقائق فمثلاً :

* يقرر في البند الأول رفض وجود الجيوش والقواعد الأجنبية والتسهيلات العسكرية ، وهذا مطلب عربي عرف صدام حسين كيف يتعامل معه .

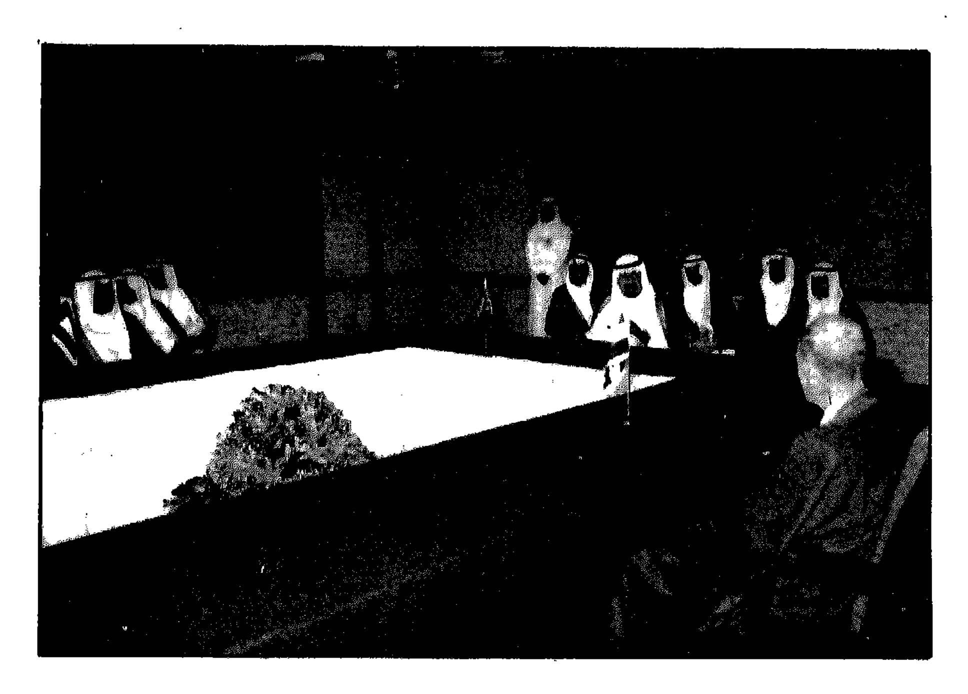
ذلك أن الإنسان العربي يبحث عما يُبعده عن أشكال التبعية للمحافظة على السيادة العربية على أرض العرب، ولكن يبدو أن هذا الإعلان القومي كانت أهدافه بعيدة، أهمها عدم تمكين أية قوة من نجدة أية دولة عربية تقع في مأزق. ولهذا كان مفاجئًا للرئيس صدام حسين أن توافق السعودية على استقدام القوات الأمريكية على الرغم من موافقتها على الإعلان القومي، ورفضها منح أمريكا أية قواعد في أراضيها من قبل!!.

* أما البند الثاني فهو يحرم اللجوء إلى القوة بين الدول العربية في حل المنازعات ويدعو إلى اعتماد الوسائل السلمية، ولكن معالجة العراق للأزمة جاءت على نحو يتناقض تمامًا مع مثل هذا البند.

فعندما اشتدّت الأزمة السياسية بين العراق والكويت بدأت محاولات القادة العرب وخاصة مصر والسعودية للبحث عن حلول للمشكلة، وانتهت تلك المحاولات إلى عقد اجتماع في جدة بتاريخ ١/٨/١٩٩٠م ضم كلًا من ولي عهد الكويت سعد العبدالله الصبّاح، وعزّت إبراهيم نائب الرئيس العراقي، وبإشراف ومباركة سعودية، وانتهى ذلك الاجتماع باتفاق على معاودة الاجتماع مرة ثانية بعد أيام في بغداد، ولكن ما حدث بعد ذلك كان مفاجأة للعالم كله: ففي فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠م اجتاحت العراق الكويت بقوة مسلحة عراقية قوامها ١٠٠,٠٠٠ جندي. وكان السؤال: هل يمكن حشد هذه القوة في أقل من ٢٠ ساعة؟.

إذن كانت المباحثات تجري في جدة.. وكان الإعداد العسكري يجري على قدم وساق في بغداد. ولهذا فإنه فور توقف المباحثات كانت

أقدام الجند تملأ ساحات وشوارع الكويت، محطمة هذا المبدأ الذي يُحرّم اللجوء إلى القوة بين الدول العربية!.



● لقاء جدة: الوفدان العراقي والكويتي قبل الغزو بساعات!

* أما البند الرابع الذي وضعه الرئيس صدام حسين في إعلانه فقد نفذته بعض الدول العربية وعارضته العراق التي أعلنت - قبلاً - التزامها به!!، وينص هذا البند على:

[تضامن الأقطار العربية كلها ضد أي طرف يعتدي على قطر عربي أو يتدخل في شئونه].

وبالتزام مصر بهذا المبدأ وتضامنها مع الكويت وصفت في الإعلام

العـراقي بالعمالة والخيانة والتبعية لأمريكا، وبُصرّح صدام حسين في خطبة له في ١٥/٨/١٩٩٠م بأن:

«حـــسني مبـــارك وضــع مصر والعروبة في مغطس الصهيونية وأمريكا».



● الرئيس المصري حسني مبارك

وعنـدمـا تضـامنت السعـودية تنفيذًا لهذا البند العراقي، لم ير فيه الإعلام العراقي سوى الغدر والخيانة والعمالة للأمريكان.

وكأن تضامن الأقطار العربية مع العراق في حربه مع إيران يوافق روح الإعلان الوطني بينما تضامنها مع الكويت ضد عدوان العراق خروج عن الوطنية والأعراف الدولية!!..

وقد استشعر صدام حسين أن إعلانه للميثاق القومي في ١٩٨٠م لم يكن كافيًا لبثّ الطمأنينة لدى جيرانه، وكانت حربه مع إيران قد اشتعلت على الرغم من أن بنود ميثاقه المعلن تنص على عدم الاعتداء، ولبث المزيد من الاطمئنان أعلن بوضوح في تصريح له لصحيفة «النهار» البيروتية في ٢٥/٧/١٩٨١م:

«لو حصل عدوان على الكويت فإن الجيش العراقي سيُقاتل بحماسة لا تقلّ عن حماسة الجندي الكويتي.».

ويمثل هذا التصريح ـ في حينه ـ موقفًا إيجابيًّا عراقيًّا تجاه الكويت، وكان يتماشى فعلاً مع بنود الميثاق المعلن في ١٩٨٠م، ويجعله قابلاً للتنفيذ، ويبث الطمأنينة في قلوب الكويتيين، إلا أن ما حدث بعد ذلك كان مختلفًا تمامًا.

لقد حرص صدام حسين في بداية حربه مع إيران أن يؤكد بتصريحات متتالية بأن العراق يمثل الشّقيق الأكبر لدول الخليج، وأن عليه التزامًا بالدفاع عنها، وليس مهاجمتها. . فيعلن بوضوح في الحديث الصحفي نفسه:

«إن العراق يعتبر نفسه حاميًا لدول الخليج . . بصيغة الأخ الذي يُقدّم لأخيه خدمة حين تُطلب منه».

كان لهذه التصريحات الرسمية في صيف ١٩٨١م أثر طيب في العلاقات العراقية الخليجية أدت إلى مساندة فعّالة من دول الخليج للعراق، وذلك عن طريق تقديم مساعدات مالية وصلت إلى أكثر من (٣٨ مليار دولار)، وهو مالم يحدث من قبل مع أية دولة عَربية أو في أي صراع عربي أجنبي.

وقد قدمت السعودية من هذه المبالغ في ذلك الحين (٢٦ مليارًا من الدولارات)، بينما قدمت الكويت (١٢ مليارًا من الدولارات)، ومبالغ أخرى تراوحت ما بين (المليارين) و(الخمسة مليارات) من كل من قَطر وأبوظبي إلى جانب التسهيلات البرية والجوية والنفطية شملت خدمات الطرق والموانىء والقروض البترولية.

لقد تجاوب قادة الخليج مع صدام حسين إلى أبعد مدى، ويبدوا أنهم أخذوا تصريحاته الودودة تجاههم مأخذ الجد، وردّوا على التحية بأحسن منها. وقد رأى صدام حسين أثر تصريحاته المتزنة، كإعلانه لاحترام الجوار وسيادة كل دولة على أراضيها، فتقدّم خطوات أخرى على طريق تحسين علاقاته مع جيرانه، وحرص في كلِ مناسبة أن يدلي بأقوال تعمل على إزالة الشك أو القلق لدى الآخرين.

ولذا ركّز صدام حسين في بثّ رسائل «التّطمين»، نافيًا فيها عن نفسه مظنـة الطمع أو التطلع إلى حدود جيرانه، وينعي على الحكام العرب في الشرق أو الغـرب تطلعهم إلى الـزعامات، ويرشدهم إلى الاتزان، ففي حديث صحفي مع جريدة القبس بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥م، يقول:

«إن جانبًا من أمراضنا نحن الحكام العرب هو الانشغال في البحث عن السيطرة والتحكم والنفوذ خارج أقطارنا، قبل أن نرتّب بيتنا من الداخل، فينشغل أي منا في سوريا أو ليبيا أو في العراق ـ مثلاً ـ عن الكيفية التي يحكم بها قطر أو دبي».

ثم يتوجه إلى الشعب الكويتي في حديثه الصحفي هذا بـ«القبس»، فيقول:

«... الحاكم في العراق ـ مثلاً ـ يترك العراق، ويرى كيف يحكم الكويت أو سوريا أو لبنان، طيب عليك أن تحكم العراق أولاً وهو كبير، دع التطلع إلى الأبعد واقنع أهل العراق بأنك صالح للحكم، واستقر قبل أن تُفكّر كيف تحكم دبي».

وهذه ـ لا ريب ـ آراء حكيمة تستحق الإشادة، ولكن ما الذي جعل صدام لا يستفيد هو نفسه بهذه النـظرة الحكيمـة، بحيث لا يتطلع إلى الأبعد، ويعلن في عام ١٩٩٠م:

«أن الكويت جزء من العراق»!!.

لقـد كان الانفصام بين مناطق القول، ومناطق الفعل لدى صانع القرار السياسي في العراق، أمرًا أصاب مفكري الأمة قبل عامتها بالشك وعـدم اليقـين، وزيادة الخوف على المستقبل، ذلك أن أقوال وتصريحات

العراقيين قبل غزوهم للكويت تُؤكّد بما لا يدع مجالاً للشكّ أنهم لن يُقدموا على ما أقدموا عليه فيما بعد.

* فعلى مستوى السياسات المعلنة على لسان الرئيس العراقي نقرأ بوضوح:

«لو حصل عدوان على الكويت فإن الجندي العراقي سيقاتل ببسالة لا تقل عن بسالة الجندي الكويتي..».

وهو منطق لا يترك مجالاً للشكوك أو الحذر تجاه العراق، ويجعل الموقف الكويتي أكثر إيجابية تجاه العراق.

* بينما لم يكن الأمر كذلك على مستوى السياسات الفعلية، فقد كان ما حدث في الثاني من أغسطس يتناقض تمامًا مع ظاهر السياسات العراقية المعلنة.

ولقد استمرت التصريحات العراقية المعلنة على النهج نفسه حتى قبل غزو الكويت بيوم واحد، وذلك في الأول من أغسطس ١٩٨٩م، عندما صرّح لطيف نصيف جاسم وزير الإعلام العراقي، قائلاً:

«سياستنا تحكمها الثوابت المبنية على تجارب عميقة ورؤيا مستقبلية لدى القائد صدام حسين، وعبّر عن هذا الرؤيا في الإعلان القومي عام ١٩٨٠م. وهذه السياسة تتركز بالدرجة الأولى على أساس: عدم التدخل في الشئون الداخلية أو استخدام القوة في حل النزاعات بين العرب وتأكيد مبادىء الثقة وحسن الجوار».

وفي الواقع إن «ثوابت» السياسة العراقية المعلنة واضحة ـ كما يقول وزير الإعلام ـ إلا أنها لم تكن موجودة في السلوكيات والسياسات التي اتخذت فيما بعد:

- فالعراق تطلب بإصرار عزل مصر في قمة بغداد الشهيرة بسبب زيارة السادات لإسرائيل، ومباحثات السلام معها!!.
- والعراق تطلب عودة مصر في قمة الجزائر، على الرغم من أن الأسباب المعلنـة في عزل مصر لم تتغير، وهي علاقاتها بإسرائيل وإقامة سلام مقابل الأرض!!.
- العـراق تنقض اتفـاقية الجزائر الموقعة مع شاه إيران في عام ١٩٧٥م، ويعلن الـرئيس العـراقي تمزيقهـا، وتبـدأ الحـرب مع إيران لهذا السبب!!، ثم تعترف العراق مرة أخرى باتفاقية الجزائر، وتلبي جميع المطالب الإيرانية، وتتبادل الأسرى وتنهي حالة الحرب!!.
- العراق في كل التصريحات السياسية تحمي الخليج، وتدافع عن الكويت!!.
- والعراق تقصف الخليج بالصواريخ، وتحتل الكويت!!.

ويقول الرئيس حسني مبارك في ١٠/٨/١٩٩٠م، إبان اشتعال أزمة الخليج مشيراً إلى التناقض العراقي:

«عندما أعلن الرئيس العراقي عن حرق نصف إسرائيل لو اعتدت على العـراق أو أية دولة عربية، أرسل أستاذة جامعية أمريكية إلى إسرائيل لتبلغ الرسالة التالية:

«نـرجـوكم لا تأخـذوا تصريحنـا مأخذ الجد»، والرسالة نفسها تم إبلاغها للرئيس بوش عبر السفير الأمريكي في بغداد».

ويؤكد وزير الإعلام العراقي ذاته الذي صرح قبل غزو الكويت:

«بأن سياسة العراق قائمة على الثوابت«ومنها عدم التدخل في الشئون الداخلية، وعدم استخدام القوة في المنازعات بين العرب».

وفي تصريح له لمجلة «الحوادث» اللبنانية في ٥/١٠/١٩٩٠م يؤكد بعد غزو الكويت، بأنه:

«ليس صحيحًا أننا سننسحب، فالكويت هي المحافظة التاسعة عشر من العراق، ولن نتخلى عن ذرة منها، ولو اضطررنا للمحاربة مائة عام على مائة جبهة».

ما هي ـ إذن ـ حقيقة الثوابت في السياسات العراقية؟ وما معايير مبدأ عدم استخدام القوة في حل النزاعات؟ وما حقيقة مبدأ تأكيد الثقة وحسن الجوار؟ إن السيد لطيف جاسم بتصريحاته هذه قبل وبعد الغزو، كان في حقيقة الأمر يسير في المسار نفسه الذي انتهجته القيادة العراقية، فالرئيس صدام حسين نفسه، قال أمام وزراء الإعلام العرب في ٦/٩/١٩٨٨م، أثناء مؤتمرهم الذي انعقد في بغداد، قال:

«يجب ألا يوجد عربي يخاف من عربي في الوطن العربي. . لأنه عندما يخاف من العربي، سيذهب لجلب الأجنبي».

وهـذا ما حدث فعلاً عندما قرّر العراق استخدام قوته ضد جيرانه العرب، وكان من المثير للتساؤل أن تصريحات القيادة العراقية قبل الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م، كانت تصبّ في مجرى واحد اقتصر على الحديث عن استخدام القوة والتكرار في القول بأن العراق لن يستخدم القوة ضد العرب. والأكثر غرابة أن أحدًا لم ينتبه إلى أن تلك التصريحات التي لم يكن لها سبب معلن في حاجة إلى تفسير، وقد كشف غزو الكويت فعلاً عن أن تلك التصريحات لم تكن إلا رسائل (تطمين). ففي عام ١٩٨٩م أكد صدام حسين مرة أخرى في حديث له لمجلة الوطن العربي أنه لن يستخدم سلاحًا ضد عربي؛ وأنه قد خيب ظنون أعداء الأمة العربية حين استخدم سلاحه

دفاعًا عن نفسه، وعن جيرانه، ولم يستخدمه في تحقيق أطماع معينة، يقول صدام حسين بالنص:

«كان أعداء الأمة يتمنون أن يفقد العراق توازنه في علاقاته القومية مع أشقائه، لأن العراق له أطماع، وأن أطماعه كيت وكيت، ولكن ماكانوا يتمنّونه هو غير ماكنّا نخطط له!! إن قوتنا الحقيقية ليس في أن نتقوى على بعضنا، وإنما في أن نعتبر كل قوة لأي من العرب هي قوة لنا جميعًا، كان الأعداء يتمنون أن يستخدم العراق قوته على أشقائه، ويُهدّد ويلمح بها، فإذا بالعراق كما هي مبادؤه، لأن السياسات لا توضع على الحالة الظرفية».

والواضح من التصريح السابق الذي أدلى به الرئيس العراقي لهذه الصحيفة في الأول من ديسمبر عام ١٩٨٩م أنه يدرك جيدًا مواطن الخطر، ومناطق الاستدراج من قبل أعدائه، وأراد أن يُؤكّد ما يستحق الإشادة، ويزيل هواجس جيرانه، بقوله:

«كان الأعداء يتمنون أن يفقد العراق توازنه، لأن العراق له أطماع، وأن أطماعه كيت وكيت، وكان الأعداء يتمنون أن يُهدّد بقوته أشقاءه ويهدد ويلمّح بها».

فلاشك أن هناك أعداء كانوا يتربصون بالعراق، ويُحاولون دفعه في أي اتجاه يؤدي به إلى الهلاك. ولعلّ المتوقع على مستوى (الفعل) كان حتمية أن تكون المواقف العراقية إيجابية مع جيرانه، وأنه لن يشكّل تهديدًا لهم أو حتى التلويح باستخدام القوة، ليس فقط نتيجة للالتزام بإعلانه القومي، ولا لمواقف دول الخليج معه أثناء حربه مع إيران، ولا ـ أيضًا ـ لتأكيداته المتتالية بأن أمن أية دولة عربية هو من أمن العراق، ولكن لأن بداية

التهديدات هي بداية استدراج العراق لمنطقة القتل، كما يقول العسكريون.

غير أن المراقبين يرون أن صدام حسين لم يستفد من تحليله الدقيق للموقف على الرغم من صحة كثير من ظنونه، فبعد نهاية حربه مع إيران وبداية استقرار العراق بدأ الخطاب السياسي العراقي يأخذ منحى لا يخلو من التهديد للجيران، ويقول مسئول كويتي:

«لقد شعرنا أن هناك توجهًا جديدًا في المسار العراقي نحونا منذ بداية عام ١٩٩٠م إلا أن تخيلاتنا لم تبتعد كثيراً عن الجانب الاقتصادي».

وقـد ارتفعت حدة اللهجة العراقية تجاه جيرانها إلى درجة أن أعلن صدام حسين في خطاب له في قمة عمان مع الملك حسين مُلمّحًا للكويت دون أن يذكرها بالاسم قائلاً:

«إن الذي يتآمر علينا أو على الأمة يجب أن نضرب رأسه بدلاً من أن ننحني له ونساومه».

ثم تعلو نبرة التهديد في ٢٧/٧/١٩٩٠م، وقبل الغزو بأربعة أيام فقط يعلن ناطق رسمي عراقي بيانًا جاء فيه:

«من الضروري أن يعلم رئيس وزراء الكويت بأن الذي يأتي إلى لقاء معنا ينبغي أن يكون مهيئًا لإزالة الأذى والعدوان الذي لحق بالعراق».

وفي ٣١/٧/١٩٩٠م يصرح متحدث رسمي باسم العراق بما يلي:

«إن أية دولة تحاول مهاجمة العراق يتعين عليها أن تتوقع ضربات تهزّ كيانها».

وأشار المتحدث الرسمي العراقي بأن:

«التعليمات قد صدرت للقوات المسلحة العراقية بما في ذلك القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي لصد أي عدوان».

وتستمر نبرة التهديدات العراقية لجيرانها إلى أقصى حد، وتلوح باستخدام القوة فيصدر بيان آخر في ١٩٩٠/٧/٣١م أي قبل الغزو بيومين:

«إننا نُحذّر من يحتاج إلى تحذير، ونُجدّد القول بأن الذي يضرب العراق عليه أن يتوقع ضربات تزلزل كيانه وأن قواتنا المسلحة لهم بالمرصاد وسيخيب الخائبون ونرد لهم الصاع صاعين بعون الله».

وكانت التهديدات تتوالى لتخلق جوًّا من التوتر أحاط بمباحثات جدة التي كان الهدف منها عدم تصعيد الموقف وحل الأزمة سلميًّا.

وأمام هذا الانفصام بين القول والفعل كان حكام الخليج في دهشة، وقد بدا لهم الأمر غير واضح وبخاصة قادة الكويت والأمارات، وكانوا في عجب من تلك الضجة المثارة حول حصص النفط، فلم يأخذوا التهديدات على محمل الجد، ولا الإعلان العراقي الذي يُصرّح بأن زيادة الإنتاج البترولي عن الحصص المقررة هو «عدوان عسكري على العراق».

فقد كانوا يظنون ـ كما أعلنوا في تصريحاتهم آنذاك ـ أن التباين في وجهات النظر حول الحصص البترولية يمكن تسويته سلميًّا!! وربما لم ينتبهوا لأمر آخر وهو السياسات غير المعلنة للعراق التي كانت ترمي إلى ما هو أكبر من خلاف على حصص بترولية.

وقد بدأت الأهداف غير المعلنة إلى الظهور بمطالب لم يقبلها قادة

الكويت، وقد سُلّمت هذه المطالب رسميًا في مباحثات جدة، ومنها:

● أن تشطب الكويت ١٢ مليار دولار قيمة ديونها على العراق.
● أن تؤجر جزيرتي (وربة) و(بوبيان) لمدة ٩٩ عامًا.
● أن تُدخل العراق تعديلات لصالحها في حقل الرميلة على نفقة الكويت.
● أن تُقدّم الكويت ١٠ مليارات دولار قرضًا للعراق ليواجه تبعات الحرب.

ورافق هذه المطالب عبارات التّهديد والاستفزاز، فقد وجه عزّت إبراهيم نائب الرئيس العراقي الذي مثل العراق في محادثات جدة تهديدًا مباشرًا لرئيس وزراء الكويت الشيخ سعد العبدالله وولي العهد، بقوله:

«إننا نعرف كيف نأخذ حقنا».

وكانت الصحف العراقية الصادرة قبل ساعات من بدء مباحثات جدة قد نشرت موضوعات تحمل عناوين تحذيرية، فأعلنت صحيفة (العراق) ما يلي:

■ **العراق متمسك ومصمم على استرداد حقوقه كاملة غير منقوصة.**
■ **لن نقبل المساس بحقوقنا.**
■ **لن نقبل أي نوع من التجاوزات أو النقاش على حقوقنا.**

واتهمت صحيفة (العراق) الكويت بسرقة بترولها، وقالت الصحيفة في عددها الصادر في الأول من أغسطس ١٩٩٠م:

«إن العراق يحضر لقاء جدة من أجل استعادة حقوقه، لا من أجل سماع الأقوال عن الأخوة والتّضامن بلا طائل».

وكان طارق عزيز وزير الخارجية العراقي قد أعلن لوكالة رويتر في ١٩٩٠/٨/٣١م أثناء الخلاف وقبيل انفجار الأزمة:

«إن العـراق لديه وسائله الخاصة التي تمكنه من استعادة حقوقه، وأنه قادر على ذلك».

ثم يعلن مرة أخرى، أن:

«الكويت وحكامها يتآمرون على العراق لحساب الصهيونية وأمريكا».

ثم يتهمهم:

«بالخيانة والعمالة، وإفساد العلاقات العربية، وأنهم عامل فساد في العراق».

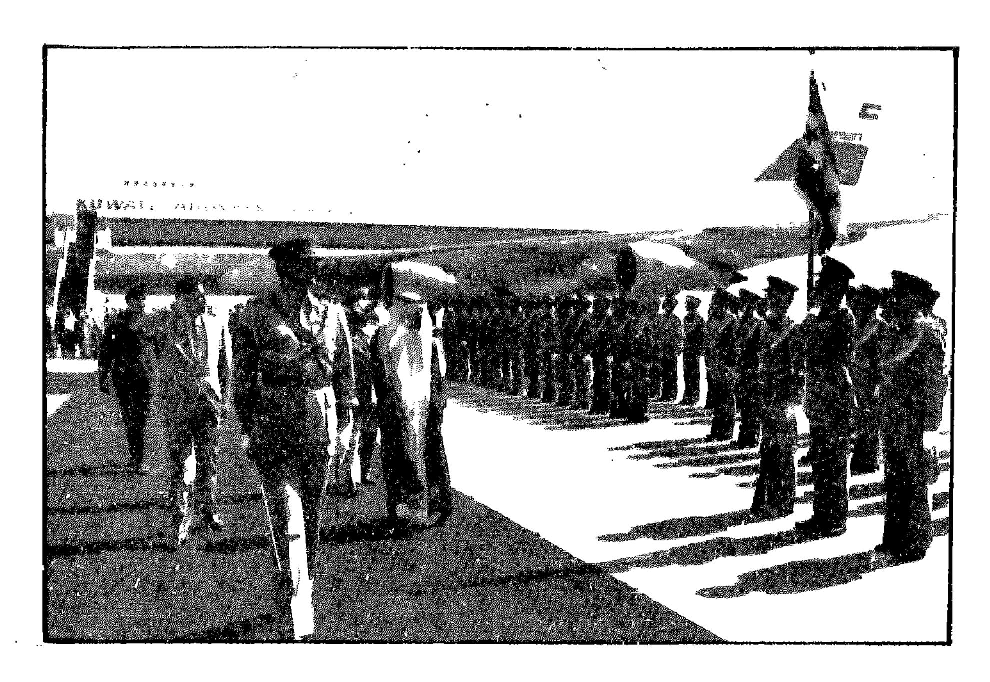
وفي الواقع إن شعارات «الأخوة والتضامن والعروبة والحل بالطرق السلمية» كانت قبـل ذلـك التـاريخ العناوين الرئيسة للخطاب العراقي السياسي، بل كانت هذه الشعارات هي التي استخدمها العراق ببراعة في تعامله مع جيرانه، وفجأة تخلّى عن تلك الشعارات، واعتبرها أقوالاً لا تحقّق للعراق ما يريد.

لقـد كان العـراقيون يخصّون الكويت بالذات بالكثير من الإشادة والمدح، وكانت علاقات البلدين كما صورها القادة العراقيون في قمة ترابطها وفي أمتن صورهـا، وقد تجسّد ذلك أثناء زيارة أمير الكويت جابر الأحمد الصباح للعراق في ٢٣/٩/١٩٨٩م بناء على دعوة من صدام حسين، وعلى أرض مطار بغداد وبعد أن جرت مراسم الاستقبال الرسمية المعتادة، قال صدام حسين في تصريحات للصحافة:

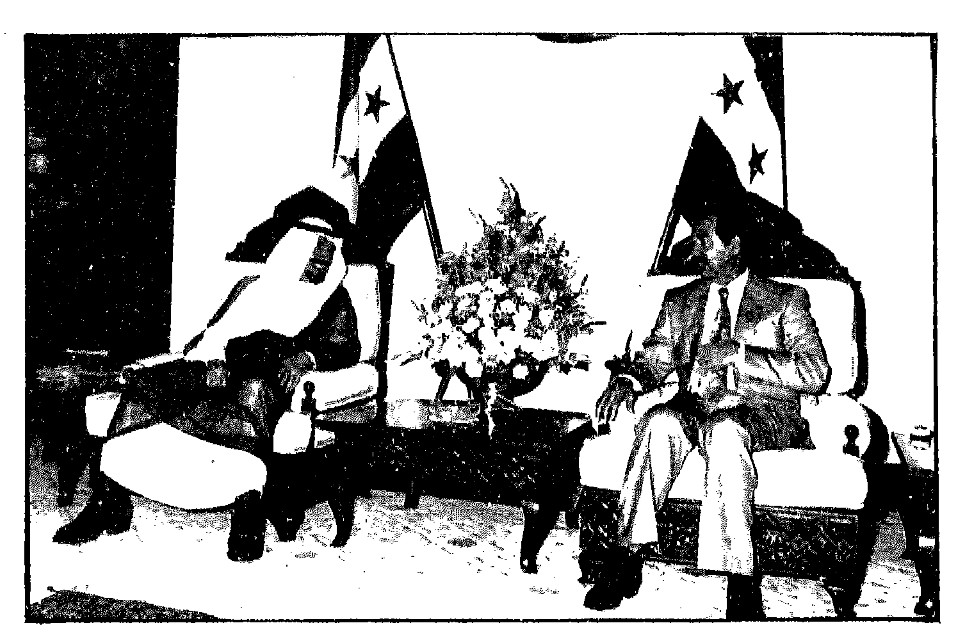
«إن الشيخ جابر رجل شجاع، قومي، مؤمن بعروبته ودينه».

ثم قال:

«إننا إخوة وكأننا عائلة واحدة، ولكن بدولتين مستقلتين!!».



● استقبالات عراقية لأمير الكويت



● ولقاءات ودية!!

وقد وصفت صحيفة «القادسية» سياسة الكويت بالاتزان والوضوح والثبات، وقالت في افتتاحيتها التي نشرت في اليوم الثاني من زيارة أمير الكويت في ١٩٨٩/٩/٢٤م:

«إننا نحيي في الشيخ جابر تلك المواقف الشجاعة التي وقفها، على الرغم من كل المخاطر والتحديات التي كانت تهدد أمن الكويت واستقلالها بل وتهدد منطقة الخليج بأكملها!!».

ثم في الملحق التذكاري الخاص بزيارة أمير الكويت والذي أصدرته «القادسية» قالت:

«الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، وأن نظام الحكم فيها ديمقراطي وفقًا لأحكام الدستور. . إلخ».

وخلال حفل عشاء حافل على شرف أمير الكويت تم تبادل الأوسمة بين صدام حسين وأمير الكويت، وتلا رئيس ديوان رئاسة الجمهورية المرسوم الجمهوري رقم (٤٧٢) الصادر بتقليد أمير الكويت أرفع وسام عراقي، وفيما يلي نص المرسوم:

تقليد صاحب السمو أعلى وسام عراقي

«لم تكن السنوات كما هي السنوات العادية، ولم تكن الأشهر أو الأيام كما هي الأشهر أو الأيام الطبيعية، مما كان قد مرّ على الأمة والعراق إبان العدوان الإيراني، ولم يكن كثر أولئك الذين أدركوا مخاطر ما كان قد خطط له الأعداء ضد الأمة، وما كان سيصيب أقطار الأمة في مشرقها أو مغربها والآخرين لو تحقق فأل الخائنين.

وكانت وقفة الأخ جابر الأحمد الصبّاح، ووقفة شعب الكويت الشقيق ذات مكانة خاصة في نفوسنا، وذات تأثير أكيد في مجرى الصراع لصالح الأمة، وإلى جانب نصرها العظيم، وقد وقفت الكويت بوعي وبسالة بوجه المعتدين الطامعين، وصمدت لكل الظروف التي أريد من خلالها أن تنسلخ الكويت عن طبيعتها أو هويتها وعن مبادىء الأمة الواحدة ومستلزمات الأمن القومي.

واستمرت الكويت كما هو الأمل فيها ملتصقة بجلدها وبالمبادىء والسياسات التي لولا التأكيد عليها والالتزام بها لأصبح العرب جميعًا في حالة يُرثى لها.

فتقديرًا لكل هذا وعرفانًا وتوثيقًا لموقف الكويت المشرف، واستنادًا إلى أحكام الفقرة - أولاً - من المادة الخامسة من قانون الأوسمة والأنواط رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٢م.

رسمنا بما هو آت:

منح صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وسام الرافدين من الدرجة الأولى، ومن النوع المدني.

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر صفر لسنة ١٤١٠ هجرية المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر أيلول لسنة ١٩٨٩ ميلادية».

صدام حسين

رئيس الجمهورية العراقية

لقد كانت كلمات المرسوم تحمل عبارات المديح والاعتراف بالجميل،

ثم كان منح الوسام نفسه الذي لا يمنح إلا لرؤساء الدول، وتبادل الأوسمة بين الزعيمين أبلغ دليل على نظرة العراق للكويت، ثم هذا السلوك العراقي بمنح الشيخ جابر أعلى وسام لديهم، لا يعني في العلاقات الدولية سوى أن ثمة رئيسا دولتين مستقلتين في علاقات طيبة، وليس هناك ما يدعو إلى تهديدات أو تلويح باستخدام القوة.

وبعد عام تقريبًا من زيارة أمير الكويت للعراق ومراسم التكريم التي تدل على اعتراف فعلي باستقلال الكويت يُصرّح صدام حسين، قائلاً:

«إن العراق لم يعترف بالكويت كدولة.

وإن القيادة العراقية أحست بأن رجعيي الكويت كانوا يتآمرون علينا، وشعرت القيادة بهذا التآمر»!!.

وكان قد قال قبل ذلك وفي المرسوم السابق بمنح الوسام:

«إن الكويت وقفت بوعي وبسالة وصمدت لكل الظروف».

ويبدو أن ظروف العراق هي التي تغيرت فتغير معها القول والفعل، ويعلن صدام حسين نفسه في تصريح بثته وكالة (رويتر) للأنباء في ١٠/٨/١٩٩٠م أن الكويت هي إسرائيل ثانية في منطقة الخليج، وأنه لن ينسحب منها لأنها:

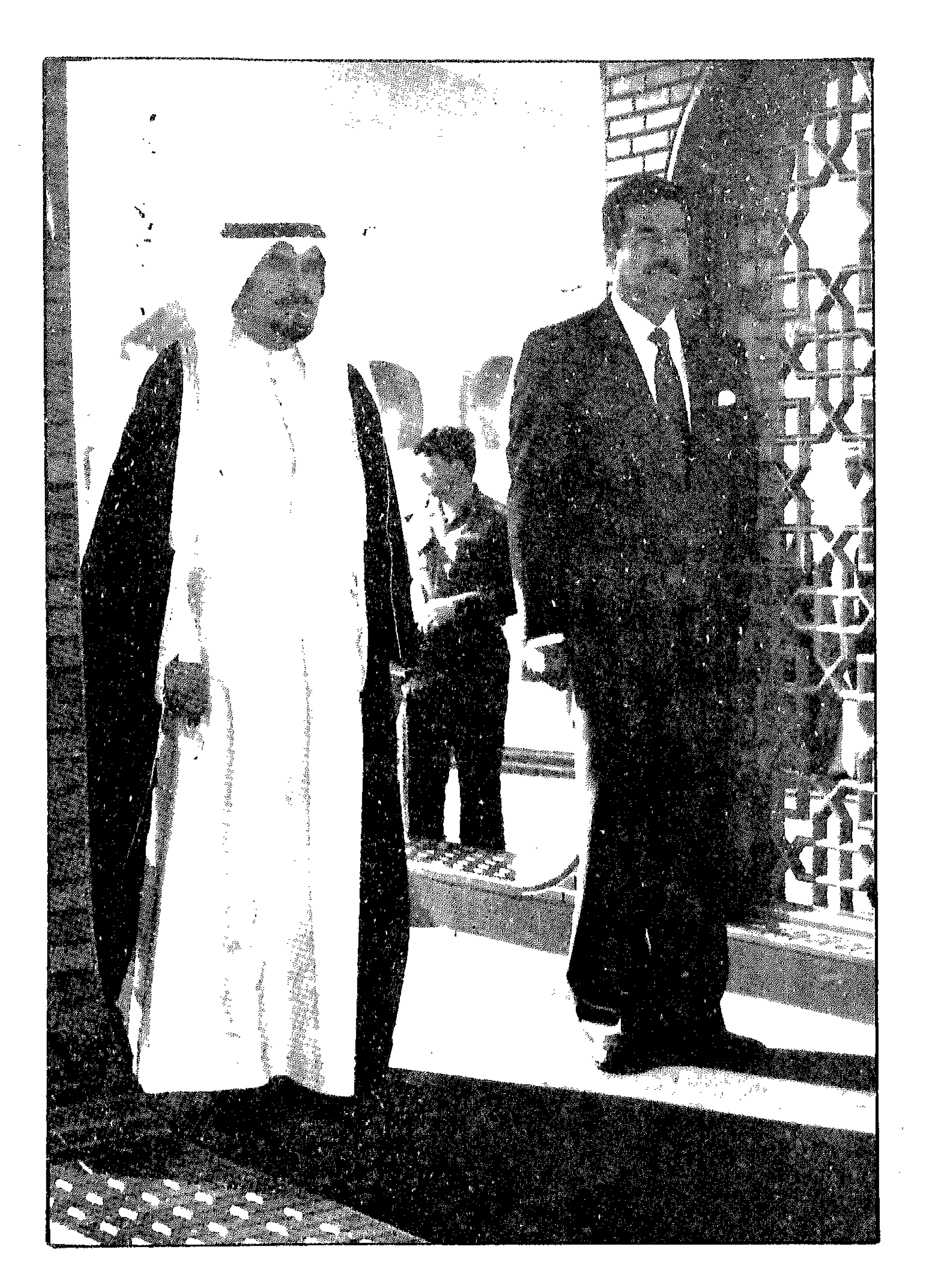
«ستؤثر على أمن العراق، وأنها بؤرة تآمر دولي، وأنها من أشد عوامل الفساد والإفساد في المجتمع العراقي».

بينما قال في ٢٤/٩/١٩٨٩م في مراسم تكريم أمير الكويت:

«إن الكويت دولة وطنية تسهم في تحقيق أمن الأمة العربية، وأن الشيخ جابر مؤمن شجاع، وأن الذي لا يُعطي ولاءه للكويت ليس عربيًا».



● وسنام الرافدين لأمير الكويت، وقلادة مبارك الصباح للرئيس العراقي قبل غزو العراق للكويت.



● الرئيس صدام حسين يودع أمير الكويت بعد انتهاء زيارته للعراق والتي قلده فيها وسام الرافدين.

الفصل الثالث

من أسهم في توريط العراق؟!

* * عرفات: العراق جبل ما تهزّه ريح.
* * الحرب: فيتنام الأخرى.
* * رموز فلسطينية أخرى.
* * إسرائيل تقبض الثّمن.
* * الملك حسين والحرب.
* * في مسألة الحرائق.
* * برلمانيون وأحزاب ومؤتمرات.
* * علي عبدالله صالح والحرب.
* * القيادة الجزائرية والحرب.
* * مساندات لفظية مستمرّة.
* * السودان: البشير والحرب.
* * القذافي والخطر العالمي الكبير.

«إذا قامت الحرب في الخليج فإن الخارطة العربية ستتغيّر حتمًا . . ستأخذ أمريكا حصّتها وبريطانيا حصّتها، وإيطاليا حصّتها وإسرائيل ستأخذ الأردن».

ياسر عرفات

أسهمت عناصر عربية عديدة في تدمير العراق، عندما رفعت راية التحريض للعراقيين على ألا يمتثلوا للشرعية الدولية، وزيّنت لهم أن العراق قادر على المواجهة، وأن العراق لن يكون وحده «عند المنازلة الكبرى».

وسنتعرّض فيما يلي بشكل تفصيلي لهذه المواقف العربية التي ورّطت العراق في الحرب.

* عرفات: العراق جبل ما تهزّه ريح.



اتّسمت مواقف السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدم الاتساق تجاه أزمة الخليج، وربما كان موقف الزعيم الفلسطيني أكثر المواقف المحيّرة على السّاحة العربية، فقد كانت العلاقات الخليجية بصفة عامة والكويتية

ـ على وجه الخصوص ـ تتسم بالمتانة والدعم المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية.

فكيف يُقامر الرئيس الفلسطيني على هذا النحو الذي يمكن أن يفقده كثيراً من صلابة الأرض العربية التي يقف عليها حاملاً قضيته على كتفيه؟!. إن حساسية القضية الفلسطينية، القائمة أساسًا على مبدأ رفض الاستيلاء على الأرض بالقوة، ورفض تشريد الشعب الفلسطيني، لا تقبل على الجانب الآخر أن يتم الاستيلاء العراقي على الكويت بالقوة، ولا تقبل تشريد الشعب الكويتي، ومحو دولة من خريطة العالم، كيف يستقيم المعنى إذن؟!.

وكيف يقبل العالم أن يصفّق ياسر عرفات للاستيلاء على أرض الغير، وهو يرفع لواء عدم جواز استيلاء إسرائيل على تراب وطنه؟!.

وكيف يسمح له أن يتغنّى بتشريد الشعب الكويتي، وهو يبكي على تشريد إسرائيل لشعبه؟!.

ويرى المراقبون أن الموقف كان غامضًا ويحتاج إلى تفسير، لو أن ياسر عرفات قد التزم الصّمت لهانت المسألة، إلا أنه وعبر جولة في تصريحاته التي خرج بها على العالم أثناء الأزمة، كان كمن يطعم النيران الوقود.

وإذا حاولنا استقراء الخطوط العامة لرسالته التي رفعها إلى الرئيس صدام حسين عشيّة الهجوم البري الذي قامت به قوات التّحالف لتحرير الكويت، لاستطعنا أن نستدل على كل ذلك.

إذ أن الزعيم الفلسطيني، يدعّم الوقفة الشجاعة للجيش والشعب العراقي، دون أن يفي بما التزم به ـ شأن كل أصدقاء العراق ومؤيديه ـ من الناحية النظرية فقط، وهذا هو نصّ الرسالة:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿إذ يُوحي ربُّك إلى الملائكة أنّي معكم فثبّتُوا الذين آمنوا سأُلقي في قلوب الذين كفروا الرّعب فاضربُوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنانٍ﴾. صدق الله العظيم.

«أخي الفارس العربي صدام حسين ـ حفظه الله ـ أنت وشعبك وجيشك الباسل البطل تقودون اليوم معركة من أشرف معارك العرب والمسلمين، دفاعًا عن العراق، ودفاعًا عن الأمة العربية والإسلامية، وشعوب العالم الثالث، ضدّ الهيمنة والديكتاتورية الأمريكية التي تُريد أن تفرضها على العالم أجمع. نتوجّه إلى الله العلي القدير أن يُؤيّدكم بنصره، فقد انكشف للجميع اليوم وبعد مبادرتكم السلميّة الشّجاعة، وكذلك المبادرة السوفيتية التي كنّا شهودًا عليها. أن هذا الحلف الأمريكي الصهيوني الأطلسي ومعهم حلفاؤهم لا يُريدون سلامًا، ولا يُريدون الشرعية الدولية التي تجاوزوها وامتهنوها، وإنما يُريدون العراق، وقيادة العراق، وشعب العراق، وجيش العراق، وما أحرزتموه من تقدّم علمي وتكنولوجي الذي يمثل الدرع الواقي والحامي للأمة العربية والإسلامية، بل لجميع شعوب العالم الثالث وجميع الأحرار والشرفاء في العالم.

وفي هذه اللحظات التاريخية والمصيرية لأمتنا العربية أتوجه إلى الله العلي القدير، أن يُؤيّدكم بنصره، ويثبّت أقدام هذا الجيش المجاهد البطل جيش العراق، جيش الأمة العربية والإسلامية.

قلوبنا وشعبنا معكم، وفي الخندق نفسه دفاعًا عن أمتنا وشرفنا وكرامتنا. حماك الله، وحمى العراق وشعبه الصابر المثابر، وجيشه

المجاهد البطل».

بسم الله الرحمٰن الرحيم: ﴿ويومئذ يفرحُ المؤمنونَ بنصرِ الله ينصرُ من يشاء وهو العزيزُ الرحيم. وعد الله لا يُخلف الله وعدَه ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون﴾. صدق الله العظيم.

* الحرب: فيتنام الأخرى.

وقد حاول ياسر عرفات أن يُعطي تفسيراً للموقف الفلسطيني يوم العاشر من سبتمبر ١٩٩٠م، عندما أكد أن المنظمة في نزاع الخليج لا تستطيع أن تضع نفسها سوى في المعسكر المعادي «لإسرائيل» وحلفائها الإمبرياليين الذين حشدوا ـ على حدّ قوله ـ آلتهم الحربية المتطوّرة كلها لا لمساعدة هذا الطرف أو ذاك وإنما حماية لمصالحهم.

وكان ياسر عرفات قد توجّه إلى بغداد، أثناء القصف الجوي، للتعبير عن تضامنه مع الرئيس صدام حسين، وقد أوردت وكالة الأنباء الفرنسية خبراً مُفاده أن رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الموجود في بغداد لا يمضي لياليه في ملجأ المنزل الذي وضعته السلطات العراقية تحت تصرفه.

وأكد عرفات في لقاء مع الصحفيين ليلة الخميس أن:

«شركات البناء الغربية قدّمت إلى الأمريكيين تصميمات البناء».

وأضاف:

«عندما أراني مضيفي الملجأ القريب من مقرّ إقامتي قائلاً: إنه تحت تصرفي. قلت له شكرًا، لدي وسائلي لحماية نفسي، لقد تعلّمت ذلك خلال حصار بيروت».

وتابع يروي لهم:

«إنّ القائد العراقي الأعلى مثلي، ليس ساذجًا لاستخدام ملاجىء بناها غربيون».

ملجأ في البناء لحماية الرئيس العراقي

أحد مخابئ صدام تحت الأرض

ولم يوفّر عرفات الذي لفّ يده اليمنى برباط أبيض، والذي بدا متوترًا، انتقاداته لقصف الحلفاء على العراق، وقال بعد الإشارة إلى قيامه بجولة في العاصمة العراقية: **«إنه الكره والثأر»**. كان كل ماقام به عرفات أن زار بغداد أثناء القصف الجوي، ليُبرهن على وقفته التي لا تعرف الهوادة مع الشعب والجيش والقائد العراقي.

وأكد عرفات في هذه الزيارة ـ أيضًا ـ:

«إن الفلسطينيين وقفوا منذ البداية في الخندق نفسه مع الشّعب العراقي».

وأشار إلى أن لقاءه يوم الخميس مع الرئيس العراقي صدام حسين طمأنه. ومضى عرفات يُؤكد:

«قبل اللقاء كنت قلقًا. لكني الآن سعيد جدًّا لقد رفع معنوياتي».

كل ذلك والدمار يُحيط به في كل مكان. فبدلًا من أن يُسدي الصّديق النصيحة لصديقه كمبدأ أساسي في علاقة الأصدقاء، نراه وسط الركام يُشجّع صديقه على المضي في حرب خاسرة، ونراه يُعرب عن سعادته المطلقة، بأي شيء؟!.

وكان عرفات ضمن كل حساباته التي لا ينكر أحد أنها اتسمت بعدم الدّقة قد صرح يوم السابع من يناير أي قبل بدء الحملة الجوية على العراق من قبل قوات التحالف بأسبوع ـ إنه لا يتوقّع حربًا في الخليج يوم ١٥ يناير الذي سيكون **«يومًا مثل أي يوم آخر»**، كما قال:

«إنه ليس لأحد الحقّ في اتخاذ هذا القرار، فأيّ حرب ستكون كارثة حقيقية. إن هذه لن تكون فيتنام أخرى».

مشيرًا بذلك إلى الأهمية الاستراتيجية لحقول النفط في المنطقة. وعلى الرغم من أن كل العالم قد وقف في حينه على حقيقة أن لقاء جنيف بين بيكر وعزيز قد دخل في الطريق المسدود، وأن العالم قد دخل مرحلة العدّ العكسي للحرب، إلا أن ياسر عرفات لم يتوقّع انفجار شرارة الحرب، بل إنه علّق على اللقاء الأمريكي العراقي في جنيف في معرض تصريحه للتليفزيون

الفرنسي يوم العاشر من يناير ١٩٩١م قائلاً:

«إنّ اللقاء لم يكن فاشلاً، لأنه لا يمكن تسوية كل الأمور في لقاء واحد».

وفي مؤتمر القادة العرب الذي عُقد في القاهرة على إثر اجتياح العراق للكويت، كان لياسر عرفات نبوءة تتسم بالمبالغة المفرطة. إذ قال عرفات مُوجّهًا حديثه للرئيس مبارك الذي كان رئيسًا للجلسة:

«إذا قامت الحرب في الخليج فإنّ الخارطة العربية ستتغيّر حتمًا، ستأخذ أمريكا حصّتها وبريطانيا حصّتها وإيطاليا حصّتها، وإسرائيل ستأخذ الأردن».

وهنا استدار ناحية الملك حسين ـ الذي أُصيب بالدّهشة مما قاله عرفات، إن لم نقل بالصّدمة ـ موجهًا حديثه للملك حسين، وكأنه يعتذر له عن قسوة تنبؤاته: **«لا تؤاخذني يا جلالة الملك، الأردن ستأخذها إسرائيل»**. هل كان ذلك من قبيل التنجيم، أم أن عرفات كان يهدف إلى خلخلة مفاصل القادة العرب حتى يرضخوا لتوجيهاته التي ربما استوحاها من الرئيس صدام حسين؟!.

وقد قاد الزعيم الفلسطيني حملة قوية، مُفادها أن الحرب إذا وقعت سوف تكون لها آثارها المدمّرة على الجميع، في إطار الحملة الكبرى التي صاحبت أحداث هذه الحرب وسبقتها.. وقد حاول السيد عرفات أن يصل إلى آذان الغرب مباشرة بعبارات هذه الحملة.

ففي مقابلة نشرتها صحيفة «لومانيتيه ديمانش» الفرنسية الأسبوعية إبان أزمة الخليج، اعتبر عرفات أن: **«الحرب في الخليج ستكون كارثة على العالم بأسره»**. وأثناء وجود عرفات في فيينا لتشييع جنازة المستشار النمساوي

السابق، «برونو كرايسكي» التقى مع رئيس الحكومة النمساوية، «فراتز فرانيتزكي» على هامش تشييع الجنازة، ليحذّر من «عمل عسكري غربي ضد العراق». وخلال اللّقاء رأى عرفات أن:

«مثل هذا التدخّل العسكري سيجعل من المستحيل قيام حلّ عربي للنزاع».

وكان عرفات قد قابل قبل بداية الجنازة الرئيس النمساوي «كورت فالدهايم»، ولم تتسرّب في ذلك الوقت أية معلومات حول مضمون هذا اللقاء، وعندما استقبل عرفات يوم الثامن من سبتمبر وفدًا من النواب الأوربيين في تونس أكد:

«خطورة تصوّر الحل العسكري لأزمة الخليج، لأنه لن يكون هناك منتصر».

وأدلى عرفات بتصريح إلى الصحفيين في أعقاب اجتماع استمرّ أكثر من ثلاث ساعات مع وفد من البرلمان الأوربي الذي وصل إلى تونس في خامس وآخر مرحلة ـ بعد عدة دول في المنطقة ـ في إطار مهمّة استطلاعية حول أزمة الخليج. وقال عرفات: إنه أبلغ الوفد: **«إن اندلاع الحرب سيؤدي إلى آلاف القتلى والجرحى ودمار البنية الاقتصادية للمنطقة».**

وقبل ذلك بأيام، في الثالث من سبتمبر ١٩٩٠م عبّر عرفات عن تصميمه على متابعة الجهد العربي الفلسطيني لحماية أمن الأمة العربية، ولم يوضّح عرفات ما يقصده بحماية أمن الأمة العربية، وإنما قال محذرًا من الوجود الأجنبي ـ على حدّ قوله ـ:

«إنّ نشر القوات الأجنبية وترساناتها التدميرية في المنطقة يُنذر بخطر كبير يُهدّد ـ ليس فقط دول المنطقة ـ بل أمن الأمة العربية بأسرها».

كما أن السيد عرفات، قد قاد حملة لبث الشائعات أثناء الحرب بُغية تحقيق نوع من الخلخلة في المواقف. ففي أثناء عقد عرفات لاجتماع مع زعماء المنظمة ومسئوليها في تونس يوم الخامس من نوفمبر ١٩٩٠م، نقلت صحيفة «الصّباح» التونسية المستقلة، التي لها صلات طيبة بمنظمة التحرير، عن عرفات قوله:

«إن التّهديد بضرب العراق بقنبلة نووية، يعني أن الجيش العراقي سيستخدم المواد الكيماوية المزدوجة والأسلحة البيولوجية في الحرب، وأن أول صاروخ سيُطلق على إسرائيل».

ولكن الصحيفة لم تُوضّح من وجّه التهديد باستخدام قنبلة نووية، وقالت الصحيفة: إن عرفات أبلغ الاجتماع أنه يعتقد أن «هناك احتمالاً نسبته (٤٠٪) لنشوب الحرب في الخليج». واستمرّ عرفات في حرب الشّائعات. إذ يعلن بعد الحملة الجوية التي بدأها التحالف ضدّ العراق، وفي يوم التاسع والعشرين من يناير ١٩٩١م «لديّ معلومات تُؤكد أن إسرائيل متورّطة كليًّا في الحرب منذ بدايتها، وبعض طائراتها تُشارك في الهجمات، انطلاقًا من القواعد الأمريكية. وإضافة إلى ذلك فإن بعض الصواريخ أطلقت من صحراء النقب على القسم الغربي من العراق». وخلص إلى القول:

«فكروا بالجماهير في الشارع العربي وخاصة أنتم في أوربا. فكروا في الجماهير العربية، وإلا فستترك هذه الحرب آثارًا قاتمة في القرن المقبل».

ويستمرّ عرفات يُعلن في نهاية الحرب البرية لراديو «إسبانيا» في تونس (أي في يوم ٢٥ من فبراير ١٩٩١م):

«من الواضح أن القوات الأمريكية والمتحالفة استخدمت النابالم، وهو محرّم دوليًّا. وبهذا أعطت القوات العراقية الدافع والحق في استخدام نفس الأسلحة في الرد».

وكان السيد عرفات يعتقد أن الحرب ستستمرّ لفترة طويلة، غير أن المفاجأة كانت في قبول العراق في هذا اليوم نفسه لقرارات الأمم المتحدة، ورغبته في وقف إطلاق النار.

وقد تعارض كل ذلك. وتعارضت نتائج الحرب مع مقولة السيّد ياسر عرفات الشهيرة يوم الخامس عشر من نوفمبر ١٩٩٠م:

«إن أزمة الخليج جعلت حلم الشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلّة يقترب من التّحول إلى حقيقة».



● ياسر عرفات وزوجته، ونظرة للقدس من أحد التلال القريبة.

وقد ساندت منظمة التحرير الفلسطينية موقف رئيسها، وكذلك تعليقات وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، التي أصدرت في الحادي عشر من يناير تعليقًا حول احتمالات الوضع في الخليج بعنوان: «الدكتاتور الأمريكي.. والتخاذل العربي». وبعد مقدمة طويلة قويّة الألفاظ والعبارات ختمت (وفا) تعليقها مخاطبة الرئيس الأمريكي بقولها:

«إنك لا تبالي أيها الرئيس. فاشهد أنك لا تبالي. فنيرون أحرق روما. وأنت تمضي إلى أبعد مما قدّم نيرون للبشرية من مثال مجنون ومفجع ولا ينمحي أبد الدهر. أنت تمضي إلى الخليج لتُشعل فيه الحرائق المدمّرة، التي قد تتجاوز المنطقة إلى تغيير الطقس وتسميم الأجواء وإفناء الأنفس. ومن بينها أبناء الشّعب الأمريكي الذي لا تضمن حربك لهم ما ينتظرهم من مصير شديد الحلكة والسّواد».

ثم تصدر منظّمة التّحرير الفلسطينية بيانًا في العشرين من يناير. من الأفضل نشر نصه، لما يحتويه من وجهات نظر عسكرية، وما يكشف عنه من محاولة بث الطمأنينة في النفس:

«بيان من منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٠/ ١/ ١٩٩١م

من الطبيعي أن تعكس وسائل الإعلام الأجنبية صورة غير دقيقة عن تطور العدوان الأمريكي على العراق الشّقيق خاصّة في ضوء الحصول على الحقائق الكاملة من مصادرها الأساسية في المنصقة.

وحسب ما توصّلت إليه معلوماتنا من مصادر مختلفة، بعضها غربي فإن الوضع الحقيقي في الأربع والعشرين ساعة الماضية منذ اندلاع القتال يتلخّص ـ بصورة أو بأخرى ـ بالتالي:.

أولاً : إنه كانت هناك في البداية مبالغة كبيرة متعمّدة في نتائج ما حققته العمليات العسكرية للقوات الحليفة ضدّ العراق، وإن المسئولين في ذلك الحلف يراجعون الآن النتائج المتفائلة جدًّا التي سبق أن تمّ إعلانها كذبًا وتهويلاً.

ثانيًا: تقول مصادر وزارات الدفاع الأمريكية والبريطانية والفرنسية إنه لا يجب ألا يساء فهم عدم ردّ العراق الفوري أو تصدّيه بالطائرات أو الصّواريخ على أنّه ضعف منه ولكنه يبدو أنه جزء من الاستراتيجية الناتجة عن التّصور الاستراتيجي الشّامل العراقي للمعركة ولامتصاص الضربة الأولى كما كنّا نفعل في حصار بيروت.

ثالثًا: تحذر المصادر نفسها من الانسياق وراء التفاؤل لأن العراق لازال يملك قوات جوّية وبرّية أساسية وأن قواته الجوّية في معظمها لم تدخل المعركة حتى الآن بسبب أنها لازالت في مخابىء تحت الأرض.

رابعًا: إن العراق يعتقد أن المعركة لم تبدأ بعد وأن المعركة الأساسيّة هيّ المعركة البريّة، وأن ما يجري هو مجرد ترتيبات لهذه المعركة.

خامسًا: إن العراق بانتظاره لهذه المعركة سوف يحافظ على قواته لأنه لا يريد أن يخوض المعركة البريّة بدون غطاء جوّي وقوّة ردع صاروخي ولهذا فإنه لن يستهلك ـ كما يريد مخططو الاستراتيجيّة الأمريكية ـ قوّته الجوّية الآن ولن يستعملها إلا في أضيق الحدود.

سادسًا: إن أهميّة الأسلحة غير التقليدية الأخرى هي ليست في مصانع إنتاجها التي يمكن تدميرها ولكن في المخزون منها والذي يقول الخبراء الغربيون أن العراق يملك كمّيات كبيرة منها موزّعة على مختلف أنواع الأسلحة والذّخيرة والمخابىء.

سابعًـا: إن الصّواريخ العراقيّة المحمولة لن تستعمل قبل البدء في المعركة الأساسيّة لأن ذلك يعرضها لإمكانية التدمير وأن إمكانية أن يكون العراق قد فقد جزءًا كبيراً من منصّات إطلاق الصّواريخ الثّابتة والتي معظمها هياكل تضليليّة لا يعني فقدان إمكانية استخدام هذا السّلاح من قواعده المتحركة. وهذا يفسّر عدم ضرب العراق لقوات الأعداء بالصّواريخ في وقت مبكّر من بدء القتال وإنما بدأ في اليوم الثاني للقتال وبعد امتصاص الضربة الأولى، وكان ذلك على إسرائيل الساعة ٢٠ يوم ١٨/ ١/ ١٩٩١م باعتبارها الحليف الاستراتيجي لأمريكا في حلفها ضدّ العراق وهذه هي النقطة الأساسيّة في المعركة.

ثامنًا: إن امكانية استخدام سلاح تدمير النفط لا زالت واردة وخاصة في الكويت والجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية ولكن ذلك سيكون جزءًا من المعركة الأساسيّة فيما لو اضطرت العراق لذلك.

تاسعًا: لم يستخدم العراق صواريخ أرض ـ جو ضدّ الطيران المعادي وإنما يركّز على استخدام الرشّاشات والمدافع المضادّة للطّائرات تحسّبًا لحدوث تشويش للرادارات.

عاشرًا: اشتراك إسرائيل في القتال الفعلي يثبت مالا يدع مجالاً للشّك ضرورة التأكيد على الرّبط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ويكشف القناع عن التحالف الأمريكي الصهيوني والحليف ضدّ العراق ويضع الدول العربيّة في هذا الحلف في أسوأ موقف ويدخل إلى المعركة عناصر جديدة عربية وإسلامية ودوليّة».

وحتى بعد أن تكبّد العراق خسائر لا طاقة له بها إثر الحملة الجويّة المكثّفة ضده، كان الأحرى بالقيادة الفلسطينية أن تحاول عدم دفع الرئيس

العراقي والشّعب العراقي إلى مواصلة السياسة التي جرت في أذيالها أهوال الحرب، إلا أن المحرّر السّياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أصدر تحليلاً سياسيًّا تحت عنوان «الحرب البرّية ـ الحرب الثالثة» يوم الثاني عشر في فبراير، أي قبل وقوع الحرب البرية بأيام، وكان أقرب للمنشور السياسي منه إلى التحليل ـ وكأنه يستعجل وقوع الحرب البرية، ويتحدى نتائجها يقول:

«إن الحرب البرّية سوف تكون الحرب الثالثة في هذه الحرب العدوانية التي تشنّها الولايات المتحدة والتي تجرّ وراءها كل هذه الدّول الأوروبية والدّول الهامشية التي لا شأن لها في الحرب سوى أنها تسعى للمشاركة الوضيعة أو لالتقاط الفتات. فالحرب الأولى التي انتهت كانت حرب الضّغط الاقتصادي والإعلامي والدبلوماسي والنفسي على العراق والتي حشدت لها الولايات المتحدة كل أساليب الضّغط التي يمكن استخدامها على دولة ما، حتى تلك الدول التي ساندت العدوان الأمريكي كانت خاضعة لهذا الضّغط مما دفعها إلى الاستسلام لمشيئة الدولة الأعظم التي تملك كل شيء بما في ذلك انتظار معجزة النّصر في حرب خاطفة ساحقة وماحقة لا تقاوم، دولة واحدة هي التي لم تتزعزع إرادتها فلم تركع هي العراق، التي رغم كل هذا الضغط الهائل وتسخير مجلس الأمن ليبصم للولايات المتحدة في ذهابها الأحمق إلى أبعد حتى من الحدود التي رسمها المجلس لم تستسلم ولم تركع ولم يتزحزح شعبها وجيشها وقيادتها أمام حرب التخويف التي استخدمت خلالها الولايات المتحدة مدافع وصواريخ الكاميرات التليفزيونية والإذاعات والصّحف والمنشورات والشائعات مثلما استعرضت وألقت أضواء وسربت معلومات عن

حجم الأسلحة والإمكانيات والقدرات حتى أن العالم ومن بينه العراق كان يراقب على شاشات التليفزيون وفي كافة وسائل الإعلام الأخرى هذه المظاهرة العسكرية الهائلة التي تتوجه فيها الولايات المتحدة إلى المنطقة .

ولكن العراق أثبت بدون تردّد صموده في الحرب الأولى بل انتصاره على هذه الحرب بكل فصائلها الإعلامية والسياسية والاقتصادية والنفسية الأمر الذي أربك الإدارة الأمريكية حتى أن الرئيس الأمريكي يُعيد حساباته الآن تجاه الاستمرار في العمليات العسكرية، ولاتزال الحرب الجوية الثانية الأمريكية والدول المتحالفة معها قائمة، ولا تزال التقديرات تتجاوز الاعتقاد بأن ما ألقي على العراق من القنابل والصواريخ والقذائف يفيض عما أُلقي على «هيروشيما وناجازاكي». مثلما يفيض في قدرته التدميرية عما استخدم خلال الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من ذلك فقد صمد العراق، بل إنه أفصح عن قدرة عالية فاجأت الأعداء في امتصاص الضربات الساحقة، وفي التمويه والتنظيم، حتى أن العدّ العكسي للحرب الثالثة، حرب تدمير الكويت وما هو أبعد منها، قد طال تحسّبًا من مفاجآت هذه الحرب التي تكشف مقدماتها في كل يوم عن جديد لم يضعه الكمبيوتر الأمريكي في حساباته. وهكذا تُصبح الحرب الثالثة القادمة، حرب الحروب، أو أم المعارك، كما يطيب للرئيس العراقي أن يُسميها. فهي حرب لن تندفع فيها العراق وراء الأوهام مثلما تمضي على النسق نفسه من التكتّم الذي أفضى بالأمريكيين إلى أنهم حتى هذه اللحظات حاصروا إعلاميًّا كل الخسائر الفادحة التي أصابتهم والتي ربما تمثل معركة الخفجي التي لاتزال تكشف كل يوم عن جديد أحد الأمثلة البارزة في مسلسل الخسائر

التحالفية، فالمعركة البرية سوف تكون معركة كسر عظم متبادلة، وبالتالي فهي ستكون معركة الخسائر التي لا يمكن إخفاؤها، بل معركة أم الخسائر التي سوف يتكبّدها الأعداء المتحالفون، والتي قد تمتد إلى تدمير وهول لم يقع في روع الرئيس الأمريكي الأخرق الذي يجرّ العالم خلفه إلى الدّمار».

وأضاف المحرر السياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية:

«قد لا تكون الصواريخ على الرياض والظهران وتل أبيب غير رسائل أو مقدّمات لم تُقرأ جيدًا بعد، فالصواريخ التي وصلت ليست كثيرة، ولكنها تعني الكثير، وعندما تأخذ الحرب الثالثة نسقها فإن الوقت يكون قد فات لتفادي المقامرة العظمى التي بدأها الرئيس الأمريكي، والتي سوف تتحمل نتائجها كاملة هذه الإدارة الأمريكية القاصرة.

أما الحلفاء خصوصًا النظم العربية المتحالفة فلا حاجة للالتفات إليها في ظلّ أم المعارك».

وهكذا، خدم الأصدقاء رفاقهم. وبدلاً من أن يحثّ الفلسطينيون العراق لينظر إلى مصالح شعبه وأمته بعين المسئولية الوطنية والحرص على مصالح وممتلكات الشعب العراقي. ظلّت الحملة الدّعائية الفلسطينية تضخم من قوة وهول الجيش العراقي. حتى كانت أحد الأسباب الرئيسة في المأساة التي أحاقت به.

وكان المجلس الثوري لحركة فتح، الفصيل الرئيس في منظمة التحرير الفلسطينية، قد أسرف في الوعود التي أعلن بموجبها أن الخندق الواحد سيجمع الحركة مع العراق. وأعلنوا في بيان صدر في الثامن من سبتمبر إلى استنفار قوى الشعب الفلسطيني حيث هو موجود، وكذلك قوى الجماهير العربية لخوض معركة الدفاع عن الأمة العربية وأمنها ضد أي عدوان.

* رموز فلسطينية أخرى:

لم يترك باقي القـادة الفلسـطينيين المناسبة تمرّ دون أن تصدر عنهم تصريحات واعـدة، وخـطب قوية، تُعلن الـوقـوف بكل حزم إلى جانب العـراق. والحقيقـة أن العـراق قد وجد نفسه في النهاية، يقف وحيدًا في خندقه. وتبخّرت وعود القادة والرموز.

فقد وجه الشيخ عبدالحميد السايح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بعـد أن بدأت الحملة الجـوية على بغـداد بأسبوع، وبالتحديد في الثاني والعشرين من يناير ١٩٩١م، وبعد أن فرض حصار كامل على بغداد من قبل الأمم المتحدة، وأضحى تقديم المساعدة المادية في حكم المستحيل، وجه برقية للرئيس العراقي صدام حسين، يقول فيها:

«باسمي وباسم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الأردن نعبر عن اعتزازنا بالوقوف معكم على رأس جيش العراق العظيم في أم المعـارك التي تخوضـونها باسم الأمة العربية والإسلامية في مواجهة العدو الصهيوني وأمريكا وحلفائها من الأجانب وعرب أمريكا».

وقال:

«إننا نعلن باسم فلسطين والانتفاضة في وطننا المحتل وكل تجمعاتنا الفلسطينية حيث وجدت، إننا معكم وإلى جانبكم، وبكل إمكاناتنا وأجسادنا وأرواحنا، وما نملك. ونحن على ثقة أنكم ستخرجون من هذه المعـركة منتصرين على العدو الأمريكي الصهيوني، كما أنكم بفضـل إخـلاصكم وإيمانكم ستحققون عودة فلسطين ومقدساتها

والمسجد الأقصى الذي بارك الله حوله مهما جمع عليكم الأعداء وحشدوا وهيأوا من أنواع أسلحة الدمار».

وأضاف:

«نحن نرى ونسمع أمتنا العربية والإسلامية في كل مكان تتحفّز للمشاركة الشعبية الحاسمة مع الجيش والشعب العراقي العظيم بقيادتكم، ولن يتمكّن الأعداء من تدمير حضارة العراق والاستمرار في أرض الجزيرة العربية المقدسة حول مكة المكرمة والمدينة المنورة».

بينما جاءت تصريحات «محمد ملحم» وهو من أكبر مساعدي السيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أكثر تضحيًا وقوة في معانيها، إذ قال:

«نحن سنقاتل إلى أن تغرق السفن الأمريكية في مياه الخليج، كما قاتل أجدادنا العرب ضد الحملات الصليبية منذ ألف عام.
وأينما كانوا فإن شعبنا يستعدّ للقتال من أجل الحرية ليس فقط في العالم العربي، ولكن - أيضًا - في الولايات المتحدة وأوروبا بما في ذلك إيطاليا، وانظروا حولكم وسترون بقايا قلاع الحملات الصليبية وهذا تحذير».

وأضاف ملحم:

«إن صدام حسين بطلنا القومي».

وقال:

«إن من واجب المسلمين جميعهم الدفاع عن المياه والأرض والنفط العربي، وليس هنالك مجال لإسرائيل، لا أرض ولا ماء».

وقد قصد السيد ملحم أن يذكر إيطاليا بالاسم، لأن هذه

التصريحات وردت ضمن مقابلة نشرت له على صفحات المجلة الإيطالية «يوروبيو».

وانتهت الحرب ولم نسمع أن السيد ملحم أو أحد من رفاقه أَوْفَى بالوعد الذي قطعه على نفسه، بأن يُغرق السفن الأمريكية في الخليج.

أما السيد جورج حبش: فقد كان نشاطه واضحًا في إطلاق التصريحات والتهديدات خلال فترة حرب الخليج. فقد ذهب حبش لمقابلة الرئيس صدام حسين في بغداد يوم الثاني من سبتمبر ١٩٩٠م - أي بعد غزو العراق للكويت بشهر كامل.

والسيد حبش هو الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجرى خلال المقابلة - حسب النبأ الذي أوردته وكالة الأنباء العراقية الملتقطة في «نيقوسيا» - جرى بحث **«الأوضاع العربية الراهنة والتطورات في المنطقة»**.

وكان حبش قد وصل لملاقاة الرئيس العراقي على رأس وفد يضم عددًا من أعضاء الجبهة الشعبية، وهي الجبهة التي يقع مقرّها في دمشق. وأعلن بعد لقائه صدام حسين:

«أنه يُؤيّد الرئيس صدام حسين وشعبه في مواجهة الغزو الأمريكي لشبه الجزيرة العربية».

ثم توالت تصريحاته على مدى ثلاثة أيام متوالية. إذ دعا في يوم الثالث من سبتمبر إلى ضرب المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وقال:

«من الضروري تصعيد العمليات ضد العدو الصهيوني، وعلى حركات التحرير العربي كافة أن ترفع شعار مقاطعة البضائع الأمريكية، وضرب المصالح الأمريكية».

وانتهت الحرب، ولم تحدث هذه التّصعيدات التي وعد بها السيد حبش، ولم يوضّح ما الذي يقصده على وجه التحديد بحركات التحرير العربي.

ولم يكتف السيد حبش بكل هذه التصريحات، بل قال في مؤتمره الصّحفي الذي عقده في بغداد:

«إن لقائي بالرئيس صدام حسين رسّخ في ذهني شعورًا بالاطمئنان الكبير النابع من أنه يعرف بالضبط أهداف وخطط الإمبريالية والصّهْيونية مثلما يعرف طاقات الجماهير العربية وطاقات العراق وجيشه، وقدرته على الصمود وتحقيق النصر الحتمي».

وأوضح:

«إن على الجماهير العربية بكل فصائلها وحركاتها الثورية التحررية أن تعتبر معركة العراق هي معركتها.. وألا تكتفي بالتأييد اللفظي والتصفيق لشعب العراق وقيادته وهو يتصدى للمؤامرة، وإنما عليها أن تُناضل وتُجاهد بكل الوسائل للدفاع عن العراق ونهجه للتحرر القومي».

ونسي السيد جورج حبش أن يُعطي بنفسه القدوة والمثل للجماهير العربية التي طُلب منها ألا تكتفي بالتأييد اللفظي، والتصفيق. فلم نسمع عما قدمه حبش للعراق أثناء الحرب. وكل ما فعله هو وغيره إنما كان ينصبّ في اتجاه واحد. وهو تضخيم الإحساس بالذات لدى القيادة العراقية، فأصبحت مواقفها أكثر تشددًا وعنادًا. وجرّ الرئيس العراقي ـ بمعاونة أصدقائه ومؤيديه ـ عربة الحرب حتى النهاية، ووقعت أهوالها ودمارها، ليجني العراق وحده ثمرة مازرع أصدقاؤه. فهو القائل ـ أيضًا ـ أثناء زيارته

الشهيرة للعراق:

«إنه يهدف من زيارته لبغداد إبلاغ شعب وقيادة العراق: إننا نقف في خندق واحد من أجل الدفاع عن حرية العراق وكبرياء العرب».

ومن الملاحظ أن معظم القادة الفلسطينيين قد استخدموا تعبير «الخندق الواحد»!! وأثناء مغادرة الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش لبغداد، أدلى بعدة تصريحات تصبّ في الاتجاه نفسه المؤيد لموقف العراق. فقد أكد «تلاحم الشعب الفلسطيني أينما كان وفصائل حركة التحرير في الوطن العربي مع الشعب العراقي في تصديه للقوات الأمريكية والأجنبية في الأرض العربية».

وأعرب حبش عن:

«إيمانه المطلق بأن العراق قيادة وشعبًا سيلقن بوش والإدارة الأمريكية درسًا قاسيًا لا يقلّ عن الدرس الذي لقنه الشعب الفيتنامي للإدارة الأمريكية».

ولم يُحدّد السيد حبش في أعقاب هذه الزيارة، الوجهة التي سيذهب إليها، إذ تتخذ منظمته من دمشق مقرًا لها في الوقت الذي كانت فيه سوريا أحد أهم خصوم العراق في العالم العربي.

وبعد أن دارت رحى الحرب، وفي الواحد والعشرين من يناير، يعلن جورج حبش تصريحًا غريبًا، يفهم من محتواه، أن المنظمات الفلسطينية حولت أرض المعركة إلى جحيم تحت أقدام قوات التحالف، إذ قال:

«من الطبيعي أن ترتكب مجموعات فلسطينية اعتداءات على المصالح الأمريكية».

وأكد:

«إن من الطبيعي أن يؤيد ٩٩٪ من الجماهير العربية العراق».

ولم يدع جورج حبش فرصة انعقاد مؤتمر قوى الشعب العربية في عمان في ١٧ من سبتمبر دون أن يضمّن كلمته هذه العبارات عن موقف منظمته من الحرب:

«إننا نلتقي اليوم لنقول لشعب العراق وجيشه وقيادته السياسية، وللأخ صدام حسين، إننا معكم في الخندق الواحد وإننا سنخوض المعركة ضد قوات الغزو الأمريكية بكل ما أوتينا من قوة».

ويوم بدأت الغارات الجوية على العراق، أكد جورج حبش أن الأمة العربية وجيوشها:

«يجب أن تُشارك في المعركة لأن هذه الحرب تستهدف تركيبتنا».

وفي يوم ١٨/٩/١٩٩٠م، أكد جورج حبش أن جبهته:

«تضع أصبعها على الزناد، وتطلق النار في أول لحظة يتعرّض فيه العراق لأي عدوان. إذا نشبت الحرب يصبح منطق الحرب سائدًا».

ملمّحًا بذلك إلى ضرب مصالح أمريكية وغربية في حال تعرّض بغداد لهجوم أمريكي.

وقال - أيضًا - إن جبهته ستدعو

«الجماهير العربية في الدول التي تُشارك قواتها مع قوات الغزو الأمريكي للإطاحة بأنظمة هذه الدول، وذلك إذا أقدمت الولايات المتحدة على غزو العراق».

ويفهم من التصريحات التي أعلنها جورج حبش، أن جبهته تملك القدرة على قيادة الشارع العربي.

وبدأت المعركة الجوية، ثم بدأت المعركة البرية، وانتهت الحرب، وعاد الكويت وتحطم العراق. ولم تصدر أي ردود فعل لحركة السيد «جورج حبش». فهل كان السيد «حبش» يعني ما يقول؟. أم أن وراء ذلك التحريض دوافع لا تزال في عالم الغيب بعد؟. أسئلة كثيرة لابد أن تبحث أجيالنا العربية القادمة عن إجابة لها.

وأدلى أبوالعباس ـ وهو الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية واسمه محمد عباس ـ بدلوه في بئر التصريحات ـ أيضًا ـ، وقد كان هو الآخر قد ذهب إلى بغداد لمقابلة الرئيس العراقي بعد غزو الكويت بشهر تقريبًا، معلنًا في الرابع من سبتمبر في تصريح لوكالة رويتر للأنباء:

«إنه إذا هاجمت الولايات المتحدة العراق، يُصبح أي هدف أمريكي عرضة للهجوم».

وأعلن بعدها في يوم السادس من نوفمبر ١٩٩٠م، في مقابلة نشرتها له صحيفة السلام الجزائرية:

«إن جبهة التحرير الفلسطينية ستقاتل إلى جانب العراق في حالة وقوع حرب مع الولايات المتحدة التي هي مصدر الإرهاب الدولي».

وهكذا اعتقد الرئيس العراقي أن كل هؤلاء سيدخلون الحرب معه، ودخل العراق الحرب وحده، وجنى ويلاتها وحده ـ أيضًا ـ ولم يقترب أوارها من «جنرالات التّصريحات».

لقد اتخذ القادة الفلسطينيون مواقف تُثير التساؤل والاستغراب معًا،

فقد كانت التصريحات التي تصدر عن هؤلاء القادة غير نابعة ـ فيما يبدو ـ عن تقويم حقيقي وواقعي للموقف، أو أن هناك أسبابًا لم تتضح بعد، ويظهر ذلك واضحًا من وصف نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية الفلسطينية لإطلاق الصواريخ العراقية على إسرائيل بأنه «عرس حقيقي» للفلسطينيين، فمهما يكن من أمر تلك الصواريخ إلا أنه ظهر ضمن نتائج الحرب أن هذه الصواريخ الدعائية التي أطلقها صدام حسين على إسرائيل، قد أفادت الإسرائيليين أكثر مما سببت لهم الضّرر. إذ استطاعت الدعاية الإسرائيلية أن تُبالغ في نتائج ماحدث. وتظهر أمام العالم أنها الدولة التي لا تسعى إلى إشعال نيران الحرب، وأنها تنتظر لذلك المكافأة. وقد حصلت عليها بالفعل، بل حصلت من جراء ذلك على مالم تحصل عليه طوال حروبها الماضية مع العرب.

* إسرائيل تقبض الثمن:

كان صدام حسين، وهو يعد جيشه إعدادًا عسكريًّا متطورًا وبأسلحة حديثة، وبخاصة في مجال صناعة الصواريخ، وكان العرب فرحين بذلك الجيش، وعملت الدول الخليجية على الأخص على دعمه ماديًا، وكان صدام يعتقد أن تلك الصواريخ سوف تُحقق له نصرًا كبيرًا: عسكريًّا ومعنويًّا وماديًّا في حرب الخليج، إذ شرعت صواريخ «سكود» تتجه نحو السعودية وإسرائيل، وكانت النتيجة أن صدام لم ينتصر بهذه الصواريخ التي أحدثت دويًّا إعلاميًّا خلقته إسرائيل لتستفيد منه، ويردده العالم أجمع. ولكم كانت تلك الصواريخ مجدية، ومحققة لأهدافها، ليست تلك الأهداف التي سعى إليها العراق، وإنما الأهداف التي تسعى إليها إسرائيل.

وقد اتفقت الآراء جميعها حول تلك الفائدة التي جنتها إسرائيل من هدايا صواريخ سكود العراقية. وإسرائيل نفسها أكدت على تلك الفائدة. إذ قال رئيس إسرائيل «حاييم هرتزوج» بعد الحرب مباشرة:

«إن الهجمات العراقية بصواريخ سكود خدمت مصالح إسرائيل، وضمنت لها أن تكون صاحبة صوت مسموع عند تسوية الأوضاع في المنطقة بعد انتهاء الحرب. وأنها بدأت تتمتع حاليًا بتقدير العالم لها، وبالاحترام بسبب التزامها ضبط النفس، وهي أشياء لا تُقدّر بمال».

وصرح «زبجينيو بريجنسكي» مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بأن إسرائيل كانت من أكثر الدول التي استفادت من الحرب ضد العراق. وقال:

«لا أرى أن الطلب الذي تقدّمت به إسرائيل لأمريكا للحصول على ثلاثة عشر مليار دولار لتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها يحمل معقولية كبيرة».

ويقصد بذلك مبالغة إسرائيل في استثمار الصواريخ العراقية، وتوالت الكتابات الأجنبية والتصريحات الرسمية الدولية في قيمة الكسب الذي تحقق لإسرائيل من جراء قصف صواريخ «سكود» العراقية لها، فضلاً عن كتابات عربية أخذت تستوعب مضمونها ودلالتها من تلك الكتابات والتصريحات الأجنبية.

فقد بيّن أحدهم أن إسرائيل حصلت على مكاسب إعلامية مسحت آثار ثلاث سنوات من الانتفاضة، وأعادت التعاطف الدولي مع إسرائيل إلى مستوياته السابقة، وأعادت توحيد الجاليات اليهودية في العالم، وحشدها وراء إسرائيل، وتجديد جمع التبرعات المالية الضخمة، وتأمين الأموال

اللازمة لتوطين المهاجرين اليهود السوفييت في الأراضي المحتلة، ودعم المتطرفين الداعين إلى رفض مساعي السلام والتنازل عن الأرض.

وحتى هيكل في كتابه: «حرب الخليج»، وقف عند تلك الفائدة الإسرائيلية التي حصلت من صواريخ سكود وذكر ذلك وهو يُعبّر عن نظريته التي أطلق عليها «التهديد والحماية». وقد استمدّ الأرقام من تقرير أعده: «باركر بايسون» المتخصص بشئون إسرائيل، ونشره في دورية «تقرير واشنطن عن شئون الشرق الأوسط» عدد أغسطس/ سبتمبر ١٩٩١م، يقول هيكل:

«وكان نصيبها - أي إسرائيل - في سوق التهديد والحماية هائلاً، فالفاتورة التي قدمتها اشتملت على حوالي البليونين من الدولارات لضحايا صواريخ «سكود» العراقية، غير بليون آخر أخذته من بند المساعدات العسكرية».

وبلغ مجموع المساعدات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة لإسرائيل سنة ١٩٩١م ما مقداره (٦,٥ بليون دولار). ثم تقدّمت بطلب تسهيلات مقدارها عشرة بلايين من الدولارات لتستطيع تنفيذ مشروعاتها لتوطين المهاجرين السوفييت، هذا غير المعونات السياسية التي حصلت عليها، حتى عندما راحت تملي شروطها للاشتراك في عملية السلام.

وإنه لكسب أسطوري، حدا بـ«أورينل ين» رئيس لجنة الدستور والقانون أن يقول لصحيفة «جيروز اليم بوست»:

«إن مستقبل إسرائيل لم يكن أبدًا واعدًا كما هو عليه منذ ليلة ١٦ يناير «كانون الثاني»، فلو أننا طلبنا قبل ستة شهور من أفضل العقول في البلاد بأن يقوم بوضع السيناريو الذي سيخدم المصالح الإسرائيلية

بأفضل صورة لكان من المتعذّر عليهم أن يتخيّلوا سلسلة الأحداث التي توازي الأحداث الحاصلة اليوم».

وقد أخذ الحماس السيد «حواتمه»، واعتقد أن صدام حسين سيفي بما وعد به أنه سيحرر فلسطين، واكتمل السيناريو الوهمي في عقل «حواتمه» عندما قال:

«إن مهمة الشعب الفلسطيني الآن هي شل اندفاع القوات الإسرائيلية نحو الأردن، وتُعيد الكفاح المسلح ضد إسرائيل من جنوب لبنان، ودعم الانتفاضة في الداخل».

ولكن أيًّا من هذه الأحداث لم يقع!!.

وأعلن نايف حواتمه يوم الرابع من ديسمبر ١٩٩٠م، وكان ذلك قبل بداية الحرب، ملوحًا براية التخويف من وقع الحرب:

«إن تدمير العراق وحرق آبار النفط ليس في صالح الاقتصاد العالمي وخصوصًا الأوربي والياباني والسوفيتي».

وقال حواتمه:

«إنه في حالة نشوب الحرب في الخليج فإنها لن تقف عند حدود منطقة الخليج، وستشمل منطقة الشرق الأوسط».

ودعا الدول العربية في حالة اندلاع الحرب إلى **«محاصرة المصالح الأمريكية»**. مؤكدًا:

«إن العمل العسكري الأمريكي سيؤدي إلى نشوب سلسلة من الزلازل والبراكين في كل الدول العربية».

وضمن الشخصيات الفلسطينية يأتي السيد ساجي سلامة عضو المجلس المركزي الفلسطيني، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية

لتحرير فلسطين، وهي الجبهة نفسها التي يرأسها نايف حواتمه ليعلن وبعد أن توقفت الحرب، في الرابع من مارس ١٩٩١م :

«إنه بعد توقف المعارك العسكرية في الخليج، ورغم الخسائر المدنية الهائلة التي لحقت بالعراق. فإن الدور الإقليمي السياسي للعراق لن يختفي، بل سيظل قويًا ومؤثرًا في المعارك السياسية للمنطقة، وكل ما يتعلق بالترتيبات المقبلة في المنطقة».

وأضاف السيد سلامة :

«إن الحرب التي فُرضت على العراق كانت حربًا غير متكافئة، واستهدفت تدمير العراق، وتهميش دوره السياسي، وقد خاض العراق تلك الحرب بشجاعة وبسالة».

وهكذا ظهرت تعبيرات جديدة بعد الحرب، إن الحرب كانت غير متكافئة، وإنها استهدفت تدمير العراق. وكأن هذه الحقائق تمثل مفاجأة لهؤلاء القادة، الذين لم يبخلوا لحظة قبل الحرب في تضخيم قوة العراق، والمبالغة في مدى قدرته على تلقين الجميع درسًا لن ينسوه، وعن حتمية النصر العراقي.

□ □ □



«إن الستار قد أُسدل على الفصل الأخير من مأساة أزمة الخليج. وإن تباشير فجر جديد تلوح في الأفق».

الملك حسين

* الملك حسين.. والحرب:

أما الحكومة الأردنية ممثلة في الملك حسين فقد حرصت أن تدفع عن نفسها الاتهام بأنها تقف موقفًا متحيزًا إلى جانب العراق. وارتكز الموقف الأردني على مبدأين أساسيين هما: **أن الحرب من جانب الحلفاء هي حرب ظالمة وغير عادلة. والهدف الأساسي منها تدمير العراق وتغيير موازين القوى في الشرق الأوسط.** والمبدأ الثاني هو: **الربط بين مشكلة الخليج والقضية الفلسطينية وأن الحل يجب أن يقوم على عدم الفصل بينهما.**

وعلى أية حال، يظهر من خلال تصريحات القادة الأردنيين حقيقة الموقف الأردني.

لعل موقف الملك حسين من أزمة الخليج لا ينحصر في كونه موقفًا مؤيدًا للعراق أو معارضًا له، وإنما كان موقفه يدعو إلى الدهشة. فقد حاول الملك حسين أن ينسلخ عن ماضيه، وأن يبدّل مواقفه بشكل حادّ، مما أثار كثيرًا من التساؤلات حوله.

عندما وصل العاهل الأردني الملك حسين إلى باريس، في الثالث من سبتمبر ١٩٩٠م. أي بعد شهر من الغزو العراقي للكويت، التقى فور وصوله بالرئيس الفرنسي «فرانسوا ميتران»، ودخلا في جولة محادثات على الفور، خرج بعدها الملك حسين ليعلن: **«إن الحرب في الخليج ستجلب الدمار الشامل للمنطقة»**. وكان الملك حسين بذلك يقصد أن نطاق الحرب سيتسع ليجتاح في طريقه الأخضر واليابس. وأن آثارها المدمرة ستشمل كل الدول المشاركة في الحرب والمحيطة بها، بما في ذلك حرائق البترول في كل من السعودية والكويت وباقي دول الخليج.

ولعل الملك حسين والسيد عرفات أكثر الزعماء إفاضة في المبالغة بحرائق البترول، فقد حذّر الملك حسين في تصريح له في عمان لعدد من المراسلين الأجانب:

«إن الحرب لو اندلعت في الخليج، فإن حرائق البترول ستترك بصماتها على الأجيال القادمة، ولعدة سنوات».

وكذلك أدلى بتصريح، أو بمعنى أدقّ بتحذير ذي معنى، وهو يغادر فرنسا بعد لقائه بالرئيس «ميتران» موجهًا حديثه إلى الأوربيين:

«إن سحابات الدخان السام الكثيفة سوف تصل إلى سمائكم، فامنعوا هذه الكارثة التي ستدمّر الكثير من مظاهر الحياة الآمنة في المنطقة، وتعالوا نجلس مع العراق على مائدة التفاوض».

* في مسألة الحرائق:

ومسألة حرائق البترول تلك، قد وجدت اهتمامًا فاق كل التصورات الممكنة، غير أن النظرة المتشائمة كانت هي الغالبة على معظم التصريحات التي صدرت في هذا الخصوص. وكان الهدف الأساسي من هذه التوقعات المتشائمة هو محاولة إثناء الدول المتحالفة والدول البترولية المحيطة عن خوض غمار الحرب ضد العراق. وقد ذهبت هذه التقديرات إلى أن حرائق البترول قد تستمر لسنوات طويلة، وأن العالم سيلفّه الظلام التام (على الأقل منطقة الشرق الأوسط وحتى روسيا). وأن معدلات التلوث في كل هذه المناطق ستصل إلى حد مخيف.

وبالفعل قامت القوات العراقية في الأيام الأخيرة، وبعد أن تأكدت من هزيمتها بإشعال الحرائق في (٧٤٩) بئرًا وخزانًا ومصفاة لتكرير البترول مما أدى إلى اشتعال حرائق في (٦١٠) آبار.

وقد تسببت الحرائق في احتراق نحو (٤,٦) مليون برميل من النفط في المتوسط يوميًا. ولكن المفاجأة الكبرى غير المتوقعة أنه أمكن إطفاء كل حرائق البترول في نحو ثمانية أشهر.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحرائق النفطية مستعرة في الكويت. كان العلماء يخشون أن تنتقل سحب ضخمة من الدخان بسرعة مع التيارات الهوائية المتدفقة وتسبب تغيرات في مناخ العالم.

وكتب بيتر هوبس ـ العالم بجامعة واشنطن في سياتل ولورنس رادكي العالم بالمركز القومي لأبحاث الغلاف الجوي في كولورادو في مجلة ساينس،

ـ يقولان :

«إن دراسـات أجـريت في الجو للدخان المنبعث من حرائق النفط الكـويتيـة أظهرت أن السّحب والرطوبة القريبة من الأرض منعتا الدخان من النفاذ إلى الطبقات العليا للغلاف الجوي».

وأضافا قولهما :

«هذا حال دون انتقال الدخان بسرعة لمسافات بعيدة».

وقال العالمان :

«إن الحرائق النفطية في الكويت لم تطلق كميات كبيرة من الدخان الأسود كما كان متوقعًا».

وقد استخدم هوبس ورادكي قياسات أجريت أثناء رحلتين جويتين فوق الكويت في مارس ١٩٩١م .

وكان الاهتمام قد تركز بعد انتهاء حرب الخليج وتحرير الكويت على عملية إعادة التعمير وإزالة آثار الدمار والخراب الذي ألحقه النظام العراقي بآبـار النفط وكانت عملية مكافحة الحرائق قد بدأت في وقت مبكر فمنذ نوفمبر ١٩٩٠م بدأ فريق دولي تابع لشركة (نفط الكويت) و(بكتل) وهو فريق متخصص في إطفاء حرائق النفط في التخطيط والإعداد لمعالجة هذا الدمار المروّع . وتم بالفعل في مارس ١٩٩١م تجنيد أربع شركات إطفاء للعمل في الكويت وأمكن السيطرة على أول بئر في ٢٠ مارس ١٩٩١م .

وخـلال الشهـور السبعـة التالية وبمساعدة عدد كبير من شركات المقاولات والخدمات تم إنجاز الآتي :

- □ أمكن السيطرة على ٧٢٧ بئرًا مشتعلة ونازفة .
- □ أمكن السيطرة على ثلاث آبار في المتوسط يوميًا ، وكان أكبر عدد من

الآبار التي تمت السيطرة عليها في أسبوع واحد ٥٢ بئرًا.

- تم استخدام فرق إطفاء من كل من الكويت والولايات المتحدة وكندا وإيران والصين وألمانيا وفرنسا ورومانيا وبريطانيا وروسيا. وبلغ عدد هذه الفرق ٢٧ فرقة إطفاء في أكتوبر ١٩٩١م.
- تم إنشاء ٣٦١ بحيرة صناعية صغيرة لاستخدامها في أعمال إطفاء حرائق آبار النفط الكويتية.
- زاد الإمداد بالمياه إلى ٢٥ مليون جالون من الماء يوميًا، وبلغ إجمالي كمية المياه المستخدمة ١١,٥ مليار جالون. وهذه الكمية الهائلة تكفي لملء بحيرة كبيرة عمقها متران وعرضها كيلومتر واحد وطولها ثلاثة كيلومترات ونصف الكيلومتر وهي كمية كافية لتغطية مساحة دولة الكويت كلها بارتفاع ١٢ ملم. ولتوفير هذه المياه تم مد شبكة أنابيب للمياه المتدفقة بلغ طولها ٤٠٠ كيلو متر وقد جرى إنشاء شبكة طرق للوصول إلى الآبار النفطية يبلغ طولها ٢٨٠ كيلومترًا.
- بلغت كمية الأسفلت المستخدمة في شق الطرق وإقامة المنصات حوالي ١,٨ مليون متر مكعب. هذه المواد تكفي لإقامة هرم عرض قاعدتة ١٠٠ متر وارتفاعه ٤٥٠ مترًا.
- استخدمت في عمليات الإطفاء معدات ومكنات وعربات بلغ عددها ٥٨٠٠ قطعة وهذا العدد يمثل ثاني أكبر أسطول معدات عربات عسكرية في العالم. وهو ـ أيضًا ـ أكبر أسطول تم تجميعه في مكان واحد.
- تم إنشاء معسكر ضم ٢٠٠٠ رجل في المنطقة الوسطى، ومعسكر آخر ضم ٨٠٠ رجل في شمال الكويت لدعم العاملين كافة في مجال إطفاء حرائق الآبار.



● عمليات إطفاء حرائق آبار البترول في الكويت.

□ تم تطهير أكثر من ١٧٥ كيلومترًا مربعًا من الأرض من مخلفات الغزو التي لا تنفجر. وتم تفجير أكثر من ٢٠ ألف قطعة من المخلفات المتفجرة.

□ تم استخدام أكثر من ٢٠٠٠ جهاز لاسلكي للاتصال والسيطرة على العمليات، وكانت هذه أكبر شبكة لاسلكية مكثفة من نوعها.

□ أنشيء أكثر من ٣٠٠٠ خط تليفوني وأكثر من ٥٠ محطة فاكس و٢٤ شبكـة تليفونية تعتمد على القمر الصناعي لدعم عملية الإطفاء، وتم تركيب هذا النظام في وقت قياسي.

- ☐ زاد وزن المعدات المستخدمة في عمليات الإطفاء على ١٤٥ ألف طن منها معدات عن طريق الجو يبلغ وزنها ٥٥٠٠طن. وكان يتم تفريغ ٨ سفن و٦ طائرات شحن من المعدات في المتوسط يوميًّا.
- ☐ اشترك أكثر من ١٠ آلاف شخص في عملية مكافحة الحرائق. وهذه التعبئة الهائلة لم يسبق لها مثيل في التاريخ بالنسبة لأي مشروع.
- ☐ على الرغم من خطر وجود الألغام والقنابل التي زرعها العراقيون والتي لم تنفجر بعد وآبار النفط المشتعلة وبحيرات النفط الملتهبة والدخان فإن برنامج السلامة المكثف والذي تم الالتزام به بدقة حقّق مستوًى رائعًا من الأمن والسلامة وجعل الحوادث في أدنى مستوى ممكن لها.

ويُعدّ نجاح الجهود المبذولة في إطفاء حرائق النفط راجعًا إلى العمل الجماعي من جانب مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت والعاملين بمشروع البترول وإلى شجاعة وإصرار أطقم العمل الدولية التي أكملت هذا الإنجاز في وقت قياسي وفي حدود الميزانية المخصصة وبأقل قدر من الخسائر والإصابات بالرغم من جسامة الأخطار وكثرة العقبات.

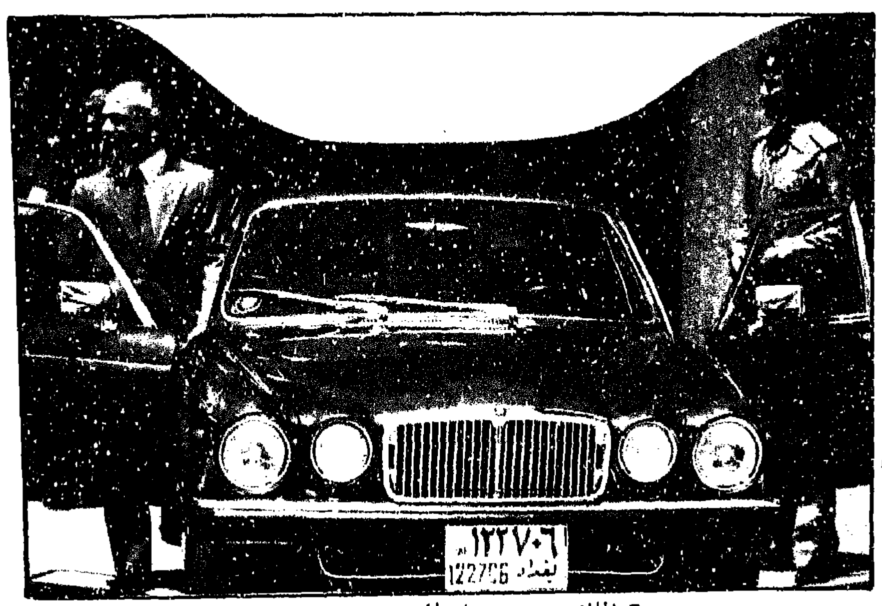
وكان كل ذلك مخالفًا لما ردّده الملك حسين والسيد عرفات وغيرهما من الرموز العربية.

واستمرّ الملك حسين في الإدلاء بمثل هذه النوعية من التصريحات، فنراه - في أعقاب الغزو العراقي، وفي يوم الخامس من أغسطس - يقول في مقابلة تليفزيونية له مع شبكة (ان بي سي NBC) الأمريكية:

«أي تدخل أجنبي سواء إسرائيلي أو غيره في العالم العربي سيكون له رد فعل سيىء للغاية، وقد يشعل المنطقة بأكملها».

ولعلّ مواقف الملك حسين الفعلية تختلف إلى حدّ كبير عن مواقفه

الكلامية، فمن تصريحه السابق يفهم أن الأردن ستدخل الحرب إذا حدث تدخل أجنبي سواء إسرائيلي أو غيره، إلا أن تلك التصريحات لم تُؤخذ من قِبَل كثير من المراقبين مأخذ الجد. ذلك أن مواقف الملك حسين السابقة تكشف دائماً تراجعه عن مشاركة العرب في حروبهم مع إسرائيل. وهذه ليست محاولة للبحث عن إدانة، ولكنها الحقائق كما دونها التاريخ.



● الملك حسين وزيارة للرئيس صدام حسين.

وكان موقف الملك حسين وقت الأزمة إزاء المبالغة في نتائج الحرب وتضخيمها بهدف التأثير على القرار الدولي لتحرير الكويت. في الوقت الذي سافر فيه الملك حسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليلتقي مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في أعقاب الغزو العراقي للكويت مباشرة.

وعندما عاد إلى عمان أعلن في يوم ١٨ من أغسطس، في مؤتمر صحفي، وفي لهجة تكتنفها عبارات الثقة. قال الملك حسين:

«إن الرئيس الأمريكي جورج بوش أكّد لي أن واشنطن لن تكون البادئة بإطلاق النار في أي حرب في الخليج».

وقال الملك حسين مدافعًا عن أمريكا، التي هاجمها فيما بعد.

«إن إسرائيل لديها أوامر صارمة من الولايات المتحدة بأن تظلّ محايدة في هذه الأزمة وألا تتدخّل».

وفي أعقاب وقف القتال في الخليج، وبالتحديد في أول مارس عام ١٩٩١م وقف الملك حسين، وبأسى يقول:

«إن السّتار قد أُسدل على الفصل الأخير من مأساة أزمة الخليج، وأن تباشير فجر جديد تلوح في الأفق، لذلك فلنتوكل على الله، ويعقد الجميع النية الصافية الصادقة على المصالحة والتفاهم والتقارب لقطع دابر الريب والشكوك، وكل أسباب النزاع لتأسيس علاقات عربية ـ عربية مستندة إلى مخافة الله والثقة المتبادلة».

وهكذا نجد موقفين مختلفين تمامًا تجاه قضية واحدة، ولكن السؤال الـذي لم نجد له إجابة هو: ماذا كان يقصد العاهل الأردني بعبارته التي أطلقهـا بعـد نهاية حرب تحرير الكويت، «إن تباشير فجر جديد تلوح في الأفق»؟!.

* برلمانيون، وأحزاب، ومؤتمرات:

لم تتخلف الصحافة الأردنية عن إعلان تأييدها للعراق منذ الدقائق الأولى لغزوه للكويت، مما يدفعنا إلى القول: إن هذه القوى سواء كانت

متمثلة في مجلس النواب الأردني أو الأحزاب أو المؤتمرات التي عقدتها القوى الشعبية في الأردن قد أسهمت في تدمير العراق أكثر مما فعلت قوات التحالف.

لأن النغمة التي كانت تسود خطاباتها صورت للقيادة العراقية أن النيران ستشتعل في الأرض العربية من المحيط إلى الخليج، وأنه لا مهرب للقوى الدولية التي جاءت لتحرير الكويت، وأنها ستكون مجزرة لكل من حاول تطبيق الشرعية الدولية وحارب العراق.

ففي يوم الثالث من أغسطس، أي ثاني أيام الغزو العراقي للكويت. حملت معظم الصحف الأردنية موقفًا ضمنيًّا لصالح العراق، كما عبّر عديد من النّواب النقابيين عن تعاطف واضح مع الغزو العسكري العراقي للكويت، واعتبرته «يصب في الدفاع عن العروبة».

ولم يشذّ نقيب المحامين الأردني وليد عبدالهادي عن موقف صحافته، إذ قال:

«إنني أقف بكل مشاعري إلى جانب الموقف القوي السليم الذي يدافع عن أمة العرب».

وأكد:

«إن الإمبريالية يجب أن تعلم أن الشعب العربي مع العراق».

ومن جانبه أدان نقيب الأطباء ممدوح العبادي ما أسماه **«سياسة حكام الكويت السابقين»**(*) (على زعم أن أمير الكويت والحكومة قد تم إقصاؤهم

(*) كان يعني بذلك أمير الكويت، وأعضاء الحكومة الكويتية على زعم أنهم قد تم إقصاؤهم عن الحكم

للأبد). «**التي كانت تصبّ ضد مصالح الأمة العربية وضدّ مصالح الشعب العراقي**»

وفي إطار سياسة التهويل والمبالغة في نتائج الحرب، وردًّا على قرار الكونجرس الأمريكي بتخويل الرئيس الأمريكي جورج بوش حق شن الحرب، وجه البرلمان الأردني في ١٥ من يناير ١٩٩١م رسالة إلى الكونجرس معربًا عن أمله في أن يتراجع أعضاء الكونجرس عن موقفهم للحيلولة دون نشوب حرب. وقالت الرسالة:

«**نلفت انتباهكم إلى أن الكارثة التي ستحلّ من جراء الحرب، ستكون مسئوليتكم التاريخية**».

وأضافت الرسالة:

«**نودّ أن نلفت أنظاركم إلى الأضرار التي ستُلحقها الحرب بالمصالح الأمريكية في المنطقة لأنها ستكون حربًا ضدّ الأمة العربية، وستُحدث انقسامات عميقة في العلاقات بين الشعب الأمريكي والشعب العربي والإسلامي فترة طويلة من الزمن**».

ولعلّ من أغرب البيانات التي صدرت في أعقاب الغزو العراقي للكويت، ذلك البيان الصادر عن مجلس رؤساء النقابات المهنية الأردنية، والذي وصف دخول القوات العراقية إلى الكويت بأنه:

«**يوم تاريخي في حياة الأمة العربية ونقطة تحول أساسية لتحرير الإرادة السياسية والاقتصادية للأمة العربية**».

وعلى الرغم من انتهاء حرب الخليج، إلا أن الصحافة الأردنية قد انتهزت مناسبة استجواب مجلس الأمن الدولي لنائب رئيس مجلس الوزراء

العراقي طارق عزيز والإنذار الذي وجهه المجلس لحكومة الرئيس صدام حسين بضرورة التخلص من أسلحة ومعدات التدمير الشامل كافة، وهو القرار الذي وافقت عليهُ العراق فاتهمت صحافة الأردن الكويت ودول التحالف بالتآمر ضد العراق والأمة العربية وإمكان **«صحوتها ونهوضها ومحاولتها بلوغ مرحلة من القوة الذاتية للدفاع عن قضايانا المصيرية وللوقوف بكرامة وإباء في وجه كل من يريد الإبقاء علينا داخل منطقة النفوذ»**

وقالت إحدى الصحف الأردنية:

«إن العراق متخندق في وطنه، ولم يركب البحر إلى مياه فلوريدا، وأجواء ولاية جورجيا، ولم يتسلح للاعتداء على الجزر البريطانية أو النزول على شواطىء فرنسا الجنوبية في مرسيليا، وإنما كان يدافع عن أمته العربية، عندما تعرّض للعدوان وهو (بريء)».

وبالطبع بشرت الصحيفة العراق بالنصر المبين في المواجهة بعد «أن نجح خلال الجولة الأولى في إنزال (الهزيمة النكراء) بالدول الثلاثين التي تحالفت ضده فيما بقي هو - أي العراق - بوحدته وقيادته شامخًا صامدًا».

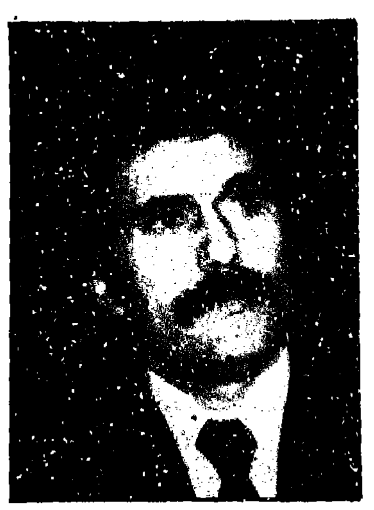
ويبدو من هذا السرد أن صحافة الأردن قد تقاعست عن سابق تدبير وقصد عن إسداء النصح للرئيس العراقي لحثه على الانسحاب من الكويت حفاظًا على سلامة بلده وجيشه وحقنًا للدماء العربية وحماية لطاقات وثروات العرب من أن تهدر في معركة بالمكان الخاطىء والاتجاه غير الصحيح.

□ □ □

«إن الحشد الهائل للقوات الأجنبية التي تتزعمها الولايات المتحدة قد يؤدي إلى انفجار يشمل المنطقة كلها».

علي عبدالله صالح

* علي عبدالله صالح والحرب:



كان الموقف اليمني منذ بداية غزو العراق للكويت مفاجئًا، ومثار دهشة كثير من الدول العربية، فقد اتصف الموقف اليمني بالتحيّز إلى جانب القيادة العراقية، وقد برهن على ذلك التّوجّه اليمني السياسي إبان الحرب، تصريحات القيادة السياسية اليمنية، وتصريحات كبار المسئولين اليمنيين، فقد قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح:

«إن إجبار العراق على الانسحاب من الكويت هو ذريعة لتدمير العراق الشقيق». !!

وفي الوقت نفسه تبنّى الرئيس اليمني ذلك الاتجاه نحو المبالغة والتهويل في نتائج الحرب إذا وقعت في المنطقة، وهو الاتجاه نفسه الذي تبناه عرفات وحسين وصدام حسين.

فعندما غزا العراق الكويت، وفوجىء العراقيون بردود الأفعال الدولية الرافضة لمبدأ الغزو، أراد العراق أن يتخذ خطوة تكتيكية يكسب بها بعض الوقت ويخفف من ردود الأفعال العنيفة التي واجهها، لذا أعلن العراق يوم الرابع من أغسطس أن قواته تستعد للانسحاب من الكويت. وكان الرئيس علي عبدالله صالح آنذاك في زيارة لبغداد يجري خلالها محادثات مع الرئيس العراقي، وهناك أعلن أنه:

«راض عن جهود الرئيس العراقي لسحب قواته من الكويت».

وقالت وكالة الأنباء العراقية في برقية بثتها في ذلك اليوم: «إن الرئيس صالح أعرب عن ارتياحه وتقديره للتفهم العميق الذي أظهره الرئيس حسين واستجابته للجهود الأخوية الرامية لانسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية».

وقال صالح في تعليقه على إعلان الانسحاب:

«إن هذا يمثل حرص الرئيس صدام على معالجته الموقف بحكمة ومنع أعداء الأمة العربية من تنفيذ مخططاتهم العدوانية».

وبالطبع لم ينسحب العراق من الكويت ولكن الموقف اليمني بقي كما هو ففي ٢٠ من أغسطس عام ١٩٩٠م أعلن الرئيس اليمني أمام حشد من المتظاهرين اليمنيين ـ حوالي ٧٠ ألف شخص:

«إن وجود الأساطيل الأجنبية في المياه الإقليمية العربية عمل من أعمال الإرهاب سيفشل في تحقيق أهدافه».

وفي اليوم التالي تداركت الحكومة اليمنية ذلك التصريح المباشر من الرئيس صالح ولكي لا تفهم تصريحات الرئيس اليمني على أنها تهديد لقوات التحالف صرح ناطق باسم وزارة الخارجية اليمنية بقوله:

«إن اليمن لا تعتزم اعتراض سفن تبحر في المياه الإقليمية أو عرقلة الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب أو خليج عدن».

وبعد هذا الخطاب الذي ألقاه الرئيس اليمني أمام المحتشدين في المظاهرة اليمنية بأسبوعين قال الرئيس اليمني للصحفيين مباشرة بعد محادثات مع وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد والذي كان في زيارة لصنعاء يوم الثالث من سبتمبر:

«إن الحشد الهائل للقوات الأجنبية التي تتزعمها الولايات المتحدة قد يؤدي إلى انفجار يشمل المنطقة كلها».

وضمن حديث نشر للرئيس اليمني في التاسع عشر من سبتمبر، قال:

«لا أعتقد أن أحدًا لا يُدرك مخاطر اللجوء للحل العسكري لمعالجة هذه الأزمة، فالخيار العسكري يعني التدمير الشامل للمنطقة».

وأضاف قائلًا:

«ولهذا فأنا أستبعد الحل العسكري للأزمة على الأقل في المستقبل المنظور».

وانعكس الموقف اليمني بوضوح في مجلس الأمن الذي كان اليمن أحد أعضائه آنذاك فقد امتنعت يوم ٢٥ من أغسطس عن التصويت على القرار ٦٦٥ الذي يُعطي صلاحيات لدول التحالف باعتراض حركة الملاحة لضمان تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمقاطعة والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق.

وانتقد الرئيس اليمني مطالبة بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن بفرض حصار جوي على العراق، وقال:

«إن هذا الأمر خطير للغاية لعدم إمكان ضبط وانضباط عملية تفتيش الطائرات المدنية المتجهة إلى العراق فلربما أدى إلى كوارث وإلى اندلاع الحرب».

وضمن حديث للرئيس اليمني أدلى به لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية قبل وقوع الحرب أعلن:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية تخطىء خطأً جسيمًا إذا أشعلت حربًا في المنطقة».

كان هذا الموقف للرئيس اليمني والحكومة اليمنية مفاجأة لكثير من دول المنطقة. وقد اجتهد المراقبون لإيجاد إجابة مقنعة، أو على الأقل تفسير الدوافع خلف ذلك الموقف إلا أن الأمر لا يزال غامضًا على الرغم من أن اليمن اعتمد بعد الحرب مفردات مختلفة، ففي حديث نشر في صحيفة (الجمهورية) اليمنية الحكومية في التاسع والعشرين من يناير عام ١٩٩١م، وذلك بعد بدء الحملة الجوية على بغداد أعلن الرئيس اليمني:

«إن بلادنا.. ليست طرفًا في الحرب، ولكنها متضامنة مع الشعب العراقي».

□ □ □

«إن العــراقيين يدركون تمامًا توازن القوى الحقيقي بينهم وبــين القــوة الاقتصــاديــة والعسكرية الأولى في العالم».

وزير الخارجية الجزائري

* القيادة الجزائرية والحرب:

في التـاسع من يناير عام ١٩٩١م، صرّح وزير الخارجية الجزائري السابق سيد أحمد غزالي:

«إن الوقت لم يفت بعد لتجنب الحرب في الخليج».

وأضاف:

«إن العراقيين لا يريدون الحرب إطلاقًا، إنهم يرغبون في الحوار والتفاوض».

كان ذلك قبل بدء الحملة الجوية على العراق، وبعد هذا التاريخ، وبـالتحـديد في الـرابـع من فبراير، وفي مقـابلة مع راديو فرنسا وصحيفة «لـومـوند» الفرنسية، صرّح وزير الخارجية نفسه أن اجتماعه مع سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي في طهران أظهر أن:

«موقف العراق لم يتغير البتة عما كان عليه قبل الحرب».

وأضاف قوله:

«لم يتغير شيء، إنهم يُواجهون خيار الاستسلام أو مواجهة ما ستأتي

به الأيام، إنهم على ثقة من قدرتهم على إحداث قدر كبير من الأضرار».

وأضاف إن اجتماعه مع سعدون حمادي زاده اقتناعًا:

«إن العراقيين يدركون تمامًا توازن القوى الحقيقي بينهم وبين القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم».

وقبل هذين التاريخين، قالت الجزائر: إنها تعارض مشروع القرار الذي يخول استخدام القوة ضد العراق، إذ قال سيد أحمد غزالي وزير الخارجية في التاسع والعشرين من نوفمبر:

«إنه لن يكون هناك مكاسب لأي طرف في حالة اللجوء إلى الخيار العسكري».

وعندما انتهت الحرب البرية، وأعلن عن وقف العمليات العسكرية ضد العراق بعد أن تحررت الكويت، أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بيانًا قال:

«إن الجزائر تشجب بقوة هذا الخرق الفاضح للأخلاقيات الدولية، وتعرب عن غضبها لإفساد دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

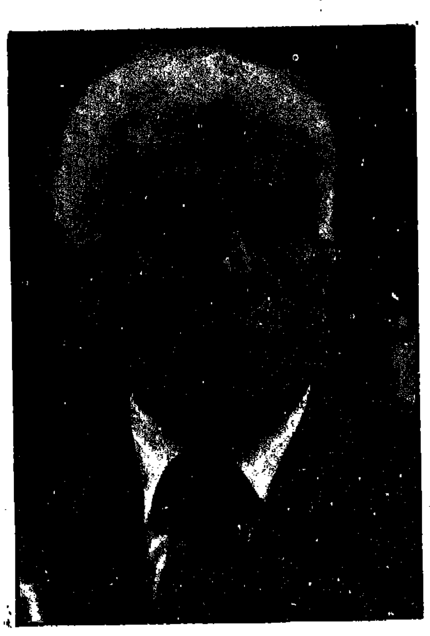
وأعربت الجزائر عن **«تضامنها الكامل مع الشعب العراقي».**

وإذا حاول المرء أن يتتبع الجهود الجزائرية التي تدل على التضامن مع العراق في محنته. وعلى الرغم من قيام الجزائر بتضخيم القوة العراقية، والنفخ في بالون القوة العسكرية العراقية، إلا أن الجزائر لم تقدم دعمًا مناسبًا يمكن أن يبلور مفهوم التضامن الكامل مع الشعب العراقي، كما ظلت الجزائر تعلنه.

إذ أعلن في أول شهر نوفمبر عام ١٩٩٠م أي بعد ثلاثة شهور من

غزو العراق الكويت عن عزم الجزائر إرسال شحنة من الدقيق والحليب إلى العراق والكويت. وأعلن في الحادي عشر من فبراير عام ١٩٩١م عن توجه فريق طبي جزائري ثان إلى بغداد، للمساعدة في تشغيل المستشفيات في العاصمة العراقية، وقال جميل ولد عباس، رئيس نقابة الأطباء الجزائرية أن الفريق يتألف من ٣٢ طبيبًا في تخصصات الجراحة والتخدير والتجبير.

أما الدعوات المتكررة لتنظيم مسيرات ومظاهرات احتجاج في الجزائر فقد وردت على لسان معظم المسئولين الجزائريين..



الرئيس الجزائرى الاسبق
الشاذلى بن جديد

وعلى الرغم من إعلان الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد عن أسفه لاحتلال الكويت فقد أكد قبل وقوع حرب الخليج أنه: «لن يلتزم الصّمت حيال التهديد الذي يجثم على العراق، وعلى قدراته». وتبلورت كل الجهود الجزائرية فيما بعد في جهود حزبية لتنظيم مظاهرات، فقد قالت صحيفة المجاهد الجزائرية في عددها الصادر في التاسع من يناير:

«إن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم يُعدّ لتنظيم مظاهرات جماهيرية مناهضة للحرب في كل أنحاء البلاد إذا اندلعت الحرب في الخليج».

وأضافت الصحيفة:

«إن هذه المظاهرات ستكون بداية حملة ضخمة للمطالبة بإنهاء الحرب وجلاء القوات الأجنبية من الدول العربية والتوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط».

وفي السادس عشر من يناير، قال الفريق محمد تعواطي رئيس عمليات الجيش الجزائري:

«إن وحدات بالجيش الجزائري وضعت في حالة تأهب بسبب أزمة الخليج، لكنها ليست حالة التأهب القصوى».

ولم يشر رئيس العمليات إلى الهدف الذي يسعى الجزائريون لتحقيقه، إلا أننا لم نسمع أثناء حرب الخليج أن الجزائر قد حاربت إلى جانب العراق!!.

وفي الثاني عشر من فبراير شكلت الأحزاب السياسية الجزائرية وعددها ١٤ حزبًا من بينها الحزب الحاكم تحالفًا لحشد التأييد للعراق وتنظيم مظاهرة منفصلة لتأييد العراق.

وضمن إطار محاولة تضخيم القوة العراقية وتحريض القيادة العراقية على مواصلة الحرب، كأحد العوامل التي أسهم فيها أصدقاء العراق لتدميره. خصصت صحيفة المجاهد ـ لسان حزب جبهة التحرير الوطني افتتاحيتها ـ في عددها الصادر في الثلاثين من يناير ـ أي بعد الهجوم الجوي للتحالف على العراق بعد أن رفض المهلة التي أعطاها له مجلس الأمن للانسحاب من الكويت قالت الصحيفة تحت عنوان: «درس بغداد»:

«في كل يوم نسأل ماذا أعددتم لنا؟! أنتم يا من تجابهون النار بالنار!! أنتم الذين في وطن التاريخ والكبرياء والشموخ تستظلون القنابل فما

وهنت فيكم عزائم ولا نال من إرادتكم حصار أو دمار».

وأضافت الصحيفة:

«وبغداد في تصديها ومواجهتها لقوى عاتية ظالمة لا تخاطب ضمائرنا فقط، فمخاطبة ضمائر نائمة لا تكفي!! إنها تصفعنا وبقوة!! وكم هو عجيب أمر هذه الأمة ـ المأزومة ـ تستعذب الصفعة وكأنها العقاب الذي تستحقه على صمت تعوّدت عليه».

وقالت المجاهد من ناحية أخرى:

«والذين استغربوا موقف الجزائر وأفتوا ما شاء لهم أن يفتوا. نقول لهم: إن الجزائر شعبًا وقيادة وأحزابًا لا تملك إلا أن تكون مع العراق، وأبطال بغداد بحاجة إلى ثقلنا المادي والسياسي وبحاجة إلى جبهتنا الموحدة وموقفنا الوطني الموحد. أما ـ المزايدات ـ فليست أكثر من مقدمات لحملة انتخابية أو ـ ليس الكلام زينة الرجال؟!».

وخلصت الصحيفة إلى القول:

«لقد كنا نؤرّخ تاريخنا بشواهد من هذه الهزيمة أو تلك. أما تاريخ ما بعد انتفاضة فلسطين المباركة وصمود العراق العظيم فلن يكون سوى ما تصنعه «الطير الأبابيل» من حجر ومن عباس والحسين(*) وسيكتب التاريخ يومًا أنكم لم تهادنوا ولم تركعوا. منكم السلام وعليكم السلام. وتحية للأيدي السمر التي تتحدّى العدوان وذاك هو قدرك يا عراق أن تقاوم وحدك بلا عون إلا عون الله وبعون الشعوب».

(*) المقصود صواريخ سكود.

ولكن صحيفة المجاهد لم تذكر لماذا قامت الحرب ضد العراق؟ . وكذا فعلت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم فقد تجاهلت اللجنة غزو الكويت كما تجاهلت كل المحاولات التي بذلت للمحافظة على العراق فيما إذا انسحب من الكويت، ففي اليوم نفسه الذي صدر فيه مقال صحيفة «المجاهد» أصدرت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر بيانًا جاء فيه:

«إن اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، تُحيي بإكبار صمود الشعب العراقي الشقيق الذي استطاع أن يواجه أكبر وأعتى القوات المتحالفة ضده. كما تحيي باعتزاز الجيش العراقي الباسل الذي رفع رأس الأمة العربية وعزز فيها الثقة في النفس والأمل في تحقيق الانتصار.

إن اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، تسجل بافتخار موقف الشعب الجزائري النضالي المستمد من تقاليده النضالية الثورية بالوقوف إلى جانب الشعب العراقي الشقيق، وتنوه بمجهودات المناضلين في تنظيم وتأطير المسيرات منذ الوهلة الأولى لاندلاع الحرب، وتسجل بتقدير المواقف المعلنة للجماهير العربية والإسلامية المساندة للشعب العراقي في العالم، وتنوه بالجهود التي تبذلها القوى المناصرة للسلام التي تحركت بقوة لاستنكار الحرب العدوانية المعلنة ضد الشعب العراقي في مختلف الأقطار، وتسجل بارتياح دور الإعلام الجزائري في تغطية أنباء الحرب وتوضيح الحقائق للشعب وكشف مؤامرات الإعلام المعادي.

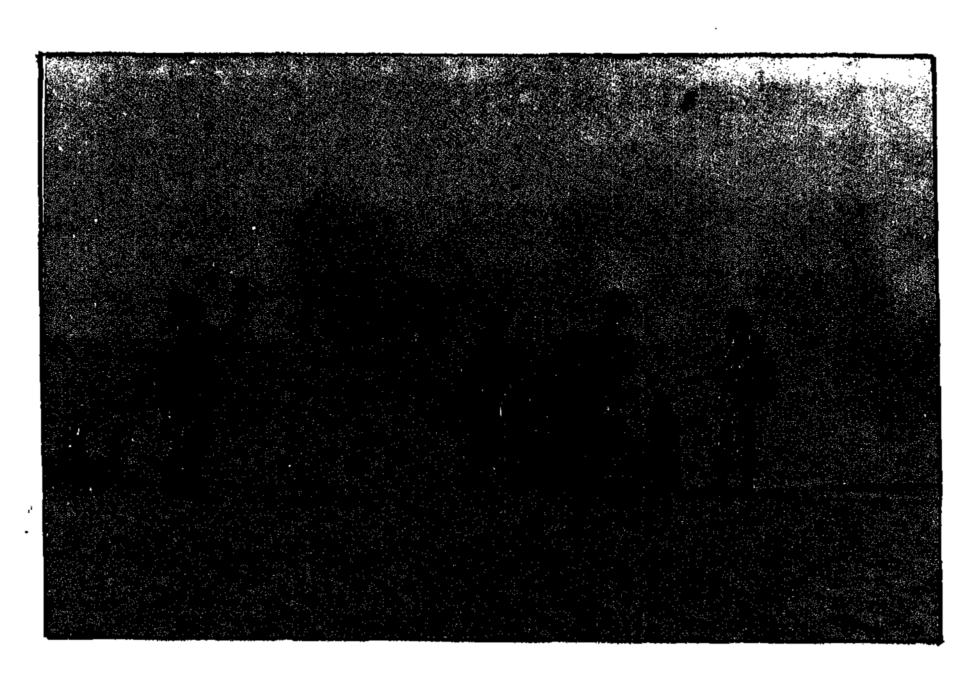
وتهيب اللجنة المركزية بالقوى السياسية الوطنية والتنظيمات الشعبية

والنقـابيـة وسائر الجمعيات في بلادنا إلى المزيد من العمل لتحقيق الانسجـام في المـواقف وتوجيه الطاقات لتوقيف الحرب المعلنة على الشعب العراقي الشقيق ودعم الجهود والمساعي الدبلوماسية لتحقيق السلام».

* مساندات لفظية مستمرة:

ويوم الثالث من فبراير ١٩٩١م، وبينما تتزايد خسائر العراق تحت وطـأة الغارات الجوية المكثفة لقوات التحالف، تقوم وحدات من الجيش العراقي بدخول مدينة سعودية على الحدود هي مدينة الخفجي، وبعد يومين تنتهي العملية بإخـراج القوات العراقية من المدينة من قبل قوات الجيش السعودي، وما لبثت الصحافة المسائية التي تصدر في الجزائر أن اعتبرت أنه النصر المبـين، وكتبت صحيفـة «الخـبر» المستقلة تحت عنـاوين بارزة: «صـواريـخ - الحسـين - على إسرائيل والسعودية من جديد». «مفاجآت عراقية في المعارك البرية». حيث أبرزت «إن القوات العراقية فاجأت قوات المارينز الأمريكية والقوات السعودية التابعة في مدينة الخفجي وألحقت بها خسـائر فادحـة في الأرواح والعتاد بالإضافة إلى مواصلة العراق ضرب إسرائيل والسعودية بصواريخ (الحسين)».
وأشارت الصحيفة إلى أن:

«معركة الخفجي قد بلغت هدفها المتمثل في تدمير القاعدة العدائية الواقعة قرب الحدود الكويتية، والحيلولة دون تأثير القوات الموجودة هناك على مجرى الحرب».



● القوات السعودية في معركة الخفجي.

أما صحيفة «مساء الخير» المستقلة الصادرة باللغة الفرنسية فقد كتبت تحت عنوان: «عودة صواريخ سكود والسلم هو انتصارنا». إذ ذكرت الصحيفة أن:

«السلم هو عنوان الشعوب المناضلة في جميع أنحاء العالم وما قامت به المسيرات السلمية حتى الآن يدخل في إطار وقف المعارك والعدوان على الشعب العراقي الشقيق».

ومن جهتها قالت صحيفة المساء الوطنية تحت عناوين بارزة: **«جريمة أمريكا والأذناب ضد العراق». «تدمير المدن لم يشل قدرات العراق». «إن الهجوم الجوي للطيران الأمريكي وطيران الحلفاء مازال يركز فاعليته على تدمير كل القدرات الدفاعية والاتصالية والإمدادية العراقية**

قصد تسهيل المهمة في جبهة الميدان غير أن الصمود العراقي مازال بخير وقد ضربت أمس الصواريخ العراقية إسرائيل والرياض مثلما كان الشأن في بدء المعركة».

كما ذكرت المساء:

«إن باكستان قد قامت بتسليم نصف طن من الدم إلى الجرحى العراقيين، وكذا أطفال الأردن ولبنان وفلسطين يناصرون صدام في حربه ضد الطغاة».

بالإضافة إلى مقال للصحيفة بعنوان: «فرنسا التاريخ: تركع» أكدت:

«إن فرنسا لم تكن ذات يوم تتخذ قراراتها وحدها إذ فتحت في هذه الحرب مجالاتها للأمريكان، وأصبحت تحت رحمة المخابرات الأمريكية».

أما صحيفة «آفاق» الوطنية الصادرة باللغة الفرنسية فقد ذكرت تحت عناوين بارزة «**إمكان الاستعمال النووي**» و«**سكود تضرب تل أبيب**» إذ أبرزت الصحيفة:

«بأن الحرب في الخليج قد تؤدي إلى الاستعمال النووي في نهاية المطاف».

وفي يوم الخامس من فبراير، استمرت «المانشيتات» المثيرة للصحافة الجزائرية في تعبئة الشعب الجزائري..

فقد تناولت الصحافة المسائية الصادرة في ذلك اليوم وعلى صدر صفحاتها الأولى عدة موضوعات سياسية وعسكرية متعلقة بالوضع في الخليج بالإضافة إلى موضوعات أخرى.

وهكذا كتبت صحيفة «الخبر» المستقلة وتحت عناوين بارزة

«الدفاعات العراقية تسلي الأطفال باقتناص الطائرات الأمريكية»، «قوات العدوان تتهرب من الحرب البرية وتواصل القصف الجهنمي»! إذ أبرزت الصحيفة:

«إن أطفال العراق الأشم يلعبون أو يصعدون التلال لمشاهدة الدّفاعات العراقية وهي تقتنص أسراب طائراتِ العدو الأمريكية علمًا بأن أمريكا وأتباعها يعملون جاهدين على تجنب المواجهة في الميدان مع القوات البرية العراقية خوفًا من إلحاق الهزيمة بهم».

وفي مقال لصحيفة «المساء» قالت فيه:

«إن الحرب العدوانية على الشعب العراقي قد أفرزت عدة معطيات منها الصمود العراقي لسحق القوة العسكرية العدوانية، وكذا تعرية كثير من الأنظمة العربية التي كانت تُخادع شعوبها وشعوب الأمة العربية بمواقف وتصريحات النفاق المعسولة بالإضافة إلى أن جريمة العدوان قد كشفت أن مجلس الأمن والأمم المتحدة بكل هيئاتها ما هما إلا أداتين في يد الأقوياء وبالأخص أمريكا».

وهكذا لم يتبلور الموقف الجزائري سواء الرسمي منه أو الشعبي عن مواقف حقيقية مساندة أو تأييد مادي، وإنما انحصر في مساندات لفظية. اعتقد منها العراق أن كل الجيوش العربية ستدفع عن جيش العراق الحرب. فاستمرت لغة التهديد واستمرت القيادة العراقية تعرقل كل الجهود السلمية لمنع الحرب، مصرة على أن تشتعل الحرب، ظنًا من القيادة العراقية أن المنطقة كلها ستشتعل، كما فهم العراقيون من وعود دول عربية كثيرة اعتبرها العراق من أخلص أصدقائه، ودفع الجيش والشعب العراقي ثمن الحسابات الخاطئة.

وهذا يقودنا بالتالي إلى سؤال مهم عن واقع بعض فصائل الإعلام العربي. فإذا سلمنا أن هذا الإعلام لا يملك في ميدان الحقيقة المساحة الكافية للتحرك فهل تراه ينساق بعنف في ميدان الزيف؟. وهناك من يقول إن مثل هذا الإعلام لم يصل بعد إلى مرحلة النضج الكامل لكي يستطيع التعامل الواعي والصادق مع قضايا الشعوب والأمة. وقد يكون هذا صحيحًا إلا أن الأجيال العربية لن تنسى لهذا الإعلام دوره في تزييف الواقع وتشويه الحق ومسخ الفكر العربي.

□ □ □

«إن نتيجة هذه الأزمة قد تكون فقدان العرب السيطرة على ثرواتهم النفطية الخاصة وتدويل هذه الثروات».

عمر حسن البشير

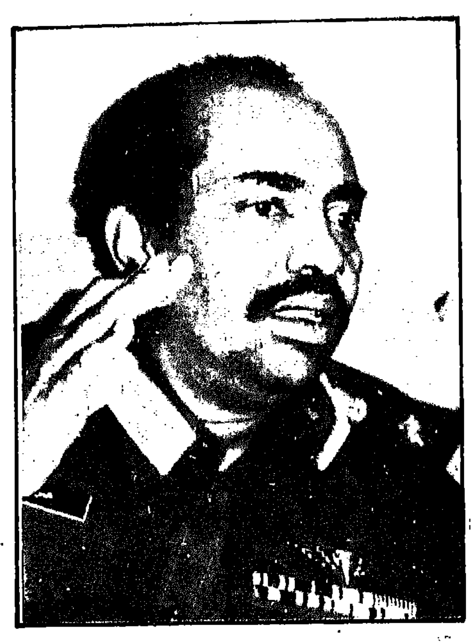
* السودان: البشير والحرب.

في كلمتها أمام مؤتمر قوى الشعب العربي في عمان دعت السيدة خديجة آدم، ممثلة الاتحاد النسائي الديمقراطي السوداني إلى المقاطعة البترولية للغرب وإلى الوقوف مع العراق وأضافت قائلة:

«إننا نستنكر هذ االعدوان الأمريكي على أرضنا ومقدساتنا، إذ نخبر الولايات المتحدة وأذنابها بأن إرادة الشعب العربي ممثلة بمؤتمركم هذا قد حسمت المعركة».

كان ذلك في السابع عشر من سبتمبر عام ١٩٩٠م، أي بعد شهر ونصف تقريبًا من غزو العراق للكويت. وهكذا في غاية البساطة حسمت هذه السيدة الموقف. ولم تلبث القاعة أن ارتجت من التصفيق، وظلت الهتافات المتوالية من المشاركين في المؤتمر تهتف بحياة الرئيس العراقي وكفاحه من أجل الأمة العربية، وخرج المشاركون في المؤتمر ولديهم قناعة لا تقبل التشكيك أنهم ـ وهم وحدهم ـ الذين حسموا المعركة لصالح العرّاق، فقد قالت لهم السيدة خديجة آدم ذلك. كان ذلك على مستوى المعركة الكلامية،

إذ أن المعركة الحقيقية التي خسر فيها العراق قد بدأت بعد هذا التاريخ بكثير في السابع عشر من يناير، وانتهت في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١م.



وقد أسهم الرئيس السوداني عمر حسن البشير في هذه الحملة الخطابية عندما ألقى خطبة في طرابلس بليبيا ضمن الاحتفالات بالذكرى السنوية الحادية والعشرين للثورة الليبية والتي أتت بالعقيد معمر القذافي إلى الحكم. وقد هاجم البشير في هذا الخطاب، العمل العسكري الأمريكي في الخليج، وانتقد الدول العربية لضعفها وفرقتها كما يقول.

وفي السادس من سبتمبر اعتبر رئيس المجلس العسكري الحاكم في السودان أن انتشار القوات الغربية في الخليج سيحوّل الأزمة في هذه المنطقة إلى «**مواجهة بين القوى الدولية وبعض الدول العربية**».

وعند سؤاله عمّن جاء بهذه القوى إلى الخليج اكتفى بالقول: «**إن المستقبل سيشهد حربًا طاحنة**».

وفي إطار أسلوب المبالغة والتهويل في نتائج الحرب، أكد الفريق البشير في خطابه الذي ألقاه خلال مهرجان شعبي:

«إن نتيجة هذه الأزمة قد تكون فقدان العرب السيطرة على ثرواتهم النفطية الخاصة وتدويل هذه الثروات».

وتابع:

«إن العرب قد يفقدون ـ أيضًا ـ حقهم في إدارة شئونهم الخاصة بأنفسهم».

إلا أن الرئيس البشير بعد انتهاء أزمة الخليج وعودة الكويت وانسحاب قوات الحلفاء رفض الحديث تمامًا عن تلك الأزمة واعتذر لمندوب وكالة الأنباء الفرنسية عن الإجابة، قائلاً: **«كانت أزمة وانتهت»**.

وكان الفريق عمر البشير قد وجه رسالة للرئيس العراقي في نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٠م أكد فيها:

«وقوف السودان مع العراق في دفاعه عن الحقوق العربية المغتصبة وإحلال السلام وتحرير الأراضي العربية وثرواتها من المحتلين الصهاينة والأمريكيين».

ولكنه لم يقل كيف سيتم هذا التحرير وما هي وسائله؟!!

وبعد أن بدأت الغارات الجوية للتحالف على العراق في يناير، أعرب بيان صدر عن الحكومة السودانية في الثامن عشر من يناير عام ١٩٩١م عن:

«عدم استعداد السودان لرؤية القوى الأجنبية، وهي تهاجم العراق».

وكانت هذه العبارة تحمل في طياتها معانٍ في غاية الطّرافة. فلم يفهم منها ما المقصود على وجه الدقة. إن السودان ليس على استعداد أن يرى من يُهاجم العراق. فقد احتل العراق الكويت، وصمّمت القوى الدولية أن تُحرّر الكويت، وهاجمت قواتها العراق. ورأى السودان العراق يرغم على

الانسحاب من الكويت، فماذا فعل الرئيس السوداني في ذلك الوقت؟!

وهكذا كانت كثير من القيادات العربية تقف موقفًا مشابهًا للموقف السوداني، تخفي رأسها في الرمال، ظنًا منها أن أحدًا بذلك لن يراها. ولم تُقدم أي من هذه القيادات على بذل الجهد المطلوب لإقناع القيادة العراقية بالعدول عن فكرة ضم الكويت واللجوء إلى الحل السلمي.

وقامت الصحافة السودانية ـ أيضًا ـ بدور ما في تدعيم الاتجاهات الرافضة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة من قبل العراق.

فقد أكدت صحيفة القوات المسلحة السودانية:

«إن الشعب العراقي لن يركع، ولن يُخيّب ظن الأمة العربية، ولن تهزه السياسات الأمريكية الرعناء، وإن هامات الرجال لن تنحني إلا إجلالاً للشعب العراقي والأمة العربية».

كان ذلك في بداية الأزمة، في التاسع من سبتمبر عام ١٩٩٠م أي بعد مرور شهر تقريبًا على غزو العراق للكويت.

وعندما قدّم الرئيس العراقي اعترافه لإيران بمعاهدة الجزائر، وهي التي حارب من أجل رفضها ثماني سنوات مضحيًا بأرواح شعبه ومقدراته، صفّقت الصحافة السودانية للرئيس صدام حسين.

ففي الثالث والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٠م قالت صحيفة الإنقاذ الوطني السودانية:

«إن الرئيس صدام حسين وجه صفعة أخرى للقوى الإمبريالية التي لم تتعلم أن شعوب المنطقة لم تعد تُخيفها حشد الأساطيل، لقد جاءت مبادرة الرئيس صدام حسين الثانية الخاصة بإنهاء حالة الحرب مع

إيران لتنهي عقدًا من التوتر والقتال الذي لم يستفد منه سوى أعداء الإسلام».

وتناست الصحيفة ـ هكذا ـ ثماني سنوات من الحرب والدمار، وما يقارب مليون قتيل.

ثم وصفت هذه الصحيفة في مقال آخر الحشود الأمريكية في الخليج العربي:

«بأنها أقبح أشكال الاستعمار، وأردأ أنواع القرصنة».

وفي يوم الحادي عشر من فبراير وقبل أيام معدودة من الهجوم البري، تعلن إذاعة أم درمان ضمن تعليق سياسي طويل، ما يلي:

«هاهم الحلفاء قد قذف الله في قلوبهم الرّعب ينتظرون الطائرات لتشل القدرة العراقية، لئلا تُثخنهم بالقتل والجراح في المعركة البرية، ويهابون الألغام، وقوة الجندي العراقي والطائرات الرابضة في إيران، ويهابون الكيميائي المزدوج، ويهابون الهجوم على المصالح الغربية في كل مكان، إنها بوادر النصر الموعودة ـ بإذن الله ـ لأن العراق قد أوفى مكيال الصمود حقه وزاده كيلاً يسيراً، وأبان رقبة عربية مسلمة عتيقة».

وانتهت الحرب وكانت نتائجها على غير ما أكّدته القيادة السودانية.

□ □

«إن الصراع قد يُسمّم العلاقات بين العرب والأمريكيين، وربما أدى إلى نشوب حرب عالمية ثالثة».

معمر القذافي

* القذافي والخطر العالمي الكبير:

كان مفهوم الانسحاب لدى العقيد القذافي يعني في جوهره مكافأة العراق حتى يوافق على مبدأ الانسحاب. وقد تحدث القذافي مرارًا عن نجاحه في إقناع العراق من أجل تحقيق الانسحاب، ولكن كل الدلائل كانت تُشير إلى أنه لم يتحقق أي انسحاب عراقي من الكويت. كان موقف العقيد القذافي غامضًا، وغير مفهوم. إذ كان يتحدث عن الانسحاب وكأنه واقع فعلي، في الوقت الذي لم ترد فيه كلمة الانسحاب من قِبل العراق إلا وفي ذيلها قائمة طويلة من الشروط المعجزة.

ففي الثامن من أكتوبر عام ١٩٩٠م أكد الرئيس الليبي «معمر القذافي»، في حديث بثته وكالة الأنباء الفرنسية على «ضرورة انسحاب العراق من الكويت». واعتبر القذافي أنه «ليس أمام العرب إلا مقاومة القوات الأجنبية، إذا استمر وجودها في منطقة الخليج بعد خروج العراق من الكويت». وأكد القذافي مُجدّدًا على المبادرة التي تقدم بها في سبتمبر ١٩٩٠م لحل أزمة الخليج. وكان قد اقترح يومها نشر قوات تابعة للأمم

المتحدة في الكويت مكان القوات العراقية وسيطرة العراق على جزيرة بوبيان وحقل الرميلة النفطي. واعتبر أن دولاً نفطية عربية عدة تعهدت بتعويض العراق إذا خرج من الكويت.

وحول رد الفعل الليبي على المبادرة العراقية بالانسحاب المشروط من الكويت رحب العقيد في ١٥/١/١٩٩١م بعرض العزاق الانسحاب من الكويت إلا أنه حذر من أن العراق قد يبقى في الكويت حتى يتأكد من أن القوات الأجنبية لن تأخذ مكان القوات العراقية.



وقال الزعيم الليبي:

«إنني أرحّب بأية مبادرة سلام، وأشعر بالراحة، لأن الجهود الليبية قد أقنعت العراق بالانسحاب من الكويت. وبذلك يمكن للشعب الكويتي أن يُقرّر مصيره». وفيما يتعلّق برد الفعل الليبي حول المبادرة السوفيتية التي جاءت في الأيام الأخيرة قبل الحرب، قال العقيد لشبكة التليفزيون الأمريكية (CNN) في ١٥ من يناير عام ١٩٩١م، بعد ساعات من إنذار الرئيس بوش للعراق، ما يلي:

«إنه يجب علينا العودة ثانية لمجلس الأمن الدولي - إنه ينبغي للمجلس أن يُقرّر الوسيلة الأمثل لمعالجة المشكلة ووقف هذه الحرب

وكيفية انسحاب القوات العراقية ومعالجة الموقف كله - إنه يؤيد خطة السلام السوفيتية التي تنصّ على انسحاب عراقي بعد وقف إطلاق النار، وخلال ٢١ يومًا أي ثلاثة أمثال المدة التي حددها الإنذار الأمريكي - إن العراق قرر الانسحاب وهذا يكفي وإنه حالما تُوقف الولايات المتحدة إطلاق النار سيبدأ الانسحاب.

إن تفاصيل الانسحاب العراقي يجب أن يُقرّرها مجلس الأمن وحده، لا بوش ولا صدام حسين ولا أحد آخر وأنه يدعو إلى تدخل مجلس الأمن المباشر في عملية الانسحاب، لتفادي مزيد من الدّمار والخسائر والإصابات».

وقال القذافي:

«إنه يشعر بسعادة، لأن مساعي ليبيا لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت والسماح للشعب الكويتي بأن يُقرّر مصيره قد كُللت بالنجاح، في نهاية المطاف. وأضاف أن من حق العراق اتخاذ إجراءات احتياطية، ليكفل أن الكويت لن تُسلّم إلى الولايات المتحدة أو آخرين».

وكانت توقّعات العقيد القذافي للحرب، تجسد خطرًا عالميًّا كبيرًا ففي يوم ١/٢٣، قال:

«إن الموقف الراهن يعكس تنفيذ خطة انتقامية ضد العراق نرفضها تمامًا. وأن هذا الموقف قد يؤدي بنا إلى إعلان الثورة من المحيط إلى الخليج مؤكدًا أن جميع القوى الثورية العربية وقوى القيادة الإسلامية الدولية وقوى التجمع الدولي ضد الإمبريالية لا تنتظر سوى إشارة لخوض الحرب».

وفي حديث منْ شبكة اي . بي . سي الأمريكية في ٢/١ ، قال الزعيم الليبي :

«إنه يعتقد أن الحرب في الخليج ستمتدّ إلى حدود الاتحاد السوفيتي وإيران وإن هذا سيُثير مشاعر الدول الإسلامية ، وإن ذلك سيؤدي إلى حرب عالمية ثالثة . وأعرب عن اعتقاده بأنه لا يرى سببًا لهذه الحرب» .

ومن المسائل المعروفة عن العقيد القذافي أنه لا يدع فرصة أو مناسبة يستطيع من خلالها أن يوجه انتقادات عنيفة للولايات المتحدة إلا واستثمرها . غير أنه أثناء أزمة الخليج دعا في تصريح غريب له إلى إنهاء صراع الخليج على الفور . كان ذلك في السابع عشر من يناير أي مع بدء الحملة الجوية لقوات التحالف ضد العراق . وقال :

«إن الصراع قد يُسمّم العلاقات بين العرب والأمريكيين ، وربما أدى إلى نشوب حرب عالمية ثالثة» .

وقد استخدم هذا التصوّر في مرات عديدة . فقد تنبأ أكثر من مرة أن الحرب العالمية على الأبواب .

وأضاف القذافي في تصريحه لشبكة تليفزيون (CNN) :

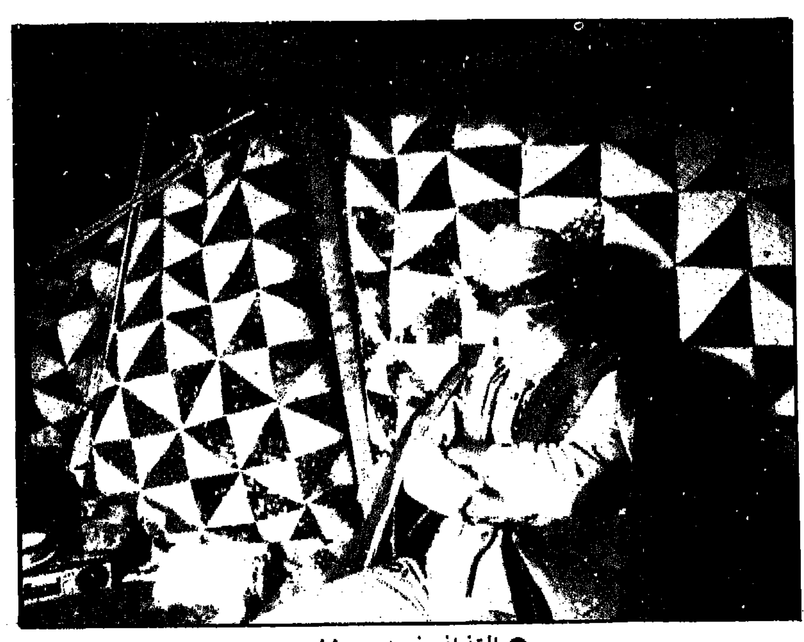
«إنه يخشى من انعكاسات المواقف الخطيرة للصراع على العرب والأمريكيين في المستقبل» .

غير أنه في مناسبات أخرى سابقة اتخذ مواقف معاكسة من الولايات المتحدة . فما عُرف عن العقيد القذافي من قبل حرصه على علاقة العرب بأمريكا .

وعلى أية حال تزايدت حدة المواقف الليبية المتناقضة من هذه الأزمة ، والتي أثارت الحيرة حول حقيقة التوجه الليبي آنذاك . فمع بزوغ شمس كل

يوم، كانت تصريحات العقيد القذافي تحمل في طيّاتها آراء مختلفة، ومتناقضة فيما بينها. ولو استخدمنا المعيار الزمني للتصريحات، دون تدخل منا في إعادة ترتيبها لوضعنا أيدينا على مؤشرات التوجه الليبي من الأزمة،.فأمام خريجي وخريجات معاهد المعلمين والمعلمات وثانويات العلوم الأساسية في ليبيا أعلن العقيد القذافي يوم السادس من أغسطس، أي بعد أيام من غزو العراق للكويت:

«يجب علينا جميعًا أن نطهر الجسد العربي من هؤلاء المشعوذين، الذين يقفون حجر عثرة في طريق تقدّم ورُقِيِّ العرب».



● القذافي في خيمته!!.

ولم يوضح الزعيم الليبي هوية من وصفهم بالمشعوذين. ومضى الزعيم الليبي قائلاً:

«إن المطامع والتّحديات التي تواجهها الأمة العربية، لم تسمح لها ببناء نفسها وبناء القوة المادية والمعنوية لهذه الأمة التي يجب أن تقضي على كافة معوقات تقدّمها».

وفي اليوم الذي تلى هذا الخطاب أي في السابع من أغسطس دعا العقيد إلى مواجهة أي تدخل أجنبي في الخليج. وقال:

«إننا نواجه فعلاً قوة إمبريالية، ونواجه مطامع صهيونية تستهدف بيوتنا وديارنا ونواجه نكرانًا لوجودنا. إن الخليج للعرب، نصفه على الأقل. ولا دخل لأحد فيه، والأعداء يقولون لابد من تدخلنا، لأنهم لا يعترفون بوجودنا فوق أرضنا. وهذه مطامع لا يمكن التوقف عندها إلا بالمواجهة، ويجب علينا أن نكون في حالة مواجهة نحمل فيها البندقية».

ومرة أخرى لم يذكر العقيد لماذا جاءت القوات إلى الخليج؟ وعلى أي أساس؟!

وعندما قرّر مجلس الأمن فرض حظر اقتصادي على العراق، أعلنت ليبيا في العشرين من أغسطس أنها ستنسحب من الأمم المتحدة مالم يدن مجلس الأمن الولايات المتحدة لفرضها حصارًا بحريًّا على العراق في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

وانتهت حرب الخليج، واتخذت الأمم المتحدة قرارات أكثر شدة وصرامة من الحظر الاقتصادي. غير أنه لم تنسحب دولة واحدة من المنظمة الدولية - بما فيها العراق نفسها - الدولة التي اتخذت ضدها أشد العقوبات.

وفي اليوم التالي لهذه التّصريحات، اغتنم العقيد القذافي فرصة التفاعلات المتصاعدة عربيًا ودوليًّا لنزاع الخليج، ليُؤكد رغبة بلاده في

الانضواء تحت مظلة الشّرعية الدولية. ففي مؤتمر صحفي عقده في خيمته بثكنة باب العزيزية. انتقد القذافي الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والسعودية في آن واحد.

الأولى لأنها - كما يقول -: «خرقت ميثاق الأمم المتحدة». برغبتها في فرض حصار بحري على العراق. والثانية لأنها «انتهكت ميثاقي الأمم المتحدة والجامعة العربية». والثالثة «لاستنجادها بقوات أجنبية في مخالفة صريحة لميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك».

وإذا كان العقيد القذافي قد حمل بشدّة على «الولايات المتحدة وحلفائها الذي طبقوا قرار مجلس الأمن، لفرض حصار اقتصادي على العراق إلا أنه لم ينفذ وعده بانسحاب بلاده من المنظمة الدولية. ويبدو أن القذافي تأرجح بين أكثر من مسار فكما انتقد الولايات المتحدة اتجه في الشهر الثالث من الأزمة إلى انتقاد العراق، إذ اعتبر أنه: «قدم المنطقة على طبق من ذهب للإمبريالية»!! و«فرّط في الحقوق العربية بقبوله اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥م الخاصة برسم الحدود مع إيران في شطّ العرب». وأكد كذلك رفضه «دخول العراق الكويت بالقوة». وانتقد - أيضًا - «المساومة برهائن ومدنيين وعمال». واعتقد المراقبون أن العقيد القذافي أراد بذلك أن «يضرب عصفورين بحجر واحد». فهو باستناده مرارًا إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة في إدانته للحصار العسكري الأمريكي ضد العراق وتأكيد التزامه بكل قرارات «الشرعية الدولية» حتى لو تطلب الأمر «إرسال وحدات ليبية ضمن قوة تابعة للأمم المتحدة لفرض حصار على العراق». أراد أن ينفي عن نفسه خصوصًا أمام الرأي العام الغربي تهمة لم يبرأ منها تمامًا بعد وهي مساندة الإرهاب.

وفي حديث أدلى به القذافي لمحطة التليفزيون البريطاني المستقلة في السابع والعشرين من يناير بعد بدء الهجمات الجوية للتحالف على العراق، قال العقيد القذافي:

«إنني أعارض احتلال صدام حسين للكويت. ولكنني أعارض هذا التحالف الدولي. ولقد سرت في مقدمة مظاهرة شارك فيها مليون مواطن ليبي للاحتجاج على الحرب والعدوان والمطالبة بحق الشعب الكويتي في تقرير مصيره».

ثم تصاعد الخط البياني لموقف القذافي في اتجاه مختلف. ففي ١/٣٠ صرّح لصحيفة تركية، قائلاً:

«إن أزمة الكويت قضية عربية وليس من حق تركيا التّدخّل فيها أو السماح باستخدام أراضيها كجبهة جديدة وأن معركة الخليج ليست معركة من أجل تحرير فلسطين، ففلسطين يجب أن يحررها الفلسطينيون وليس العراق».

وضمن أكثر المواقف دعوة للحيرة، شن العقيد القذافي هجومًا ضاريًا على الرئيس صدام حسين، إذ قال:

«إنّ العراق كان يُحضّر لاحتلال الكويت منذ عشر سنوات، وإن صدام حسين استغل مليارات الدولارات التي حصل عليها من دول الخليج خلال حربه مع إيران من أجل تحقيق هدف احتلال الكويت».

وقد وردت هذه التصريحاتَ خلال لقاء العقيد بشباب الجامعات الليبية في الثاني من فبراير ١٩٩١م، وتساءل مخاطبًا صدام:

«كيف تريدني أن أدخل الحرب؟! إنها مسئوليتك، أنت أخذت

الكويت وليس لدينا علم بهذا البرنامج، ولو شاورني صدام حسين في احتلال الكويت لقلت له: إنه لا يجوز احتلالها، وإن العالم من اليابان حتى الأرجنتين سيحارب من أجل استردادها».

وتساءل القذافي: «من هو المستفيد من تحرير فلسطين؟»

وقال:

«إن إسرائيل الآن أقوى منا. ولكن الوحدة العربية والقوة الاقتصادية والتكنولوجية كفيلة بجعلنا قادرين على تحرير فلسطين، والجبان هو الذي يهرب حينئذ من التحرير».

وأكد القذافي:

«إن العراق وضع برنامجًا، ويريد أن يقحم العرب فيه دون استشارة أو مناقشة، في الوقت الذي لم يعد العرب فيه أنفسهم لهذه الحرب».

وأعرب عن استغرابه أثناء هذا اللقاء لدعوة صدام حسين له بالدخول معه في الحرب وتساءل: «كيف ندخل المعركة؟ وهل الحرب لعبة؟!»

وبدءًا من العاشر من يونيه ١٩٩٢م حدث تحول كبير ومفاجىء في اللهجة الليبية تجاه الغرب الذي كان يصفه الليبيون في السابق بالغرب الإمبريالي.

ففي إبان أزمة لوكربي التي صدر في أعقابها قرار لمجلس الأمن بفرض حصار اقتصادي جوي على ليبيا، جاءت التحركات السياسية والدبلوماسية المكثفة للقذافي وراء تهدئة المطالب الدولية التي تركزت حول إنهاء الإرهاب، ويقول محلل ليبي: «إن القذافي تجاوز مرحلة التراجع إلى مراحل الاستعطاف بشكل لم يسبق لأي قائد ثوري أن قام بها».

ويرى المحللون التابعون لنظام القذافي أنه فضل التنازل عن عديد من أفكاره للحفاظ على سلطته، ومن أهم التنازلات:

أولاً: إلغاء كل الشعارات الثورية من خط الموت، وخليج التحدي، والجماهيرية العظمى، وقطار الموت الإسرائيلي والإمبريالية، وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر.

ثانيًا: قطع كل العلاقات مع «حركات التحرير». وإقفال كل معسكرات التدريب، وإلغاء برامج صناعة السلاح.

ثالثًا: التضحية بكل العناصر التي تُسبب إزعاجًا لارتباطها المباشر بالإرهاب مهما كانت الصلة والعلاقة التي تربطها به للوصول إلى إرضاء الأطراف الدولية.

وفي هذا الإطار يتراجع العقيد القذافي في تصريحاته التي نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية عن تأييده ودعمه للجيش الأيرلندي «طبعًا نحن كنا نؤيّده، والآن نؤكد أن علاقاتنا بالجيش الأيرلندي قد انتهت».

وعن القضية الفلسطينية يقول: «أنا أرى الآن سياسة سلام ومفاوضات مباشرة، وليس من مصلحة الفلسطينيين أن يعملوا عملاً عسكريًا في هذه الفترة».

أما عن أمريكا وصناع سياساتها ورؤسائها الذين كان ينعتهم الإعلام الليبي بأوصاف مشينة، يقول عنها القذافي: «التأكيدات التي جاءتني من عدد من الرؤساء أن بوش رجل مثقّف، ولا يعاني من عقد، وهو سياسي محنّك، ورجل دقيق ولا يعمل شيئًا إلا بعد دراسة يعرف نتائجها أولاً، ولو انتصر في عملية السلام، فسوف نلتقي يومًا، وأعتقد أنه يمكننا أن نتفاهم». ويقول عن وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر: «كان

عندي موقف وشك من وزراء خارجية أمريكا السابقين، لكن الحقيقة أن بيكر رغم الخصومة التي بيننا وبينه إلا أنه شخصية متزنة حقيقة، ويليق به أن يكون وزير خارجية أمريكا».

وفي أعقاب هذه التصريحات التي تمثل انقلابًا في موقف العقيد القذافي الذي حرص دومًا على إظهاره في موقف متشدد من إسرائيل والغرب عمومًا.

تبث وكالة الأنباء الليبية في التاسع من يونيو ١٩٩٢م أن جماعة ثورية من الصحافة الثورية تولت إدارة الوكالة، وصحيفة الفجر الجديد التابعة لها «لأن الشعب الليبي من حقه أن يعرف الحقيقة كاملة دون أي تزوير»، على حدّ قول وكالة الأنباء.

وقال صحفي كان يعمل ليلاً في الوكالة: إنه لم يحدث شيء غير معتاد طوال اليوم. «وإن رئيس الوكالة فقط هو الذي أُقيل، وإن الوكالة تعمل بصورة طبيعية».

وتوحي الوقائع التي أوردتها الوكالة، وتوقيت هذا التغير، بأن ذلك كان مقدمة للتغير في اللهجة التي بدأت وسائل الإعلام الليبية في استخدامها بشأن تغطية الأزمة الناجمة عن تفجير طائرة بان أمريكان.

وفي أعقاب ذلك شنت صحيفة «الفجر الجديد» الرسمية هجومين على العقيد القذافي.. مما أثار السؤال حول من الذي يقف خلف تلك المقالات؟ فقد قالت الصحيفة في العاشر من يونيو ١٩٩٢م:

«نقول لك أنت حرّ، واذهب وحدك إلى عروبتك وإلى رابطتك الإسلامية، أما نحن فعندنا أمريكا نتعاون معها أفضل بكثير من كل العرب، لأننا أيقنا أن مصالحنا فوق كل اعتبار».

وجاء في صحيفة «الجمهورية» التي تُصدرها اللجان الثورية :

«إنك تلاحق سرابًا، لكننا لن نقصد السراب معك هذه المرة. هذه عروبتك فاذهب إليها وحدك، اذهب إلى ما شئت فلن يتبعك أي منا فنحن نعرف مصلحتنا. نعرفها اليوم جيدًا وهي بالتأكيد ليست عند أي من عربك الذين تركونا للقيد الجوي».

وأصدرت صحيفة «الجماهيرية» الأسبوعية مقالة تُعزّز فيها هذه الرّسالة في العاشر من يونيو - أيضًا - تحت عنوان: «فلتعذرنا يا معمر»! قالت فيها.

«إننا نسألك ماذا نفعتنا العروبة والرابطة الإسلامية، والعرب يطلبون منك ومنا أن نسلم أولادنا للعدو، وأن نخضع للمطالب والقرارات الغربية».

وأضافت:

«إننا نسألك لماذا يستفيد العمال العرب من بترول الليبيين، إن بترول الليبيين يجب أن يذهب إلى عمال أمريكا إذا حقّقوا لنا فائدة، أو كانت لنا فيهم مصلحة، فهذا أجدى لنا من العروبة والإسلام»!!.

ومضت تقول:

«انتظرناك أكثر من عشرين سنة، وأنت تحرض، واليوم لا يهمنا إذا قبلت أولم تقبل. وعيت الدرس أو لم تعه. عدت إلى دفاترك القديمة أو حاولت تجديدها فلن نصدق كلمة فيما تُسميه المصير العربي، والدم العربي، والإحساس العربي».

وقال الكثير من المحلّلين والكتاب السياسيين حينها إن القذافي نفسه هو من كان خلف هذه المواقف.

ثم أعقبت هذه المواقف، إعلان ليبيا أنها مدّت بريطانيا بمعلومات عن ثوار الجيش الجمهوري الأيرلندي، وذلك ضمن مطالب الغرب التي أيّدها قرار مجلس الأمن.

ثم واصلت وسائل الإعلام هجومها العنيف المرتب على كل العرب. ونشرت في الرابع عشر من يونيو ١٩٩٢م مقالة جاء فيها:

«لا .. لا وألف لا للعروبة والإسلام، نعم للوحدة الوطنية، نعم للحدود والبوابات وحرس الحدود، ونعم لنقاط الجمارك، لأن ليبيا لا تحتاج إلى بضائع عفنة أو سوق سوداء للعملة».

وكانت الصحيفة تُشير بذلك إلى العلاقات الليبية ـ المصرية. وأضافت:

«إن ليبيا في حاجة إلى تكنولوجيا الغرب المتقدم، وفي حاجة ماسة إلى التكنولوجيا المدنية والعسكرية، وإلى إنشاء مشروعات حقيقية تفيد منها باستخدام التكنولوجيا الغربية النافعة لا التكنولوجيا العربية العديمة النفع».

وتوجهت للعقيد القذافي، بالقول: «إن هناك حاجة إلى إضافة نقطة إلى كلمة العرب لتصبح الغرب». واصفة الليبيين بأنهم: «غربيون وليسوا عربًا». وقالت: «إن الغرب هم العرب الحقيقيون».

ويبدو أن ليبيا عندما بدأت في انتهاج هذا التوجه، حاولت التأكيد على أن ذلك الموقف لا يعكس توجهًا معينًا للإعلام الليبي فحسب، وإنما هو موقف دولة رسمي. إذ جاء على لسان إبراهيم البشاري وزير خارجية ليبيا في تصريحه لمجلة «الوسط» في عددها الصادر في الثامن عشر من مايو ١٩٩٢م ـ أي قبل بدء الحملة الإعلامية الليبية بشهر كامل:

«إننا كنا أصدقاء لأمريكا في الماضي، والحقيقة أن العلاقات بيننا وبين الولايات المتحدة ساءت وانقطت لأسباب لا مجال لذكرها الآن، لكن التراكمات والتدخلات الخارجية الكثيرة والمتعددة وظروف الحرب بالباردة في الماضي، والأوضاع العربية والصراع العربي الإسرائيلي كلها ألقت بظلالها على العلاقات الليبية ـ الأمريكية ونحن نريد لهذه العلاقات أن تعود، وليس هناك ما يمنع عودة المياه إلى مجاريها، فأمريكا دولة مهمة جدًّا، لهذا نعتقد أن من المفيد أن تكون هناك علاقات طبيعية بين الولايات المتحدة وليبيا».

ويبدأ وزير الخارجية الليبي في تقديم الإغراءات التي تدفع الولايات المتحدة لبدء صفحة جديدة من العلاقات مع ليبيا، فيقول:

«لأن ليبيا بلد مستقرّ، ولأنها تستطيع أن تلعب دورًا مهمًّا جدًّا في استقرار منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا عمومًا، ولأن ليبيا هي الجسر الرابط بين المشرق والمغرب العربيين، ولأنها تملك أكبر ساحل على المتوسط، وهي بوابة أوربا إلى أفريقيا، ولديها حدود شاسعة وعلاقات واسعة مع الدول الأفريقية. يضاف إلى ذلك أن لليبيا مخزونًا هائلاً من النفط والغاز ما يجعل من مصلحة الولايات المتحدة أن تطبّع معنا العلاقات، وأن تكون علاقاتها معنا طبيعية، ومنافعنا متبادلة».

وسرعان ما يعود العقيد القذافي ـ وفي أعقاب موجة من الغضب العربي على موقف ليبيا المغاير للقضايا العربية ـ إلى انتهاج لهجة معتدلة تجاه العرب، كما ورد في صحيفة «صوت الكويت» في عددها الصادر في ١٥ يونيو ١٩٩٢م، عندما ينفي (في الخامس عشر من يونيو ١٩٩٢م)، الاتهامات

التي وُجّهت له من قبـل المعـارضة في الداخل والخارج، ومن قبل أجهزة الإعلام العربية تتهمه بمحاولة طمس الدور العربي الذي سانده في أزمة لوكربي.

فأشاد القذافي بالدور العربي الذي سانده، وقال:

«لا نستطيع أن ننكر المساندة والدعم العربي معنويًا وسياسيًا في جميع المواقف».

ووصف الـدور المصري والسعـودي والسـوري بأنها: **«أدوار لا يمكن نسيانها، إنها أدوار برزت أيام الأزمة بوضوح».**

وقال:

«إن الدول العربية لها دور بارز في تقريب وجهات النظر بيننا وبين العالم، وعلاقتنا تاريخية مع مصر والسعودية، وهذه ليست محلّ شكّ».

وأشـار في حديثـه لمجموعة من الصحفيين العرب والغربيين عقب افتتاحه مؤتمر من أجل نظام دولي جديد يهتم بنظافة البيئة والتصحّر ومحاربة التلوث، أقيم في مدينة سرت تحت إشراف حزب الخُضر الدولي، وبعض لجان الأمم المتحدة؛ قال القذافي:

«لا لن نفقد الأمل في عروبتنا، فهي سندنا في جميع المحافل الدولية، وبمسـاعـدة الأشقـاء والأصـدقـاء، يمكننـا أن نتغلّب على جميـع المشكلات، فالعالم يعيش الآن ثورة الاتصالات وليبيا لا تستطيع أن تستغني عن العالم».

ويُشير المراقبون إلى أن موقف القذافي الأخير إنما كان يهدف إلى تحقيق أي من الأغراض التالية:

* إمّا إنه يحاول أن يثبت أن هناك حريةً مطلقة للإعلام الليبي حتى إذا أراد مهاجمته شخصيًا.
* أم أنها خطوة تكتيكية تسمح بفتح ثغرة في المواقف الليبية المتشدّدة في السابق تجاه الغرب حتى يمكن النفاذ منها في حالة التراجع عن موقف ليبيا تجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن.
* أو أن القذافي لم يكن يُدرك أن مثل هذه التصريحات قد تدفع الأطراف العربية التي تحاول إيجاد مخرج للمأزق الليبي إلى التراجع عن مساعدة ليبيا في أزمتها مع الغرب، إذ سرعان ما أعلنت وطالبت بعض الأطراف العربية بالتخلي عن موقفها الوسيط من الأزمة، فخشي القذافي من مغبة هذه التصرفات فأراد التراجع.

وعلى أية حال، كانت بذلك مواقف العقيد القذافي، أكثر المواقف العربية إثارة للحيرة، فماذا كان موقفه على وجه التحديد تجاه كل القضايا العربية، وليس أزمة الخليج وحدها؟.

وبالنسبة لموقفه من هذه الأزمة، هل أيّد العراق؟، أم أيّد الكويت؟ أم أيد القوى الدولية؟!

على مايبدو، أن العقيد القذافي قد أيّد الجميع دون استثناء، كما لم يبخل بمعارضته للجميع في الوقت نفسه.

كانت تصريحات العقيد القذافي مثل كرة الثّلج، كلما توالت الأحداث، تدحرجت معها كرة تصريحاته، لكنها لم تكن كرة صلبة من الثلج، وإنما كانت في محتواها عبارة عن ماء.

الفصل الرابع

الثـروة العربيـة

* فقراء وأغنياء العرب.
* الثروة العربية بالأرقام.
* النّفط والزّراعة، والفقر.
* ما هي الثروة؟!.
* ثروات العرب الأخـرى.
* المساعدات العربية بين العراق ودول الخليج!.
* اليمـن.
* الأردن.
* السـودان.
* حقيقة العون الخليجي.
* تفاصيل أدقّ.

«لم يدفع العراق فلسًا واحدًا من المبلغ الذي تعهّد بدفعه في قمّة الرّباط، مع أن المبلغ الذي تعهّد به كان قليلاً، أقل مما تعهّدت به دولة قطر ـ أي ١٠٠ مليون دولار».

الملك حسين

شكّلت دعوى إعادة توزيع الثروة العربية تبريرًا أساسيًّا للجهات التي نفّـذت، وتلك التي أيّدت غزو دولة الكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م. إذ وضعت دول الخليج العـربية في قفص الاتهام متّهمة بسوء التّصرف، وتبديد الثروة العربية.

والثّابت أن مسألة التفاوت الحاد في الثروات العربية كانت ومازالت بؤرة خطيرة من بؤر التوتّر فى العلاقات العربية ـ العربية، تخبو نارها أحيانًا، ويشتعل أوارها أحيانًا أخرى، إلى أن انفجرت على النحو الذي جرى إبان أزمة الخليج الأخيرة. وقد مثلت هذه المسألة أحد محاور الاختلافات الرئيسة ـ المستـترة والكامنة أحيانًا بين المعسكرين العربيين، الثوري والمحافظ في الستينيات الميلادية، وازدادت حدّتها في عقدي السبعينيات والثمانينيات[1]. ثم طرحت أخـيرًا بشكل قوي ومباغت بغرض استخدامها كمبرّر لعملية احتلال الكويت.

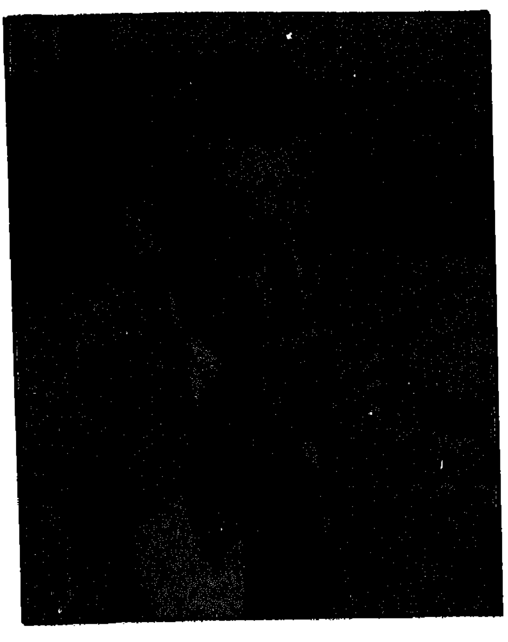
وتسـود النـظرة إلى الثـروة الخليجية التي جنيت من النفط بأنـه تم

(١) انظر: الغزو وإشكاليات العمل العربي المشترك: السياسة الدولية ـ العدد ١٠٢ (١٩٩٠م) ـ

الحصول عليها خبط عشواء. ويعبر محمد حسنين هيكل عن ذلك المعنى بصورة صريحة في كتابه: «حرب الخليج»، فيقول:

«إن وجود البترول في الجزيرة مجرد مصادفة جيولوجية لا تُعطي أهل الجزيرة أي حق إضافي يزيد عن حق بقية العرب في البترول».

دون أن يُشير هيكل إلى بقية الثروات التي تتوافر في المناطق الأخرى من العالم العربي.



● محمد حسنين هيكل.

وينظر أولئك لهذه الثروة على أنها موظفة في الاقتصاديات الرأسمالية، وتحت وصايتها، رهينة النظرة السياسية لتلك الدول الغربية صاحبة الاقتصاديات الرأسمالية، ينتفع بها الآخرون وتقبع معرضة لاحتمالات المخاطرة والسرقة، والابتزاز. وتعاني من التآكل والعطب، وضآلة العائد المتقلّب.

وقد جعل بعض المثقفين العرب[1] مثل محمد عابد الجابري مسألة التحكم في الثروة النفطية العربية، وإعادة توزيعها لفائدة التنمية والتقدم العربي، جعلوا منها فكرة أساسية في إطار ما أسموه بـ**«المشروع العراقي»**

---

(١) محمد عابد الجابري: مقالات مسلسلة ـ الاتحاد الاشتراكي ـ المملكة المغربية، يناير ـ فبراير ١٩٩١م.

ـ أو «المشروع التصادمي» ـ حيث يتبع العراق ـ الذي نادى إبان أزمة الخليج لتوزيع الثروة العربية وحسن استغلالها في عرفهم ـ يتبع «سلوك سياسة تحررية قومية إزاء المسألة النفطية». ملمّحين إلى أن لدى العراق مشروعًا قوميًا، قوامه تحرير النفط العربي، والسير قُدمًا في تحقيق نهضة عربية حقيقية وشاملة، عن طريق إحداث نوع من التوازن بين الثروة والسكان ولو بالقوة. وتجسد هذا الأمر في الأزمة الأخيرة، حيث غدا احتلال وضم دولة الكويت من قبل العراق، غدا عملاً ـ كما يصفونه ـ:

«يستهدف في جوهره إضفاء طابع العدالة على النظام العربي بعد أن ظل المتخمون يزدادون تخمة والفقراء يزدادون فقرًا».

ويرى هؤلاء أن النفط العربي قد لعب دورًا سلبيًا كعامل تحكمي محدد لتشكل وتطور الهياكل والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للأقطار العربية النفطية، وغير النفطية.

ويعبّر عن المعاني نفسها محمد حسنين هيكل في مقدمة كتابه الأخير: «حرب الخليج . . أوهام القوة والنصر»، بالقول:

«كان السلام الظاهر على شواطىء (منطقة الخليج) وهمًا، والعمران المتزاحم على بعض البقع من هذه الشواطىء سرابًا، والنّشاط البادي داخل هذه البقع من العمران ـ وعلى أطرافها ـ قلقًا وخوفًا أكثر منه طمأنينة وأملاً.

وتلك حالة طبيعية عندما يكون هناك كنز مدفون، ويكون لهذا الكنز صاحب يملكه، ومُطالب به يدعيه، ومستفيد منه يعرف قيمته، ثم يجد الثلاثة معًا ـ كل لأغراضه ـ أن التظاهر أدعى لتحقيق الرجاء.

فصاحب الكنز يتظاهر بالأمان، حتى لا يتجرأ عليه غيره إذا استثمـر خوفه، والمطالب بالكنز يتظاهر بالأناة والصبر يُداري بهما العجلة واللهفة.

والمستفيد من الكنز يتظاهر بأنه يُعطي أكثر مما يأخذ، ويحمي الكنز من الطامعين فيه، وهم مُحيطون به من كل ناحية.

ولم تكن تلك القوة المتوهجة (البترول وعوائده) في يد الجماهير المشتاقة إلى الحق الاجتماعي، وإنما كانت هذه الينابيع وعوائدها تحت تصرف عناصر أخرى في الأمة. وتصادمت الثورة مع الثروة! كان البترول هو نفسه مارد الجنّ الذي يستطيع أن يخلع القلوب بالرعب، أو يبني قصور الذهب، يتوقف الأمر على مقدرة التطوير.

وكان الكل يُريد، والكل يتمنى، والكل يتحرق بالرغبة واللهفة».

ويقول هيكل في منبر آخر:

«كان الصراع من أجل الاستقلال وملكية البترول يُدار من المدن! (إلا أنـه) في النهـايـة كان القـادة القبليون هم الذين حصلوا على البترول، وحُرمت المدن من ثمرة جهودها، حيث حصل (البدو)، دون وجه حقّ، على بترول (الحضر)»..

ويلاحظ القصيبي[1] قدرًا من الشماتة المتوارية في حديث الصحفي والكاتب المصري هيكل، في قوله:

«بـاكتشاف أكبر حقول للبترول في العالم في جزيرة العرب حدثت

---

(١) غازي القصيبي: حرب الخليج ـ محاولة للفهم ـ (١٩٩١م).

أشيـاء كثـيرة، غريبة جدًا، مثيرة جدًا. انتقل مركز الثقل المالي، والسياسي من الحاضرة إلى البادية».

فيقول القصيبي.

«ويقرأ المرء من بين السطور قدرًا من التشفي لما حدث لاحقًا».

ويحاول الكثيرون جهدهم تركيز أسباب الصراعات بالمنطقة حول النفط، المصدر الأول للطاقة، ويُضفون عليه صبغة المكون الأساسي - بل والوحيد - للثروة العربية. وتنتج الدول العربية حوالي الـ١٣مليونًا من البراميل النفطية يوميًا، تشكـل ما نسبته الـ(٢٢٪) من الإنتاج العالمي، وحققت إيرادات تبلغ الـ٧٥ بليونًا من الدولارات، في عام ١٩٨٧م، حصل العراق منها على ١١ بليونًا[1].

وعـلى الـرغم من أن نصيب العراق من عائدات البترول على هذا النحو الكبير إلا أن الخطاب العراقي في موضوع الثروة قد حفل بالعديد من وجهـات النـظر. فمن رسالة الرئيس العراقي إلى الرئيس المصري حسني مبارك بتاريخ ٢٢/٨/١٩٩٠م، يقول فيها:

«إن فهد ومن تعاون معه قد بدأوا التآمر على العراق، وصدام حسين بعـد أن تأكـد لهم باليقـين، أن العـراق وصـدام حسين مع فقراء العرب، وليس مع مترفي الأمة الذين غاب الله عن عيونهم، بعد أن غاب الفقراء عن حياتهم».

وإذا تركنـا جانبًـا القول الإيحائي، الذي يحاول الربط بين مقادير العـراق وصدام حسين، فإن هذا القول يتناقض تمامًا مع ما قاله الرئيس

---

(١) انظر: اقتصاديات الموارد - ١٩٩١م.

العراقي نفسه، حينما منح الملك فهد وسام الرّافدين من الدرجة الأولى، بأن قال:

«إنه من جملة التدابير التي اتخذتها العراق، أثناء الحرب مفاتحة أخينا خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، عن إمكان مد أنبوب لنقل النفط العراقي عبر الأراضي السعودية، باتجاه البحر الأحمر، وعلى وفق هذا النهج جاءت موافقة أخينا الملك فورية، بل عرض أن تمر كمية من نفطنا، عبر الأنبوب السعودي من الأنبوب كله، كما وضع أخونا الملك ميناء القصيمة كاملاً تحت تصرف العراق لتأمين احتياجاته بدون عوائق، كما كان الإخوة في المملكة ينقلون تلك الاحتياجات على نفقتهم، حتى وصولها إلى المخازن داخل العراق، أو حتى الحدود. فكانت تلك المواقف والتدابير ذات تأثير سياسي ونفسي واقتصادي على ميدان المعركة».



● الرئيس صدام حسين واستقبال الملك فهد في قمة بغداد.

* فقراء وأغنياء العرب!!:

وإذا ناقشنا مفهوم فقراء العرب وأغنيائهم الذي ذكره صدام حسين في حديثه، فإن البعض يرى أن العالم العربي يُعاني من ثنائية وانقسام بين البلدان العربية المنتجة للنفط «الأغنياء»، والبلدان العربية غير النفطية «الفقراء». وقد أدى اتساع الفجوة من وجهة نظرهم بين «الفقراء» و«الأغنياء» ـ على مستوى الدول أو حتى على مستوى الأفراد داخل الدول ـ أدى إلى إفراز حالة من الاستقطاب الحاد التي تقف عليها الدول العربية. وتتميز الطائفة الأولى من البلدان ـ كما يصفونها ـ «بفوائض كبيرة وكثافة سكانية منخفضة، ومن ثَم بمستوى للدخل مرتفع للفرد يتراوح بين الـ ١٠ والـ١٥ ألف دولار سنويًّا». بينما تعاني الطائفة الثانية من الدول ـ كما يردّدون ـ من «الكفاف والفاقة، والانفجار السكاني، والمديونية ونقص الغذاء، وانعدام الحاجات الأساسية، وضعف البنى الاقتصادية. ومن انخفاض نصيب الفرد في المتوسط من دخله القومي، إذ يقل بالنسبة لمجموعة من الدول العربية عن الـ ٥٠٠ دولار سنويًّا».

ويُركّز البعض على هذا التمايز في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بين المجموعتين، لاستخلاص النتائج التي تقول بأن الثروة المتمثلة في النفط العربي قد أُسيء استخدامها، فغدت عاملاً مكرسًا للتفرقة والتجزئة، بدلاً من الوحدة والتكامل، وللتبعية والانسياق بدلاً من التحرر والاستقلال.

على أن هذا التمايز لم يكن وليدًا للحظة اكتشاف النّفط، بل كان موجودًا ومعايشًا في فترة ما قبل النفط، وإن انقلبت الأدوار وانعكست،

فالدول النفطية الآن كانت تُعاني من فقر مدقع وهامشية مريعة على مستوى العالم العربي، في فترة ما قبل النفط. بينما كانت مراكز الثقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تقبع بمستوى نسبي في مصر والشّام والعراق. حينما كان ذلك هو الواقع. لم يُثر أحد مسألة إعادة توزيع الثروة العربية بين الفقراء والأغنياء! ولم يلتفت أحد إلى حساب معدلات انسياب العون بين الفقراء والأغنياء.

ويجري خلط متعمد للأوراق، إذ يتم الحديث عن الثروة بصورة مبتسرة للغاية، على اعتبار أنها متألّفة من النفط فقط، بينما يتم تجاهل المصادر الأخرى - وما أكثرها في العالم العربي - المشكّلة والمولّدة للثروة.

وبالنسبة للكويت والكويتيين، والذين أطلق عليهم صدام حسين في وقت سابق تسمية: «إخوتنا المتميزون»، اعترافًا وتقديرًا بمساعدتهم أثناء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، فقد منح صدام حسين الوسام المدني الأعلى للرافدين للشيخ جابر الصباح أمير الكويت، في مرسومه رقم ٤٧٢ بتاريخ ٢٣/٧/١٩٨٩م.

وتدور الأيام في حول واحد، ويعتمد الخطاب العراقي طرحًا مختلفًا ليصبح صاحب السمو الشيخ جابر حامل الوسام، هو **«قارون الكويت»**. يضنّ عليه بلقبه الحقيقي، ولينقلب صاحب الدعم إلى صاحب **«الدور المخرب»!!**

وفي معرض آخر للحديث بعد غزو الكويت، والرئيس صدام حسين يقدم التبريرات لغزو الكويت، يقول صدام حسين عن الثروة:

«هكذا أصبحت الثروة بوجه عام، والتي مصدرها البترول في جانب، وأصبح ثقل الشعب العربي الأساسي وعمقه الحضاري

والثقافي وقدره في التطور في جانب آخر. أصبحت الثروة فجأة في يد القلة من الأمة، تُستغل وتُستثمر لصالح الأجنبي، ولصالح القلة من الحكام الجدد، ومن يلتف حولهم. انتشر الفساد المالي والاجتماعي في تلك الدويلات، واستخدم حكامها أساليبهم الخبيثة يعاونهم الاستعمار».

* الثروة العربية بالأرقام:

وهكذا يُدلّل البعض على دعواهم بسوء توظيف هذه الثروة بالقول:
إن الثروة العربية، والتي يتمثل أحد أوجهها الرئيسة في الفوائض المالية النفطية الموظفة في الخارج، والتي ارتفعت من قرابة الـ٦٦ بليونًا من الدولارات في العام ١٩٧٤م إلى ما يفوق الـ٤٠٠ بليونًا عام ١٩٨٥م، تتركز بصورة أساسية في الاستثمارات المالية والنقدية الموظفة في الاقتصاديات الرأسمالية الغنية. ويقولون:

«إن النقود البترولية تحولت بذلك إلى نقود أوربية أمريكية، وقد يعاد توظيفها، وإقراضها في المنطقة العربية، لتخلق مشكلة مديونية خارجية حادّة للدول العربية غير النفطية».

ويضيف آخرون:

«إن الاعتماد على العمالة غير العربية في دول الخليج بدلاً عن نظيراتها العربية، قد أدى إلى تسرّب وانتقال كم هائل من الثروة العربية، لتنتفع بها بلدان وأقوام أخرى غير عربية».

بينما يرى آخرون:

«إن الدول النفطية استخدمت ثروتها استخدامًا أمثل، وسخّرت

إمكاناتها بأولوية مطلقة للدول العربية الأخرى، في محاولة منها لنقل جزء من تلك الثروة للبلدان العربية الفقيرة، وإعادة توزيعها سواء أكان ذلك بصورة مباشرة في شكل مساعدات أو بصورة غير مباشرة عبر الاستثمارات المادية والمالية وتوفير فرص العمل والكسب للآخرين».

وقد ورد مايؤكد ذلك في دراسة صندوق النّقد الدولي ١٩٩١م International Monetary Fund (IMF) ودراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) التي صدرت عام ١٩٩٢م. بل كان التقصير في كثير من الأحيان من الجانب المتلقّي، وكنتيجة حتمية لفشل برامج وسياسات التنمية في الوطن العربي، وعدم مقدرة الكثير من الاقتصاديات العربية على امتصاص واستيعاب الأموال المستثمرة فيها، وتدنّي كفاءة استخدام الموارد التي أتيحت من خلال ذلك العون المنساب.

كذلك يرى البعض الآخر:

«إن أكثر المطالبين بإعادة توزيع الثروة العربية كانوا ـ ولا زالوا ـ هم المسئولون في الغالب أكثر من غيرهم عن تبديدها وإضاعتها، وسوء استخدامها، إذ ينطبق هذا الأمر على العراق بصورة رئيسية وبمستوى أقل حدّة على ليبيا والجزائر. بالإضافة إلى أن الدول العربية الفقيرة والتي غالبًا ما تتمتع بمصادر أخرى هائلة للثروة، تُعاني من عدم ـ أو سوء ـ الاستغلال، والإهمال لثروتها، ويمكن الاستشهاد بأمثلة السودان والصومال، وغيرهما في هذا المقام».

ويقول صدام حسين من جهة أخرى:

«إن العراق، يرفض أن تُسخر ثروة العرب لتخريب شخصية العربي وتراثه ودينه وأخلاقه ويسعى لوضعها في خدمة أهداف العرب وفي خدمة كل الشعب كثروة قومية. وفي الوقت الذي يتحمل فيه كل العرب عبء وجود الثروة في الوطن العربي يجب أن تعم خيراتها كل العرب».



● الحدود الكويتية/السعودية نزوح كويتي جماعي بعد الغزو.

على أن هذا الحديث المفعم بالمبادىء والآمال لم يصمد طويلاً عندما جُوبِهَ بما حدث على أرض الواقع. إذ سرعان ما يُبرّر السعي إلى وضع «ثروة العرب» في خدمة أهدافهم إلى سلب ونهب القوات العراقية للبنك المركزي الكويتي، ومخازن الصاغة، والسطو على المتحف الوطني الكويتي، والبنوك التجارية، والمؤسسات المالية، بل إلى نهب السيارات الخاصة، وقطع الأثاث، والمنازل ومخزونات المتاجر من المواد الغذائية والإلكترونيات. ثم المستشفيات والمعامل، والجامعات والمراكز البحثية، فتخرّب أجهزتها وتجهيزاتها، وتخرّب المباني وآبار النفط من أجل أن تعمّ هذه الخيرات جميع العرب.

* النفط والزراعة، والفقر:

والعراق نفسه الغني بنفطه وبثرواته الطبيعية الأخرى من مصادر وأراضي خصبة وإمكانات بشرية جيدة من حيث الكم والكيف، لم تظهر له ثروة خلال سنواته الأخيرة. وبقي مواطنوه في الشمال من الأكراد يعانون من شظف العيش، ومن البؤس في الجنوب، حيث لا يزال عرب الأهوار يعيشون نمط حياة أجدادهم، ومن القهر والعنت والحصار الاقتصادي في بقية أرجاء البلاد. بدّدت الثروة في بناء دولة العراق بمواصفاتها الحالية من دولة وحزب وقيادة. وفي بناء جيش ضخم على غرار جيوش الحرب العالمية الأولى يعتمد على كثرة العدد والعتاد التقليدي. ووجه هذا الجيش ليخوض حربين دون طائل، مستنزفًا ثروة البلاد ـ والأشقاء ـ المادية والبشرية. وما أن وضعت الحرب الأولى بين العراق وإيران أوزارها، وتنفس العالم العربي والإسلامي الصعداء، حتى استدارت هذه الآلة العملاقة، فاحتلت أرض .

الكويت ثم دمرت في النهاية نتيجة سياسة القيادة العراقية في حرب أضاعت الثروة وبدّدتها.

وعانت بلدان عربية أخرى من الصّراع السياسي وغرقت في مستنقعات الحروب الأهلية فدمّرت مثل لبنان والصومال، واستنزفت مثل السودان.

وفي مقال آخر ـ يقال إن الرئيس العراقي كتبه بنفسه، ونشره تحت اسم مستعار وذلك في معرض الرد على رسالة أرسلها الرئيس حسني مبارك للقيادة العراقية، بجريدة حزب البعث العراقي بتاريخ ١١ أغسطس عام ١٩٩٠م، يقول:

«إن الرئيس صدام حسين كان محدّدًا دائمًا، ومخلصًا في عرضه للموقف. وقد تعرّض مع نظيره المصري لوضع الأمة، مركزًا على الثروات العربية المهدورة، وعلى الجوع في مصر، وفي العالم العربي. وكذلك على الوسائل التي يجب الأخذ بها من أجل إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح».

ويتضمّن هذا الحديث قدرًا من التأثير العاطفي، وذلك حينما يوجّه الحديث للرئيس المصري، عن الجوع في مصر، وعن الوسائل الواجب اتخاذها. **«إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح»**. كما يتضمن قدرًا كبيراً من تجافي الحقيقة. فالمعروف أن من يتباكى على الثروات العربية المهدورة، لا يجب أن يكون أكثر المسئولين عن هدر ثروة العرب وإضاعتها في حروب لا طائل من ورائها.

وفي بيان آخر من الإذاعة العراقية، يقارن صدام حسين بين تخمة الثروة في أيدي عدد قليل من السكان (الخليج)، مقابل الفقر وقلة الثروة في

أيدي الكثـرة (العـراق والدول العربية الأخرى الفقيرة). متّهمًا الاستعمار بتعمد إحداث هذا التناقض. وإلى ذلك فإن صدام حسين يُريد إحداث نوع من التوازن بين الثروة والسكّان حتى وإن استدعى الأمر استخدام القوة تحت شعار «المشروع التصادمي»، والذي يحاول التركيز على أن النزاع في الخليج هو في الـواقع نضال بين البلدان الغنية والعراق. (وبداية يلاحظ وضـع العراق في مواجهة البلدان الغنية أي أنه جرى تصنيفه ضمنيًّا على أساس أنه من الفقراء في مواجهة البلدان الغنية وذلك كمدخل لاسترضاء الفقـراء في العـالم العـربي واستمالتهم). وقد امتد ذلك الادعاء في بعض الأحيان ليشمل فقراء العالم كلهم. (فبعد أن أصدر مجلس الأمن قرار الحظر الاقتصادي على العراق بعد غزوه الكويت دعا صدام حسين علانية الدول الفقيرة في كل العالم، بأن تغترف من نفطه وبدون مقابل).



● عمالة عربية هاربة من الكويت بعد الغزو.

* ما هي الثروة؟:

بعيدًا عن التـوظيف العـراقي لقضية الثـروة، كسبب لاحتـلال الكويت، وهو التّوظيف الذي اعتمدته بعض القيادات السياسية والفكرية العربية التي أقرت الاحتلال، ولمعرفة الحقيقة كما هي، يبرز سؤال مهمّ: ما هي الثـروة؟! إن تعـريف الثـروة لا يقتصر على مكـون واحـد فقط من مكوناتها، بل يمتد ويتسع ليشمل المصادر الأخرى للثروة.

وحسب التعريف الاقتصادي المعتمد، فإن الثروة تتكون من رصيد الموارد والعناصر المتراكمة في الاقتصاد، وتضم:

١ - **الموارد الطبيعية**: وتشمل الأرض وما عليها وما في جوفها من ثروات، مثــل: الأراضي الخصبــة، والأنهار، والبحـار، والأجـواء الـطبيعية الملائمة، وما تحتها من معادن.

٢ - **المـوارد البشرية**: وتشمل: العمل بشقيه البدني، والذهني. ويتفرع الشق الأول إلى عمالة ماهرة، وأخرى غير ماهرة. كما يضم الشق الثاني القدرات الإدارية والتنظيمية.

٣ - **موارد رأس المـال** بقسميه المادي والمالي، كما تشمل الجوانب التقنية المتوافرة في المجتمع.

فتعريف الثروة إذن تعريف واسعٌ، ولا يقتصر على النفط الذي يتبادر إلى ذهن السامع إذا ما جرى الحديث عن الثروة العربية.

ومصـدر الثـروة في الأساس أنها هبة من الله وقد تستغل استغلالاً أمثل، فتتراكم أو قد تستهلك فتستنزف وتنضب، وقد تُهمل فتذوى وتضيع.

أما عن ملكية الثروة، فإنها غالبًا ما تكون خاصة بمجتمعها، وقد تستجلب طمع المجتمعات الأخرى، فيكون الغزو والحرب، والاحتلال، والاستعمار، والاستيطان.

ومن أوجه التصرف في الثروة الاعتكاف على تنميتها لخير الأجيال الحالية والقادمة، في المجتمع وتوظيفها لخدمة قضايا المجتمع والأمة، كما يمكن تبديدها بسوء إدارتها أو إهدارها في مغامرات طائشة.

ويكون توزيع الثروة داخل المجتمع نفسه وبين طبقاته وذلك في المقام الأول كما قد يمتد لخارج المجتمع وذلك للأمة مثلاً أو يتسع ليشمل مجتمعات وأممًا إنسانية أخرى. ويتحقق ذلك بعدة طرق منها المباشر وغير المباشر.

والعراق ليس بالبلد الفقير ولكن لا أحد يُنكر أنه تم إفقاره بواسطة سياسات القيادة والحزب، واعتماد فلسفة تدمير الذات. فالعراق يتمتع بالموارد النفطية، والطبيعية، والبشرية. وقد ناهزت احتياطاته زهاء الـ٧٠ بليونًا من الدولارات في وقت من الأوقات ولم يتم طرح إشكال توزيع الثروة حينذاك. ويماثل هذا الموقف مقولة انتساب صدام حسين إلى «الدوحة المحمدية القرشية التي يمتد نسبها إلى سيدنا الحسين بن جدنا الذي هو ابن علي بن أبي طالب» ـ كما يقول ـ وذلك في محاولة لاستمالة العواطف الإسلامية بصورة عامة، و الشيعية بصفة خاصة[1]. وقبل غزو العراق للكويت، لم يعْلن العراق أنه يقف في صف الفقراء ولم يدع صدام حسين

---

(١) حسن أبوطالب: «إيران وانعكاسات التسوية مع العراق» السياسة الدولية، العدد ١٠٢ (١٩٩٠م).

أنه ينتسب إلى الدوحة المحمدية، وهنا لابد من التفكير في الأسباب.

إن العراق دولة نفطية وهذه حقيقة لا مجال للجدال فيها. وبالتالي فالعراق مثله مثل بقية دول الخليج يتحمل مسئولية نحو مساعدة بقية الدول العربية التي قال عنها صدام حسين:

«إنها دول الفقراء المستضعفين».

إلا أن العراق طرح نفسه بعد أزمة الخليج في صف الفقراء.

ففي مساء يوم الجمعة ١٠/٨/١٩٩٠م، قال صدام حسين في خطاب ألقاه في بغداد:

«أنشأ (الاستعمار) تلك الدويلات البترولية المسخ، وبذلك أبعد الثروة عن الكثرة من أبناء الأمة والشعب ومن خلال خططه، وبفعل واقع حال الثروة العربية التي أصبحت فجأة في يد القلة من الأمة، تستغل، وتستثمر، لصالح الأجنبي ولصالح القلة من الحكام الجدد، ومن يلتف حولهم. انتشر الفساد المالي والاجتماعي، في تلك الدويلات، واستخدم حكامها أساليبهم الخبيثة يعاونهم الاستعمار».

وفي رسالة بعث بها للرئيس المصري حسني مبارك، وأوردتها وكالة الأهرام القاهرية، بتاريخ ٢٢/٨/١٩٩٠م، يقول الرئيس العراقي:

«في الوقت الذي يتحمل فيه كل العرب عبء وجود الثروة في الوطن العربي، يجب أن تعمّ خيراتها كل العرب، لا أن تبقى في يد فئة متحكّمة».

ويتردد الصدى نفسه من قبل مجموعات المثقفين والكتاب العرب، الذين أيّدوا الغزو العراقي لدولة الكويت أو لم يتخذوا موقفًا واضحًا بالمعارضة. فالجابري ينشر مقالة بصحيفة «الاتحاد الاشتراكي» بتاريخ

٢١/١/١٩٩١م، وذلك تحت عنوان: «مجلس التعاون العربي والصراع بين مشروع قومي عربي، ومشروع صهيوني أمريكي». يقول فيها:

«إن مسألة التحكم في الثروة النفطية العربية، وإعادة توزيعها، لفائدة التنمية العربية، والتقدم العربي لابدّ أنها قد طرحت في مجلس التعاون العربي، ولابد أن الفكرة قد عرضت على القيادة المصرية بصورة ما، ولكن ربما أن هذه القيادة لم تكن تملك ولا هي تملك الآن حرية القرار، فقد فضلت الإحجام، وأكثر من ذلك وقفت موقف العداء من المشروع العراقي».

«كان الصراع من أجل الاستقلال وملكية البترول يُدار من المدن: القاهرة وبغداد ودمشق وبيروت، ولكن في النهاية كان القادة التقليديون هم الذين حصلوا على البترول وحرمت المدن من ثمرة جهودها».

أما برهان غليون، فإنه يكرر المعاني نفسها، في مقال نشره عن: «حرب الخليج وصيرورة العالم العربي»، بالمجلة الفرنسية L'Evenement Europeen في إبريل ١٩٩١م، فيقول:

«غير أن المشكلة الأولى للتنمية العربية هي توزيع موارد المنطقة الذي لا يمكن الدفاع عنه والذي هو محصلة تقسيم غير منطقي واستعماري. فبعد الاستقلال اصطدمت كل المحاولات المبذولة من قبل العرب لإقناع الملكيات الصغيرة الفاحشة الثراء، بالتعاون في تنفيذ مشروع تنموي اقتصادي، جماعي بمناوأة أنظمة بالية تدير الثروات الوطنية. كما لو كانت ثروة شخصية، وترفض - بتشجيع من الغرب وتحت الحماية العسكرية والسياسية الغربية - كل سياسة تعاون مع البلدان الأخرى».



● آلاف من سكان وعمال الكويت على الحدود السعودية.



● الأيدي الباحثة عن الماء والزاد بعد الغزو.

أما جورج طرابيشي في مقاله: «جريمة الغرب المزدوجة»، والذي نشر في عام ١٩٩١م فإنه يدعم مطالبته بإعادة توزيع الثروة، بشحن واستثارة الغيرة، والعواطف العربية. بقوله:

«فتأميم النفط لا يعني فقط نزع اليد الأجنبية عن ملكيته، بل يعني - أيضًا -، كما يُستدل من الاشتقاق اللغوي لكلمة تأميم، رد ملكية النفط إلى أمة العرب قاطبة. وليس فقط إلى بعض العرب أو حتى إلى بعض بعض العرب ممن جعلوا بتبذيرهم وسلوكهم البذخي من اسم العرب هزأة في العالم المتحضر أجمع».

هذه المقولات تمثل باختصار وجهة نظر بعض الساسة والرموز الفكرية العربية، لما يصفونه بالثروة العربية. ويقصدون بالتحديد (النفط). ووجهة النظر هذه لاتزال أساس الكثير من الادعاءات والادعاءات المضادة. وظلت الحقيقة في هذا الأمر بعيدة عن الأنظار حتى الآن، وفي محاولة منهجية للاقتراب من الحقيقة الغائبة، سنعتمد التعريف السابق للثروة العربية، وذلك لمعرفة انتشارها، وأماكن وجودها على الساحة العربية أولاً، ومدى استثمارها ثانيًا.

* ثروات العرب الأخرى:

إن الثروة العربية لا تتركز في دول الخليج النفطية فحسب، بل تنتشر وتتوزع على مدى ونطاق العالم العربي بأكمله، فالدول العربية والتي تتشكل من ٢٢ قطرًا مختلفًا، تشغل رقعة واسعة من الأرض تمتد من المحيط الأطلسي غربًا إلى الخليج العربي شرقًا، ومن بلاد الشام شمالاً إلى المناطق

الاستوائية جنوبًا. وتبلغ مساحة هذه الرقعة ما يناهز الـ (١,٤) بليون هكتار مربع[١].

* وتتعدد المناخات وتتقلب في هذه الأرض المترامية الأطراف من المناخ الاستوائي، بأجوائه الحارة الرطبة، ذات الأمطار الغزيرة، مرورًا بالسافانا والمناخ الصحراوي الحار الجاف، إلى مناخات البحر الأبيض المتوسط، بأجوائها الدافئة وأمطارها الشتوية، وصولاً إلى المناخ البارد في شمالي الشام، وأقاصي العراق؛ بثلوجه ورياحه الباردة.
* كذلك تتنوع طبيعة الأرض وجغرافيتها من منخفضات، ثم سهول وصحارى منبسطة إلى هضاب، ومرتفعات ومناطق جبّلية، في أنحاء متفرقة، كما يضم العالم العربي أوديةً وأنهارًا متعددة، ومستنقعات وبحارًا وخلجانًا.

وتتقلّب الطبيعة النباتية فيه من أراضٍ إلى مزارع ومساحات وسهول خضراء متصلة، ثم غابات كثيفة مترامية في أرجائه المختلفة.

فإذا أخذنا الأراضي الزراعية في المنطقة العربية، لوجدناها تقارب الـ(٦٠) مليونًا من الهكتارات المربعة، بينما تُشكل مساحة المراعي زهاء الـ (٣٠٠) مليون من الهكتارات المربعة. أما الغابات فتبلغ مساحتها الـ (٩٠) مليونًا، وتستحوذ هذه المرافق الثلاثة على نسبة تبلغ الـ (٣٣٪) من مساحة اليابسة في الوطن العربي. وتذهب النّسب الباقية في مجملها للصحراء التي لا تَعوزها الموارد المولِّدة للثروة، مثل النفط والمعادن.

وتوجد في السودان أكبر مساحة للأراضي الزراعية، حيث تبلغ

---

(١) محمد حامد عبدالله «اقتصاديات الموارد»، ١٩٩١م، ص٢٧٩ ـ ٣٥٣.

(١٢ مليون) هكتار مربع. وكذلك أكبر مساحة للغابات التي تُشكل حوالي الـ٥٠ مليونًا من الهكتارات المربعة، وفي الوقت نفسه فإن مناطق أخرى من العالم العربي تُعاني من قلة الأراضي الزراعية ـ مثل مناطق الجزيرة العربية ـ بما يترتب على ذلك من قلة الغذاء المنتج محليًّا، وتجبر هذه المناطق التي تفتقر إلى الثروة الزراعية والغذائية على الاستعانة بالمصادر الخارجية للغذاء.

* المياه مورد آخر من موارد الثروة الطبيعية، وبالنسبة إلى هذا المورد فإنه يتوزع بصورة متفاوتة بين الدول العربية، حيث يشق نهر النيل بروافده المتعددة أراضي السودان ومصر، وتجري أنهار دجلة والفرات عبر أراضي العراق، وفي سوريا ولبنان تُوجد الأنهار الصغيرة نسبيًّا مثل بردى والليطاني والعاص، كما يجري اليرموك في الأردن. وتهطل الأمطار بنسب متفاوتة في الرقعة العربية الممتدة، وتشق مياهها مساراتها في الأودية، والشعاب المنتشرة في العالم العربي، أو تتسرب لتضيف إلى مخزون المياه الجوفية في السودان، وتونس، والجزائر، والمغرب، وليبيا، والمملكة العربية السعودية وغيرها. كذلك تتساقط الثلوج على أماكن مرتفعة ومتفرقة من أرجاء العالم العربي. إضافة إلى ذلك عمدت الدول العربية ذات الإمكانات إلى دعم مصادرها من المياه بتحلية مياه البحر المالحة على النحو الذي جرى في دول الخليج بصورة أساسية، وذلك نسبة لافتقارها عمومًا إلى هذا المصدر المهم من مصادر الثروة المائية العذبة.

وتضم هذه المصادر المائية المتعددة في العالم العربي، ثروة من العناصر الغذائية في جوفها، فتكثر الأسماك، وتتكاثر في مياه البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخلجان المحيطة بالمنطقة وذلك فضلاً عن النيل، وبقية الأنهار الأخرى. وتضم هذه المصادر المائية مصدرًا مهمًّا

كامنًا للطاقة الحديثة، ألا وهو الطاقة الكهرمائية.

* ومن جانب آخر يضمّ الوطن العربي مساحات هائلة للمراعي، بها ثروة حيوانية ضخمة متجددة، ومتزايدة ومتنوعة، إذ تُشكل مساحة المراعي في الدول العربية ما نسبته الـ(٢٠٪) من مساحة اليابسة في الوطن العربي وما نسبته الـ(١٠٪) من مساحة مراعي العالم. وتقدّر أعداد الماشية بحوالي الـ(٤٠ مليونًا) من الأبقار والأغنام والإبل، وتوجد غالبية هذه الثروة في السودان الذي يوجد به زهاء الـ(٢٠ مليونًا) من الرؤوس بما يُشكّل نسبة الـ(٥٠٪) من إجمالي الثروة الحيوانية في العالم العربي، يتبعه في ذلك دولة الصومال، والتي تُقدر أعداد المواشي بها بحوالي الـ(٤ ملايين) رأس ماشية. ومن عجب أن هاتين الدولتين اللتين تتمتعان بهذا القدر الهائل من الثروة الحيوانية يعاني مواطنوها الفقر والجوع، وشظف الحياة، ولعل الحكمة في ذلك، هي حسن استغلال الثروة لخير المواطن وليس مجرد توافر مكوناتها[١].

وتقدر مساحة الغابات في الرقعة العربية بحوالي الـ(٩٠ مليونًا) من الهكتارات المربعة أي بنسبة (٧٪) من مساحة يابستها. وتتركز غالبية الغابات في السودان حيث تشغل الـ(٥٠ مليونًا) من الهكتارات المربعة. ثم الصومال بقدر الـ(٩ ملايين) هكتار مربع.

* وتشمل مصادر الثروة الطبيعية ما هو في باطن الأرض من معادن ومستخرجات، ويتمتع العالم العربي برصيد ضخم مكتشف من هذا المكون المهم للثروة بعضه مستغل لخير الناس، ومعظمه لم يجر استغلاله بعد. كما يعتقد أن أراضيه تضم كثيراً من الثروات المعدنية التي لم يجر

(١) المصدر السابق.

استكشافها بعد، فمن أهم المعادن التي ثبت وجودها في المنطقة العربية. الـذهب، والفضـة، والحديد، والرصاص، والنحاس، والفوسفات، والكبريت، والكوبالت، والكروم، والزنك، والمنجنيز.

* كذلك تضم أراضي المنطقة العربية مصادر متعددة للطاقة الحديثة من نفط، وغاز طبيعي، وفحم حجري. ففي مجال النفط يُشكل المخزون النفـطي العـربي أكـبر احتياطي من هذا المورد مقارنة بجميع المناطق الأخـرى. وفي المملكـة العـربية السعـودية يبلغ المخزون الاحتياطي النفــطي (٢٥٥ مليار برميل)، يقـابله حجم إنتـاج يومي يتراوح بين الـ(٣ ـ ٧ ملايين برميل)، بما يكفي لمواصلة الإنتاج حسب ذلك المعدل لمدة (١٢٥ عامًا) من حقول النفط السعودية، وبمقدور العراق مواصلة إنتاجه النفطي بمعدل يومي مقداره الـ(٣ ملايين برميل) من احتياطيه البالغ (١٠٠ مليار)، وذلك لمدة (١٢٠ عامًا). ويبلغ المخزون الكويتي من النفط زهاء الـ(٩٥ مليار برميل). بينما قارب إنتاجها اليومي المليوني برميل في فترة ما قبل الغزو العراقي. وللإمارات العربية مخزون مماثل. كما أنها تنتج بصورة مقاربة للإنتاج الكويتي، وبإمكانها مواصلة السحب من مخزونها النفـطي بالمعدل نفسه، لمدة (١٢٠ عامًا)، وهناك ثروات نفطية مكتشفة في قطر وليبيا ومصر والجزائر وتونس وسوريا وغيرها. كما أن هنالك ثروات نفطية أخرى لم تستغل بعد، أو لم تستكشف ـ ويظنّ وجودها ـ في اليمن والسودان وغيرهما[١].

وكما هو معروف، فإنه نتيجة لزيادة إنتاج البترول وتصاعد أسعاره في حقبة السبعينيات وبداية الثمانينيات، فقد تطورت اقتصاديات الدول

---

(١) المصدر السابق.

المنتجة للنفط، وازدهرت. كما اكتملت البنيات الأساسية لتلك البلدان ـ خاصة الخليجية منها ـ حيث أنشئت الطرق والموانىء والمطارات والتجهيزات الأخرى، واتسعت الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وأمن ورعاية. وقد ارتفع دخل الفرد في هذه البلدان بصورة ملحوظة، وزاد حجم العون الاقتصادي المباشر الذي تُقدمه هذه الدول للدول الأخرى غير المنتجة للنفط ـ خاصة العربية منها، واستفادت هذه الأخيرة من فرص العمالة التي توافرت لمواطنيها في دول الاستقبال النفطية، ومن مدخرات وتحويلات تلك العمالة ومن الاستثمارات المالية والمادية الأخرى التي اضطلعت دول النفط بالقيام بها.

* فإذا تحولنا إلى شق آخر من الثروة، وهو الثروة البشرية، لوجدنا عالمنا العربي زاخرًا بأعدادها، إذ بلغ مجموع سكانه زهاء الـ(١٩٠ مليونًا) من البشر، وذلك بمشارف القرن الميلادي المقبل. ويتركز معظم السكان في حوض النيل ذو الكثافة السكانية العالية، وفي الشام وشمال أفريقيا، بينما تُعاني بلدان الخليج الخليج من انخفاض حاد في هذا المكون الأهم من بين مكونات الثروة.

وتشكل هذه الأعداد القاعدة العريضة للقوى العاملة ـ أي المنتجة ـ في المجتمع، والتي تستخدم مصادر الثروة، ومواردها في العملية الإنتاجية، بما يضيف إلى تلك الثروة ويراكمها، وبما يرفع من المنفعة الاقتصادية في المجتمع ككل، وتقدر نسبة القوى العاملة في الدول العربية مقارنة بعدد السكان بحوالي الـ(٥٣٪) تتركز معظمها في القطاع الزراعي، وذلك بنسب قد تبلغ الـ(٧٥٪) من إجمالي قوى العمل في بعض الأقطار العربية، وذلك للعام ١٩٨٠م ويرى البعض أن الموارد

البشرية في العالم العربي الآن تجري إعادة لتخصيصها بين القطاعات الرئيسة من الزراعة إلى الخدمات، ثم الصناعة وتطور هذه الثروة البشرية بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية[1].

وبكل أسف لايزال العنصر البشري في لكثير من الأقطار العربية هو الأضعف استثمارًا، بل هناك من يقول: إن الإنسان العربي يقف على هامش اهتمام القيادات في هذه الأقطار. وقد قال الرئيس صدام حسين أثناء أزمة الخليج:

«لقد خسرنا في الحرب مع إيران أكثر من نصف مليون عراقي. وأقول لأمريكا: إن الذي سينتصر في الحرب هو الذي سيقبل مائة ألف قتيل».

* وفيما يختص بالمورد الثالث من موارد الثروة، وهو مورد رأس المال والتقنية - وهو غالبًا ما يعنيه المتحدثون عن إعادة توزيع الثروة العربية - فإن معظم الدول العربية تُعاني من شُحّ عضال في هذا المورد المهم، وذلك فيما عدا الدول النفطية، والتي مكنتها ثروتها النفطية من الفكاك من أسر الحلقة المفرغة المتمثلة في عدم توافر رأس المال والتقنية اللازمين لاستخدام الموارد، وتوظيف الثروات الأخرى بصورة جدية وفعالة عبر الاستثمار المادي، ومن ثم زيادة رأس المال مرة أخرى.

خلاصة القول أن المنطقة العربية تزخر بما أفاء الله عليها من ثروات ونعم وموارد هائلة ذات أصول طبيعية متنوعة ومتعددة، منها الناضب وأكثرها المتجدد. ولا تُقاس ثروة النفط بجانب الثروات المتراكمة الأخرى. ومعظم هذه الثروة كامنة لم يتم استغلالها بعد، بينما تُبعثر الجهود في

---

(١) المصدر السابق.

الصراع والنزاع على ذلك الجزء من الثروة العربية، والذي تم استغلاله فعليًّا ألا وهو الثروة النفطية، وذلك بدلاً من توجيه الإمكانات وتسخيرها في سبيل استغلال المصادر الأخرى للثروة وتنميتها لخير جميع العرب.

إن الاقتصار في الحديث عن ثروة العرب على النفط فقط إنما يعطي تفسيراً جزئيًّا ومشوهًا لتلك الثروة، وفي كثير من الأحيان لا يخلو ذلك التفسير المختزل والمبتسر للواقع من الهوى والغرض، ومهما تكن المقاصد إلا أن الأمانة تفرض التعامل مع الحقائق، إن لم يكن للحقيقة ذاتها، فإن صدق الانتماء والمسئولية الاجتماعية تجاه الأمة العربية تحتم - أيضًا - صدق القول على الأقل لتعرف الشعوب العربية الواقع بوجهه الصحيح، ويترك لها الحكم عليه وحرية التصرف بما يُحقّق مصالحها الحاضرة والمستقبلة.



● أحد معامل تكرير البترول الضخمة في منطقة الخليج.

* المساعدات العربية بين العراق ودول الخليج!:

عندما بدأت أزمة الخليج بغزو العراق للكويت، ارتفعت الأصوات مرة أخرى في هجوم على (الثروة العربية)، واقتصرت تلك الأصوات تنحي باللائمة على (النفط)، وذلك على أساس أن للعرب جميعًا حقًّا في هذا النفط لم يأخذوه. ويبدو أن العراق ـ وهو دولة منتجة للنفط ـ خشي أن تتناول مواقفه تلك الأصوات فاتجه إلى تبني دعوة ما أسماه بـ(الحق الضائع) في ثروة الخليج مع تبرير ساحته من القصور في توزيع الثروة. ففي تصريح نشر في مجلة الدستور بتاريخ ٣٠/٧/١٩٩٠م قال السيد حسن النجفي ـ وهو أحد المحافظين السابقين للبنك المركزي العراقي ـ:

«إن ما قدّمته الدولة العراقية من المساعدات النقدية والعينية إلى الدول العربية والدول النامية والدول الأكثر فقرًا مما يضعها في مقدمة الدول التي قدمت مساعدات إنمائية لدول العالم الثالث حتى تجاوز حجم هذه المساعدات ـ المنظورة (٧٪) من مجمل دخله القومي وهو مالم تصله أية دولة أخرى قياسًا بإمكاناتها المادية».

ومع التقدير لما قاله السيد النجفي، فإن الوقائع الفعلية تُعطي مؤشرات مغايرة. فإذا اطلعنا على الجدول المرفق والذي يتضمن صافي المساعدات التنموية كنسبة من الدخل القومي للدول النفطية، فإننا نتحصل على نتيجة مغايرة تمامًا لما أدلى به السيد المحافظ السابق للبنك المركزي العراقي.

صافي المعونة الرسمية كنسبة من الدخل القومي ١٩٧٣ - ١٩٨٩م(*)

العام	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	السعودية	الإمارات	الدول العربية	الدول الغربية
١٩٧٣	٠,٢٨	٠,٣٧	٨,٣٤	٣,١٥	١٣,٣٦	١٤,٦١	١٢,٨٧	٥,٨٨	٠,٣٠
١٩٧٤	٠,٣٨	٣,٧٤	٥,٢٢	٠,٩٣	٨,٥٠	٨,٩١	٧,٢٠	٤,٨٧	٠,٣٣
١٩٧٥	٠,٢٠	٢,٠٠	٧,١٢	٢,١٥	١٣,٥٤	٧,٦٠	٩,٧١	٥,٣٣	٠,٣٦
١٩٧٦	٠,٠٦	٠,٧٧	٥,٤٣	٠,٥٩	٦,١٩	٥,٩٧	٨,٦٦	٤,٠٠	٠,٣٣
١٩٧٧	٠,١٩	٠,٥١	٨,٢٦	٠,٧٦	٤,٢٠	٥,٠٠	٧,٠٠	٣,٨١	٠,٣٣
١٩٧٨	٠,١٦	٠,٧٧	٥,١٧	٠,٧٤	٢,٧٢	٨,٠٦	٥,٦٦	٤,٤٥	٠,٣٥
١٩٧٩	٠,٨١	١,٩٧	٣,٤٨	٠,٥٧	٥,٦٨	٥,١٦	٤,٦٩	٣,٢٧	٠,٣٥
١٩٨٠	٠,٢١	٢,٤٤	٣,٤٠	١,٠٦	٤,٢٧	٤,٨٥	٣,٨٩	٣,٢٧	٠,٣٧
١٩٨١	٠,٢٧	٠,٥٦	٣,٦١	٠,٧٥	٣,٥٠	٣,٢٣	٢,٤٢	٢,٣٤	٠,٣٥
١٩٨٢	٠,٢٩	٠,١١	٤,٢٢	٠,١٥	٢,٢٥	٢,٤٥	١,٣١	١,٧٠	٠,٣٨
١٩٨٣	٠,٠٨	٠,٠٢	٣,٨٥	٠,٥١	٠,٤١	٢,٦٩	١,٢٥	١,٦١	٠,٣٦
١٩٨٤	٠,١٠	٠,٠٥	٣,٨٢	٠,١٠	٠,١٨	٣,٢٠	٠,٣٢	١,٥٤	٠,٣٦
١٩٨٥	٠,١٠	٠,٠٧	٢,٩٦	٠,٢٤	٠,١٥	٢,٩٨	٠,٤٥	١,٣٣	٠,٣٥
١٩٨٦	٠,١٩	٠,٠٥	٢,٨٥	٠,٣٤	٠,٤٧	٤,٦٧	٠,٤١	١,٧٩	٠,٣٥
١٩٨٧	٠,٠٦	٠,٠٦	١,١٥	٠,٢٦	٠,٠٠	٣,٨٢	٠,٠٧	١,٢١	٠,٣٤
١٩٨٨	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٤٠	٠,٥٤	٠,٠٩	٢,٦١	٠,٠٧	٠,٨٤	٠,٣٦
١٩٨٩	–	٠,٠٤	٠,٥٤	–	–	١,٣٧	٠,٠١	–	٠,٣٣

(*) Pirre van der Boogaerde: Financial from Arab Countries and Arab Regional Instititions International Mon etary Fund, Washington D.C.· The International Mon etary Fund, 1991, p. 43.

وبـداية يلاحظ أن العـراق يُصنّف ضمن الـدول العـربية المتلقية للعـون، وليست المـانحـة له، والتي تضم ـ إضافة إلى العراق ـ الأردن، لبنان، سوريا، الجزائر، مصر، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، تونس، واليمن بشقيه السابقين.

فإذا أسقطت الفترة من ١٩٨١م إلى ١٩٨٩م بحكم أنها الفترة التي كان العراق يخوض فيها حربه الخليجية الأولى ضد إيران، فإننا نلاحظ أن متوسط ما قدمه العراق من مساعدات خلال الفترة من ١٩٧٣م إلى ١٩٨٥م نسبة تعادل (٥٧, ١٪) من دخله القومي، وهي نسبة تقل عن ربع ما أعلنه المسئول المالي العراقي السيد النجفي، وفيما يختص بالدول الخليجية نجد أن الكويت قدمت (٨١, ٥٪) من دخلها القومي والإمارات (٤٩, ٧٪)، بينما قدمت المملكة العربية السعودية نسبة تعادل الـ (٥٢, ٧٪)، من دخلها القومي.



● على الحدود العراقية/الأردنية: صراع من أجل البقاء.

وتوضح هذه الأرقام أن ما قدمته دول مجلس التعاون يفوق ما قدمه العراق ـ من الناحية المطلقة، وكنسبة من الدخول القومية لتلك البلدان ـ أضعافًا مضاعفة، وذلك في فترة ما قبل الحرب العراقية الإيرانية. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن نسبة مساعداتها للدخل القومي مازالت تفوق النسبة المزكاة من قبل المؤسسات المالية العالمية بكثير.

ويستمر السيد حسن النجفي في حديثه عن الحجم النسبي لما قدمته الدول الخليجية من مساعدات للعراق إبان حربه مع إيران فيقول:

«وعلى الرغم مما أحيط بهذه المعونات المالية التي قدمتها بعض الأقطار الخليجية من تهويل ودعاية مفتعلة فهي لم تتعد في أحسن حالاتها واحدًا إلى عشرة من مجمل ما كان بحوزة الدولة من احتياطيات أجنبية وذهبية».

ومهما يكن الظرف الذي جاء فيه حديث السيد النجفي إلا أن ذلك لا يتفق أبدًا مع الحقائق التي أعلنها قادة العراق أنفسهم. وقد سبق الحديث، عما قاله الرئيس صدام حسين، وهو يمنح الأوسمة لكل من ملك السعودية الملك فهد، وأمير الكويت الشيخ جابر، كما أن التقارير الاقتصادية تشير إلى أنه عندما شارك صدام حسين في السلطة (٧٢ ـ ١٩٧٣م) كانت في خزينة الدولة العراقية ثروة تقدر بـ (٤٠ مليارًا) من الدولارات، وذلك غير ثروة الذهب. وحينما قرر صدام حسين خوض حربه ضد إيران في ٢٢ من سبتمبر ١٩٨٠م، كان احتياطي النقد الأجنبي لدى بلاده في البنوك الأجنبية (٣٥ مليارًا) من الدولارات الأمريكية.

وقد جرى استنزاف هذه الثروة بصورة متسارعة بغرض مواجهة

المتطلبات المتزايدة للحرب. وقتها استدار العراق لأشقائه العرب، ف
يخذلوه، بل ـ كما قال عزت إبراهيم ـ:

«هبوا لنجدته، وللوقوف معه في خندق واحد، غير آبهين بالض
المثارة حول بدء العراق بالعدوان، ولا بالتكلفة المحتملة لتل
الحرب».

وإذا عاد بنا القول إلى نصوص الأحاديث مرة أخرى فإن صد
حسين قد أكد هذه الحقيقة، وهو يتحدث إلى الدبلوماسي الأمريك
«جوزف ولسون Joseph Wilson» بعد غزو الكويت بأيام[1]. فيقول:

«لقد قدّمت لنا المملكة العربية السعودية مساعدتها ودعمها خلا
الحرب ضد إيران، كما بادرت إلى تمكيننا من استخدام خ
الأنابيب، حتى أن هذا البلد أعاننا ماليًا وليس على شكل قروض».

والثابت أن المملكة العربية السعودية قدمت للعراق ما مجمو
(٢٥,٧٣٤,٤٦٩,٨٨٥,٨٠) أي خمسة وعشرون بليونًا وسبعمائة وأرب
وثلاثون مليونًا وأربعمائة وتسعة وستون ألفًا وثمانمائة وخمسة وثمانون دولارًا
وفيما يلي تفاصيل تلك المساعدات كما نشرت في ١٥/١/١٩٩١م.

٢٣,٦٧١,٢٨٧,٨٤٣,٥	مساعدات غير مستردة
٤٦,٣٤٢,٥٧٥,٢٤٦,٩	قروض نقدية ميسرة
٩٥,٤١٠,٨٩٠,٠٩٥,٠	قروض إنمائية
٣,٧٣٩,١٨٤,٠٧,٧٨٥	معدات عسكرية

---

(١) انظر: سالينجر ولورانت Salinger and Laurent ١٩٩١م ص١٧٣.

٦,٧٥١,١٥٩,٥٨٣,٠٠	مساعدات بترولية
٠,٠٢٠,٢٦٦,٦٦٧,٠٠	إعمار البصرة
٠,٠٢٠,٢٦٦,٦٦٧,٠٠	مستحقات لشركة سابك السعودية
٠,٠٢١,٣٣٣,٣٣٣,٥٠	سيارات ومعدات

وقال طه ياسين رمضان في مؤتمر صحفي عقده في صنعاء في الثاني عشر من رجب عام ١٤٠٨هـ:

«إننا نثق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عامة وبشكل خاص المملكة والكويت، ونقدّر دعمها ومساندتها لبلادنا».

كما قال في مؤتمر القمة العربية في أغسطس ١٩٩٠م:

«نعم الكويت دعم العراق ماديًّا».

ويقول طارق عزيز وزير الخارجية العراقي لجريدة «الأنباء» الكويتية بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٣م في معرض امتنانه للمساعدات الخليجية منذ السنوات الأولى للحرب:

«إن المساعدة المالية التي حصل عليها العراق من السعودية ودول الخليج تتراوح ما بين الـ١٨ و٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠/ ١٩٨١م. إن العراق يشعر بالامتنان لهذه المعونات».

بعد الثاني من أغسطس ١٩٩٠م سحب القادة العراقيون كل ما قالوه سابقًا من إشادة وامتداح، واعتراف بالجميل للسعودية والكويت، واعتمدوا طرحًا مختلفًا تمامًا، بل إن البعض منهم طرح تهمة تبديد السعودية وجاراتها الخليجية الأخرى للثروة بعيدًا عن الساحة العربية، وهذه تهمة يمكن قبولها

نظريًا إلا أن الدارس لحقائق النمو في الدول الخليجية ولتكن السعودية كمثال، وأيضًا في العراق ينتهي إلى نتيجة مغايرة. ففي السعودية - وهي حديثة صلة بعمليات التنمية - تشير الإحصائيات إلى ارتفاع الرقم القياسي للإنتاج الزراعي بالمملكة العربية السعودية من (١١٨) إلى (٣٠٩) بين العامين ١٩٧٨م - ١٩٨٧م، بينما تزايد في العراق من ١٠٩ إلى ١٢٥ فقط خلال الفترة ذاتها، وذلك حسب مصادر الأمم المتحدة الإحصائية التي تتخذ من العام ١٩٧٩م عام الأساس[1].

وفي مجال توفير الخدمات لمواطنيها تضاعف عدد المدارس الابتدائية في المملكة العربية السعودية من ٤٤٤٤ إلى ٨٠١٢ مدرسة والثانوية من ٣٦١ إلى ٩٩٠ وذلك في الفترة من ١٩٧٨م - ١٩٨٧م بينما تناقص عدد المدارس الابتدائية في العراق من ٨٣٨٧ إلى ٨٢١٠ للفترة نفسها. وفي مجال الخدمات الصحية تضاعف عدد المستشفيات في السعودية من ٩٠ إلى ١٨٠ بينما ارتفع في العراق من ٢٠٠ إلى ٢٣٢، وفي الأردن من ٣٠ إلى ٤٤.

* اليمن:

لم يكن العراق هو الدولة العربية الوحيدة التي تبنت قضية (الثروة) بعد انفجار أزمة الخليج، فقد شاركتها بعض الدول العربية الأخرى، وهي تلك الدول التي أخذت جانب العراق بعد غزوه للكويت واحتلالها. . وقد اهتم الدارسون لقضايا المنطقة بهذا التحول السريع في الرأي والمواقف.

---

(١) مجموعة الإحصاءات الاجتماعية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٨٩م.

وكـان المثير للتساؤل أن تلك الدول هي أكثر الدول العربية استفادة من معـونـات السعـودية والكـويت. وهـو مما دفـع الباحثين إلى معاودة قراءة الإعانات التي استفادت منها هذه الدول، أولًا: بالاعتماد على الإحصائيات الاقتصادية التي سجلت هذه المعونات. وثانيًا: من خلال حديث القيادات في هذه الدول قبل أزمة الخليج.

ففي اليمن يقول الرئيس علي عبدالله صالح في كلمته التي تصدّرت تقريرًا عن المسيرة السعودية/ اليمنية خلال ١٢ عامًا، الذي صدر في اليمن في شهر ذي القعدة عام ١٤٠٧هـ:

«إن المملكـة العـربيـة السعـودية تعتـبر من أولى الدول المساعدة والمسـانـدة لبلادنا في المشاريع التنموية في شتى المجالات التربوية والاقتصـاديـة والثقافية والخدمية وغيرها، وأن ذلك يعبّر عن عمق التلاحم الأخوي الحميم، وعن الصورة الإيجابية المتميزة لعلاقات التعاون الثنائية المتطورة بين البلدين».

أما رئيس وزراء اليمن فيما كان يسمى باليمن الجنوبي، فإنه يذكر للأنباء الكويتية بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٨٩م أن:

«الكـويت نفذت مشاريع إنمائية متعددة شملت جوانب اقتصادية وزراعية إضافة إلى الجوانب الصحية والاجتماعية».

معربًا عن شكر وتقدير اليمن لكل المساعدات التي قدمتها الكويت لها في جميع مراحل نموها مشيرًا إلى أنها:

«أحد عوامل مواجهة التخلف والاستعمار».

وتعكس تصريحات المسئولين اليمنيين والتقارير الإحصائية -حجم برنامج المساعدات السعودية لليمن. فقد بلغ إجمالي المنصرف على القطاعات المختلفة ومشروع الإعمار في ذمار والدعم السنوي الذي تقدمه السعودية إلى اليمن الشمالي فقط (١٧,٨٩٩,٦٠٨,٨٣٣) سبعة عشر مليارًا وثمانمائة وتسعة وتسعين مليونًا وستمائة وثمانية آلاف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين ريالًا يمنيًا. وقد احتل دعم الميزانية الدرجة الأولى في النسبة المئوية للإجمالي إذ بلغت النسبة (٥٠,٤٪). وجاء قطاع التعليم في المرتبة الثانية مشكلًا ما نسبته (١١,٢٪) وقطاع الصحة بـ (٩,٦٪) وقطاع الطرق والمواصلات بـ(٨,٣٪) ومشروع الإعمار في ذمار بـ (٥,٨٪) وقطاع الطيران المدني والأرصاد (٥,١٪) وقطاع الري والزراعة (٣,١٪) وقطاع المياه والمجاري (٢,٥٪).وقطاع الكهرباء (١,٥٪) وقطاع التصنيع (١,١٪) وقطاع الشئون الدينية (٥٠,٨٪) وقطاع الإعلام (١,٥٪).

وإذا ما تم تجاوز المساعدات المباشرة إلى تحويلات اليمنيين العاملين في دول الخليج، فإن هذه التحويلات وصلت إلى قمتها في السنوات التي سبقت عام ١٩٨٨م. فقد بلغ حجم التحويلات اليمنية إلى وطنهم سنويًا أربعة مليارات دولار أمريكي، ففي السعودية وحدها كان يعمل حوالي مليوني عامل يمني.

ويقول وزير الخارجية اليمني في تصريح له نشر في صنعاء عام ١٩٨٩م:

«إن السعودية الدولة الأولى التي تهب إلى مساعدتنا في أي حادث تتعرض له اليمن».

وكان يتحدث عن زلزال ذمار، إذ أقامت السعودية ـ كما أعلن في حينه ـ

جسرًا جويًّا أُقيم طيلة الأيام الأولى لزلـزال ذمـار، واشتمـل على الأغذية والأدوية والخيام وغـيرهـا والمسـاكن التي شيدت بعـد الزلزال بعدد ٦٠٥ وحـدات سكنية سلمت في عام ١٤٠٦هـ، ٩٧٠ وحـدة سلمت في عام ١٤٠٨هـ في رضابة، ٧٦٨ وحدة في ضوران و٧٩٢ وحدة في معبر.

أما عن المساعدات الكويتية لليمن الشمالي، فقد أنشأت الكويت (الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي)، وهي برنامج ثنائي بين الكويت واليمنين (سابقًا). وقد تم من خلاله إنشاء سلسلة من المدارس الابتدائية والوسطى والثانوية في جميع المحافظات ابتداءً من عام ١٩٦٣م. كما أنشأت الكليات المشكلة للنـواة الخاصة بجامعة صنعاء من آداب وعلوم وشريعة وطب وملحقاتها من المعامل والمكتبات والمكاتب، ودعمت الجامعة بتحمل مرتبات نفقات الأساتذة والفنيين، وقدمت خدمات صحية في شكل أبنية وتجهيزات لمستشفيين في صنعـاء وبـاجـل، ومبنى لكلية الشرطـة، وآخر للطيران المـدني. كما أقيم مشروع وادي زبيد الـزراعي، وطـريق مأرب صنعـاء، ومشروع ملح الصليف، ومشروع كهـربـاء المـدن الكبـيرة، ومشروعات إسكانية متعددة ومتفرقة. وتقدر تكلفة المشروعات الكويتية في اليمن الشمالي بأكثر من الـ(٥٠٠ مليون دولار أمريكي).

أمـا عن المسـاعـدات المقـدمة لليمن الجنوبي سابقًا فقد تـم إنجاز مشروعـات دعم مماثلة، منها إنشاء المدارس في مختلف المحافظات وإيفاد المدرسين والمدرسات على جميع المستويات. وفي مجال توفير الخدمات الصحية تم إنشاء أربعة مستشفيات كبيرة وستة مستشفيات صغيرة. وقد قدرت هذه المساعدات المقدمة من دولة الكويت لليمن الجنوبي بأكثر من الـ٢٠٠ مليون دولار أمريكي.

وقد تعدت المساعدات المقدمة لليمن الإطار التقليدي المتعارف عليه للمساعدات الاقتصادية، إلى تمييز المقيمين اليمنيين على ما عداهم من المقيمين بالمملكة العربية السعودية، وذلك باستثنائهم من قوانين الإقامة السعودية مما حدا بالسيد علي البحيري سفير جمهورية اليمن (الديمقراطية الشعبية) إلى الإشادة في حديث أدلى به لصحيفة الندوة السعودية بتاريخ ١٤٠٩/١٢/٢٢ هجرية بالبيان الصادر عن وزارة الداخلية السعودية بخصوص التعامل مع الأجانب المقيمين في المملكة وتميز اليمنيين في المعاملة ـ بما في ذلك أبناء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقًا ـ فقال:

«إن هذا البيان قد أدخل البهجة والسرور على أبناء اليمن الديمقراطية، ويعتبر خطوة كريمة من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين، وهو يؤكد على العلاقة الكبيرة التي تربط بين البلدين والشعبين».

* الأردن:

الأردن في طرحه لقضية (الثروة) لم يختلف عن اليمن كثيراً. فقد تماثل الاثنان في التناول قبل وبعد غزو العراق للكويت. قبل غزو الكويت بعامين زار الملك حسين السعودية وكان الأردن ـ آنذاك ـ يعيش ضائقة اقتصادية، وحصل على مساعدات كبيرة لم يعلن عن حجمها في ذلك الوقت. ولكن عند مغادرة الملك للسعودية متوجهًا إلى عمان بعث ببرقية للملك فهد يُشيد فيها بمواقف المملكة من الأردن. ويقول:

«إنكم من يُفرّجون الكُرَب كلما استعصت، فرّج الله كربكم يوم القيامة».

واعتبرت تلك البرقية الطويلة التي امتدحت مساعدات السعودية للأردن مؤشرًا بأن الملك عاد إلى الأردن بما كان يُريد، وكانت السعودية قد شرعت في منح الأردن ٢٦٠ مليون دولار طبقًا لما أعلنه وزير المال الأردني السيد باسل جردانة في حديث للنهار البيروتية بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٦م من أن:

«السعودية سلمت الأردن (١٠٠ مليون دولار) دفعة أولى من اعتمادات دعمها لسنة ١٩٩٠م. وكان الأردن قد تلقى (١٣٥ مليون دولار) نقدًا هذه السنة فضلاً عن (٢٠ مليون دولار) منتجات نفطية من الدول العربية المانحة، وتلقى وعدًا للحصول على (١١٥ مليون دولار) أخرى. وأعطت السعودية للأردن (٢٠٠ مليون دولار) العام الماضي بعدما كانت تمنحه (٢٦٠ مليون دولار سنويًّا) بموجب تعهد قطعته على نفسها عام ١٩٧٨م. وكانت السعودية الوحيدة التي التزمت تعهدها كاملاً من بين سبع دول عربية».

كذلك يقول أمين عام اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة ورئيس بلدية الخليل المبعد الدكتور فؤاد بسيسو بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩م، إن:

«المملكة العربية السعودية قدمت (٢٤٠ مليون دولار) لدعم صمود سكان الأراضي المحتلة تلبية لقرارات قمة بغداد».

ويشيد الدكتور بسيسو بوفاء المملكة لالتزاماتها المخصصة لصندوق الدعم الفلسطيني في اللجنة المشتركة، والذي تقرر إنشاؤه في قمة بغداد عام ١٩٧٩م. كما أكد الدكتور بسيسو أن المملكة هي الدولة الوحيدة التي أوفت بالتزاماتها، علمًا بأن حصة المملكة من هذا الدعم قد بلغت (٢٧٨,٨

مليون دولار) خلال عشر سنوات، تم تحويل (٢٤٠,٢ مليون) منها حتى عام ١٩٨٨م.

وكان الملك حسين يُشيد دائمًا بمواقف السعودية في دعمها للأردن، والفلسطينيين.

بينما انتقد الدول العربية الأخرى بما فيها العراق، ففي حديث له مع مجلة الحوادث اللبنانية بتاريخ ١٩٨٥/٧/١١م، قال:

«لم يدفع العراق فلسًا واحدًا من المبلغ الذي تعهد بدفعه في قمة الرباط، مع أن المبلغ الذي تعهد به كان قليلاً. أقل مما تعهدت به دولة قطر أي ١٠٠ مليون دولار».

* السودان:

عندما نجح الانقلاب العسكري الذي قاده عمر حسن البشير في السودان، كانت أول زيارة يقوم بها خارج السودان للسعودية. وفي جدة أثناء تلك الزيارة عقد البشير مؤتمرًا صحفيًا بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠م، قال فيه بالنص:

«إنني حضرت إلى المملكة على رأس وفد كبير لتقديم الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده، ولأصحاب السمو الملكي الأمراء، وشعب المملكة العربية السعودية على ما تفضلوا به من دعم وتأييد لثورة الإنقاذ الوطني، وللشعب السوداني من قديم الزمان. إنه طوال هذا التاريخ ظلت المملكة تُقدّم الدعم والسند للشعب السوداني، ووقفت معه في كل مناسبة،

وأخص بالحديث كارثة السيول والفيضانات والدعم الذي قدمته المملكة والذي يفوق ثمانين بالمائة مما قدمه العالم. إن الدعم الذي قدمته المملكة لو وجه في المصارف التي كان من المفروض أن يوجه إليها لكان السودان في مصاف الدول المستقرة من الناحية الاقتصادية. إن الود والترحيب اللذين قدمتها المملكة منذ اللحظة الأولى لظهور ثورة الإنقاذ الوطني كان له أثر كبير في سرعة تجاوب العالم مع مجلس قيادة الثورة. إن أي سوداني يقيم في المملكة لم يشعر في يوم من الأيام بالغربة أو بمعاملة تجعله غريبًا، بل هو محل التكريم والترحيب».

وفي تصريح بعد عدة شهور، قال المسئول السوداني بتاريخ ١٠/٣/١٤١٠هـ، ما مفاده:

«الإعانات التي قدمت من المملكة العربية السعودية كانت نتاج الفهم للوضع ولاحتياجات السودان. هذه الإعانات لم تكن مرتبطة بشروط أو فوائد معينة، وإنما كانت لشعور المسئولين بالمملكة بأن الشعب السوداني يحتاج لتلك المساعدات والإعانات».

وفي تصريح آخر أدلى به الرئيس السوداني بعد استقباله وفدًا من المستثمرين السعوديين برئاسة الشيخ محفوظ سالم بن محفوظ رئيس مجلس إدارة البنك السعودي السوداني بتاريخ ٢٩/١/١٩٩٠م جدد الفريق عمر حسن أحمد البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في السودان إشادته بالعلاقات الأخوية المتميزة بين السودان والمملكة:

«إننا نكن التقدير لوقوف المملكة بقيام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى جانب السودان وشعبه في جميع الظروف

الصعبة التي مر ويمر بها السودان والآخذة بالتحسن منذ تسلم ثورة الإنقاذ الوطني للسلطة بفضل الله ثم بفضل الدعم المادي والمعنوي من خادم الحرمين الشريفين وحكومته والشعب السعودي الشقيق».

وقد ردّد المسئولون السودانيون المعاني نفسها في كثير من التصريحات المتوالية. يقول وزير الطاقة السوداني السيد عبدالمنعم خليفة في ٢٩/١/١٩٩٠م إن:

«ثلاث دول عربية هي المملكة وليبيا والإمارات قد ساعدت على توفير احتياجات السودان من البترول وتأمين الموقف الزراعي».



● مساعدات سعودية للسودان.

وكـانت الحكومات السابقة في السودان تعترف علانية بها تقدمه لها السعـودية، فقـد نوه رئيس مجلس رأس الـدولة السوداني السابق الأستاذ إدريس البنا بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تربط المملكة بالسودان، وقال في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٨م:

«إن دعم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز فاق كل التصورات إذ وصل دعم المملكة لمنكوبي الفيضانات إلى ٨٠٪ من الدعم العربي للسودان».

ويقول وزير المالية السوداني الأسبق عن مساعدة المملكة للسودان خلال كارثة الفيضانات عام ١٩٨٨م للصحيفة نفسها:

«إن الشعب السوداني في غاية الامتنان والسعادة لحرص خادم الحرمين الشريفين على إزالة آثار هذه النكبة، بتقديم المعونات الفورية والعاجلة».

ويعبّر الدكتور أحمد السيد حمد السياسي السوداني المعروف والمسئول السابق بالقول بتاريخ ٦/٢/١٤١٢هـ:

«إنني لأشهد كمواطن عربي سوداني قبل أن أكون مسئولاً في يوم من الأيـام أن حكـومة خادم الحرمين الشريفين دعمت وحدة السودان وسيادته، ولم تتدخل يومًا من الأيام في السياسة الداخلية السودانية، بل على العكس تمامًـا، كانت أول صفقـة قمـح صدرتهـا المملكة - مجانًا - وصلت السودان. وكانت صفقات البترول السعودي المجاني تصـل تبـاعًـا إلى الخرطوم، وكانت قوافل الإغاثة الغذائية والطبية السعودية هي التي ساهمت في إنقاذ أكثر من مليوني مواطن سوداني شردتهم السيول والأمطار في عام ١٩٨٨م».

* حقيقة العون الخليجي:

وحينما ارتفعت بعض الأصـوات العربية بعد الثاني من أغسطس ١٩٩٠م متهمة دول الخليج الغنية بتبديد الثروة وعدم مشاركة بقية الدول العربية فيها، كان لابد من التأكد من صحة هذه الأصوات، ولم يكن هنا من وسيلة إلا الـرجوع إلى الدراسات المحايدة والتقارير الاقتصادية دون إغفال العودة إلى ما قالته الأصوات نفسها قبل غزو العراق الكويت. وكانت المشكلة التي واجهتنا منذ البداية هي قلة الإحصائيات والتوثيق الصحيح. إذ أن الدول العربية تهتم كثيراً بالتعامل مع اللحظة بصرف النظر عن الماضي والمستقبل. ويبدو أن الدول الخليجية لم تهتم بالتوثيق لمعوناتها، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى تقارير الهيئات والمنظمات والدور الاقتصادية المختلفة.

وقد أجمعت الدراسات والتقارير الإحصائية على أن التدفقات المالية من دول العون العربية مع تحويلات العاملين فيها أثرت بدرجة كبيرة على اقتصاديات الدول العربية المتلقية للعون إذ أسهمت هذه التدفقات في دفع ورفـع معدلات التطور الإنمائي في الدول المتلقية. وتشير الدراسات التي أجرتها المؤسسات المالية الدولية مثل دراسة فان دين بوجارد Van den Boogarede الأخـيرة والصـادرة عن «صندوق النقد الدولي» (IMF) عن «المساعدات المالية من الأقطار العربية في الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٩م»، تشير إلى ضخـامة حجم تلك المساعدات وتنوع أوجهها. وقد لعبت الزيادات الهائلة في أسعار النفط، وما ترتب عليها من تزايد مذهل في إيرادات الدول النفطية، دوراً أساسياً في تزايد حجم المعونة العربية المقدمة للبلدان الأخرى.

لقد أوصت الأمم المتحدة بأن تكون نسبة العون الأجنبي (٠,٧٪)

من الناتج القومي إلا أن الدول الخليجية فاقت هذه النسبة بدرجة كبيرة، فقد أشارت الدراسات إلى أن المساعدات الميسرة التي قدمتها هذه الدول النفطية بلغت ما نسبته (٢-٣٪) من الناتج القومي الإجمالي لتلك البلدان، وهـذه النسبـة لم تتجـاوز فقط ما أوصت به الأمم المتحدة، ولكنها تفوق - أيضًـا - وبدرجة كبيرة نسب العون المقدمة من مجموعة الأقطار الأوربية الغربية، وهي النسب التي لم تتجاوز (٣, ٠٪) فقط من دخلها القومي.

وفي الفترة من (١٩٧٣-١٩٨٩م) قدمت الدول العربية المانحة للعون ما يقارب الـ(١٠٠ مليار دولار) للدول النامية ومنظمات العون الأخرى. وقـد تزايدت مدفـوعاتها العونية مما يقارب الـ(٣ مليارات دولار) في العام ١٩٧٣م إلى حوالي الـ(١١ مليارًا) في العامين ١٩٨٠م و١٩٨١م على التوالي.

وفي الفترة من (١٩٧٣-١٩٨٤م) شكل المانحون العرب الكتلة الثانية من حيث الضخـامة للدول المقدمة للعون الميسر، وذلك بعد الكتلة التي تضم أقـطار لجنـة المساعدات التنموية. ويتميز العون العربي بخصائص أساسية، هي:

أولًا:

إن نسبة عالية من ذلك العون تتخذ صبغة العون الثنائي، حيث تشكل ما يفوق الـ٩٠٪ من إجمالي العون العربي المقدم خلال الأعوام من ١٩٧٣-١٩٨١م.

ثانيًا:

إن جزءًا كبيرًا من ذلك العون والدعم قد تم تقديمه في شكل منح غير مصحوبة بأي شروط أو قيود.

ولتنظيم وتقنين عملية تقديم العون للدول الأخرى، أنشأت الدول العربية المانحة ١٢ منظمة وصندوقًا دوليًا وإقليميًا لمساعدة الدول النامية، منها على سبيل المثال لا الحصر، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، صندوق النقد العربي بأبي ظبي، برنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة التنموية، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، منظمة الخليج للتنمية في مصر ومقرها الرياض، صندوق التضامن الإسلامي، وغيرها. وكانت الدول الخليجية هي التي اضطلعت بإنشاء تلك المؤسسات، وتولت توفير التمويل اللازم لها حتى تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها.

ويشير تقرير الصندوق الدولي، إلى أن الدول العربية كانت هي الأكثر استفادة من المساعدات الخليجية إذ تلقت نسبة (٥, ٣٧٪) من إجمالي المساعدات. وسجلت سوريا أعلى نسبة للعون المتلقى، إذ تسلمت (١٦٪) من إجمالي المعونات. (انظر: تقرير الصندوق). أما الدول العربية الأفريقية فقد تلقت نسبة تشكل (٧, ٢٠٪) من الإجمالي كان لمصر فيها النصيب الأكبر. وما عدا ذلك من مساعدات الدول الخليجية فقد امتد ليشمل الدول الإسلامية والآسيوية والأفريقية الأخرى.

إضافة إلى ذلك، أسهمت الدول العربية المانحة (النفطية) بما يقارب الـ(٨ بلايين دولار) من العون الامتيازي الميسر الثنائي الطبيعة، نالت منه الدول العربية المتلقية ما نسبته الـ(٦٠٪). كما بلغ العون غير الميسر الشروط (٢ بليون دولار) تشكل في معظمه من تمويل للتدفقات التجارية وتسهيلات لتحركات رأس المال في شكل قروض تم تقديمها من صندوق النقد العربي

والمؤسسات المالية الأخرى.

أمـا فيما يختص بجوانب المدفوعات فقد سجل العون التراكمي ذو الشروط الميسرة من الدول العربية المانحة ما مجموعه (٧٣,٤ بليون دولار) خلال الفترة من (١٩٧٣-١٩٨٩م) تدفقت منها (٤٤ بليون دولار) للدول العربية الأخرى. وشكلت نسبة العون المقدم من هذا المكون للدول العربية الأخـرى ٨١٪ في العـام ١٩٧٧م. وتقدر الدراسات التي أجريت العون العربي أن إجمالي العون الرسمي التراكمي خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٩م من الـدول العـربية المـانحة للدول العربية المتلقية قد بلغ الـ(٥٥ بليون دولار). وإذا أضفنا تحويلات العاملين العرب لأوطانهم خلال الفترة نفسها والعـون غير الـرسمي المقـدم من قبـل الأفراد والمؤسسات الخاصة، فإن التدفقات إلى الدول العربية المتلقية فاق حجمها الـ(١٤٢ بليون دولار). (انظر: دراسة فان دين بوجارد). وتشكل هذه المبالغ ما نسبته الـ(٦٪) من إجمالي الناتج القومي للدول المتلقية، وما يقارب خمس وارداتها، وما يفوق الـ(٢٠٪) من إجمالي الاستثمار فيها. وقد مكنت هذه المساعدات كثيراً من الدول المتلقية من الانعتاق إلى طائفة الدول النامية متوسطة الدخول.

* تفاصيل أدق:

وإذا انتقلنـا إلى مستـوى أدق من التفصيل فإننـا نلاحظ حجم المساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية بصورة مباشرة لبقية دول العالم قد تراكم إلى الـ٦٠ مليار دولار عن الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٩م. وتمتع أكثر من ٩٠٪ من المتلقين للمساعدات السعودية بشروط امتيازية ميسرة. كما قامت الحكومة السعودية بتخصيص جزء كبير من مساعداتها غير المرتبطة

بمشروعات محددة لمساعدة الدول العربية التي تعاني من أزمات قصيره الأجل في موازين مدفوعاتها ولمساهمات الإغاثة والوقاية من الأخطار والكوارث الطبيعية مثل درء آثار الجفاف والتصحر والمجاعة والفيضانات والحروب. كذلك قدمت وزارة المالية السعودية كثيراً من المنح والقروض لمشروعات التنمية بالنيابة عن الحكومة السعودية، إذ انتفعت اقتصاديات ما يناهز الـ٧٠ دولة من دول العالم بهذه المساعدات السعودية منها:

٣٨ دولة أفريقية.

٢٥ دولة آسيوية.

٧ دول أخرى.

وكذلك قدمت المملكة العربية السعودية مبالغ تُقدر بـ٢٦ بليون دولار للعراق. كما قدمت الكويت مجمل الدخل المتحصل عليه من تشغيل الحقول النفطية الواقعة شرقي الكويت، والتي تنتج ٣٠٠ ألف من البراميل النفطية في اليوم - أي ما يعادل الـ١٥ بليون دولار، وذلك ضمن مساعدات مباشرة وغير مباشرة أخرى. كذلك حصل العراق - الدولة النفطية الغنية - على مبالغ أصغر من كل من قطر والإمارات العربية المتحدة وتسهيلات أخرى متعددة ومختلفة، كما جاء في كتاب رولان جاكار «الأوراق السرية لحرب الخليج».

والمرء العادل في حكمه على الأشياء لا يسعه إلا أن يتفق مع القصيبي في كتابه الأخير أزمة الخليج: محاولة للفهم في قوله:

«تقتضي الأمانة أن نُقرّر أن أهل البادية، لم يُقصروا في أداء واجباتهم القومية، والذين يقولون إن المساعدات الخليجية لم تقدم بالأسلوب الصحيح، ينسون (أو يتناسون) أنه لم يبق أسلوب واحد لم يجرب من قروض

التنمية إلى الهبات المباشرة إلى المشروعات المشتركة».

أما في معرض مناقشة الاتهامات التي تلقى عن توظيف الثروة العربية لدى الغرب فإنه لا يسع المراقب المحايد إلا أن يتفق مرة أخرى مع ما قاله القصيبي بأن:

«المشكلة الحقيقية هي ضمان عائد معقول على الاستثمار (وضمان رأس المال المستثمر نفسه) وهي عملية عسيرة بالنظر إلى ظروف استثمار العائدات العربية في الدول الفقيرة إذ هي أول من يسارع إلى وضع استثماراته (وثرواته) الشخصية في مكان أمين في الغرب. إن جني رأس المال لا يعالج بالنصائح ولكن بالضمانات الفعالة».

وقد يكون من المفيد أن نرى أين أودعت وتودع وتوظف ثروة البلدان المنادية بتوظيف الثروات في المناطق العربية والإسلامية سواء كان ذلك العراق أم ليبيا أم إيران أم غيرها.



الفصل الخامس

السعودية: العلاقات وفجائية المواقف

* الحلّ العربي للأزمة.
* العلاقات السعودية العراقية.
* العلاقات السعودية اليمنية.
* العلاقات السعودية السودانية.
* العلاقات السعودية الأردنية.

«قدّمت السعودية منذ عام ١٩٧٠م، ٦٤٪ من إجمالي العون الإنمائي الميسّر للدول العربية».

التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ١٩٩٢م

كانت الحرب العراقية/ الإيرانية موضع اهتمام الدبلوماسية السعودية، فكان موقفها الأساسي ضدّ استمرار الحرب، لذلك سعت إلى عدم توسيع نطاقها، وحرصت كل الحرص على عدم حدوث هزيمة عراقية.

ويصف كتاب: (أزمة الخليج: محاولة للفهم) العلاقة الحميمة الّتي كانت تربط بين الرئيس العراقي، والملك فهد، فيقول:

«لقد كان الملك فهد هو القائد الوحيد بين قادة دول الخليج الذي فاتحه الرئيس العراقي بنيته في مهاجمة إيران، (أرجو أن تتريث يا أبوعدي، فالحرب سهلة في بدايتها صعبة في نهايتها، أرجو أن تفكّر طويلاً قبل هذه الخطوة). كانت هذه هي نصيحة الملك، وجاء الجواب (يا أبوفيصل كنت أفضل أن أموت قبل أن أسمع منك هذا الكلام لأنني أكره الجبن!!.

وردّ الملك: (الجبان هو الذي يجبن عن قول الحقيقة، لقد قلت لك رأيي وأنت أعرف بظروفك، وأوضاعك). وبعد سنتين من هذه المحاورة اعترف صدام حسين للملك فهد أنه كان على خطأ حين تجاهل نصيحته».

ويتناول محمد حسنين هيكل في كتابه : (حرب الخليج . . أوهام القوه والنصر ١٩٩٢م) العلاقات السعودية/ العراقية، أثناء حرب الخليج الأولى، فيقول :

«كانت السعودية دائمًا محطّ الشّكوى، وهي الوسيط فيما بين الطرفين(*)، ولم يلتفت أحد بالقدر الكافي إلى واقعة جرت قبل ذلك بوقت قصير، وهي أن الرئيس صدام حسين وصل إلى الرياض قبل شهور، وعرض على الملك فهد مشروع اتفاقية بعدم الاعتداء بين البلدين (السعودية والعراق)، وبأن تحل كل القضايا بينهما بالحوار الأخوي الصادق يوقّعها الملك والرئيس، وأبدى الملك فهد ما مؤداه أنه فوجىء بمشروع المعاهدة الذي قدّمه له الرئيس صدام حسين، ووصل إلى حدّ أن سأله صراحة : هل توقيع مثل هذه المعاهدة ضروري؟

وردّ الرئيس صدام بما يعني أن توقيع مثل هذه المعاهدة وإن لم يكن ضروريًا فقد يكون ملائمًا، لأن هناك أطرافًا كثيرة تسعى بالدسّ والوقيعة، وتحاول أن تصوّر العراق الخارج من الحرب مع إيران منتصرًا، على أنه يضمر نوايا عدائية لإخوته وأشقائه.

وهنا قال الملك فهد : إنه على استعداد لتوقيع المعاهدة، وإن كان يشعر أن العلاقات التي يربطها الدم أقوى من العلاقات التي توقع بالحبر».

ويؤكّد الواقع واستقراء التاريخ أن المملكة العربية السعودية تحمّلت مسئولياتها، وقامت بدورها على المستويين الإقليمي والدولي، ولم تؤثّر

(*) يقصد العراق والكويت.

الخلافات العربية/ العربية على مواقف المملكة تجاه أطرافها، ذلك أن هذه المواقف انطلقت ولا تزال حسبما تعلن السعودية دومًا: من متطلبات إسلامية وإنسانية، غايتها تحقيق التعاون والتكافل الاجتماعي، وتعميق أواصر الأخوة والحوار بين الدول العربية والإسلامية.

وعلى سبيل المثال كان موقف المملكة إلى جانب الشعب الفلسطيني قويًا وثابتًا، كما كان موقفها مع الشعوب العربية الأخرى، ضد قوى الشرّ والظّلم والطّغيان، وفي حالة الكوارث والأزمات تكون أول من يضطلع بالمسئولية تجاه الأمة العربية. فقد هبّت لإغاثة أبناء الشعب الصومالي في أزمتهم، كما فعلت الشيء ذاته مع اليمن ومصر والأردن وتونس والسودان وغيرها.

وقد أوضح التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢م، الصادر عن صندوق النقد العربي، أن دول الخليج العربية قدّمت قرابة (٩٣٪) من إجمالي العون الإنمائي الميسر المقدّم منذ عام ١٩٧٠م وكانت مساهمة المملكة العربية السعودية بمفردها (٦٤٪).

وأكّد التقرير أن المملكة قدّمت عام ١٩٩١م فقط حوالي ملياري دولار كعون إنمائي منها ١,٥ مليار دولار على هيئة منح لا تُردّ، وأشار التقرير إلى مبادرة المملكة بإلغاء ديون مستحقة لها على عدد من الدول العربية والإفريقية تجاوزت قيمتها ٦ مليارات دولار.

وأوضح تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن متوسط المساعدات الرسمية التي قدمتها المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من عام ١٩٧٣م حتى عام ١٩٨١م بلغ حوالي (٧,٧٪) من إجمالي الدخل الوطني لها، أما متوسط ما قدمته المملكة من مساعدات وإعانات خلال الفترة من عام ١٩٨١م، حتى عام ١٩٨٧م فيمثل (٣,٢٦٪) من إجمالي دخلها الوطني.

* الحل العربي للأزمة:

وكان الملك فهد ملك السعودية أكثر الناس دهشة لغزو الكويت، ولم يكن يدور بخلده مطلقًا أن الرئيس العراقي سيغزو الكويت فعلاً ويحتلها، وكان أكثر الناس اعتقادًا بأن الرئيس صدام حسين لا يمكن أن يغدر بأحد قادة الخليج، وأن الروابط الشخصية الوثيقة بينهم كفيلة بإزالة أي سوء تفاهم.

ويشير التاريخ إلى أن الملك فهد قد اجتمع والرئيس صدام حسين لأول مرة في قمّة (أوبك) في الجزائر عام ١٩٧٥م، وحدثت بينهما مودة متبادلة، كانت سببًا مباشرًا في تحسّن العلاقات بين المملكة والعراق إلى حدّ كبير جدًّا، أمكن معه إنهاء مشكلة الحدود بين البلدين التي استعصت على الحلّ لسنوات طويلة.

ولم تكن العلاقات الأخوية التي تربط بين الملك فهد والرئيس العراقي، هي فقط مبعث دهشة الملك من تصرّف الرئيس العراقي، فقد كان الملك قد ودّع قبل ساعات قليلة من القرار العراقي بغزو الكويت كلاًّ من الشيخ سعد العبدالله الصباح، والسيد عزت إبراهيم اللذان أبلغاه أن الأمور على ما يرام، وأنهما على موعد للقاء في بغداد بعد أيام، مما جعل الأمر يبدو للملك مفاجأة غير قابلة للتّصديق.

وسارعت المملكة إلى التحرّك في محاولة لاحتواء الأزمة، فاتصل الملك فهد ببعض الزعماء العرب لاستجلاء الموقف، كما اتصل بالرئيس العراقي يدعوه إلى حلّ الخلافات بالوسائل السلمية، غير أن الجواب كان مخيبًا للرجاء «الكويت عادت إلى أرضها الأم».

وعندما أصبح من الواضح أنه لن يكون هناك حلّ عربي للأزمة، كما وصلت تقارير تُؤكّد تمركز عدد كبير من الدبابات العراقية بالقرب من الحدود السعــودية، كان لابـد من اتخـاذ القـرار الصّعب، وقـد اتخـذ وجنّـدت الدبلوماسية السعودية لدعمه.

وكان الدور السعودي القيادي داخل التّحالف العسكري والسياسي الذي شارك في تحرير الكويت يُمثّل من وجهة النظر السعودية إضافة جديدة إلى رصيد المملكة ودورها الساعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الخليج، مما يزيد من ثقل المملكة في المجتمع الدولي.

والحقيقـة أن أحـداث الخليج الأخـيرة، قد وضعت بعض الدول العربية في محكّ صعب، وهي تختار مواقفها من الغزو العراقي للكويت.

فساندت بعض تلك الدول النظام العراقي في احتلاله لدولة الكويت بينــما وقفت دول عربية أخـرى قوية مثـل سوريا ومصر إلى جانب الحق والشرعية الدولية.

ولعلّ الاستشهاد بمواقف المملكة العربية السعودية، ودول الخليج الأخـرى من المنـظور التاريخي ليس من قبيل التغنّي بالأدوار، ولكنه كان ضروريًا للتذكرة، ذلك أن التاريخ دائمًا هو الحكم على حقيقة أدوار الأمم والحكام.

□ □ □

«نقـدّر أشقـاءنـا في السعودية والكويت، وإمكاناتنا ضدّ أي اعتداء محتمل على سيادة أي دولة من دول الخليج».

صــدام حســين

* العلاقات السعودية/العراقية:

يكشف تاريخ العلاقات السعودية/ العراقية عن حقيقة ثابتة مؤداها أن المملكة العربية السعودية حرصت دائمًا على علاقات جيدة مع العراق، فبعد إنشاء المملكة، وقّعت مع العراق اتفاقية المحمرة المعروفة، وتلاها عدد آخـر من الاتفـاقيات فيما بعد. وفي عام ١٩٨٩م وقّعت المملكة والعراق اتفـاقيتـين الأولى، اتفـاقية عدم اعتـداء، انـطلقت مما تتطلبه العلاقات السليمة والسلمية بين الدول العربية، من احترام للسيادة، ورفض كامل لاستخـدام القـوة بين البلدين الشقيقـين، وفضّ المنازعات بينهما بالطرق السلمية، وعـدم التـدخـل في الشئون الداخلية، بينما اختصت الاتفاقية الثانية بتنسيق النشاط في مجال التعاون الأمني.

وفي سبيل توحيد الصف العربي قامت المملكة بمجهودات كبيرة من أجل خلق أرضية للتفاهم الودّي المشترك بين العراق وسوريا، كذلك كانت الـزيارات للعـراق على مستـوى كبـار المسئولين في المملكة مستمرّة، منها زيارات ولي العهـد ونـائب رئيس مجلس الـوزراء ورئيس الحرس الوطني

السعـودي إلى العراق في صفر عام ١٤٠٧هـ، ثم زيارته لبغداد في ربيع الآخر عام ١٤٠٨هـ، ثم تُوِّجت تلك الزيارات بزيادة الملك فهد للعراق في ٢٦ من مارس عام ١٩٨٩م. والتي جاءت ردًّا على زيارة الرئيس العراقي للمملكة في وقت سابق من ذلك العام.

كانت العـلاقات السعودية العراقية قبل غزو الكويت في قمة أوج قوتها، وواصل العراق قيادة وإعلامًا إشادته بهذه العلاقات، وتقديرًا من الرئيس صدام حسين للملك فهد في مجال دعم العراق في حربها مع إيران، أصـدر المـرسوم الجمهوري العراقي رقم ١٦٦، الذي يقضي بمنح ملك السعودية أعلى وسام في العراق، وهو وسام الرافدين من الدرجة الأولى، وفي ديباجة هذا المرسوم، قال الرئيس صدام:

«إن الملك فهد كان في مقدمة القادة العرب، الذين بذلوا المال سخيًّا، وأسهمـوا في وضـع السّـلاح في أيـدي مقاتلي قواتنا المسلحة بكرم عظيم، لم يرتق إليه في ميدانه كرم على الإطلاق، فضلاً عن كرمه في الميادين الأخرى».

وفي استعـراضه لما قامت به المملكة العربية السعودية، إبان تدمير المفاعل النووي العراقي من قبل إسرائيل يقول صدام حسين:

«عندما قام الكيان الصهيوني بالإغارة على المفاعل النووي العراقي، في حزيـران/ يـونيـو من عام ١٩٨١م، تعهّـدت المملكـة العـربية السعودية بتحمّل تكاليف إعادة بنائه، طيلة سنوات الصراع».

وبعـد غزو العراق للكويت تغيّرت المواقف العراقية وأخذ الخطاب العراقي منحىً معاكسًا تمامًا، وكأن ما حدث بالأمس لم يكن شيئًا، ففي

رسالة بعث بها صدام حسين إلى الرئيس المصري حسني مبارك في الأول من صفر عام ١٤١١هـ، الموافق ٢٢ من أغسطس ١٩٩٠م، قال:

«أصبح موقف الملك فهد ضدّ العراق، وضدّ صدام حسين لأن الكويت عادت إلى أهلها بعد أن ظلّت بعيدة في مستنقع الذّل سنين غائبة، ومتسخة في مستنقع الفساد».

بينما كان الرئيس صدام حسين نفسه هو الذي قال في خطابه في بغداد، أمام وزراء الإعلام العرب، في ١٩٨٨/٩/٦م، وهو يتحدّث عن احترام خصوصية كل قطر عربي:

«يجب ألا يوجد عربي يخاف من عربي في الوطن العربي، لأنه عندما يخاف من العربي سيذهب ليجلب الأجنبي».

وكان الرئيس العراقي هو نفسه من قال إبان حربه مع إيران:

« * واهم من يظن أن بإمكانه ابتلاع الكويت».

« * الكويت مستهدف ونحن مع الكويت».

« * نظام الكويت مخلص وأمين».

« * الشيخ جابر وشعب الكويت مؤمنون شجعان».

وفي الحقيقة أن هذا الموقف وهذه الأقوال التي كرّرتها القيادة والإعلام العراقي أشادت بدول الخليج وخاصة السعودية والكويت، والتعبير المستمر بالشكر والعرفان لما قامت به هذه الدول تجاه العراق. كل ذلك لم يكن مستغربًا من القيادة العراقية. واعتبر ذلك في حينه موقفًا شريفًا لإبراز الحقيقة وإعطاء كل ذي حق حقه.

لكن كانت المفاجأة، أن القول كان شيئًا والفعل شيء آخر. فأصدقاء الأمس أحالهم العراق إلى أعداء اليوم! والذين أسماهم العراق شرفاء بالأمس أصبحوا في نظره خونة اليوم، وليس هناك من سبب إلا أن القيادة الكويتية لم توقّع على عقد اغتصاب أرض الكويت وشعبه. وليس من سبب إلا أن القيادة السعودية رفضت أن تكون الدبابات العراقية على حدودها، ورفضت القرار العراقي بإزالة الكويت من على الخريطة. إلا أن كل ذلك لم يجد قبولاً لدى الرئيس صدام حسين. واعتبر أن الكويتيين خونة عندما لم يعترفوا بأن دولتهم جزء من العراق. وأن السعوديين خونة عندما لم يذهبوا إلى بغداد، ويباركوا الغزو مع تقديم شيء من الهدايا.

ولذا قال الرئيس صدام حسين في خطابه، بتاريخ ١٠/٩/ ١٩٩٠م، أي بعد غزوه للكويت بأسبوع تقريبًا:

«وهكذا فإن الحكام هناك لم يستهينوا بشعبهم، وأمة العرب عندما فعلوا فعلتهم النكراء، ومن قبلها كل أعمالهم وأفعالهم الأخرى التي يندى لها الجبين، وأنهم في هذا لم يَتَحَدّوا الأمة العربية والإسلامية فحسب، وإنما راحوا يمعنون في الضّلال ليتحدّوا الله ـ سبحانه وتعالى ـ يوم وضعوا مكة المكرمة التي يحج إليها المسلمون وضعوها وقبر الرسول محمد، صلى الله عليه وسلم، تحت حراب الأجنبي».

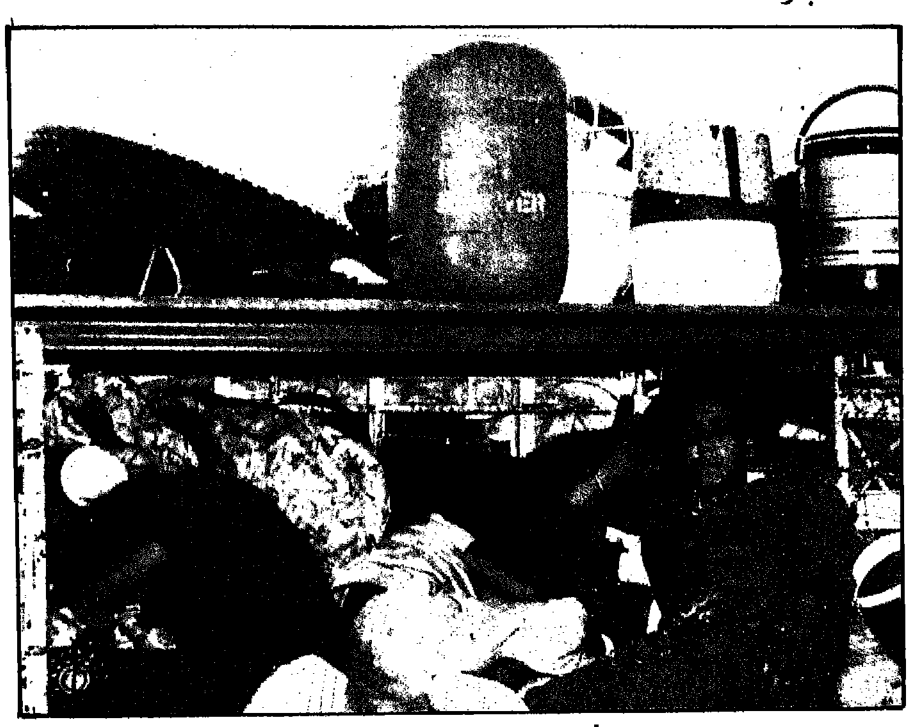
ودعا الرئيس صدام حسين العرب والمسلمين ممن يصفهم بالشرفاء، إلى الوقوف في وجه هذه المؤامرة، ووجه من قام بها، ومن ساندوه، فقال:

«إن العرب والمسلمين الشرفاء في العالم مدعوون لوأد هذه المؤامرة والوقوف بوجهها، ووجه الذين ساندوها، وفي المقدمة منهم الملك فهد، وحسني مبارك اللذان ساندا جلب القوات الأمريكية».

غير أن الرئيس العراقي لم يشأ أن يسأل سؤالاً مهمًا، لماذا لجأت دول الخليج إلى المجتمع الدولي تطلب مساعدته؟! وضد من تحتاج إلى هذه المساعدة؟! أليس ضد العراق الذي طفق يلتهم جسد أشقائه، ويستنكر عليهم أن يطلبوا العون والمساعدة حتى لا تكون نهايتهم بين أنياب شقيقهم الذي وعدهم دومًا بأن يكون حاميًا لهم؟!.

واستمر الرئيس العراقي مناشدًا العرب أن يقفوا إلى جواره:

«إن العراق أيها العرب هو عراقكم. وهو شمعة الحق لينزاح الظلام، وبعد أن اصطفّ الكفر كله في صفّ واحد. فليصطفّ الإيمان كله مع العراق في الصفّ المقابل، وسيرعى الله هذا الصف المبارك».



● أسرة كويتية شردها الغزو.

وقد كان لغزو العراق للكويت الأثر الكبير في تخفيف الضغوط الكثيرة التي كانت تمارس على الحكومة الإسرائيلية لكي تبدأ محادثات السلام مع الفلسطينيين، وتوحد ساسة إسرائيل المنقسمون، في مواجهة تهديدات العراق، الذي لم يشترك اشتراكًا فعليًا، في أي حرب ضد إسرائيل إلا ما ندر. كما أنه أحدث ـ بغزوه للكويت ـ شرخًا في جسد الأمة العربية، وقضى بذلك على حلم الوحدة العربية لسنوات طويلة قادمة.

إن صدام حسين ـ وهو يتحدّث عن انتهاك الحرمين الشريفين، وعن احتلال أرض مقدسات العرب والمسلمين ـ هو نفسه الذي أكد على تضامنه مع المملكة، وتأييده للإجراءات التي تتخذها لتوفير الأجواء المناسبة كي يؤدي حجاج بيت الله الحرام، شعائر الحج في أمن وخشوع، ومنع أية إساءة لحرمة بيت الله الحرام، ومشاعر المسلمين، أو أية أعمال شغب في الأماكن المقدسة، تمسّ أمن وسلامة الحجيج، وسيادة المملكة.

وكذلك فعل رجال الدّين العراقيين، الذين أصدروا البيانات التي تعلق على مواجهة المملكة لكل ما يعكر صفو الحجاج، ويكدّر أمنهم، ففيما يتعلق بأعمال التخريب، والشغب في الأماكن المقدسة، والممارسات الخاطئة التي تتنافى وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فقد استنكر الشيخ صدام إسماعيل، نائب محافظ النجف، هذه الأعمال، وأيد المملكة العربية السعودية في إجراءاتها ضد المخربين.

وقد تحدث الشيخ شاكر البدري، من كبار علماء الدين في بغداد، ونائب رئيس اللجنة الإسلامية بالأوقاف، حول الموضوع نفسه، فأعرب عن تأييده للمملكة في جميع قراراتها التي اتخذتها فقال:

«إن المملكة العربية السعودية هي حكومتنا، ونحن نقف مع المملكة قلبًا وقالبًا، ونؤيدها في كافة الإجراءات، التي اتخذت ضد هؤلاء المخربين الخونة، الذين لا يملكون أي وازع ديني».

وكما فعل الرئيس صدام حسين فعل المسئولون العراقيون على اختلاف مستوياتهم، فقد أسهبوا في الإشادة، ومدح دول مجلس التعاون الخليجي لمواقفهم مع العراق حتى الثاني من أغسطس ١٩٩٠م.

فقد كان لوزير الإعلام العراقي موقف مختلف تمامًا عما ردّده بعد غزو الكويت، فخلال استقباله للوفد الإعلامي، المرافق للملك فهد في زيارته للعراق، أعلن لطيف نصيف جاسم:

«إن العراق رئيسًا وحكومة وشعبًا يكنّون لخادم الحرمين الشريفين وحكومة وشعب المملكة العربية السعودية، كلّ المودّة والحبّ والتقدير».

إلا أنه هو نفسه من تزعم الحملة الإعلامية ضد المملكة بعد غزو الكويت. وأضاف:

«إننا نثمن الدور الكبير الذي قدمته المملكة، وقدمه خادم الحرمين الشريفين شخصيًا للعراق في كل المجالات، كما أننا نعتبر زيارة الملك فهد شيئًا كبيراً، إذ أن لقاءه بأخيه الرئيس صدام حسين هو لقاء محبة وتضامن، وتأكيد للترابط القائم منذ زمن طويل، بين الملك فهد والرئيس صدام حسين، وأن هذه الزيارة تُشكّل دعمًا جديدًا في روافد التضامن العربي وتوثيق العلاقات بين البلدين».

وعن مواقف المملكة تجاه العراق، فقد قال وزير الإعلام العراقي:

«إن هذه المواقف لا يمكن أن ينساها العراق، فقد صدرت وتصدر

من أشقـاء في المملكـة العـربيـة السعودية، تربطنا وإياهم أسمى الروابط، وأغلاها، ولقد كان دور المملكة ومازال مشرفًا ورائعًا».

وفيما يتعلّق بدور المملكة في العمليات المستمرة لإعادة بناء وتعمير مدينة البصرة، قال وزير الإعلام العراقي:

«إنه دور مشرف، وليس بغريب أن يتم ذلك، لأن المملكة وقفت منذ البـدايـة إلى جانب العـراق في كل مواقفـه للمحـافـظة على أمنـه واستقراره، ودعمه سياسيًّا ومعنويًّا في المنظمات والمحافل الدولية، ولقد بعثنا إلى خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبدالعزيز، قائمة بما نحتاجه لبناء البصرة، فأمنها خادم الحرمين الشريفين على الفور».

وفيما يتعلق بمشروع خط أنبوب النفط العراقي الذي يعبر الأراضي السعودية وما يحمله من معان ووشائج صلة بين المملكةوالعراق. يقول وزير إعلام العراق:

«إن طبيعة العلاقات بين المملكة والعراق أدت إلى هذه الخطوة الموفّقة».

ويضيف:

«إن ظروف الحـرب وظـروف الحصـار الاقتصـادي، التي عاشهـا العراق، جعلت المملكة وأرضها عمقًا للعراق وعمقًا للمعاني التي دافع عنها العراق لمدة ٨ سنوات».

ويرى وزير النفط العراقي عصام جلب أن مشروع النفط العراقي هو ثمـرة طبيعية للعـلاقـات الـطيبـة والمواقف الكريمة للمملكة العربية السعودية تجاه العراق الذي يعتز بذلك ويقدره.. فيقول:

وبعـد ما استنفـدت المساعي السعودية والعربية كل طاقاتها لحمل الرئيس العراقي على التخلي عن العدوان، والالتزام بالميثاق الوطني الذي سبق أن أعلنـه الرئيس العراقي في ٨ فبراير عام ١٩٨٠م، والذي يقضي بتحريم اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى، وفض المنازعات بالوسائل السلمية، وفي ظل مبادىء العمل القومي المشترك والمصلحة العربية العليا، تجمّعت أمام الملك فهد، حينئذ جميع خيوط الموقف، ووجد نفسه أمام خيارين كلاهما مرّ، الأول أن يترك الكويت لمصيرها، دون مغامرة بالدخول في حرب مع العراق، مرتكنًا إلى ما قاله الملك حسين من أن العراق ليس لديه أي نية لغزو المملكة، وهو أمر مستبعد ليس فقط للعلاقات الوطيدة التي تربط بين المملكة والكويت، ولكن انتصـارًا للحق ودحـرًا للظلم، والثاني أن يقاوم احتلال الكويت، ويقبل بنزول القوات الأجنبية في المملكة، وهو الأمر الذي كان دائمًا يرفضه.



● حسني مبارك والشاذلي القليبي: اختلاف وجهات النظر في قمة القاهرة بعد الغزو

«لا غرابة فأشقاؤنا السعوديون هم أبناء هذه الأمة، وأبناء حضارتها، وخدمة أماكنها المقدسة: مكة والمدينة. فنحن مليئون اعتزازًا وتقديرًا لهذه الخطوة التي تمت وتوجت بتوسيع الأنبوب».

ويؤكد السفير العراقي لدى المملكة على الدور الرائد الذي قام به الملك فهد لإنهاء الحرب بين العراق وإيران، وجهوده المتواصلة لإيجاد الحلول المناسبة للخلافات العربية.

فيقول في حديث صحفي نشر في ١٠/١/١٩٨٣م بمناسبة الذكرى ٦٢ لتأسيس الجيش العراقي:

«إن جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز حريص كل الحرص على التضامن العربي، وحريص في نفس الوقت على حل الخلافات العربية، ولهذا فهو يعمل لإيجاد نوع من التقارب بين الدول العربية، وأن التنسيق بين العراق والمملكة مستمر، وهناك علاقة أخوة وعلاقات تسودها الثقة المتبادلة».

إلا أن السفير العراقي لم ينس أن يتحدّث عن الجيش العراقي، فقال:

«إن لدى العراق جيشًا قويًا قادرًا على حماية الوطن، ومستعدًا لتلبية نداء الواجب بالنسبة للأمة العربية».

وهكذا فجأة، أصبح صديق الأمس، عدو اليوم، وانقلبت الأمور رأسًا على عقب. وراح من كانوا يتغنون بكرم المملكة العربية السعودية، «ومواقفها التي لا تُنسى» - على حد تعبير أحدهم - يُهاجمون المملكة، ويكيلون لها الاتهامات. ولم يكن ذلك سوى حلقة من سلسلة التناقضات العراقية في المواقف؛ مما استعصى على الفهم والاستيعاب.

«المساعدات التي قدمتها وتقدمها المملكة العربية السعودية الشقيقة للجمهورية العربية اليمنية كثيرة، وشملت العديد من المجالات».

علي عبدالله صالح

* العلاقات السعودية ـ اليمنية.

في التاريخ الحديث، شهدت منطقة الجزيرة العربية تطوّرين تاريخيين مهمّين. أولهما: توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك عبدالعزيز آل سعود، والثاني: تكوين اليمن الحديث وتوحيده في عهد الإمام يحيى حميد الدين، ووقعت بين المملكة واليمن معاهدة رسمت بموجبها الحدود بين البلدين، وقامت بينهما علاقات حميمة، تتجاوز علاقات الاحترام وحسن الجوار، إلى علاقات الإخوة والأشقاء.

ونشأ بين حكومة المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية على مدار حكوماتها المتعاقبة علاقات متينة وقوية، تُوِّجَت بتأسيس مجلس التنسيق السعودي اليمني في عام ١٩٧٥م، برئاسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الرجل الثالث في السعودية حاليًا.

وفي حديث نشر في الصحافة السعودية بتاريخ ١٤١١/١١/٢١هـ، أكد الملك فهد بن عبدالعزيز على خصوصية العلاقة بين المملكة واليمن، وتميزها، فقال:

«نحن في المملكة العربية السعودية، ننظر بخصوصية مطلقة إلى الوضع في اليمن، نظرًا للروابط الخاصة والمتميزة التي تجمعنا بهم، وعندما يتحقّق بيننا أي لقاء، وعلى أي مستوى، وفي أي مكان، فإنه لا بدّ وأن يخدم تلك الخصوصية، وذلك التميز في العلاقات».

وأضاف ملك السعودية:

«وعندما تقف المملكة إلى جانب اليمن واليمنيين فإنها تنطلق في ذلك من اعتزازها باليمن والأرض والتاريخ، وبالإنسان: العراقة والوفاء».

وكانت السعودية تتعامل تعاملاً متميزًا مع اليمن لا يشاركه فيه أحد من الدول العربية الأخرى، ففي ٢٦/١٠/١٤٠٩هـ صدر في السعودية مرسوم ملكي رقم م/٤٩ يقضي باستثناء أبناء الشعب اليمني من بعض الإجراءات النظامية والقانونية المطلوب توفراها في المقيم والعامل في السعودية، وإعطائهم المميزات والمزايا التي يتمتع بها المواطن السعودي كافة، وكان في السعودية ما يقارب من مليوني عامل يمني يمثلون أكبر جالية غير سعودية في المملكة.

كما حقّقت دورات مجلس التنسيق السعودي اليمني العديد من ثمار التعاون بين الشعبين في مختلف المجالات التربوية، والثقافية، والإعلامية، والمواصلات، والصحة، ومشروعات المياه والكهرباء، وبناء المساجد، وغيرها من المشروعات التنموية والاقتصادية.

وقد بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة إلى اليمن كما أعلنتها السعودية وتضمنتها التقارير الإحصائية حوالي ثمانية عشر مليار دولار، خلال الخمسة عشر عامًا الماضية.

ولقد اعترف الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، والمسئولون اليمنيون بما قدّمته المملكة العربية السعودية لليمن وشعبها إسهامًا في بناء النهضة اليمنية.

فقد قال الرئيس اليمني في حديث صحفي نشر بتاريخ ٢٤/٤/١٤٠٢هـ:

«استطعنا أن نُحقّق مجمل الأهداف المرسومة في الخطة الخمسية الأولى للتنمية، ولا شكّ أن مساعدات الدول الشقيقة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، قد لعبت دورًا بازرًا في صنع نجاحات خطتنا الأولى للتنمية، وذلك ما نتوقعه ـ أيضًا ـ في عملية تنفيذنا للخطة الخمسية الثانية».

وفي حديث لمجلة السياسة الكويتية بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٩م قال الرئيس علي عبدالله صالح:

«المساعدات التي قدّمتها وتقدّمها المملكة العربية السعودية الشقيقة للجمهورية العربية اليمنية كثيرة، وشملت العديد من المجالات».

ووصف الرئيس اليمني علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية بأنها جيدة وممتازة ومتطورة.

وفي حديث نشرته مجلة (أضواء اليمن) الصّادرة في صنعاء بتاريخ ١٣/٣/١٤١١هـ شدّد الرئيس علي عبدالله صالح على أهمية علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية، ووصف هذه العلاقات بأنها أخوية ومتميّزة، عمّقتها أواصر الإخاء والجوار، والمصير المشترك.

وقال: إن تلك العلاقات ستنمو وتتعزّز بشكل أوسع في ظل الدولة اليمنية الموحدة.

وفي اجتماعات الدورة التاسعة لمجلس التنسيق السعودي اليمني، بتاريخ ١٩٨٥/٥/٦م، ألقى رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية، آنذاك السيد عبدالعزيز عبدالغني، كلمة، قال فيها:

«إن هذا النجاح والانتصارات الكبيرة التي تحقّقت بفضل الدعم السّخي، والمساندة المبدئية والصادقة، التي تقدمها المملكة العربية السعودية لبلادنا في كافة المجالات، لا يتسع الوقت والمجال لتفصيلاتها، خاصة وأنها قد شملت كافة الحقول التنموية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وشتى المجالات الأخرى».

وفي تقويمه للدور الذي قام به مجلس التنسيق السعودي اليمني، قال رئيس وزراء اليمن في اجتماعات الدورة العاشرة للمجلس، في يوليو عام ١٩٨٧م:

«إن المجلس قد أسهم إلى حد كبير في السنوات الماضية في مجالات التنمية في بلادنا عبر الخطة الخمسية الأولى والثانية، وهذا ما يجعل حكومة الجمهورية العربية اليمنية تقدّر عاليًا تلك المساهمات التي قدّمتها حكومة المملكة العربية السعودية في هذا المجال».

أما نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية، الدكتور عبدالكريم الإرياني، فقد وصف العلاقات اليمنية/السعودية بأنها علاقات جيدة تقوم على الاحترام المتبادل، وتقدير المواقف.

وعن مدى التعاون بين المملكة العربية السعودية واليمن، قال وزير البترول اليمني (أحمد المجيني) أثناء زيارته للمملكة في أغسطس عام ١٩٨٦م:

«إن التعاون بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية وثيق جدًا، وإن للمملكة دورًا كبيراً في مساعدة اليمن في مجالات التنمية المختلفة».

وبعد ذلك بعام ونصف تقريبًا، وفي فبراير عام ١٩٨٨م، وأثناء زيارته للمملكة، قال وزير الاقتصاد والتجارة والتموين اليمني (محمد الخادم)، عن خطط التنمية في اليمن:

«إن الجمهورية العربية اليمنية تقوم بعمل خطط تنموية سنوية، وتقوم بتمويلها بعدة وسائل منها المساعدات السخية من الأشقاء والأصدقاء، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية».

وحول الموضوع نفسه، أكّد السفير اليمني لدى المملكة (غالب علي جميل) في حديث نشرته مجلة الحوادث بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٢م، أكّد وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب اليمن على طريق التنمية والتقدم. مشيراً إلى خصوصية العلاقات السعودية اليمنية، فقال:

«إن السنوات الماضية شهدت تطورًا كبيراً في العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية، وإن المملكة هي التي تدعم خطط التنمية وإنجاز المشروعات المختلفة في أنحاء اليمن التي تستضيفها وترعاها المملكة بكل احترام وخصوصية».

وعن مجلس التنسيق السعودي اليمني، ودوره في مجالات التنمية في الجمهورية العربية اليمنية، قالت صحيفة الميثاق الأسبوعية الصادرة في المحرم ١٤٠٧هـ:

«إن المجلس تبنى مشروعات عديدة نفذت على نفقة المملكة مثل مشروعات المياه، والمجاري، والطاقة، والطرق، والمدارس».

وعلى الرغم من كل ملامح العلاقة القوية التي تربط بين البلدين ـ كما يظهر من تصريحات المسئولين اليمنيين ـ إلا أن الموقف اليمني من حرب الخليج والذي ساند العراق في غزوه للكويت وضمها بالقوة إلى أراضيه، قد أحدث شرخًا لا يُستهان به في هذه العلاقة. ويقول عبدالله الأصنج[1] في حديث لمجلة «المجلة» التي تصدر في لندن، بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٠م. وهو يصف الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج الثانية:

«الموقف اليمني تجاه غزو العراق للكويت واحتلاله إياها لا مبرّر له بكل المقاييس، ولا يمكن أن يجد أي صيغة عقلانية مقبولة، وهو مخالف ومتناقض مع كل التقاليد والقيم، وأسس السياسة اليمنية التي ظلّت تتقيّد بها الحكومات اليمنية المتعاقبة، فكل يمني يعي ويُدرك قيمة العلاقات اليمنية مع الدول الشقيقة، لاسيما دول شبه الجزيرة العربية».

وعن خصوصية العلاقات بين اليمن والمملكة، يضيف الأصنج، المستشار السياسي السابق للرئيس علي عبدالله صالح:

«المعلوم أن مصالح اليمن كنظام وكشعب بقيت مرتبطة بالدعم والمساعدات والتسهيلات التي توفرها المملكة العربية السعودية بصفة خاصة للجمهورية العربية اليمنية شعبًا وحكومة ورئيسًا، طوالَ فترة ولاية علي عبدالله صالح ومن سبقوه من رؤساء اليمن».

---

(١) سياسي يمني معروف أسندت إليه حقيبة وزارة الخارجية في اليمن، وقد عمل مع أربعة رؤساء للجمهورية في مناصب وزارية شملت حقائب الخارجية والاقتصاد والمواصلات، وتولى مسئوليات كبيرة خارج الورارة من واقع خبرته الطويلة في الشئون اليمنية الداخلية، وعلاقاته العربية والدولية، ومع الرؤساء: عبدالرحمن الإرياني، وإبراهيم الحمدي، وأحمد الغشمي، وعلي عبدالله صالح.

وفي تحليله للموقف اليمني تجاه الغزو العراقي للكويت، في مقال نشر له في مجلة أكتوبر القاهرية، بتاريخ ١٤١١/٣/١٢هـ، يرى الدكتور عبدالرحمن البيضاني، نائب رئيس الجمهورية العربية اليمنية السابق:

«إن المعادلة التي تحقق استقرار اليمن وازدهاره الاقتصادي، هي الاهتمام بالجوار السعودي الذي يضمن متطلبات الجغرافيا، والاقتراب من الارتباط الذي تفرضه معطيات التاريخ.

وتدعو هذه المعادلة اليمن إلى الاشتراك إيجابيًّا في حماية أمن الخليج العربي وسلامة شعوبه، واستقرار منابعه حتى لا تخسر مصالحها الوطنية الحيوية، والمؤكدة مع شقيقتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي التي أسهمت بسخاء في نهضتها الحضارية، ثم اتساع صدرها لأكثر من مليوني مواطن يمني يعيشون على أرضها، وفي حماية أمنها، ويعولون ثلث سكان اليمن في اليمن».

ويقول الدكتور البيضاني:

«إن اليمن كان عليه أن يُشارك في دفع العراق إلى الخروج من مأزقه، بعد أن تورّط في غزو الكويت واحتلالها، وأن يُقنعه بالعدول عن هذا الموقف، بدلاً من أن يقف معه في خندق واحد».

لقد كانت العلاقات السعودية/ اليمنية تتّصف بالاستقرار لفترة طويلة. غير أن أزمة الخليج كانت اللغم الذي انفجر في جسد هذه العلاقة.

إذ ما لبث الرئيس علي عبدالله صالح، ومع إرهاصات أزمة الخليج أن تبنّي وجهة النظر العراقية ـ بصرف النظر عن كل مواقف السعودية السابقة، وبصرف النظر عن المصالح الوطنية لشعبه ـ وأعلن تأييده للرئيس

صدام حسين في غزوه للكويت واحتلالها.

ففي ١٣/٨/١٩٩٠م أي بعد الغزو بعشرة أيام فقط، أعلن وزير خارجية اليمن عبدالكريم الإرياني، أن اليمن لن تتردد في تقديم أي عون يطلبه العراق منها، وأنها لن تطبّق العقوبات التي فرضها مجلس الأمن في ٩ أغسطس ١٩٩٠م على العراق.

وقد شكّل هذا الموقف المفاجىء صدمة للسعوديين، لم يكونوا يتوقعونها، بل شكّك كثيرين في كون مثل هذا الموقف يعكس وجهة النظر اليمنية على إطلاقها. ولكن توالت الأحداث، وثبت أن اليمن اتجه في مسار مختلف تمامًا، الأمر الذي حدى بالسعوديين إلى إعادة النظر في مجمل مواقفهم السابقة نحو اليمن، فاتجهت إلى معاملته بالمعايير نفسها التي تعامل بها الدول العربية الأخرى، مرجئة التميز الذي كانت قد منحته لليمن سابقًا. فكان أن أصدرت السلطات السعودية قرارًا بمعاملة الجاليات اليمنية المقيمة على أرضها معاملة الجاليات العربية الأخرى، إلا أن اليمن لم تقبل ذلك. فأعلن الرئيس اليمني في كلمة له أمام مؤتمر شعبي في صنعاء:

«لم نكن ننتظر من المملكة أن تقوم بالتنكيل بالمواطنين اليمنيين المقيمين على أرضها، وأن تتخذ ضدهم هذه الإجراءات».

وكانت الحكومة اليمنية قد أصدرت قرارًا قبل ذلك برفض القرار السعودي بمساواة الجاليات اليمنية بغيرها من الجاليات العربية. وجاء في ذلك القرار اليمني أن أي مواطن يمني من المقيمين في السعودية يقبل بالإجراءات السعودية الجديدة التي تقضي بوجود كفيل للمقيم فإنه سيكون عرضة للسجن لمدة عامين، مع مصادرة أملاكه، وتغريمه عشرة آلاف ريال يمني.



● العمال اليمنيون: من السعودية إلى اليمن.

وكان الرئيس عبدالله صالح قبل غزو الكويت قد صرح عقب لقائه بالملك فهد في المملكة بتاريخ ١٤٠٩/١٢/٧هـ:

«يسرني أن أعرب عن ارتياحي الكبير والبالغ للنتائج الإيجابية التي حقّقها هذا اللقاء الذي سادته روح الأخوة والمودة، وعكس حرص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد على استمرار سياسة المملكة في مواصلة رعاية المغتربين اليمنيين في المملكة العربية السعودية، وإيلائهم عناية ورعاية متميزتين تجسدان عمق العلاقات الأخوية المتينة، وأواصر القربى والتاريخ والمصير المشترك للشعبين في البلدين الشقيقين».

وفي حديث لمجلة الوطني العربي، التي تصدر في باريس، بتاريخ ١٤١٠/٣/١٤هـ قال الرئيس علي عبدالله صالح:

«إن تفهم المسئولين السعوديين الطيّب لقضية استثناء اليمنيين

المقيمين في المملكة من القرار الخاص بنظام الأجانب، والموقف الإيجابي أظهر عمق العلاقات الأخوية المتميزة وخصوصيتها بين البلدين والشعبين الشقيقين».

وقد تجسّدت هذه الخصوصية والتميّز في العلاقات، في منح أبناء الشعب اليمني المقيمين في المملكة العربية السعودية مميزات وحقوق تفوق باقي المقيمين من كل الجنسيات العربية وغير العربية.

ويقول وكيل المغتربين اليمنيين (محمد حسن الصعر) في برقيته للرئيس اليمني:

«إن اليمنيين المقيمين والمغادرين للمملكة لا يلقون إلا أحسن المعاملة، ويغادرون بكل ممتلكاتهم وأموالهم دون أي قيود أو صعوبات، وأنه لم يسمع طوال جولته من أي يمني ذكرًا لأي شكوى أو مضايقة».

وفي تعليق على الحديث الذي أدلى به الرئيس اليمني لصحيفة (نيويورك تايمز) بتاريخ ١٤١١/٤/٨هـ، الموافق ١٩٩٠/١٠/٢٦م. أصدرت المملكة بيانًا يفنّد الاتهامات التي أوردها الرئيس علي عبدالله صالح في حديثه.

فحول انتقاد الرئيس اليمني للمملكة لدعوتها قوات أجنبية، قال البيان، إن الرئيس علي عبدالله صالح يعلم سبب دعوتنا لهذه القوات الشقيقة والصّديقة، ويعلم أسرار المؤامرة التي دبّرها الرئيس العراقي على الكويت، ومن ثم على المملكة العربية السعودية.

وعلّق البيان على وصف الرئيس اليمني للرئيس العراقي بأنه زعيم

عربي ممتاز، وقومي عربي جيد، بأن هذا الوصف صحيح فقط بمنظار علي عبدالله صالح، بينما يراه العالم بأسره غير ذلك، وقد وصفه الكتّاب والمؤرّخون والمعلّقون السياسيّون وخبراء علم النفس بما هو أهل له من النعوت والصفات.

وحول اتهام الرئيس اليمني للمملكة بأنها عملت عبر السنين على زعزعة استقرار بلاده، وأنها شوهّت عمدًا سياسة اليمن نحو أزمة الخليج بإظهار اليمن موالية للعراق، فقد تساءل البيان. هل الدولة التي آزرتك وساندتك وأغدقت عليك وعلى الأشقاء الأوفياء من أبناء شعبك، كل ما أعانك على النهوض بأعباء الحكم وصان عهدك من السقوط، هل هذه الدولة تتآمر ضدك؟!!

وردًا على قول الرئيس اليمني بأن المملكة العربية السعودية ـ حتى قبل أزمة الخليج ـ حاولت زعزعة استقرار اليمن عن طريق دفع مبالغ غير محدودة إلى رؤساء القبائل المسلّحة في اليمن الشمالي، بالقرب من الحدود السعودية، لإثارة الاضطراب. قال البيان: إن هذه المغالطات تدلّ على إمعان التجنّي، والرئيس علي صالح يعلم أن المملكة لم تكن يومًا إلا سندًا وعضدًا له ولليمن الشقيق في كل الملمّات. ولم تُحاول قطّ أن تسيء إليه أو إلى أي أخٍ يمني طوال عهده أو عهود أسلافه، وليس من سياستها التدخل في شئون الآخرين، لأنها بالتالي ترفض أن يتدخّل أحد في شئونها.

وفي تصريحه للصحيفة الأمريكية، قال الرئيس اليمني: إن المملكة حاولت رشوة اليمن الجنوبي للتراجع عن الوحدة، واتهم وزير خارجية المملكة العربية السعودية بأنه حاول أن يدفع للمسئولين في اليمن الجنوبي لإحباط الوحدة، وردّ البيان، بأن أول من هنأ الرئيس علي عبدالله صالح

بقيام الوحدة كان خادم الحرمين الشريفين، وأن أول بيان صدر من مجلس الوزراء في المملكة بعد قيام الوحدة، كان فيه الإعراب الصريح عن مباركة المملكة لتلك الوحدة، وتأييدها على كل صعيد.

وفي لقاء للرئيس علي عبدالله صالح مع التليفزيون الفرنسي، وفي معرض إجابته على سؤال حول التأييد اليمني القوي للرئيس العراقي، قال:

«الشعب اليمني تربطه علاقات تاريخية بالشعب العراقي، والشعب اليمني دائمًا يقف إلى جانب أشقائه في كل الظروف وفي أشدّ المحن».

وهذه الإجابة دفعت أحد الكتاب الصحفيين الكويتيين أن يسأل الرئيس اليمني فيما إذا كان يعتبر الكويتيين من أشقائه العرب، وأنهم يعيشون بعد الغزو أشدّ المحن؟!».

ومهما كانت الإجابة، إلا أن الفعل اليمني من خلال المواقف تجاه الأزمة الكويتية كان صدمة لم يتوقّعها الكويتيون، كما لم تتوقعها دول الخليج العربية الأخرى. مما دفع أحد المسئولين السعوديين إلى القول:

«إن اليمن صديق، لم نكن نتوقع منه حمل العصا من الخلف».

ولاتزال الكثير من الأسئلة بدون إجابة حتى الآن.

□ □ □

«لو أردنا أن نعدّد مآثر المملكة فإننا سنعجز عن تعداد هذه المآثر».

عمر حسن البشير

* العلاقات السعودية ـ السودانية:

قامت العـلاقات بين المملكة العربية السعودية والسودان منذ عهد الملك عبدالعزيز، ولقد نمت هذه العلاقات قوية ـ بصرف النظر عن تعاقب الحكـومـات والأنـظمة في السودان ـ ويبدو أن السعوديين لم يكن يعنيهم اختلاف الأنظمة في السودان بقدر ما يعنيهم استمرار العلاقات وتنميتها. وعندما جاءت ثورة الإنقاذ الوطني التي تزعمها الرئيس عمر البشير، اعترفت بها السعـودية في اليوم التـالي مباشرة. وكانت الزيارة الأولى للسيد البشير للمملكـة في ١٩٨٩/٧/٢٩م، وفيها وصف الرئيس السوداني العلاقات السعودية/ السودانية، قائلاً:

«إن للمملكة مكانة خاصة، وإن العلاقات بين البلدين علاقة أزلية منـذ توحيد المملكة على يد المغفور له الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ كما أن هذه العلاقات نمت وازدهرت خلال حكم أبنائه البررة من بعده».

وأضاف:

«إن المملكـة ظلّت على الدّوام تقدّم الدعم السخي للسودان دون

منٍّ. وإن المساعدات التي قدّمتها المملكة إلى السودان خلال كارثة السيول والفيضانات تجاوزت المليار ريال، وأن عدد الطائرات التي وصلت من المملكة وحدها محمّلة بهذه المساعدات فاقت عدد الطائرات التي وصلت من بقية دول العالم مجتمعة».

وفي زيارته تلك للمملكة العربية السعودية، قال البشير في تصريح خاص لصحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ١٤٠٩/١٢/٢٧هـ:

«لقد كان حديث خادم الحرمين الشريفين عن هموم السودان في مستوى مشاعره ودعمه السابق واللاحق، وأكد بحق أنه قيادي بارز في عالمنا الإسلامي والعربي، كما أن ما قدّمه الملك فهد لشعب السودان من قبل كان كافيًا لتغيير صورة بلادنا لو أحسن استغلال هذا الدّعم، وهذه المشاعر الجياشة دعمت وأيدت ثورة الإنقاذ منذ يومها الأول».

وقال الرئيس البشير:

«إن الاعتراف والترحيب الذي قدمته المملكة كان له أثر كبير في أن يتجاوب العالم مع ثورة الإنقاذ الوطني بالسرعة المطلوبة، وذلك راجع إلى مكانة المملكة، لأن الوضع الذي تعترف به المملكة، وترحّب به يكون مقبولاً لدى دول العالم. والناس بدأت تتعامل معنا بدون تحفّظ! وهذا ليس لأي سبب إلا لموقف المملكة والاعتراف المبكر بالوضع في السودان».

ويقول:

«لقد جئنا إلى المملكة بتصور معين، ولكن وجدنا تصور خادم الحرمين الشريفين أشمل من تصوّرنا بكثير».

واستمر الرئيس السوداني في حديثه عن مواقف السعودية تجاه السودان، فقال:

«لو أردنا أن نعدّد مآثر المملكة، فإننا سنعجز عن تعداد هذه المآثر، لكن يمكن أن أوجز بأنها هي قبلة المسلمين، وهي الدولة التي تحكم بالشريعة الإسلامية. وهي رائدة التضامن العربي. والمملكة هي رائدة التعاون الخليجي. وهي التي تحمي الحرمين، والحماية والرعاية التي وجدها الحرمان الشريفان حاليًّا لم تحصل في التاريخ، هذه الرعاية في ظلّ قيادة المملكة شيء يلمسه كل حاج وكل مراقب للأحداث. والمملكة والملك فهد على رأسها وقفت أيام كارثة السيول، وعملت صندوقًا لدعم السودان، وافتتح التبرع الملك فهد شخصيًا بـ ٣٠ مليونًا، وهذا كله دليل على اهتمام المملكة بالأوضاع في السودان».

وفي مناسبة أخرى وأمام جمع كبير من الصحفيين العرب الموجودين في الخرطوم لمتابعة اجتماعات مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية، أثنى الفريق عمر البشير على العلاقات بين المملكة العربية السعودية والسودان، ووصفها بأنها طيبة ومثمرة. وأنها تقوم على التعاون التام في المجالات كافة طوال هذا التاريخ الطويل، وأن حكومة المملكة تقدّم دعمها المتواصل بلا حدود، وبلا منٍّ أو أذى، الأمر الذي ساعد السودان على تجاوز كثير من المشكلات التي مر بها.

وجاءت أزمة الخليج واتجه السودان نحو العراق، وانقلب الخطاب السوداني رأسًا على عقب. فقد تبنّى السودان موقف المساندة الكاملة للعراق في غزوه الكويت مع مهاجمة صريحة لدول الخليج، وخاصة المملكة

والكويت، واستمرّ هذا الموقف السوداني حتى ما بعد تحرير الكويت.

وقد تولّدت دهشة المراقبين من موقف السودان نتيجة المواقف الإيجابية السابقة التي وقفتها السعودية من جبهة الإنقاذ، وعندما نجحت ثورة الإنقاذ في الاستيلاء على السلطة في السودان، لم يشكّ أحد بأن ارتباطها بالسعودية سيكون أشدّ مما كان عليه قبلاً، ذلك أن زعماء هذه الثورة هم ممن يحسبون على الجبهة الإسلامية في السودان، وبالتالي فإن الحقائق ترجّح الارتباط السعودي السوداني. ولم يتبادر إلى الذّهن أن السودان بثورته الإسلامية سيرتبط بالبعث مهما كانت الظروف. إلا أن أزمة الخليج أظهرت عكس ذلك تمامًا. فبعد غزو العراق الكويت، وتأكدت مواقف عديدة للرئيس السوداني أيّد فيها العراق في ضمّه الكويت، فقد وجّه رسالة إلى الرئيس العراقي أكد فيها:

«وقوف السودان مع العراق في دفاعه عن الحقوق العربية المغتصبة، وإحلال السلام، وتحرير الأراضي العربية وثرواتها من المحتلين الصهاينة والأمريكيين».

وقال الرئيس السوداني مبينًا إصراره على الوقوف إلى جانب العراق، ورفضه لكل الدعاوي التي جاءته من الداخل والخارج للحفاظ على مصالحه الوطنية والمصالح العربية العليا:

«إن السودان يتعرّض لضغوط متعاظمة للعدول عن موقفه المؤيّد للعراق، لكنه لن يعدل عن هذا الموقف».

وقد رفض البشير القرارات التي تبنّتها القمة العربية في القاهرة، وقال:

«إن دولة انجلوسكسونية غربية عظمى أعدتها. وأن القرارات كتبت

باللغة الإنجليزية، ثم تُرجمت إلى اللغة العربية قبل أن تقدم للقادة العرب ليوافقوا عليها، نحن نقبل بما يمليه علينا ضميرنا، ولا نسمح لأحد بأن يُملي علينا موقفنا، كما حاولوا أن يفعلوا في القمة العربية الأخيرة في القاهرة».

وأكد الرئيس السوداني أن بلاده لن تغيّر موقفها تجاه العراق. واستمر الموقف السوداني الموالي للعراق والمعادي لأصدقاء الأمس في المسار نفسه الذي بدأه بعد أزمة الخليج. فقد وقف الرئيس البشير أمام أجهزة الإعلام بعد انتهاء حرب تحرير الكويت، ليعلن:

«إن المملكة قامت بتزويد المتمردين في الجنوب السوداني بالأسلحة من أجل محاربة السودان».

وتلا ذلك إصدار السعودية بيانًا للرد على تصريحات الرئيس السوداني، إذ نفى البيان صحّة ما صرح به الرئيس البشير، مؤكدًا أن المملكة العربية السعودية تترفع عن التدخل في الشئون الداخلية للآخرين، وتنأى بنفسها احترامًا لذاتها عن انتهاج هذه الأساليب الملتوية.

ومضى البيان يقول:

«إن الرئيس السوداني عندما زار المملكة لأول مرة بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٤٠٩هـ، الموافق ٢٩/ ١١/ ١٩٨٩م على رأس وفد سوداني كبير، فور توليه الحكم، وعرض آنذاك على خادم الحرمين الشريفين الأوضاع الاقتصادية المتردية في السودان، طالبًا الدّعم والعون والمساعدة، تلقّى الاستجابة الفورية من الملك، وواصلت المملكة مسيرة الدعم والمؤازرة للسودان وشعب السودان».

ثم استعرض البيان بالأرقام المساعدات والقروض التي قدمتها المملكة للسودان في مراحل مختلفة، بالإضافة إلى النجدات الإنسانية التي كانت تُبادر المملكة إلى إرسالها لشعب السودان الشقيق، كلما تدعو الحاجة إلى ذلك، ومنها ذلك الجسر الجوي الذي أقامته المملكة مع الخرطوم في أغسطس ١٩٨٨م الذي بلغ طوله ١٢١ طائرة، بالإضافة إلى ثلاث بواخر شكّلت جسرًا بحريًا امتد من ميناء جدة الإسلامي إلى ميناء بورسودان، وخمس طائرات عمودية، وطائرتي رش.

ثم تساءل البيان:

«هل يُعقل أن تقوم دولة بكل هذه المساندة الأخوية الإسلامية تجاه دولة شقيقة لا ترجو منها جزاءً ولا شكورا، ثم تنقلب عليها فتحاربها بإرسال أسلحة إلى أولئك المتمردين من أعداء السودان الذي يحاولون شقّه بفصل جنوبه عن شماله؟!!»

ولم تختلف مواقف المسئولين السودانيين عن مواقف البشير، سواء تلك المواقف التي سبقت أزمة الخليج - وكانت في مجملها تشيد بالسعودية وغيرها من دول مجلس التعاون للدول الخليجية - أو تلك التي أعقبت بداية الأزمة، واتخذت توجهًا مختلفًا ومغايرًا تمامًا لمواقفها السابقة.

فقد قال إبراهيم نايل إيدام، عضو مجلس قيادة الثورة في السودان:

«إن سفير المملكة في الخرطوم اتصل بنا ونحن نعقد أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة، بعد تولي زمام الأمور، وأعرب لنا عن المشاعر الطيبة التي يكنها خادم الحرمين الشريفين ومساندته لكل ما فيه خير السودان، مُوَضّحًا استعداد المملكة لاستقبال وفد سوداني يصل على جناح السرعة، لتأمين احتياجات البلاد من البترول وكل ماتحتاجه».

أما وزير الإسكان والمرافق العامة والأشغال السوداني، الدكتور عمر عثمان الشريف، فقد أشاد بالوقفة التي وقفتها المملكة العربية السعودية إلى جانب السودان في مواجهة أخطار السيول والفيضانات، فقال في حديث لوكالة الأنباء السعودية:

«إن السودان يودّ أن يُعرب عن شكره العميق لوقوف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وحكومته والشعب السعودي إلى جانب السودان والسودانيين في كل الأوقات الصعبة، بدءًا من التصحر وانتهاءً بكوارث الفيضانات، ومرورًا بالمجاعة بين النازحين واللاجئين في السودان، وإن هذا الدعم المستمرّ يُعدّ تعبيراً أصيلاً عن الإخاء الصادق والتضامن الحقيقي الفعّال الذي تحمل رايته المملكة».

أما الدكتور حسن الترابي عندما كان وزيرًا للخارجية السودانية، وزعيم الجبهة الإسلامية القومية في السودان، فقد قال في لقاء صحفي أجرته معه مجلة الحوادث اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦م:

«إن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز سبّاقة دائمًا إلى مدّ يد العون للآخرين بدون مِنّةٍ أو دعاية، وإن المملكة ظلّت ـ ولاتزال ـ تمدّ البلاد الإسلامية بعون خاصّ بما جعلها أكبر عامل للتضامن الإسلامي تجسده بالدعم السياسي للقضايا الإسلامية المصيرية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والقضية الأفغانية».

وأضاف الدكتور الترابي:

«إن المملكة ظلّت تعطي السودان بسخاء ودون منٍّ أو أذىً، وأن

خادم الحرمين الشريفين قاد حملة التبرعات لإغاثة السودان في محنته الأخيرة من جيبه الخاص حبًّا وتقديرًا للشعب السوداني الذي يُبادله الحبّ والعطاء من قلبه».

واختتم حديثه بأن:

«المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يُقدّرون للمملكة رعايتها للحرمين الشريفين، ويشكرون الملك فهد على جهوده الموفّقة في خدمة الإسلام والمسلمين».

● حسن الترابي.

وسرعان ما تبدّلت المواقف. ليقف الدكتور الترابي بعد جولة قام بها في عدة دول معنية بأزمة الخليج. وبعد أن قدّم مبادرة أطلق عليها في ذلك الوقت: «المبادرة الإسلامية»، ورفضها العراق، أو بالأحرى لم يعرها العراقيون أي اهتمام! وقف الترابي ليعلن «تأييده للعراق في حربه ضد قوى الكفر» ـ على حد تسميته ـ وتستمر مواقفه المغايرة تلك على طول الخط مؤيداً للعراق في ضمه لدولة الكويت.

«إن السعودية الدولة الشقيقة التي لم تبخل
على الأردن في شيء».

الملك حسين

* العلاقات السعودية ـ الأردنية:

كانت العلاقات بين المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية، تتسم بمتانة كبيرة قبل غزو العراق للكويت، وقد قدّمت السعودية معونات اقتصادية كبيرة للأردن، كما كان الخطاب السياسي الأردني يشيد باستمرار بمواقف السعودية. (انظر الفصل الرابع)، إلا أن هذه العلاقات قد اتّسمت بالتوتر إثر أزمة الخليج. فقد اتسم الموقف الأردني من الأزمة بالغموض في البداية، وأظهر الملك حسين من خلال تصريحاته أن الأمر يصعب حلّه.. وأن الحلّ العربي في متناول اليد، وألمح من خلال رحلاته في بداية الأزمة بين بغداد والقاهرة أن العراق على وشك الانسحاب. ثم بدأ الموقف الأردني يتّضح شيئًا فشيئًا، خاصة بعد أن رفض الأردن قرار الجامعة العربية، بإدانة غزو العراق الكويت، ووصفه الملك حسين بأنه كان متسرّعًا، كما اعتبر هذا القرار سببًا في فشل انعقاد القمة العربية المصغّرة، الذي كان من المتوقع أن يحضرها الرئيس العراقي وأمير الكويت إلى جانب الرئيس المصري والملك السعودي، في جدة قال:

«إن صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية بإدانة غزو العراق



● الرئيس صدام والملك حسين.. ونزهة صيد!!

للكويت، هو الذي أفشل فرصة عقد هذه القمة».

وقد أكد الملك حسين في خطاب له بتاريخ ٦/٢/١٩٩١م على تحالف بلاده مع العراق في مواجهة القوى الدولية.

وهنا أصبح الموقف الأردني واضحًا جليًا.

وفي خلال هذه الفترة حدث شرخ كبير في العلاقات الأردنية السعودية، عبّرت عنه وسائل الإعلام في البلدين.

وقد وجّهت للأردن انتقادات سعودية كبيرة، نتيجة موقفه من قرار مجلس جامعة الدول العربية، وعدم إدانة الأردن للغزو العراقي للكويت واحتلالها، وهنا يُبرّر الملك حسين دور بلاده بأن:

«الأردن مقتنع منذ البداية أن له دورًا عليه أن يلعبه، وأن ذلك القرار كان سابقاً لأوانه»؛

وحاول الملك حسَين أن يؤدي دورًا وسطًا في الأزمة، حرصًا منه في البداية على تجنّب الخسارة التي يمكن أن يُحدثها موقف السعودية منه عقابًا على موقفه من الأزمة. فقال:

«إن الغزو العراقي للكويت قضية يجب أن تُترك للعرب كي يجدوا لها حلًا، وأنه ليس هناك ما يدعو للتدخّل الخارجي، كما أنه لا تهديد هناك على المملكة العربية السعودية أو أي دولة أخرى».

وفي المقابلة التي أجرتها محطة «سي إن إن» الأمريكية مع الملك حسين بتاريخ ١٤/٣/١٩٩٢م، وفي معرض إجابته عن سؤال حول ما إذا كانت المملكة العربية السعودية تموّل بعض عمليات الأصوليين في الأردن، جاءت إجابة الملك حسين، غامضة بشكل يبعث على الشكّ في مواقف المملكة تجاه

موضوع السؤال، حيث قال الملك حسين:

«لا يوجد لدى ما أود قوله حول هذه النقطة، ولكن أي تمويل لمحاولة تفويض الديمقراطية، أو تقويض الحرية أو لتشويه الإيمان والدين باسم الإيمان والديمقراطية، هي مسألة خطيرة للغاية، وإذا كان هناك مصدرًا يزود الأصوليين بموارد مالية فإنني اعتقد أنه يؤذي نفسه».

وأما إلحاح محاوره على الحصول على إجابة واضحة من الملك حسين، أجاب الملك:

«إنني أترك لك الأمر لتبحثه».

وقد أصدرت المملكة العربية السعودية، بيانًا تردّ فيه على هذه التصريحات التي صدرت عن الملك حسين. جاء في ديباجته:

«إن الملك حسين أراد من عدم الوضوح في إجابته أن يشكك في مواقف المملكة تجاه الأصوليين في الأردن، وهو أكثر الناس علمًا وإدراكًا بأن المملكة العربية السعودية لا تقرّ التدخل في الشئون الداخلية للآخرين، ولم يسبق لها طوال تاريخها أن أساءت إلى أية دولة شقيقة أو صديقة بأي أسلوب كان».

واستطرد البيان، يقول:

«إن الملك حسين هو أكثر الناس علمًا ويقينًا بحقيقة مواقف المملكة الداعمة والمساندة للأردن، في جميع المجالات طوال السنوات الماضية».

ثم استعرض البيان المساعدات والقروض التي قدمتها المملكة العرية السعودية للأردن وتوزيعاتها المختلفة، وتساءل البيان:

«هل من المعقول أن تقدّم المملكة هذا الدعم إلى الحكومة الأردنية من أجل نمو ورخاء واستقرار الأردن وشعبه، ثم تقوم في نفس الوقت بتمويل عمليات ضد الوضع في الأردن؟!!»

في الوقت الذي كان الملك حسين يردّد كثيراً الإشادة بمواقف السعودية والكويت في دعمهما للأردن والفلسطينيين. ويقول:

«إن السعودية الدولة الشقيقة التي لم تبخل على الأردن في شيء».

□ □ □

الفصل السادس

أزمة الخليج والقضية الفلسطينية

* لقاءات سرية.
* شهادة إنجليزية للأمير فيصل.
* الملك حسين وسياسة عدم المواجهة.
* حسين، بين الكويت وفلسطين.
* حلف بغداد، وموقف الملك.
* غموض المواقف.
* العراق، فلسطين: وقفة تاريخية.
* اغتيالات فلسطينية.
* البعث وعبدالناصر.
* الكويت بدلاً عن فلسطين.

«لقد ارتكبت خطأ تاريخيًا حين اشتركت في حرب ١٩٦٧م».

الملك حسين

في معـرض استرجاع ماضي بعض الزّعامات العربية، يظهر كيف كانت قضية فلسطين تمثـل بالنسبة لهم شعارًا يرفعونه من أجل التلاعب بأحـلام شعـوبهم، ويعملون عكسـه تمامًـا، مثلما حدث في حرب تحرير الكـويت، فمنـذ ظهـرت الحـركة الصِّهيونية، ونشرت «بروتوكولاتها» في كتاب: «حكماء صِهيون»، الذي نشر في طبعته الثانية عام ١٩٠٥م، والتي تضمنت مبـادىء كثيرة، ترجمها اليهود فعلاً، فأصبحت النظرية تطبيقًا، والفكـر عمـلاً، وصـاغتهـا الأقـلام اليهودية كتبًا، ترجم الكثير منها إلى العربية. ومن هذه المبادىء بالنص الحرفي:

«التحـريض على الفُرقة والانشقاق داخل الأحزاب، والقضاء على طبقة الملّاك الزراعيين، وبث الاضطراب والتفكك في الرأي العام، عن طريق الصحافة وإثارة الأزمات الاقتصادية.»

ومن تلك الأفكار التي صيغت، ممارسة وعملاً في المبادىء الصهيونية وفي مجال بث الاضطراب والفوضى، والتفكك في صفوف الشعوب: هي تلك الممارسة اليهودية العملية من وراء الستار، فقد كانوا في معظم أوقاتهم يُكلفون غيرهم بالنيابة للقيام بما يُريدون من أعمال، تُحقق أهدافهم، لذلك

نجد الرأي العام العالمي يُوجه النقد لمن يرونهم أمامهم على المسرح .

إن إعادة مجد إسرائيل بالسيطرة على العالم يُعدّ أعظم أمل استطاعت الزعامة الصهيونية التقليدية أن تخدع به النفس اليهودية على مر العصور، إحكامًا لقبضة تلك الزعامة على أعناق اليهود، وتسخيرهم لخدمة أغراضها. فإذا حدثت في العالم حروب عظمى فهي عند الزعامة اليهودية لتحقيق فكرة «المسيا»[1]. المتجسدة في عودة اليهود إلى فلسطين بقيادة المسيح المنتظر، وإذا تعرض اليهود لاضطهاد وحشي فهي ـ أيضًا ـ علامة كبرى على قرب ظهور «المسيا». حتى في حالة انفراج كبير ينعم فيه اليهود بالطمأنينة والسلام، نجد الزعامة اليهودية لا تتردد في اعتبار تلك الحالة مقدمة (مسياوية) لا ريب فيها.

هنا تكمن الخطورة العظمى في الفكر الصهيوني الذي لا يرى بأسًا في تحقيق نتيجة واحدة على عدد من المفترضات المتناقضة. فهو يعمل على إشعال الحروب، والفتن الكبرى، أو يدعو إلى السلام، أو يشجع اليهود على الصبر على الاضطهاد، أو يتغنى بمحاسن الانفراج الذي يكتنفهم. ليستنتج من هذه المتناقضات نتيجة واحدة، هي تحقيق الفكرة «الميساوية». وهي فكرة خيالية تعرف الزّعامة اليهودية التقليدية، قبل غيرها، مدى اختلاقها. ولكنها تعرف أنها أربح تجارة تعاملت بها مع اليهود في كل زمان ومكان.

وإذا كان «المسياوي» عنيفًا في حبّ الانتقام، فإن «هتلر» استطاع، بقصد أو بغير قصد، أن يُغذي فيهم تلك النزعة. فنشأ عن اضطهاده لليهود

(١) المسيا: المنتظر عند اليهود، وهو أن المسيا المسيح المنتظر الذي سوف يحقق لليهود حلمهم بالسيادة على العالم.

قصص تكاد تكون ضربًا من الخرافة، وقد استثمر اليهود تلك القصص أفضل استثمار، حتى استطاعوا أن يزرعوا في الوجدان الغربي الشعور بالذنب تجاه ما لحق باليهود من مظالم «هتلر». وربما كانت الاضطرابات التي غذاها «البعث» العراقي ليهود العراق، والتنكيل بهم - كما سنرى -، قد شجعتهم على الهرب والنزوح إلى إسرائيل، واتقدت في نفوسهم جذوة (المسياوية)، فكان من أولئك النازحين فريق من الطيارين في الجيش الإسرائيلي، مارسوا كل أنواع الانتقام في طلعات جوية ومعارك انتقامية ضدّ العرب.

وبعد وعد بلفور وخلال الانتداب استطاعت بريطانيا أن تسن قوانينها على فلسطين، وتسمح بموجب هذه القوانين بتوطين البهود في فلسطين أينما كانوا، وحالما ارتحلوا، فرارًا مما أسموه بالاضطهاد، وبتوحد «مسياوي».

وأصبحت فلسطين، بموجب تلك القوانين، وطنًا بلا شعب! ولليهود، أينما كانوا، الحق في الهجرة والاستيطان، وملء فراغ ذلك الوطن.

وكان عدد سكان اليهود في فلسطين، في نهاية القرن التاسع عشر، لا يزيد على خمسين ألفًا، وما انقضى عامان على وعد بلفور الإنجليزي حتى ارتفع هذا العدد إلى خمسة وستين ألفًا، أي ما يعادل (٧٪) من عدد سكان البلاد من عرب فلسطين الأصليين.. وكانت نسبة السكان المسلمين في عام ١٩٢٢م، تقدّر بـ (٧٨٪) والمسيحيين (١١٪).

وقد استطاعت إسرائيل أن تُحقّق قسطًا من أهدافها ومطالبها، إذ قدمت الحركة الصهيونية إلى مؤتمر السلام في ٢٤ نوفمبر عام ١٩١٩م، مذكرة تُطالب فيها بفلسطين كلها، وبجزء غير محدود من سيناء، وكل المناطق المأهولة عبر الأردن، وكل المناطق الجنوبية من لبنان، حتى صيدا،

ونهر الليطاني، وكل المناطق الجنوبية الشرقية من سورية.

وإن ما حققته إسرائيل حتى عام ١٩٦٧م عن طريق أعمال التوسع المتعاقبة مازال أقل من الحجم الكلي لمطالبها في عام ١٩١٩م. وهي لم تتوسع مرة واحدة، بل أكثر من ثلاث مرات.

وعلى الرغم من دخول معظم الجيوش العربية الحرب، إلا أنها لم تحقق نصرًا ملموسًا، فاستطاعت إسرائيل أن تسترد أنفاسها، بدعم بريطاني، ودولي ليتاح لها أخيرًا تحقيق خطة التقسيم، وانتهى الأمر آنذاك إلى ضم الضفة الغربية إلى الأردن ـ وهو حلم الملك عبّدالله ـ وقطاع غزة إلى مصر، وبقية فلسطين لإسرائيل، بعد أن نزح أهلها لاجئين مشردين، ليسكنوا المخيمات خارج حدود الوطن.

وباتت عودة أرض فلسطين إلى الأرض العربية الأم حلم الملايين من الشعب العربي. هذا الحلم الذي لا يتم إلا بحلم أكبر هو: انتصار العرب في معركة كبرى تندحر فيها الصهيونية.

بذا كان كثير من حكام العرب، وبخاصة ممن يعانون نقصًا في سياستهم لبلدانهم، يمارسون نوعًا من التلاعب بأحلام شعوبهم، في تحرير فلسطين، وكانت مشكلة الخليج واحدة من تلك المحن.

لقد أبرزت أحداث الخليج قضية فلسطين من جديد، وأخذ الشارع العربي يسترجع أحاديث ومعلومات عن فلسطين، وتاريخ ضياعها، ومسببي نكبتها الأولى، ويبدو أنه كلما ألمت بالعرب مصيبة استرجعوا ماضيهم الأسود مع اليهود، فتلوك الألسنة شيئًا من ذلك الماضي، ويجسّد ذلك الماضي الأسرة الهاشمية في الحجاز والأردن والعراق من ملوك، ومن جاء بعدهم إلى اليوم.

* لقاءات سرية:

ويسجل التاريخ الحديث بعض وقائع ذلك الماضي، الملىء بالأحداث واللقـاءات والمعـاهدات والمخططات السرية والعلنية. ولنستقرىء بعضًا منهـا، بداية من اللقاء البريطاني الهاشمي، يوم أرسل «ماكماهون» نائب ملك بريطانيا إلى الشريف حسين عام ١٩١٥م خطابًا يقول فيه:

«إنّنـا نصرح مرة أخـرى أن جلالـة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة على يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة».

وهذا النص جزء من خطاب طويل لماكماهون يجيب فيه على المذكرة الأولى الموجهة له من الشريف حسين، وفيها يطلب مساعدة بريطانيا على أن تسلم مقاليد الحكم لأيد عربية، فاستجابت له في تحقيق الأحلام التي كانت في ذهن الشريف حسـين، وعـلى الـرغم من أنه بعد سنتين ـ عام ١٩١٧م ـ اطـلع على خطاب «بلفــور» وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد «روتشيلد»، والذي جاء فيه:

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وسوف تفرغ من خير مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية.. إلخ».

ثم يتجه «بلفور» بسياسته الهادفة، إلى الشريف حسين، وقد عرف خفايا نفسه وأحلامه السابقة، فخاطبه عام ١٩١٨م بهدف استمالته قائلًا:

«إن السياسة التي تنسج عليها تركيا هي إيجاد الارتياب والشكّ بين بريطانيا والعرب».

وقال:

«إن بريطانيا وحلفاءها ستقف بجانب الأمم العربية، لتبني عالـمًا عربيًا، وهي تُكرر وعدها السابق بتحرير الشعوب العربية، وستساعد العرب لينالوا حريتهم».

وهكذا نجحت سياسة بريطانيا في تهويد فلسطين، كما نجحت في دخول الإنجليز فلسطين، وذلك بثورة الشريف حسين على الخلافة - العثمانية، ومساعدته للإنجليز ضد الأتراك. وقد ذكرت بعض الكتابات ما يبرز انحياز الحسين للإنجليز. منها: ما تناهى إليه من المؤامرة التركية عليه لاغتياله هو وأولاده، ثم عدم موافقة الباب العالي على مطالبه الثلاثة: العفو عن السياسيين العرب المعتقلين. واستقلال سورية المركزية. وجعل إمارة مكة وراثية في أولاده وبقائها على حالتها الحاضرة. فقد وجد الحسين عند الإنجليز أهدافه التي لم يجدها عند الأتراك، لأن الشريف حسين كان «يحلم دومًا بملك عريض، وإمبراطورية عربية وخلافة إسلامية».

على أن الإنجليز الذين لم يحققوا للشريف حسين العهود التي قطعوها عليهم. وبدا ذلك النكوص الإنجليزي مؤامرة عليه، كانت موجعة في القلب أولاً، وفي الجسد ثانيًا، حين يُصاب بالشلل، وينقل إلى عمان، ويدفن في المسجد الأقصى.

* شهادة إنجليزية للأمير فيصل:

ظل الإنجليز يشهدون شهادة حسنة بفضل الشّريف حسين وأبنائه في نصرة الحلفاء إبّان الحرب العالمية الأولى، وخصوصًا ابنه «فيصل». فقد

قال القائد البريطاني العام اللورد «اللنبي» في تقريره لوزارة الحربية في ٢٨ من تموز (يوليو) ١٩١٨م، مشيدًا بثورة الحسين ودور ابنه «فيصل».

وكان الأمير «فيصل»، قبيل مؤتمر الصلح (الذي سيتقرر فيه مستقبل ومصير فلسطين)، قد أبدى نشاطًا سياسيًّا وعربيًّا، وأجرى اتصالات عديدة على مختلف الجهات والأوساط القيادية والشعبية والوطنية. ولكن اللورد «اللنبي»، القائد العام لجيوش الحلفاء، قد أوضح له خطط المستقبل، والإجراءات التي يمكن لبريطانيا أن تتخذها إزاء أي تحرك معاد، لتلك السياسة، وذلك بتصريح خطير واجهه به، وكان لا يخلو من ترهيب وتحذير لكل معارض فقال:

«إن التعليمات الصادرة إلى الحكام العسكريين تمنع أي تدخل في الشؤون السياسية، وإني سأعزل منهم من يُخالف هذه الأوامر، وإن الحلفاء ملزمون، بحكم واجب الشرف، أن يحاولوا الوصول إلى تسوية تطابق رغبات الشعب».

ثم اتصفت أنشطة الأمير فيصل بحركة دؤوبة حول المنظمات اليهودية والصهيونية، وترجمتها لقاءات مع زعمائها، وبخاصة صديقه «وايزمان»، ممثل المنظمة الصهيونية، فقد عرف الكثير من مبادئه وأفكاره مما كان يبثها عبر خطبه في نقابة الصهيونيين الإنجليز في أواخر عام ١٩١٩م، ولاسيما ما كان يركز فيه على:

«أن حالة اليهود في أوربا سيئة جدًّا، ويجب الاستعداد لترحيل مليون يهودي إلى فلسطين ليكونوا عمالاً وصنّاعًا مهرة، وأصحاب أموال».

ثم حين صرّح قبل ذلك في إحدى محاضراته قائلاً:

«إن هدفنا لايزال الدولة اليهودية في فلسطين، ولكن بلوغ هذا

الهدف لا يأتي دفعة واحدة، بل يجري على مراحل متعددة، وأول هذه المراحل أن توضع فلسطين تحت حماية دولة صديقة كبريطانيا، لتسهّل لنا الهجرة والسكن، وتمكّننا من تحضير الجهاز الإداري اللازم لبلوغ هدفنا. وإن الحكومة البريطانية موافقة على هذه الخطة، ومستعدة لتسهيل تنفيذها».

وفي القدس ألقى وايزمان خطبة، قال فيها:

«ولا يصحّ القول: إننا (قادمون) إلى فلسطين، بل نحن (راجعون) إليها لأن آباءنا دافعوا عن هذه البلاد ببسالة، ولم يتخلفوا عنها إلا عندما شاءت الأقدار، ولكنهم لم يتخلوا عنها قط لما كان لهم فيها من حقوق».

ولقد استفادت بعض اللجان، كلجنة «بيل» في اقتراحها تقسيم فلسطين بين العرب واليهود والإنجليز عام١٩٣٧م، استفادت من تلك العلاقة الحميمة بين وايزمان والأمير فيصل، والتي تمخض عنها عدة لقاءات واجتماعات، وبخاصة في الأعوام الثلاثة (١٨ - ١٩ - ١٩٢٠م). ولذلك اعتبرت تلك اللجنة لقاءاتها قاعدة في الطّرح والادعاء، والإعلان في المحافل الدولية، والسياسية، وبنت عليها وجهات نظر، وموقف العرب في الاعتراف لليهود بحقهم في فلسطين، ولتُصبح فلسطين يهودية، لأن الطرفين (وايزمان وفيصل) اتفقا على مواد كثيرة تقوم على العلاقات الطيبة بين العرب واليهود، وتحديد الحدود النهائية بينهما، وتنفيذ وعد الحكومة البريطانية، كما «يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين». وكان ذلك في ٣ من كانون الثاني (يناير) ١٩١٩م.

ويبـدو أن الأمـير فيصـل قد اشـترط بعض التحفـظات على تلك الاتفاقية، كحصول العرب على استقلالهم.

وقد رأى بعضهم أن «فيصل» بريء من تلك الاتفاقية، لأنه وقعها وهي مخطوطة باللغة الإنجليزية، وأبرزها الصهاينة وثيقة للتداول، وحين استنكرها العرب من فيصل كان جوابه:

«بأنه لا يذكر أن كُتب شيء مثل هذا بعلم منه».

وكـأن الأمير فيصل كان يثق بكاتبها صديقه «لورانس» البريطاني، فلم يتحر عن مضمونها أو يطلب أن تُترجم له.

على أن بعض الباحثين، كالدكتور أحمد طربين، لم يغفر لفيصل تلك الخطيئة، وإن برأه منها بعضهم ـ كما ذكرنا ـ حين اعتبر توقيعه لتلك الاتفاقية كان من باب الاستغفال بدون علم ودراية بالحقيقة، ولكن التوقيع في حدّ ذاتـه يُؤكد إقرار فيصل الجازم بإدراكه أنها تعني سلخ فلسطين من الوطن العربي، وتهويدها بأساليب الصهيونية.

إن الأمـير فيصـل على الـرغم من وقوفه في المحافل الدولية مطالبًا باستقـلال سائـر الـدول العـربية، إلا أنـه استبعـد فلسـطين من حواره ومناقشاته، ذلك أنه يرى أنها قضية ذات طابع عالمي، تتدخل فيها عناصر واتجاهات وأجناس كثيرة. وحلها يقوم على اشتراك جميع الأطراف وأصحاب العلاقة فيها.

ولقـد جاء في خطابـه إلى «فيليكس فرانكفـورتر»، كبير الصهيونية الأمــريكية، في ١٩١٩/٣/٣م، الكثـير من الـود والتقـرب والمجـاملة والاعتدال، وقد وجد بعضهم أن «فيصل» ارتكب أكبر خطأ سياسي تجاه

فلسطين في ذلك الخطاب الذي يقول فيه:

«أريد أن أنتهز هذه المناسبة في أول اتصال لي مع الصهيونية والأمريكيين لأخبرك بما قد تسني لي دائمًا قوله للدكتور «وايزمان» في بلاد العرب وفي أوربا أننا نحس أن العرب واليهود أبناء عمومة في الجنس، وقاسوا اضطهادات متماثلة على أيدي قوى أقوى منهم، واستطاعوا بصدفة سعيدة أن يخطوا الخطوات الأولى نحو بلوغ مثلهم القومية معًا. إننا نحن العرب، وبخاصة المتعلمين، ننظر إلى الحركة الصهيونية بعطف شديد، وإن وفدنا هنا في باريس مطلع تمام الاطلاع على المقترحات، التي قدمتها بالأمس المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح، ونراها مقترحات معتدلة، ومناسبة. وسوف نفعل أقصى جهدنا فيما يتعلق بنا لنساعدها على إجازة هذه المقترحات، وسوف نتمنى لليهود من كل قلوبنا ترحيبًا عميقًا لدى عودتهم.»

وثمة وثائق أخرى كثيرة من رسائل وكتابات وتصريحات تعطي الإيضاح بأن الملك العراقي فيصل لم يكن الرجل المتمسك بفلسطين، فسياسته تجاهها كانت تقوم على ما أسماه بالسياسة الواقعية المرنة.

وإذا كانت هذه السياسة الواقعية المرنة اللينة قد ارتضاها فيصل لتُحقق له شيئًا من طموحاته الفردية، فإنها لا تستقيم مع مشاعر العرب في تحقيق وحدة أمتهم العربية، لأن العربي، فيما يبدو، يرغب من «فيصل» أن يُخرج الادعاء اليهودي من دائرة القضية، لا أن يخرج فلسطين وشعبها من دائرة الحق في الاستقلال، أسوة بالحقوق العربية الأخرى. كما يرغب العربي أن يرى فلسطين ولاية عربية، وجزءًا من الأمة العربية؛ لا ولاية يهودية تُحقق مطالب وأهداف الصهيونية. ولذلك فإن تقويم مواقف الأسرة الهاشمية من

بريطانيا لابد أن يحدث في النفس مفارقات واضحة، لأن هناك بونًا شاسعًا بين اليد التي لا تقوى على الحركة إلا بوحي من بريطانيا؛ واليد التي لا تتحرك إلا بوحي من إرادة جماهيرها.

على أن تلك المساعي والمواقف التي اتخذها الأمير فيصل في السابق قد سهّلت له الجلوس على العرش ملكًا للعراق عام ١٩٢١م، وإن لم يستقم له العرش ـ قبل ذلك ـ على سوريا، لأن فرنسا لم تجد فيه القوة الأكيدة لحكم سوريا، ولكنه وجد القوة ليحكم العراق حتى وفاته عام ١٩٣٧م. ليجيء بعده ابنه «غازي» الذي اختلفت الآراء حول شخصيته ولكن مهما قيل فيه فإن مقتله في حادث سيارة عام ١٩٣٩م، قد فسّر بأن ثمّةَ مؤامرة حيكت لاغتياله، فكانت تلك شهادة بوطنيته وإخلاصه لقضية فلسطين والوحدة العربية، ولكنها تلاشت أمام هيمنة ذوي النفوذ والاتجاه البريطاني، ومن عرفوا بمواقفهم السلبية في حرب فلسطين. أمثال طه الهاشمي، ونوري السعيد، وغيرهما. ولئن ذكر الأمير فيصل ـ ونحن بصدد استرجاع الماضي وتاريخ بريطانيا في المنطقة وتهويد فلسطين ـ فسيذكر ـ أيضًا ـ أخوه الأمير عبدالله «ملك الأردن»، ويكاد يكون بطلًا تاريخيًّا محوريًّا لذلك الماضي، الذي كان يرتبط ببريطانيا ارتباطًا سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا، واستمرّ هذا الارتباط طيلة حكم حفيده «الملك حسين»، وأوجد هذا الارتباط عناصر قيادية وإدارية وعسكرية وسياسية، تنفذ مخططات بريطانيا في المنطقة، سواء أكانت تلك العناصر إنجليزية أم عربية.

لقد كانت قيادة الجيش الأردني بريطانية، وذكر القائد العربي «عبدالله التل» في كتابه: «كارثة فلسطين» ثمانية وأربعين ضابطًا إنجليزيًّا كبيرًا يحملون رتبًا عسكرية في الجيش الأردني، ويحتفظون بالولاء لبريطانيا

وينفـذون مخططهـا في الـوطن العـربي. وممن خاضوا حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، منهم: الفـريق «جلوب باشـا» قائد الجيش العربي، ومساعده الزعيم «برود هارست»، والزعيم «نورمان لاش»، قائد الفرقة الأولى التي زحفت إلى فلسطين. بينما لم يكن في مركز القيادة من الضباط العرب إلا خمسـة، منهم: القـائمقـام «أحمد صدقي الجندي»، قائد اللواء السابع، والقائد «حابس المجالي» قائد الكتيبة الرابعة، والقائد «عبدالله التل»، قائد الكتيبة السادسة.

وكانت هذه الظاهرة إفرازًا طبيعيًّا للواقع السياسي والعسكري الذي تحكمت فيه السلطات العليا في كل من الأردن والعراق.

يروي المؤرخ «عـارف العـارف» أخبـارًا عن معـركـة «القسـطل» وسقوطها، ويقول:

«إنه ذهب بذاته يستنهض همة الجيش الأردني المعسكر في «رام الله»، على بعـد قريب من ميـدان المعـركة، ويرجوه في الحال أن يتدخل لصـالح العرب، وأن يُهاجم بعض المعسكرات اليهودية، ليُخفف الضغط على المناضلين بلا جدوى، لأن القائد العام «جلوب باشا» لم يوافق، ولم يثر أو يتحمس «أحمد صدقي الجندي».

وحـاول ـ أيضًـا ـ «عبـدالقـادر الحسيني» أن يستنهض همة اللجنة العسكـرية للجـامعـة العـربية في دمشق، وقـد جاءته آنذاك أنباء سقوط «القسطل»، وبلا جدوى كذلك، فغضب غضبًا شديدًا، ووجه كلامه إلى «طه باشا الهاشمي»، المشرف العام على جيش التحرير وعلى تلك اللجنة:

«ياباشا: القسطل حصن منيع ليس من السهل استرجاعها بالبنادق

الإيطالية والذخائر القليلة التي بين أيدينا. أعطني السلاح الذي طلبته منك وأنا استردها».

وردّ الباشا:

«شونو عبدالقادر ماكو مدافع».

وسجّل «جلوب باشا» إثر إرغامه على الخروج من الأردن عام ١٩٥٧م، مذكرات أصدرها في كتاب عام ١٩٥٨م أطلق عليه «جندي من العرب»، وفي هذا الكتاب أورد كثيراً من المعلومات والأحداث السياسية التي عاشها، وشارك فيها مع الملك عبدالله، وقد ذكر بعض الشخصيات المقربة جدًّا من الملك عبدالله، وفي الوقت ذاته مقربة جدًّا من الإنجليز. ومنهم «توفيق أبوالهدى»، والذي حمل معه، خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٤٨م، بعض المقترحات والمشروعات عن قضية فلسطين. وسافر بها إلى لندن برفقة «جلوب باشا» مترجمًا، وعرضها سرًّا على وزير الخارجية البريطانية «إرنست بيفن»، وتتلخّص في:

«أن يدخل الجيش الأردني فلسطين غداة انتهاء الانتداب تحت ستار حماية فلسطين كلها، ومحاربة اليهود، ويحتل القسم العربي، ويضمه إلى شرق الأردن دون أن يشتبك مع اليهود إطلاقًا».

وحين ترجم «جلوب باشا» تلك المقترحات لـ «بيفن» أعجب بها وقال:

«إن ذلك هو الحل الوحيد المعقول، ولكن يجب ألا تذهبوا إلى أبعد من ذلك وتحتلوا المنطقة اليهودية».

وهكذا وافقت بريطانيا على مشروع الأردن، وبتلك الخطة دخل الجيش الأردني مع الجيوش العربية، مع أن حكومة الأردن كانت إحدى الدول العربية للجامعة المنعقدة في «عالية» في لبنان ومثلها، «توفيق

أبوالهدى»، والتي قررت بالإجماع إعداد الجيوش العربية وتمليح فلسطين، والتأهب للحرب، وتثبيت عروبة فلسطين، ولهذا اعتبر بعضهم موقف «أبو الهدى» في حديثه السري مع «بيفن»، بحدود التقسيم «خيانة للمفهوم الوطني العام الذي قررته الدول العربية، ووافق عليه أبوالهدى نفسه».

وثمة وثيقة بريطانية أخرى سرية، تحدّثت عن زيارة رئيس وزراء الأردن السابقة إلى لندن، وكان «البريجيدير كلايتون» الشهير في مخابرات بريطانيا بدرايته ومعرفته ببلاد العرب، هو الذي أصدر تلك الوثيقة ونشرها في الشهر نفسه الذي دارت فيه محادثات «أبوالهدى» السرية في لندن، وتضمنت رأي حكومة الأردن في قبول قرار التقسيم وتأييده، وقد أرسل تلك الوثيقة إلى السفير البريطاني في القاهرة، وصورة منها إلى القائد العام. وكانت أشبه برسالة في تقرير عن لقائه برئيس وزراء الأردن«أبوالهدى»، ويختمها بقوله:

«ورأيت قبل أن أختم حديثي مع الرئيس الأردني أن أسأله عما إذا كان قد عرض هذه المقترحات على صاحب الجلالة الملك عبدالله. فقال: وهل يحقّ لي أن أبدي اقتراحات أو أن أتحدث باسم صاحب الجلالة دون عرضها عليه، وموافقته عليها. وعرضت على سعادته أن أدون مقترحاته كتابة، وأن أذيلها بتوقيعه، وأنص فيها على أن جلالة الملك عبدالله موافق عليها، فلم يمانع في ذلك، فدونتها فعلاً، ووقعها بإمضائه. ولما لم أستطع مقابلتكم لعرضها عليكم، فقد رأيت الإسراع بإرسالها إلى وزارة الخارجية لإطلاع الوزير عليها بعد أن احتفظت بصورة منها».

وهكذا تكللت مهمة «توفيق أبو الهدى» بالنجاح مع «جلوب باشا» حين أمره الملك عبدالله بالسفر إلى لندن، والاتفاق مع «بيفن» من أجل

خطة مشتركة يقومون بتنفيذها في حالة إصرار العرب على إعلان الحرب، وقد اتفقوا على كل الخطوط والطرق التي نفذوها فعلاً في الحرب والهدنة والتقسيم. وهي الاتفاقية التي أدت إلى النتائج التي انتهت إليها حرب عام ١٩٤٨م.

ويسجل التاريخ للملك عبدالله مواقف أخرى عن بداياته مع الكيان الإسرائيلي، وهي أنه قبل دخول الحرب بثلاثة أيام، أي في ١٢ من مايو ١٩٤٨م، دعا ممثلي الوكالة اليهودية، للمقابلة في «الشونة»، فجاء إليه «عزرا داينن» و«جولدا مايرسون» في سيارة ملكية يقودها سائق الملك، وأنه قال للوفد اليهودي:

«أقترح على اليهود تأجيل إعلان الدولة اليهودية ثلاثة أعوام، لأن ذلك يحول دون دخول الجيوش العربية».

واعترف الملك عبدالله مرة في حديث له بأن اليهود عرضوا عليه مبلغ ستين مليون جنيه استرليني شريطة موافقته على الصلح المنفرد معهم، ولكنه لم يذكر فيها إذا كان قد قبل ذلك العَرض. إلا أنه لم يُخف الرغبة في الصلح.. فقد قال بالنص في حديث له:

«ياناس فكّروا قليلاً، وعودوا إلى صوابكم، واعترفوا بهزيمتكم واعقدوا صلحًا مع إسرائيل واستريحوا».

ولقد كان الملك عبدالعزيز ملك السعودية أول من كشف سر علاقة الملك عبدالله بالدول العظمى واليهود، والاتفاق معهم على تقسيم فلسطين. ويروي قصة تلك العلاقة السرية الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية «أسعد الأسعد» في أول عام ١٩٧٢م حين كان يقوم بزيارة

للمملكة العربية السعودية، فأجريت له مقابلة تليفزيونية، روى من خلالها أن الملك عبـدالعزيز استدعاه في أوائل عام ١٩٤٨م، وكان الأسعد قائمًا بأعمال المفوضية اللبنانية في جدة، كما استدعى وزير سوريا المفوض، وقال لهما:

«إنّ لديّ معلومات تُؤكد بأن الإنجليز والأمريكيين واليهود متفقون مع الملك عبـدالله على تقسيم فلسـطين: قسم منهـا تستـولي عليه إسرائيل، والقسم الآخر يضم إلى المملكة الأردنية».

ولذلك فهو ـ أي الملك عبدالعزيز ـ يرى **«أن تمتنع الدول العربية عن الـدخـول في معركة عسكرية مكشوفة في فلسطين، ويعمل الجميع على تسليح الفلسطينيين، وحضّهم على المقاومة والبقاء في أراضيهم».**

وحين حاصرت الجيوش العربية المقاتلة القدس الجديدة في حرب عام ١٩٤٨م، أصبحت هذه المدينة ـ التي تضم مائة ألف يهودي ـ تحت رحمة الزاحفين. فتعالت نداءات الاستغاثة والنجدة من اليهود. فكانت المساعي الـدولية لفـرض الهدنة، وجاء قرار مجلس الأمن ينص على الهدنة، وكان «أبوالهدى» أقوى أصوات التأييد العربية بين العرب المجتمعين لبحث قرار مجلس الأمن، بحجـة قصـة السلاح، ونفاد الذخائر **«وأن الأردن سوف ينسحب من الميدان ومن الجامعة العربية إذا لم تقبل الهدنة»**

ولقد صرح آنذاك «ولكي» القنصل الأمريكي بالقدس قائلاً:
«إن قرار مجلس الأمن الذي فرض الهدنة الأولى، هو وحده الذي خلّص اليهود، وحال دون سحقهم على أيدي الجيوش العربية».

كما استمرّت الأحداث، واستؤنف الصدام الحربي بين العرب وإسرائيل، حتى جاءت الهدنة الثانية عام ١٩٤٩م، وعلى أساس أن تنفذ إسرائيل وتلتزم بقرارات الحدود، وعودة اللاجئين، وتعويض من لا يرغب العودة، وبهذا قبلت هيئة الأمم، وكان موقف العرب هو مقاطعتها مقاطعة اقتصادية، بينما كانت إسرائيل تزداد قوة يومًا بعد يوم، فتخترق الهدنة كلما أرادت أن تعبر عن «سيادتها» في صور من المذابح الدموية، كما حصل في «دير ياسين»، و«كفر قاسم».

واستمرت المذابح في أعناق العرب إلى اليوم، بأساليب يهودية متعدّدة، ولا يملك الرأي العام في العالم العربي سوى لعنة المسببين لذلك المصير المؤلم. وفي يوم الاثنين ١٦ من شوال ١٣٧٠هـ ٢٣ من يونيه ١٩٥١م، امتدت يد «مصطفى شكري عشو» واغتالت الملك عبدالله، وأعلن «جلوب باشا» الأحكام العرفية، وبدأت حملة اعتقالات، وكان القاتل من فرقة «التّدمير»، وهي قوات غير نظامية تابعة لجمعية الجهاد المقدس، وتعمل تحت رعاية مفتي فلسطين، ويرأسها ضابط يدعى «منير أبوفاضل»، وقد حلها الملك عبدالله الذي لا يُريد أن يُرهق أعصابه مع من يُجاهدون ضد الغزو الصهيوني، ولكن بعض أعضاء تلك الفرقة أعادوا تكوينها سرًّا، وأخذوا يُديرون نشاطها من القدس.

وبعد اغتيال الملك عبدالله أعلن الشعب الأردني والفلسطيني، في مظاهرات صاخبة، مطالبين بطلال ليكون ملكًا للأردن، إلا أن بريطانيا كانت تُريد أبنه (حسين). ولذا فإن «جلوب باشا» استخدم أعنف القوة لقمع تلك المظاهرات. وتقول بعض المصادر إن عدد القتلى جاوز الألف في اليوم الأول، وأن معظم الضحايا من الأردنيين والفلسطينيين الأحرار.

وعلى الرغم من نهاية الملك عبدالله المأساوية، فإنه كان طيلة حياته يعتقد أنه أخلص لقضية أمته وبلاده، وخصوصًا «فلسطين».

وقد أورد ناصر الدين النشاشيبي صاحب كتاب: «ماذا جرى في الشرق الأوسط؟» الرواية التالية:

«قال لي الشيخ عبدالله غوشة، ونحن نمشي في جنازة عبدالله، في عمان: قال لي الملك ذات يوم: ستبكون عليّ بعد أن أموت، وستعرفون قيمتي، سألت الشيخ: ماذا يعني الملك؟ قال:

«يُريد أن يقول: إن وجوده حماية للفلسطينيين من اضطهاد الأردنيين لهم».

وربّما كان يُريد الملك أن يقول إنه يستشرف المستقبل - بحمايته للفلسطينيين من الأردنيين - الذي كان يخبىء للفلسطينيين حظًّا أسود، وكان أكثر سوادًا في مجزرة «أيلول الأسود» ١٩٧٠م.

إن إخلاص الملك عبدالله لأسرته الهاشمية، وتعزيز مواقعها، لا يمكن الشكّ فيه مطلقًا، إلا أن شواهد التاريخ أكدت أن ذلك الإخلاص كان كان حساب الفلسطينيين أولاً، والأمة العربية ثانيًا.

وإذا كانت إمارة الأردن قد استحالت إلى مملكة هاشمية على يد الملك عبدالله، فإنها ستكون مملكة عربية متّحدة من خلال ما يسعى إليه الملك حسين الذي يرى أنها هي الدولة الكبرى الجديدة ذات «الإطار الثابت».

ويبدو أن الملك عبدالله لم يكسب ثقة العرب وحكّامهم، لمواقفه السابقة من قضية فلسطين، ولذا قال «النشاشيبي»:

«ليس سرًّا أن هذه النظرة التي اعتنقها عبدالله تجاه المعركة

الفلسطينية، قد خلقت جوًّا من عدم الثقة بينه وبين سائر الدول العربية، وبالتالي كان المِعْول الأكبر الذي أدّى إلى تحطيم العزيمة العربية في أرض فلسطين».

* الملك حسين وسياسة عدم المواجهة:

وعندما تولى الملك «حسين» الحكم في الأردن اختط النهج السياسي نفسه الذي اعتمده الملك عبدالله في تعامله مع القضية الفلسطينية، إلا أن هذا النهج أخذ في بعض مراحله المواجهة العلنية، مثل المواجهة الأردنية الفلسطينية عام ١٩٧٠م، وما أعقبها من مكاشفات صريحة.

وقد حرص الملك حسين على تحقيق سياسات تضنمن عدم المواجهة مع إسرائيل والغرب، وقد نجح في ذلك فعلاً، إلا أن الملك حسين لا يبدو أمام الجماهير العربية بهذا المظهر، وإنما هو الرجل المتحرّك من أجل قضايا العرب. فقبيل حرب ١٩٦٧م بأيام هبط الملك حسين في القاهرة، وأذيع فجأة أن اتفاقية للدفاع المشترك قد عقدت بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة (مصر)؛ وغادر القاهرة في اليوم نفسه مصطحبًا معه القائد العسكري المصري «عبدالمنعم رياض»، و«أحمد الشقيري» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بعد مقاطعة طويلة وخصومة حادة. وأسرعت العراق فانضمت إلى تلك الاتفاقية.

مع أن الملك حسين قبل ذلك التاريخ بشهرين، وبالتحديد في ١٦/٣/١٩٦٧م، قد تعرّض لهجوم شديد من الجامعة العربية، تمخّض

عنه عدة قرارات تدين الأردن. وذلك إثر اجتماعين طويلين عقدتهما اللجنة السياسية المنبثقة من مجلس الجامعة العربية، أسفر الاجتماع الأول عن إصدار قرارين مهمين: القرار الأول، يقضي بإدانة حكومة الأردن، لأنها أعادت العلاقات بينها وبين ألمانيا الاتحادية، واستنكار موقفها لخروجها على قرارات الجامعة. أما القرار الثاني، فهو إحالة مذكرة إلى الحكومة الأردنية تتضمن سبعًا وثلاثين تهمة موجهة إليها من منظمة التحرير الفلسطينية، للرد عليها، والدفاع عن نفسها في اجتماع مجلس الجامعة الذي تلى الجلسة الأولى، قبل النظر في طلب المنظمة: فَصل الأردن من عضوية الجامعة العربية، بناء على تلك الاتهامات.

ويوضّح الكاتب خليل مصطفى في كتابه: «سقوط الجولان» في أحد فصوله بعد انتهائه من الشرح المفصل أمام القارىء صورة لتسلسل الحوادث، والتصريحات والأقوال، كما جاءت على لسان أصحابها، أو كما نشرت، وفي تواريخها حسب التسلسل اليومي للأيام العصيبة. أي قبل الخامس من (حزيران) بأيام، وجاء في هذا الكتاب أنه في يوم الاثنين ١٥/٥/١٩٦٧م:

«إن هناك تنسيقًا كاملًا بين المخابرات الأردنية والمخابرات الإسرائيلية، لقمع أعمال الفدائيين الفسطينيين داخل الأرض المحتلة، وإن رجال المخابرات الإسرائيلية وحرس الحدود الإسرائيلي تسلموا بطاقات خاصة تخولهم دخول الأراضي الأردنية لمسافة ثلاثة كيلومترات، لتعقب الفدائيين، وبالمقابل تسلم رجال المخابرات الأردنية بطاقات إسرائيلية مماثلة تخولهم دخول الأرض المحتلة لمسافة ثلاثة كيلومترات للغرض نفسه».

وتُشير بعض التقارير إلى أن دخول الملك حسين بجيشه الحرب مع مصر وسورية ضد إسرائيل في عام ١٩٦٧م، لم يكن يمثل رغبة خاصة للملك، ولكنه وجد نفسه مضطرًّا إلى الدخول في حرب تصورها، في حينها أنها شاملة وأخيرة. ولم يكن يريد الملك حسين أن يبتعد عن حفلة النصر الموعودة، وإن كانت المعلومات المتوافرة لديه من مصادر الاستخبارات الغربية قبل الحرب تؤكد له ـ كما قالت شخصية أردنية سياسية ـ **«أن انتصار العرب في هذه المعركة يتجاوز الشك إلى مرحلة اليقين في الهزيمة»**.

ولذا قال الملك حسين في لقائه مع «جولدا مائير» رئيسة وزراء إسرائيل، كما جاء في كتاب الصحفي الإسرائيلي الأمريكي «روبرت سلاتر» قال:

«لقد ارتكبت خطأ تاريخيًّا حين اشتركت في حرب عام ١٩٦٧م.»

وأعرب لـ «جولدا مائير» عن أسفه. ولم يكن ذلك هو اللقاء الأول بينهما! فقد ذكر «سلاتر» أن الملك حسين اجتمع مع رئيسة وزراء إسرائيل عشر مرات خلال خمسة أعوام.

وقد استطاع الملك حسين فعلاً تخفيف التوتر بينه وبين إسرائيل، وذلك عن طريق اللقاءات المباشرة بـ «موشي ديان» وزير الدفاع، و«أبا إيبان» وزير الخارجية، ثم «إيجال ألون» الذي كان وزيرًا للخارجية ـ أيضًا ـ عندما التقى مع الحسين.

وأشار محلّلون سياسيون في الشرق الأوسط إلى أن لقاء حسين ـ شامير ربما عقد في دار ضيافة لا تبعد كثيرًا عن خط وقف إطلاق النار بين الأردن وإسرائيل. وربما تم اللقاء في إطار اللقاءات السرية التقليدية بين الجانبين

منذ لقاءات الملك عبدالله وجولدا مائير قرب نهر الأردن. وفي عام ١٩٩١م كشف الكاتب الفرسي مارك هالتر الذي تجمعه بالملك حسين صداقة حميمة النقاب عن مرافقته العاهل الأردني في زيارة سرية واحدة على الأقل إلى تل ـ أبيب، وطبقًا لهالتر زار الملك حسين إسرائيل سرًّا «ثماني مرات على الأقل»، ما بين عامي ١٩٧٠م، و١٩٩٠م.

كما أكد إسحق رابين في الأول من ديسمبر ١٩٩٢م، أنه التقى بالملك حسين في منزل صديق مشترك في سويسرا في صيف ١٩٩٢م.

ولاتُخفى بعض الدوائر الغربية أن الملك حسين استطاع التخفيف من حدة التوترات المستمرة بين العرب وإسرائيل، وذلك تجنبًا لأن تكون الأردن طرفًا في أي حرب معلنة أو نزاع يؤدي إلى تورطه مع إسرائيل.

ولكن، كيف ربط الملك حسين انسحاب العراق من الكويت بتحرير أرض فلسطين؟!

ويكشف موشي زاكس الذي كان يرأس تحرير صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، ويعمل الآن مدرسًا في إحدى الجامعات الإسرائيلية، يكشف النقاب في السابع من ديسمبر ١٩٩٢م، عن عقد لقاء سري في يناير (كانون الثاني)١٩٩١م ـ أي قبل بدء حرب الخليج بأيام ـ ضم الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي وقتئذ إسحق شامير.

وقد أورد زاكس حقيقة ما جرى أثناء ندوة جرت في الجامعةالعبرية في القدس المحتلة، نقلتها وكالة الأنباء الإسرائيلية، ولكنه لم يتطرق إلى تفاصيل الموضوعات التي نوقشت في هذا اللقاء السري.

ورفضت المصادر الأردنية تأكيد الخبر أو نفيه، إذ قال مصدر أردني:

«لقد وردت تقارير كثيرة من هذا القبيل في الماضي، وكانت سياستنا ولاتزال عدم التعليق عليها.

إلا أن المتحدث السابق باسم شامير جوسي بن كاد يؤكد النبأ، إذ قال: «التقى رئيس الحكومة السابق مع عدد من الزعماء العرب وغير العرب في أوقات مختلفة، لكن الزعماء العرب المعنيين كانوا يطلبون إلينا دائمًا عدم تأكيد انعقاد أي اجتماع».

□ □ □

«إن العراقيين ليسوا ضعفاء، وهم واثقون، ومتمسّكون بحلّ عادل وسلمي لكل مشكلات المنطقة».

الملك حسين

* حسين بين الكويت وفلسطين:

عندما قام العراق بغزو الكويت، استخدم سياسة دعائية، تتركز في أن ذلك قد تم من أجل إنقاذ الكويت من حكامها المستبدين ـ على حدّ قول العراق ـ ثم تطوّر هذا النهج الدعائي ليؤكد أن الكويت كانت جزءًا من العراق على مرّ التاريخ، ثم تحوّل هذا النهج إلى مبدأ حاول العراق ترسيخه بأن الكويت كانت الفرع الذي عاد إلى الأصل. ليقرّر العراق ضم الكويت إليه. ولم يرد ضمن كل هذه الادعاءات والحجج الدعائية أي ملمح للقضية الفلسطينية.

غير أنه في يوم الثاني عشر من أغسطس، أي بعد عشرة أيام من غزو العراق للكويت، وصدور بيانات شديدة اللهجة من أصدقاء العراق وأعدائهم رافضة ضم الكويت، سارع المنطق الدعائي العراقي إلى: الإمساك بخيوط القضية الفلسطينية، وهكذا تبنى صدام حسين وياسر عرفات والملك حسين مقولة: إن غزو الكويت إنما تم لتحرير فلسطين، وأنه إذا كان لابدّ للعراق أن ينسحب من الكويت فلابدّ ـ أيضًا ـ أن تنسحب

إسرائيل من فلسطين والجولان، وجنوب لبنان، ولابد أن تنسحب سوريا من لبنان.

والغريب أن موقف الملك حسين من القضية الفلسطينية على حقيقته، يعلمه جيدًا ياسر عرفات من كثرة الصّدامات التي تمّت بين حسين والمنظمات الفلسطينية على النحو الذي تم عرضه آنفًا. ولعل آخر الصّدامات كان في عام ١٩٨٦م، وتراشق كلاهما بالكلمات، ثم سرعان ما تبدّلت الكلمات فأصبحت مواقف.

فقد زجّت منظمة «فتح» في (٢١ آذار- مارس ١٩٦٨م) بالملك حسين إلى معركة جديدة مع إسرائيل. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية «فتح» تهدف إلى عودة الكرامة العربية إلى النفوس بعد هزيمة ١٩٦٧م، فكانت معركة مدينة «الكرامة» في الأردن، إذ استمرت حوالي ثماني ساعات (من الساعة الخامسة والنصف صباحًا إلى الثانية بعد الظهر)، تكبّدت فيها إسرائيل خسائر فادحة، فقد خسرت أكثر من (١٢٠٠) بين قتيل وجريح، وأكثر من (١٢٠٠) دبابة ومصفحة وآلية، اضطرت إسرائيل بعدها إلى التقهقر. وأجبر الملك حسين - بطريقة أو أخرى - أن يبدو مؤيدًا للمقاومة الفلسطينية، ولكن في تصوره شيء آخر، لذلك فقد ظل مع المقاومة في سياسة لم تكن واضحة أبدًا، ومتراوحة، بين الرخوة والشدة. يرخو حين يشعر بالاستياء الشعبي، ويشدّ حين يشعر بالقوة والأمن.

وما أن جاء أيلول ١٩٧٠م حتى استطاع الملك حسين عن طريق وتنفيذ وصفي التل - أن يقضي على المقاومة داخل الأردن بعد أن أطبق على خناقها وأصبحت المقاومة الفلسطينية بين إسرائيل والأردن وكأنها بين فكي «كماشة». ولكن «وصفي التل» بعد «أيلول الأسود» بمدة قصيرة لقي

مصرعه على أيدي جماعة فدائية في مصر، ربما كان المصير نفسه الذي لقيه الملك عبدالله من قبل في المسجد الأقصى.

ولهذا فإن ما كان يغلي في أعماق الملك حسين حيال المقاومة الفلسطينية منذ أيلول ١٩٧٠م له ما يُبرّره حينما وقف ليقول كلمته إثر تعثر المحادثات الأردنية الفلسطينية حول مسيرة السلام، واختلاف وجهات نظرهما، حول سبل الحل السلمي، ففي شباط ـ فبراير ـ ١٩٨٦م وجه الملك حسين خطابًا رسميًا استغرق إلقاؤه أربع ساعات، ونقل عبر شاشات التليفزيون والإذاعة الأردنية. وقد أعلن الملك حسين أنه قد أوقف محادثاته مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات، وأنه لم يعد في مقدوره مواصلة التنسيق السياسي مع قيادة المنظمة بعد تجربتين طويلتين من محاولات العمل المشترك، حتى تكون للكلمة معناها التزامًا ومصداقية وثباتًا.

وكان على ياسر عرفات ألا يفاجأ بذلك الخطاب. وقد عبر عن شعوره إثر الخطاب للسيد «أحمد حمروش» الذي أجرى مع عرفات لقاء في بغداد، حين قال:

«كان خطاب الملك حسين مفاجئًا لي، خاصة أنه بعد اجتماعي مع السيد الرئيس مبارك إثر عودة الدكتور أسامة الباز من عمان، اتفق على أن يسافر أحد الإخوة بصورة فورية إلى عمان، وهو الأخ هاني الحسن للمتابعة مع الملك حسين في الموضوع الذي وقفت عنده مباحثاتي الأخيرة معه في عمان».

كما عبّر عرفات عن تلك المشاعر والمفاجأة والرؤى حيال خطاب الملك حسين في لقاء آخر أجرته معه جريدة «القبس»، فقد سأل مجري الحوار

«بلال الحسن» عن أسباب تلك المفاجأة، وعن مدى صحة مصداقية تقديم الأردن للصيغ الثلاث الفلسطينية، وعرضها على الولايات المتحدة، وعن أسباب تريث منظمة التحرير في الرد على خطاب الملك حسين، وعن اعتقاده بنتائج الخطاب والرد عليه؟. وهل سيكون ذلك تمهيدًا لإلغاء الاتفاق الفلسطيني ـ الأردني؟. ويحاول السيد ياسر عرفات أن تظل هناك شعرة لا تنقطع بين المقاومة والأردن، فيقول:

«وإن كان الملك حسين بهذا الخطاب قد جمّد العمل، فالاتفاق ليس بنودًا مكتوبة على الورق، بل هو الجهد المشترك الأردني ـ الفلسطيني».

ولكن المحاور طلب من عرفات ردًّا صريحًا حول خطاب الملك الذي يتضمن في طياته حملة إعلامية، واتصالات مع المناطق المحتلة، وحملة استصراخ ضد منظمة التحرير، والسعي لكل ما من شأنه أن يجمّد ويلغي تنفيذ الاتفاق.

وفي منظور عرفات رؤية قانونية وشرعية لطبيعة تلك العلاقة الثنائية، يجدها في المجلس الوطني السادس عشر والسابع عشر، وما نص فيهما من قرارات، وخصوصًا ذلك القرار الذي يقيم «علاقات مميزة أردنية فلسطينية على أسس كونفدرالية، وهو فيما يبدو اتخذ في دورتين متعاقبتين للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وعمان، وقد ردّ عرفات:

«عليّ الالتزام بهذا الخط ولابد من العودة إلى المجلس الوطني لكي يتم الالتزام بموقف سياسي آخر».

كما أُثيرت قضايا أخرى عبر ذلك اللقاء، ولا تخلو من حساسية وإثارة. كفكرة «المصداقية» التي أوردها الخطاب، وقال فيها:

«إن قيادة المنظمة ليس لديها مصداقية سياسية».

وكان الجواب طويلاً، وبدأه بالعبارة التالية:

«إذا كانت المصداقية تعني أنني لا أريد الخيانة، فتفسير المصداقية هكذا شرف لا أنفيه».

ثم يسترسل بإيراد الوقائع التي يؤكدها شهود العيان بأن تلك «المصداقية» يتهم فيها الجانب الأردني ـ أيضًا ـ كما يتهم عرفات الأردن بأنه أصبح القناة التي تقوم أمريكا بمحاورة الطرف الفلسطيني من خلالها، ولا يريد عرفات أن يتهمه مباشرة بأنه هو الذي تخلى عن الفهم المشترك لمعاني اتفاقية عمان، إنما يريد أن يظل محافظًا على الشعرة الموصولة بينهما، فيقول:

«لا نستطيع أن نقول ذلك. ولكن هو ـ الحسين ـ في لحظات أشار إلى أنه لابد من إعادة النظر في قرارات القمة العربية، والعودة إلى قرارات الرباط عام ١٩٧٤م وليس فقط قرارات قمة فاس».

على أن كل ما كان يسعى إليه الملك حسين من خطابه هو تأييد الجماهير الأردنية والفلسطينية له، عسى أن يفلح في محاولة لتشكيل قيادة فلسطينية بديلة. وقد أثار ذلك الخطاب ردود فعل واضحة لدى كثير من وكالات الأنباء والصحافة العالمية، مثل «نيويورك تايمز»، و «الواشنطن بوست»، وهما اللتان صورتا الوضع بأن الجماهير الفلسطينية ستتدفق، بعد خطاب الملك حسين معلنة تأييدها له، ولكن عرفات استبعد مثل تلك المظاهرة، لسببين: الأول أن وزارة الخارجية الأمريكية والمسئولين عن الشرق

الأوسط في الإدارة الأمـريكية قد أصيبـوا بالخيبـة حين وجـدوا المـوقف الفلسـطيني داخـل الأرض المحتلة خلافًا لما صورته لهم وكالات الأنباء. والثـاني: أن المـوقف الفلسطيني يمكن أن ينفجر لصالح المقاومة التي قد تحدث شرخًـا أردنيًا ـ فلسطينيًا، وهو ما لا يريده عرفات خشية من عودة رواسب الماضي، وما يحمله من مآسي أيلول ١٩٧٠م.

وإذا كان ياسر عرفـات في رده على خطاب الملك حسـين لينًـا في الانطباع والرؤية، ومتراخيًا بين الاتهام والاعتدال، إذ يرى الحسين مخلاً بما اتفق عليه، وفي الوقت نفسه لا يتهمه، وإنما يحاول توضيح الأمور. إذا كان عرفات كذلك، فإن الملك حسين كان في خطابه وفي الحوار الذي أجرى على إثره كان أشد اتهامًا وهجومًا وتأنيبًا، فما كان يأخذه على المنظمة أنه ليس من المعقـول أن نقول للعالم أجمع إننا اتفقنا على كل شيء وبعد ذلك (يأتون ليحدثوني عن قضية تقرير المصير)، وهي عملية تخص شعبًا له سيادة على أرضه. ويرى الملك حسين أن قادة المنظمة الحاليين يريدون الحكم، وليس استرجاع الأرض.

ولأن الحـوار من طبيعتـه إعـلامي، فإن المحـاور يُدرك مدى تأثير الكلمات على الجمهور، مهما تتجلّى مهارته وذكاؤه، والملك حسين لا تعوزه مثل تلك الأمور، لذلك يُدرك ببصيرته مدى تحقيق هدفين في آن واحد، هما: التـأييد والتـأليب. تأييد الجـماهـير له، وتأليبهم على مُناوئه. ولابد للمُحاور أن يدرك ـ أيضًا ـ طبيعة الحوار من الوجهة الإعلامية والتأثيرية. لذلك نجد رئيس تحرير صحيفة السياسة يسأل الملك حسين:

ـ بعد أن ألقيت خطابك التاريخي: كيف شعرت بأحوال الضفة الغربية تجاه هذا الخطاب؟

ويجيب الملك:

- نعم هناك ردود فعل كثيرة. نحسها من خلال الوفود التي تصل إلينا هنا في الأردن حاملة معها مشاعرها وأحاسيسها.

وكأن السائل يشك في حقيقة تلك المشاعر! فيسأل:

- هناك من ينتقد ويرى أن التجاوب كان قليلاً تجاه الخطاب في الضفة الغربية،

ولكن الملك حسين يدرك طبيعة السؤال والحقيقة التاريخية لقضية فلسطين وتقسيمها وبخاصة كيف آلت تلك الضفة للأردن، ثم اتبعت لإسرائيل؟ فيجيب الملك:

- أعتقد أن التجاوب جيد، إلا إذا كان الناس راضين عما آلت إليه الأحوال التي يعيشونها ويعتقدون بأن الأسلوب الآخر يستطيع مجابهة عقول الصهاينة، وخططهم وقواهم. إذا كان كذلك فهذا خير وبركة ولكن المهم أن نعرف رأيهم وموقفهم حتى ندرك. على أية أرضية نقف. إنني أحس أن الناس متعبة، وأنها تريد أن تعرف ماذا سيحدث لها، ولا تريد أن تفوت فرصة، كما فاتت أخرى!!

ولا يغيب عن السائل حقائق التاريخ الماضي والحاضر، لذلك وجدناه يود ألا يمسح من ذاكرة الشعوب تلك الحقائق. فيسأل:

- الصحافة الأمريكية والعالمية كثيراً ما تتحدث عن لقاء أردني - إسرائيلي سري. فهل هذا صحيح؟!

ويبدو أن الملك قد توخّى الحذر لمثل هذه الأسئلة، كما أنه ربما كان يريد لتلك الذاكرة الشعبية أن تعيش مع ذلك الوضع التاريخي على نحو ما. حتى يقول بصيغة المدافع والمؤكد والمنطقي:

ـ لقد أجبنا على هذا السؤال كثيراً، وهو أنه غير حقيقي. لكني أضيف هنا أنه لا مفاوضات مباشرة مع إسرائيل إلا من خلال مؤتمر دولي على الشكل الذي رسمنا معالمه، والذي تبلور قبل أن يعلن الأردن وقف التنسيق مع منظمة التحرير وقيادتها الحالية.

ويخرج القارىء من تلك اللقاءات وحوارها أن كلا الرجلين ـ عرفات والحسين يحاولان على نحو ما أن ينسف كل منهما الآخر، ويزيل وجوده ولو بتحالفه مع إسرائيل والحقيقة فإن الملك حسين يحسب حساب عرفات أكثر من حساب إسرائيل، لأن الوقائع والأحداث أثبتت روح الوفاق والاتفاق بين الجانبين الأردني والإسرائيلي. حتى أنه قبل الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، كان قد لاح في الآفاق مشروع «شارون» الإسرائيلي الذي يقضي بتحويل الأردن إلى وطن بديل لفلسطين، وعلى ضوئه تحل القضية الفلسطينية.

ولهذا حاول «محمد حسنين هيكل» في كتابه: «حرب الخليج»، أن يظهر الحسين بموقف الخائف الحذر من ذلك المشروع بعد هجرة اليهود السوفييت، عندها ستضيق الأرض الموعودة بالقادمين إليها، ويشتد الزحام إلى درجة الانفجار، ولا يكون هناك بديل عن سكان الضفة الغربية وغزة والعرب الذين اختاروا الإقامة في إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨م إلا الأردن، ليكون وطناً بديلاً للفلسطينيين.

وبذلك أصبح محتمًا عليه أن يخطو خطوة وحدوية لإثبات منطلقاته القومية، والحفاظ على دوره العربي المتميز. وباحثًا عن تجمع مشرقي تدخله الأردن والعراق ومصر ثم اليمن، يمثله مشروع «مجلس التعاون العربي».

* حلف بغداد وموقف الملك:

ولم يكن الملك حسين وحده صاحب تلك المواقف التاريخية، إذ إنها لم تنبت من فراغ، ولكنه سار على المنهج نفسه الذي سلكه جده عبدالله ـ متعاملاً مع قضية فلسطين بذكاء، يهدف إلى تحقيق سياسة تضمن عدم المواجهة مع الإسرائيليين ومع الغرب، وقد جسد ذلك النهج الكثير من المواقف، كمواقفه من حلف «بغداد» والتبعية التي لم تكن سرية للسياسة البريطانية المرسومة. وعلى الرغم من أن الحكومات الأردنية المتعاقبة لم تكن دائمًا متفقة مع سياسات الملك حسين، فإنه بذكاء شديد ـ أيضًا ـ يعرف كيف يختار الذين يتفقون مع سياساته وأهدافه. ولذا فقد خرج سعيد المفتي، أحد رؤساء وزرائه عام ١٩٥٥م مستقيلاً، وذلك عندما حاد عن سياسات الملك احتجاجًا على رغبة الأردن الانضمام لحلف بغداد.

وحينما استدعى الملك حسين «سعيد المفتي» وطلب إليه بإلحاح ألا يستقيل، ويبقى بالحكم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. أجابه المفتي:

«لقد سبق لي أن رفضت الدخول في مفاوضات مع اليهود، يوم طلب مني المرحوم جلالة الملك عبدالله ذلك. ورفضت الاشتراك في وزارة توفيق أبوالهدى، لأنها زورت الانتخابات وتحدت إرادة الشعب.. والآن اسمح لي أن أستقيل، لأنني لا أريد أن ينضم الأردن في عهدي إلى معاهدات واتفاقيات مشبوهة. نحن نريد التخلص من الاستعمار والتعاون مع بريطانيا فكيف نربط الأردن بعهود ومواثيق بريطانية جديدة وننقل الأردن من معاهدة موقوتة لحلف طويل الأجل».

وكان «هزاع المجالي» الذي عين فيها بعد رئيسًا للوزراء يسمع هذا الحديث، فقال للملك:

«إنني أرى غير رأي الأستاذ المفتي. واسمحوا لي أن أشكل الوزارة بدلًا عنه. وخرج المفتي لداره، وشكل المجالي الوزارة.

ويبدو أن الملك حسين كان متحمسًا للانضمام إلى حلف بغداد، وحتى وإن أقلع «المجالي» هذا عن توقيع اتفاقية الحلف، فإنه مستعد للتوقيع عليها بمفرده. ولكن هزاع المجالي يقف في وسط البرلمان لينال ثقة حكومته، ويقول مدافعًا عن حلف بغداد:

«نحن إذا جاهرنا بالحقيقة الأردنية الراهنة من أنها ذات تبعية لبريطانيا حتى سنة ١٩٦٨م، وهي تبعية قابلة للتنفيذ، ومن أنها - أي الحقيقة الأردنية - في أزمة اقتصادية مستعصية، لا يقال لها أن تختار مادامت الأردن في هذه الحال. ومن أنها في حدودها الطويلة مع إسرائيل ستظل هي، لا سورية ولا لبنان ولا مصر ولا العراق ولا السعودية عرضة للخطر الداهم من إسرائيل، ومن أنها تضم من اللاجئين الفلسطينيين البائسين أغلبيتهم العظمى، إذا جاهرنا بهذه الحقيقة الأردنية، وجدنا أنفسنا أمام هذا البيان الوزاري. إننا مازلنا حيث كنا أمام بيانات وزارية كثيرة سبقت، لم تصف الداء ولم تصف الدواء. فقد أردت مجتهدًا - يعني من خلال حلف بغداد - للشعب الأردني أن يبلغ حياة كريمة في أربع سنوات، وأردت له خططًا واسعة للنمو الاقتصادي، وأردت له منعة من اليهود. وبالتالي أردت للأردن أن تبرز شخصيته العربية النبيلة».

ولكن الشعب الأردني أبدى معارضة شديدة لانضمام بلاده لحلف

بغـداد، وأعلن الفلسـطينيون أن الانضـمام إلى الحلف يعتبر خيانة كبرى للقضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من سياسة المناورة وامتصاص غضب الجماهير التي اتبعتها بريطانيا، فإنها لم تفلح في التحكم في زمام الأمور، وبخاصة أيام «سعيد المفتي» حين وعـد رئيس الأركان البريطاني «جيرالد تمبلر» وزارة المفتي بأن تبذل بريطانيا جهودها لحل مشكلة الفلسطينيين على أساس قرارات مجلس الأمن، مقابل انضمام الأردن إلى حلف بغداد (تركيا والعراق وبريطانيا)، فأخذ الرأي العام يردد الإشاعات حول تفريط الحكومة الأردنية الجديدة في قضية فلسطين. وفي الحـال أصـدر الـديوان الملكي بيانـًا نفى فيه تلك الشائعات، وأكد فيه أن الأردن لن تتخلى عن الوفاء بالتزاماتها نحو الدول العربية الشقيقة، وأن تلك المحادثات التي تربطها مع الجنرال «تمبلر» لم تكن إلا لتعديل المعاهدة البريطانية».

ولم تنطل تلك الأساليب على الجماهير العربية، فعمت الأهالي موجة من السخط والمظاهرات الصاخبة ضد وزارة «هزاع المجالي»، التي تحاول ضم الأردن إلى حلف بغداد. وقد استحالت تلك المشاعر إلى ثورة عارمة، ألقت القنـابل على دُور الوزراء الجدد، ورفض الجنود والضباط الأردنيون قمع المظاهرات، وتنفيذ أوامر رؤسائهم الإنجليز، وقبعوا في ثكناتهم، واستطاع جلوب باشا بقوة العشائر التي يسيطر عليها أن يعتقل اثني عشر ضابطًا عربيًا من الذين امتنعوا عن قمع المظاهرات.

وقد استجاب الأردن لصوت القومية العربية، الذي راح يردد صداه الشعب العربي من المحيط إلى الخليج في السنتين الأخيرتين من إعلان حلف بغداد (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧م).

واستطاع الملك حسين بذكائه حينًا، وحسن الاستجابة للصدى العربي العام حينًا آخر، أن يتّخذ موقفًا لا يظهر فيه، وكأنه يجدف ضدّ التيار العربي العام، ووجدها فرصة مناسبة أن يكون موقفه من القوة بحيث يسجله التاريخ له، وذلك حين بادر إلى عزل «جلوب باشا» من مهمته العسكرية في الأردن، وترحيله فورًا عام ١٩٥٧م إلى وطنه.

وكان يمكن لعزل «جلوب باشا» أن يشكل للملك حسين خطرًا خارجيًا، لولا أن حالفه الحظ، بتلك الظروف السياسية والدولية التي خدمته، فضلًا عن الجو العربي العام الذي كان يموج بالمشاعر القومية والكراهية للاستعمار والصهيونية. فاستطاع، إلى حين، أن يعيد لنفسه ثقة العرب به، ويمسح عن وجه التاريخ بعض صفحاته السوداء التي كلما قرأها العربي أحس بالنقمة على الأيدي التي كانت عضدًا قويًا لبريطانيا، وخصوصًا في الأعوام السابقة لضياع فلسطين، وتقسيمها ونكبتها.

على أن الملك حسين لم يستقر على سياسة ثابتة ومتزنة، فقد ظل مع كثير من الجهات العربية والدولية والفلسطينية في حالة مدّ وجزر، وشدّ ورخو، وإقبال وإدبار، وتأييد واستنكار.

وقد رأى صاحب كتاب «ماذا جرى في الشرق الأوسط؟» الذي ألفه ناصر الدين النشاشيبي عام ١٩٦٢م:

«إن الأردن طيلة السنوات العشر الماضية ١٩٥٢ - ١٩٦٢م، قد عاش ومنذ مقتل الملك عبدالله حتى اليوم، يتخبط في حيرة مفزعة من الاتجاهات السياسية. فهو تارة مع العراق الهاشمي، وهو تارة مع السعودية، وهو تارة يساير الركب العربي، ويوقع ميثاق الدفاع المشترك، ويطرد «جلوب» من الجيش العربي، وهو تارة يحاول

الـدخـول في حلف بغـداد، ويعيـد الضباط الإنجليز إلى صفوف الجيش العربي، وهو تارة في اليمين، وتارة في اليسار، وتارة يهاجم إسرائيل، وتارة يتهجم على القاهرة».

«ما سر ذلك؟! وما معناه؟! وما دلالته؟!!»

«سره أن الأردن لا يعـرف أين هو، ولا يعرف ماذا يريد.. أقول (الأردن) وأعني حكام الأردن. أعني الملك الشاب»!! كان ذلك هو رأي مؤلف الكتاب.

* غموض المواقف:

وعلى الرغم من كل هذه المواقف المتناقضة تجاه القضية الفلسطينية منذ الملك عبدالله،. وحتى الملك حسين، إلا أن الأخير قد عاد مرة أخرى يؤدي الأدوار القـديمـة، ويساند الرئيس العراقي في مقولته: أن احتلال الكويت وضمّه للعراق كان من أجل فلسطين.

ففي مؤتمر صحفي عقده الملك حسين في عمان يوم التاسع عشر من يناير قال ردًا على سؤال حول ادعاء صدام بأن هذه الحرب من أجل فلسطين:

«لا أستطيع التحدث نيابة عن الآخرين، والعراق يدفع الثمن نيابة عن الآخرين، ويجب معالجة هذه المشكلة ولسوء الحظ فإن الجهود في هذا الاتجـاه قد تعقـدت، وتم تبنى الخيـار العسكري. ونحن في الأردن نعتقد أن كل من لا يرى ربطًا بين المشكلتين فإنه ساذج».

قال هذا الملك حسين يوم ١٩ من يناير، والحملة الجوية مستمرة، ووصف من لا يربط بين مشكلة الكويت ومشكلة فلسطين بالسذاجة!!

وفي يوم ١٣ فبراير وأثناء لقاء تم بين الملك حسين في عمان وممثلي وسائل الإعلام الألمانية، قال:

«إننا نحتاج بضعة أيام من الهدوء لإتاحة الفرصة أمام وقف هذا الجنون في مراحله الأولى».

وأضاف:

«إنه ينبغي تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن بشأن الخليج بما فيها تلك القرارات التي تنطبق على الاحتلال الإسرائيلي، لأرض فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأراضي سوريا ولبنان».



● الرئيس صدام يشوي، والملك حسين ينتظر.

غير أن الملك حسين نفسه، وبعد أن التقى مع الفريق عمر حسن أحمد البشير رئيس مجلس ثورة الإنقاذ الوطني بالسودان في مطار عسكري بعمان: سئل عما إذا كان يتعيّن الربط بين تسوية أزمة الخليج والنزاع العربي الإسرائيلي؟!.

قال الملك حسين، ـ وكان ذلك قبل يومين من شن الهجوم البري من قبل قوات التحالف ضد العراق ـ:

«إن القضية الفلسطينية ينبغي أن يتم تناولها في حد ذاتها».

وقال:

«فلنترك ذلك جانبًا الآن».

واعتبر ذلك تحولاً في موقفه الذي كان يشدد في السابق على الربط الذي نادت به بغداد ورفضته واشنطن وحلفاؤها مرارًا.

وعاد يومها الملك حسين ليدلي ببعض العبارات المؤثرة الأخرى، عندما تأكد مما ستحمله وسائل الإعلام خلال أيام من أخبار وحقائق عما تم خلال حرب تحرير الكويت. وقال وهو يركز على استخدام نبرات صوته العميق ليعبر عن حجم المرارة في داخله، إذ قال:

«إن جروحًا كثيرة قد فتحت، وقد آن أوان البدء في تضميدها. وإن خسائر بشرية كثيرة قد وقعت، وقد آن الأوان لوضع حدّ لهذه الخسائر».

وقد تزامن المؤتمر الصحفي للملك حسين مع إذاعة راديو بغداد لبيان عسكري عراقي يتهم واشنطن وحلفاءها بتقويض فرص السلام بشن حرب برية، وقد نفى مسئول عسكري أمريكي بدء هجوم بري.

والحقيقـة فعـلاً، أن هذا البيان قد صدر قبل يومين فقط من شنّ الحلفاء للحرب البرية.

ويبـدو أن الملك حسـين عاهـل الأردن الـذي كان يعتـبر صديقًـا لواشنطن في وقت من الأوقات قد أصبح واقعًا تحت تأثير بغداد، وقال الملك حسين الذي يرفض اتخاذ خط متشدد ضد العراق للتليفزيون الأمريكي:

«أرجو أن تصدقوني، إن تخويف العراق لن يجدي، وإننا قد نصبح في موقف أسوأ بكثير من الذي نواجهه في الوقت الراهن».

وقبل هذا التاريخ بفترة شهرين تقريبًا، أي في السابع من ديسمبر، كان الملك حسـين يقابل مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، في قصره الفخم بعـمان، بلغة الواثق عن قناعة بأن العراق لن ينسحب من الكويت طالما أن المشكلة الفلسطينية لم تحل، وقال:

«إن العراقيين ليسوا ضعفاء، وهم واثقون ومتمسكون بحل عادل وسلمي لكل مشكلات المنطقة».

□ □ □

«إن البعث كان قد اتفق مع إسرائيل بعد شهر من انقلاب ٣٠ من تموز - (يوليو) وبالتحديد في ٢٩ من آب - (أغسطس) ١٩٦٨م على عدم اشتراك العراق في أية عملية ضد إسرائيل».

حردان التكريتي

* العراق، فلسطين: وقفة تاريخية

كان هناك تقارب بين سياستي الأردن والعراق حيال الدول العظمى وإسرائيل، لأن البلدين كانا في ذلك الوقت يمثلان الأسرة الهاشمية. ومع النقلة الحزبية في العراق لم يتغير شيء، إذ اتخذ حزب البعث علم ثورة الشريف حسين شعارًا له. وظلت رؤى الحكام وتفكيرهم وسلوكهم حيال قضية فلسطين كما هي، إذ أن حزب البعث الاشتراكي يقوم منذ تأسيسه على اتباع سياسة الأسرة الهاشمية بما فيها الوفاق مع الصهيونية.

وإذا عدنا قليلاً إلى تاريخ ذلك الحزب نجد أن مؤسسيه، في مطلع الأربعينيات، شخصان هما: «زكي الأرسوزي، ومتشيل عفلق». فالأول يمثل طائفة إسلامية باطنية وفدت إلى سورية من لواء اسكندرونة، والثاني يدين بالديانة المسيحية، فكلاهما يمثل الأقلية السائدة في بلاد الشام.

فحين جاءت مناسبة مولد الرسول، ﷺ، إثر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م ألقى «ميشيل عفلق» محاضرة في جامعة دمشق بعنوان: «ذكرى مولد الرسول العربي»، استطاع من خلالها أن يتسلل إلى مشاعر الطلبة

العرب، مسلمين ومسيحيين ببعض الجمل الرنانة ذات الإيحاء العربي الأصيل كقوله:

«كان محمد كل العرب، فليكن كل العرب اليوم محمد».

وانخرط الأرسوزي وعفلق في العمل السياسي والقومي، وحققا عن طريق التنظيم الحزبي تأييدًا وانتشارًا، وخصوصًا لدى الفئات التي تدين بملتيهما.

على أن بعض المفكرين السياسيين العرب آنذاك، ممن لديهم الرؤية الثاقبة لجدران الأروقة الدولية السرية، استطاعوا أن ينبهوا الناس إلى نوايا مؤسسي حزب البعث، وحقيقة ارتباطهم بدول ومنظمات أجنبية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تزداد حركة البعث قوة مع مرور الزمن. واستطاع الحزب، عن طريق التنظيم السري، أن يتسلم الحكم والسلطة في بعض البلدان العربية. وظل الأرسوزي في سورية حتى مات فيها منذ سنوات ومكث عفلق في العراق حتى مات فيها هو الآخر.

ولولا التنظيم الحزبي بين صفوف الجيش، وطرح شعارات الاشتراكية لما استطاع الحزب وقادته أن يتسلموا مقاليد الحكم.

وكانت أمنية إسرائيل أن يتسلم دفة الحكم في البلدان العربية المجاورة لها زعماء أو قادة عسكريون اشتراكيون. وقد جاء في كتاب: «أعوام التحدي» لمؤلفه «بن جوريون»:

«إن إسرائيل ستبقى عنصراً غير مرغوب فيه في المنطقة إلى أن تسيطر طبقة العسكريين ومفلسفو ومبدعو كل ما تأتيه هذه الطبقة، وأن الهوة ستزول حتمًا بين إسرائيل ودول المنطقة حالما تسود الاشتراكية والعسكرية على حياة دول المنطقة».

وتهدف إسرائيل من سيادة الاشتراكية والعسكرية إلى أبعاد عميقة،

أفصح عنها الصهيوني «فنرروكوي» عضو حزب العمال البريطاني الذي ذكر كلامًا صريحًا عن محادثات جرت بينه وبين حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٨م، إذ قال:

«أستطيع القول: إني اجتمعت إلى أعضاء وقيادة حزب البعث الاشتراكي من الذين درسوا دراسة جدية النظرية الاشتراكية والعمل الاشتراكي، والذين لديهم تفهم صحيح للمبادىء الاشتراكية».

ثم يتابع قائلًا:

«إن ما يشكو منه الاشتراكيون الإسرائيليون هو أن الشعوب العربية ترزح تحت سيطرة شيوخ الإقطاع. ولذلك فالتعاون معهم يشكل صعوبة فادحة، لكن حزب البعث يفضح الإقطاع وينادي بأن الثروة الناتجة عن النفط يجب أن توزع على الشعوب بدل أن تذهب إلى يد الإقطاعية».

وقد تحققت أحلام إسرائيل في ظهور وبروز زعامات قيادية وعسكرية اشتراكية، فكان صدام أحد هذه الزعامات.

وقد ذكر «ميشيل عفلق» الأمين العام لحزب البعث، بعد سنوات قليلة من كلام «بن جوريون» السابق، وفي كتابه: «في سبيل البعث» إن:

«التعجيل في النضال الاشتراكي يقضي على مخاوف الأقلية اليهودية من استحالة تعايشها السلمي العادل مع العرب».

ودافع بعض رفاقه عن هذه الرؤية، وادعوا أن المقصود باليهود هم الأقلية اليهودية العربية، لا الكيان الصهيوني في فلسطين، بينما «فنرروكوي» الصهيوني البريطاني قد ذكر ضمن حديثه السابق بأن:

«على الاشتراكيين الإسرائيليين أن يعلموا أن الأستاذ متشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث، قد أشار لي وللدكتور «توزو» بأنه على استعداد للدخول في مناقشات مع الاشتراكيين اليهود على أساس اتخاذ عمل مشترك لإقامة اتحاد اشتراكي للشرق الأوسط».

فكان هذا تمهيدًا من مؤسس الحزب وأمينه العام لإقامة علاقات طيبة مع أحزاب إسرائيل وقادتها - ثم ترجم حكام العراق في الحزب تلك العلاقات إلى صيغة عملية حين ذكر «حردان التكريتي» في مذاكراته:

«إن البعث كان قد اتفق مع إسرائيل بعد شهر من انقلاب ٣٠ من تموز - (يوليو) وبالتحديد في ٢٩ من آب - (أغسطس) ١٩٦٨م على عدم اشتراك العراق في أية عملية ضد إسرائيل».

كما أفاض في الحديث عن تلك العلاقات تقرير «الفورين روبرت» الصادر عن مجلة «الأيكونومست» في ١٩٩٠/٩/٣م قائلًا إن:

«العراق حصل على أسلحة إسرائيلية، واستخدمها في حربه ضد إيران، وأن (٨٠٪) من صفقات الأسلحة التي حصل عليها العراق جاءت عبر الأرجنتين، لأن ممثلي الشركات الإسرائيلية يقيمون بصفة دائمة في الأرجنتين، للإشراف على نقل الأسلحة الإسرائيلية إلى العراق. ولهذا فقد افتتحت العراق مكتبًا تجاريًا لها في العاصمة الأرجنتينية، بعيدًا عن السفارة العراقية ليكون ستارًا للمباحثات مع تلك الشركات».

وعندما أعلن صدام حسين في ١٩٨٩م ذلك الإعلان الشهير بأنه سيحرق نصف إسرائيل، فرحت الشعوب العربية التي عاشت الإحباط

سنوات طويلة. إلا أن الكثير من الساسة والمفكرين العرب توقفوا عند ذلك طويلاً، فالموقف العراقي في الحروب السابقة ضد إسرائيل لا يبرز التسليم بصحة ذلك الإعلان.

فقد شهد العرب حروبًا عديدة مع إسرائيل، كانت مشاركة العراق فيها محدودة للغاية، ففي حرب ١٩٤٨م أسهم العراق في هزيمة العرب، بينما في حرب ١٩٦٧م لم يصل الجيش العراقي إلى الجبهة الأردنية إلا بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية على أن العراق خاض حربين الأولى ضد إيران والثانية ضد عرب الكويت.

وإذا ناقشنا مدى حرص الرئيس العراقي على القضية الفلسطينية، يظهر لنا أن العلاقة بين الرئيس صدام حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية (فتح) لم تكن على ما يرام! بل وصلت في أكثر مراحلها إلى حد الكراهية المطلقة، وبدأت بإقفال مكاتب (فتح) في العراق، ومنع إذاعة برنامج (صوت فلسطين) من الإذاعات العراقية، واستمرت إلى حد الاغتيالات.

لقد حاولَ صدام حسين في البداية استقطاب الحركة الفلسطينية إلى إطار السياسة العراقية والسيطرة على نشاط المنظمات الفدائية ضمن التيار العام الذي ظهر في تلك المرحلة في دول المواجهة العربية، وعندما لم يلق النظام العراقي تجاوبًا من المقاومة، أقدم صدام حسين على تشكيل منظمة فدائية خاصة تعتنق أفكار حزبه هي: «جبهة التحرير العربية»، التي ساعدته في تنفيذ السياسة العراقية. وعلى الرغم من المغريات المقدمة من الحزب للمواطنين كي ينتسبوا لهذه الجبهة، كان الإقبال عليها مخيبًا لآمال الحزب.

وقد ذكر «حسن العلوي» في كتاب: «دولة المنظمة السرية»:

«إن البعث فتح ذراعيه وخزائنه للخارجين على فتح، وامتدت أصابع البعث لعقد صفقات عاجلة مع خصوم فتح وتم منحهم مساكن اليهود العراقيين المهاجرين مقرات لهم. وهكذا كانت التحالفات البعثية تهدف إلى تفتيت فتح».

وجاء في «وثائق سرية حول إيران وفلسطين ومخططات الكيان الصهيوني» أنه:

«بعد دخول القوات السورية إلى لبنان طلبت جبهة التحرير العربية التدخل العسكري. وفي يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧م خرجت القوات العراقية رسميًا من لبنان. ومع أن الجبهة التي ينتمي إليها عراقيون ولبنانيون موالون لحزب البعث العراقي، كان عددهم في أواخر عام ١٩٧٦م ما بين ٣٠٠ ـ ١٣٠٠ عنصر، قد ارتضت هدنة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٦م، إلا أنها شاركت في الاشتباكات عام ١٩٧٧م بين الصاعقة وقوات الردع. وبعد هجوم إسرائيل على لبنان في مارس «آذار» ١٩٧٨م دخلت الجبهة إلى جنوب لبنان في أواخر إبريل (نيسان). ودخلت فتح في اشتباكات مع المجموعات الموالية للعراق، لاسيما أن هذه الجبهة كانت تعارض منهج «فتح» الاعتدالي المرتبط بالجنوب وقوات الأمم المتحدة».

ومن المنظمات المرتبطة بالمخابرات العراقية، منظمة «حزيران الأسود»، وقائدها «صبري البنا» (أبونضال) الذي استطاع أن يقود انشقاقًا في حركة «فتح» منذ عام ١٩٧٤م تحت زعم تخلي فتح عن الكفاح المسلح، ولهذه المنظمة دور كبير في الاغتيالات العربية والعمليات الإرهابية. وتوجد

قواعـد هذه المنـظمـة في «الحبانية» بالعراق، ولها ارتباط بالإرهابي الدولي «كارلوس». وتقوم بتهديد الأنظمة العربية والفلسطينية، وفقًا للسياسة العراقية.

ويبدو أن «عرفات» نفسه قد تعرّض عدة مرات لمحاولات الاغتيال من النـظام العـراقي. ذكـر ذلـك «حسن العلويّ» في مقابلة له مع مجلة (المجلة) نشرت في العدد ٥٥٦ في ٩/١٠/١٩٩٠م، نقلاً عن اللواء «حسن النقيب» قائد القوات العراقية في الأردن عام ١٩٧٠م، وقد جاء في هذه المقابلة:

«إنـه تسلم وهـو في مقره العسكري رسالة من مجلس قيادة الثورة العراقي موجهة لعرفات الذي كان هو الآخر مقره في الأردن، مع توصية من بغداد بتسليم الرسالة له شخصيًا إلا أنه لسبب ما حضر مساعده «أبوجهاد» الذي ما أن هم عرفات بتسلمها حتى اختطفها أبـوجهـاد معلنًـا أنها ملغـومة، وبعرضها على جهاز الفحص ظهر بالفعل أنها ملغومة. ومنذ تلك اللحظة انعقدت صداقة بين النقيب وعرفات الذي شرح له خلفيات الحادث، ثم التحق النقيب فيما بعد بالمنظمة».

وعندما غزا العراق الكويت ١٩٩٠م كان (أبو إياد» الساعد الأيمن للسيد عرفات، ضد هذا الغزو، وقد كتب «بير سالينجر» مقالاً بعنوان: «خطوات مترنحة في الرمال» في صحيفة «الجارديان» في ٤ من فبراير (شباط) ١٩٩١م، أورد فيه قصة اغتيال (أبو إياد)، ويلخصها بأنه:

«خـلال الشهـور التي أفضت إلى الحـرب «غـزو الكويت» بلغت زيـارات عرفـات ونـائبه «أبو إياد) لبغداد سبع زيارات. وفي ١٦

نوفمبر «تشرين الأول» ١٩٩٠م انفجر أبو إياد في وجه صدام، ووجه إليه انتقادًا لغزوه الكويت، قائلاً له: «تقول: إنك تريد مساعدة الحركة الفلسطينية في الكويت، إنك تدمر أسرتي بالكويت، فقد فقدوا جميعًا وظائفهم، ويواجهون مصاعب في العيش». فتملك الغضب صدام، وأمر بإخراج أبو إياد من مكتبه، بل أراد أن يزج به خارج المكتب بنفسه، ولكن عرفات قال له: «إنها ستكون غلطة منه». وغادر الرجلان بغداد، ولكن «أبو إياد» قال: إنه لن يقابل صدام أبدًا بعد ذلك».

وفي ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١م وهو اليوم السابق على بداية الحرب، اغتيل أبوإياد في تونس ومعه آخر «أبو الهول» من قيادة المنظمة. وكانت حركة «أبونضال» هي التي نفذت العملية. ليضاف اسما الضحيتين الفلسطينيتين إلى قائمة الضحايا الكثيرة التي ذهبت إلى ربها بيد عربية.

* اغتيالات فلسطينية:

ولقد أورد «فؤاد كاظم» صاحب كتاب (أرقام وآراء حول نظام البعث في العراق) أسماء بعض ضحايا صدام ممن كانوا أهم العناصر النشيطة والمضادة للنشاط العراقي على الساحة الفلسطينية.. مثل:

«اغتيال (سعيد حمامي)، مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في لندن عام ١٩٧٨م، و«عز الدين فلق»، ممثل المنظمة في باريس عام ١٩٧٨م و«علي ناصر ياسين»، ممثل المنظمة في الكويت، و«عادل

وصفي»، في بيروت، و«نعيم خضر»، ممثل المنظمة في بروكسل بعد أن رفض التهديدات العراقية التي كان ينقلها إليه السفير العراقي في العاصمة البلجيكية و«عصام السرطاوي»، ممثل منظمة التحرير كعضو مراقب في الأمم المتحدة. بالإضافة إلى مئات «الكوادر» الفلسطينية في لبنان.

وقد نشرت صحيفة «صدى العراق» في عددها الذي صدر في ١٩٨١/٨/١م:

«إن القيادة العراقية قد استولت على الأسلحة التي كانت الصين قد أرسلتها إلى المنظمة، وكذلك الاستيلاء على حصة المنظمة من مصنع الأسلحة المشترك في العراق، وقامت بإغلاق كافة المعسكرات الخاصة بالتدريب، وساومت الفلسطينيين الموجودين في العراق على الانضمام لحزب البعث والانخراط في صفوف الجبهة العربية، وسجنت من رفض منهم إطاعة هذه الأوامر، ومنعت - أيضًا - جمع التبرعات للمقاومة من الشعب، وكذلك منعت كتابة الشعارات أو الملصقات الفلسطينية، أو إقامة أي احتفال فلسطيني بدون موافقة السلطات البعثية، ومنع قبول أي طالب فلسطيني في المعاهد والكليات العراقية إذا ثبت أن له علاقة بتنظيم آخر غير حزب السلطة ومنظماته».

ولم تكن هذه المواقف غائبة عن السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه لم يشأ أن يدخل في مواجهة مباشرة مع العراق.

ففي حوار أجرته معه جريدة القبس (١٦/ ١٠/ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠/٥/١١م) أي قبل غزو العراق للكويت بشهرين، قال:

«إن الكثير من الانقلابات العسكرية العربية، كان البيان رقم واحد يتحدث عن تحرير فلسطين كمبرر لهذا الانقلاب، وانحناءً لمشيئة الجماهير العربية في ذلك القطر، غير أن هذه الأنظمة كانت بذلك تزايد وتتاجر، وهي بعيدة عن قومية حركة فلسطين».

وقد حاول المحاور «توفيق أبوبكر» أن يؤكد أن كل الدول العربية تساهم في قضية فلسطين بشكل بارز وفعال، ولكن السيد ياسر عرفات حاول أن ينفي ذلك الانطباع عن ذهن المحاور. وقال:

«ليس كل الدول العربية. وأود أن أقول لك إنك متأثر بتجربتك في الخليج، ولا يجوز تعميم هذه التجربة على مستوى الوطن العربي، عندها ستخرج بنتائج غير دقيقة على مستوى الفكر والنتائج، وعلى مستوى التنظير، فدول العسكر والأحزاب تعلن ولا تقدم».

والسيد عرفات بهذا القول الذي أكّده مرارًا قبل أزمة الخليج يجسد الحقيقة في أبلغ صورها.

لم يهتم حزب البعث العراقي بالقضية الفلسطينية بقدر اهتمامه بالوصول إلى زعامة الأمة العربية. وكان البعث يرى في نفسه حزب الجماهير العربية، ولذا كان عليه أن يستغل الأحداث السياسية والقومية والعسكرية التي تمر بالأمة العربية على أساس أنه يزعم بأنه سيعيد لتلك الأمة نفسها المختنق، وحقها الضائع، ومصيرها المفقود.

□ □

* البعث وعبدالناصر:

بعد نكسة حزيران ١٩٦٧م وهزيمة عبدالناصر، ثم قبوله بالحلول السلمية، حرك ذلك في الحزب العراقي شيئًا من النشاط السياسي والقومي، وعلى الفور عمّم الحزب بيانًا في ٢٦/٧/١٩٧٠م جاء فيه:

«لأن قبول عبدالناصر للحلول التصفوية الاستسلامية قد أوجدت أمام حزبكم الآن فرصة تاريخية وذهبية لقيادة الجماهير بالتعاون مع جميع القوى التي مازالت تعتبر عبدالناصر عدوها الأول، وتُسيس حركة هذه الجماهير وتوجهها لخدمة أهداف الحزب، ومن واقع منطلقاته. وإذا استطاع حزبكم أن يستوعب الظروف الجديدة، فإنه سيكون قد أزاح عن طريقه أقوى عدو له وهو عبدالناصر. إن الحزب بموقفه الأخير من الحلول المطروحة للقضية المصرية قد حدّد موقفه نهائيًا إلى جانب الثورة الفلسطينية، وعليه أن يتحرك معها وبها في كل الساحات، ليجنبها مخاطر تحرك النفوس المعادية من جهة، ولاكتساب الأرض الصلبة من جهة أخرى».

ويبدو أن زعامة عبدالناصر كانت مصدر قلق للزعامة العراقية، التي وجدت السبل أمامها ممهدة كي تشهر بالزعامة الناصرية المنهارة بعد النكسة.

وبعد خمسة أشهر من البيان الحزبي السابق تصدى «محمد حسنين هيكل» لهجمات البعث العراقي - والذي تبدلت مواقفه من البعث العراقي أثناء أزمة الخليج - فهو يعلم أن عبدالناصر قد عانى الكثير من ذلك الحزب وقادته العراقيين. وقد ذكر أنه:

«بينما كان عبدالناصر يشارك الرئيس الليبي «معمر القذافي» فرحته بجلاء الأجانب عن قاعدة «هويلس» ومعه عدد من القادة العرب، فوجىء الرئيس عبدالناصر والقادة برئيس العراق يطلب من عبدالناصر حالاً وفوراً تحديد ساعة الصفر لبدء المعركة ضد إسرائيل، وتقسيم الجيش المصري إلى قسمين على أن يرسل قسماً منه للقتال على الجبهة الشرقية في الأردن. قال عبدالناصر للرئيس البكر: «أنتم تكذبون علينا هنا وعلى الأمة العربية، وأنا لا أثق فيكم، إن جسمي كله يحمل آثار الكي بالنار من تصرفاتكم، كل ما تفكرون فيه هو أنفسكم، ولكنكم لا تفكرون أبداً في المعركة ضد العدو الإسرائيلي».

وفي ٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠م كتب هيكل مقالاً آخر ذكر فيه أن:

« دعاوى الحزب الحاكم العراقي الكلامية وصلت إلى درجة التزوير فيما يتعلق بحجم القوات العراقية في الأردن، وبينما لم يزد حجم هذه القوات إلا قليلاً عن فرقة واحدة، فإن مارشالات الحزب الحاكم كانوا على استعداد باستمرار أن يعدوا سجلاً يعرضونه على كل زوارهم يظهر عن طريقه التعيينات التي تصرف يوميًا للضباط والجنود العراقيين ويظهر منها أن عددهم يصل إلى ثلاث فرق، والمؤلم أن هذه السجلات كانت مزورة أعدت خصيصًا للعرض على الزوار».

وتابع هيكل مقالاته ضد العراق فنشر مقالاً بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٠م، ذكر فيه بعض الأمور العسكرية عن الجبهة العربية الشرقية، ودور كل من مصر والعراق في تلك الجبهة، ولكنه أورد بعض المجريات التي

رافقت العمل العسكري لتلك الجبهة، وقال:

«عندما عاد وزير الحربية المصري الفريق أول «محمد فوزي» إلى القاهرة أصدر توجيهات جديدة لقيادة العمليات تحت رقم (٣/ ٧٠) وكان من بين من وصلتهم هذه التعليمات الفريق «حماد شهاب» وزير الدفاع العراقي، كان ذلك يوم ٩ من أغسطس ١٩٧٠م، وفي يوم ١٦ من أغسطس ١٩٧٠م تلقى الفريق فوزي ردًا من الفريق شهاب، ويبدو أن ذلك الرد لم يكن متوقعًا وغريبًا، ولذا أعقبه تعليق كتابي من الفريق فوزي جاء فيه:

«تحية عربية وبعد، بشأن كتابكم إلي رقم (د/ ٢٠٢/ ١/ج/ ١٩٦٧) بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٧٠م أرجو أن أضع تحت نظركم ما يلي: «إن الواجب يحتم علي كما أن المسئولية تقتضي أن أقول لكم إنني لا أعتبر ردكم على كتابي بتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٧٠م والخاص بتوجيهات العمليات رقم (٣/ ٧٠) ردًا مرضيًا، ولكن ما تلقيته هو رد سياسي أو بالأحرى حزبي. إنكم تعرفون أوضاع الجبهة الشرقية، وكنت أتوقع منكم ردًا عسكريًا، وبسبب موقف حكومة العراق الحالية منها، وعدم وفائها بالتزاماتها حيالها، ونحن لا نستطيع أن نخدع أمتنا، وأن نوهمها بوجود مالا وجود له تحت أية اعتبارات أو علل، سواء كانت نابعة من المجاملة أو من اعتبارات التراخي السياسي، فإن ذلك إذا ترك بغير حسم يمكن له أن يصل إلى نوع من التواطؤ، ولو بغير اتفاق، وذلك - أيضًا - ما أرفضه، وبطريقة، قاطعة ولا أرضاه لنفسي أو لقيادتي.. إلخ الخطاب.»

وقد تجسد الدور الحقيقي للقيادة العراقية تجاه قضية فلسطين في

كتاب: «أزمة الخليج العربي»:

«لقد تعامل صانعو السياسة الخارجية العراقية مع القضية الفلسطينية على أنها وسيلة تساعدهم على تحقيق أهدافهم، إذ استغلوا هذه القضية ليظهروا عجز الدول العربية الأخرى، وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات الزعامة العربية».

وهذه حقيقة لا مجال لإنكارها، فقد ظلت قضية فلسطين سلاحًا ماضيًا في أيدي بعض القيادات العربية، فبات الحوار فيها والتصريح عنها الشغل الشاغل لبعض قادة العرب ورؤساء حكوماتهم. ووزرائهم مما يظهر الحرص والاهتمام كلما استوجب الوضع والمناسبة حوارًا أو كلامًا وتصريحًا.

* الكويت بدلاً عن فلسطين:

وبعد الغزو واحتلال العراق للكويت طرح صدام حسين والقيادة العراقية القضية الفلسطينية كقضية بديلة لغزو الكويت، وتجسد الطرح العراقي في الكلمة التي ألقاها صدام حسين بعد ستة أشهر من الغزو في بغداد عند استقباله وفد الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب المشاركة في المؤتمر العام التاسع للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، يقول فيها:

«ومن ذلك تأتي قضية شعبنا الفلسطيني المجاهد المناضل المظلوم في المقدمة، إن الإنسانية الحقيقية ياساسة العرب، معنى الإنسانية الحقيقية يكمن الآن في أن نخلص النساء الفلسطينيات، والأطفال

الفلسطينيين من الظلم والقتل والتعذيب اليومي، الذي ترتكبه العصابة الصهيونية في أرض فلسطيني. وليس الإنسانية في أن نعود بالمجموعة الفاسدة إلى الحكم مثلما تتمنون، والذي تتمنونه بعيد جدًا، ولن يتحقق. والذي يتحدث عن الإنسانية إذن عليه أن يبحث عن قضية فلسطين.

فقد مرت عشرات السنين وشعبنا المظلوم المضطهد الذي اغتصبت أرضه وأهينت كرامته، ويعيش في أسوأ حالات البؤس الاجتماعي ينتظر، وهذا اختبار للإنسانية. من يقول: إنه إنساني عليه أن يناقش بسرعة قضية فلسطين وأن يحلها».

وكانت تلك محاولة لربط أزمة الخليج بقضية الأراضي المحتله. ثم تحدث الرئيس العراقي في كلمته تلك عن الوضع الاقتصادي في الأردن، فقال:

«وفي مؤتمر قمة بغداد كنا كمن يستجديهم ليقدموا مساعدة إلى الأردن لكي يصمد في وجه الإضعاف، ولكي تدعم منظمة التحرير الفلسطينية أهلنا الذين تسيل دماؤهم يوميًا في فلسطين. وقد تحدثت مع بعضهم بالهاتف بعد انفضاض المؤتمر، وقلت له: يا أخي فلان أرجوك أن تساعد أبا عمار والملك حسين، أن تساعد الأردن وفلسطين. وقد طلبت والله من أحدهم عند باب الطائرة وأنا أودعه، وقلت له: أخي أرجوك أن تساعد الأردن والفلسطينيين، وكأنه استجداء على مئات الملايين من الدولارات التي لم يقدموا منها إلا الشيء البسيط القليل».

وقد أورد أحد الباحثين في مقال بجريدة الحياة بتاريخ ١٩٩١/١/٣م

تشبيهًا واقعيًا حيًّا يجسد صورة الربط التي طرحها الرئيس العراقي «صدام حسين» بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، من خلال مخاطبته للجماهير بأن يحرر مجلس الأمن - أيضًا - الأراضي العربية المحتلة من إسرائيل مثل ما يطالب بتحرير الكويت من الغزو العراقي. وقال:

«إن صورة الربط لا تختلف عن منطق الابتزاز الإرهابي الذي يختطف طائرة ويطالب بمساجين، ويخطف مدنيين، ويربط بينهم وبين عسكريين معتقلين، ويخطف بلدًا ويربط بينه وبين بلد آخر يريده».

□ □ □

الفصل السابع

صدام.. من البعث إلى الإسلام

* الجهاد.. على أرض الكويت.
* البعث بين القومية والإسلام.
* إحلال البعث محل الإسلام.
* أسئلة، وأجوبة.
* الأكراد بعد الكويت.

«كلنا أعضاء في حزب الله، ولابد من العمل من خلال هذه النظرة المستقبلية التي تتوحّد الأمة تحت راية الإسلام».

صدام حسين

بدأ الحزب في العراق يُغيّر من لهجته العَلْمانيّة في الخطاب السياسي إلى اللهجة الإسلامية، مذ بدأت إيران تضغط على قواته المسلحة، وتسترد المناطق الإيرانية التي احتلها من قبل، بل تزيد من ضغطها في اتجاه عبور شط العرب، واحتلال الفاو، وتهديد البصرة نفسها، ولكن اللجهة الإسلامية في العراق أخذت بعدًا وضع النقاط على الحروف، حين أخذ العراق يسترد أنفاسه بعد وقف إطلاق النار مع إيران، ويُمهّد لاحتلال الكويت، وكسب الشارع الإسلامي.

ويمكن القول: إن الخطاب الإسلامي في السياسة العراقية كان يهدف إلى غايتين:

الأولى: التشديد على تماسك الشارع العراقي تحت راية البعث.

الثانية: كسب الرأي العام الإسلامي، وتجنيد الأنصار، وخاصة هؤلاء الذين تهفوت قلوبهم لسماع المعجم الإسلامي، بعد طول احتجاب، عن ألسنة الساسة والكتاب والمثقفين في العالم العربي.

لقد زار الرئيس العراقي «صدام حسين» المملكة العربية السعودية زيارة تاريخية في عام ١٤١٠هـ، ١٧ - ١٨ من مارس ١٩٩٠م، (قبيل

احتلال الكويت بخمسة شهور تقريبًا) وفي هذه الزيارة ارتفعت حدة تأييد العراق إسلاميًا للمملكة، وخطواتها في سبيل الحفاظ على المقدسات الإسلامية. وقد وصف البيان المشترك الذي صدر عقب الزيارة، العلاقات بين البلدين بأنها: «**نموذج لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الأشقاء من التضامن ووحدة الكلمة، وتوحيد الصف، لتعزيز الأهداف التي يتوخّى من ورائها الزعيمان ـ فهد وصدام ـ تحقيق الأمن في المنطقة**».

وفيما يتعلق بالأماكن المقدسة فإن البيان نقل آراء وتصورات الرئيس العراقي صدام حسين كما يلي:

في المجال الإسلامي، أعرب فخامة الرئيس صدام حسين عن تقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، لما يقدمه على صعيد العمل الإسلامي من إنجازات تتسم بالاهتمام والمتابعة والرعاية منطلقًا في ذلك من قول الله ـ عز وجل ـ: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا**﴾ وقوله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿**إن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاعبدون**﴾.

وأثناء قيام الرئيس صدام حسين بجولته التي زار خلالها التوسعات التي تمت في الكعبة المشرفة بمكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة، كان يحاول قدر الإمكان أن تبدو على ملامحه علامات الرضا على ما يراه من عمران في أقدس مكان على ظهر الأرض، وكانت أسئلته واستفساراته كثيرة حتى يتوهم المحيطون به أنه مهتم فعلًا بما يرى.

وخرج تبدو عليه علامات السرور، عندما غمرته آيات الترحيب والكرم السعودي الموروث، ووقف منتصبًا أمام الصحفيين يُلقي بالتصريحات الودودة لخادم الحرمين الشريفين.

وقد أبدى الرئيس العراقي تقديرًا خاصًا لمشروعات توسعة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، والساحات المحيطة بهما لتستوعب أكبر عدد ممكن من حجاج بيت الله الحرام، فيما أشار فخامته إلى أن:

«هذا العمل التاريخي الجليل يعدّ من أفضل القربات إلى الله - تعالى - ويعزز دور المملكة العربية السعودية في خدمة الحرمين الشريفين واستمرار المحافظة على أمنهما واستقرارهما».

وأعلن الرئيس صدام حسين تأييد العراق:

«للقرار الذي اتخذه المؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية المنعقد في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من ٣ إلى ٧ من شعبان ١٤٠٨هـ الموافق من ١١ إلى ١٥ آذار- مارس ١٩٨٨م بشأن حُرْمَةِ الأماكن المقدسة ومناسك الحج، وإدانة أي أعمال تخريب أو شغب في الأماكن المقدسة أو أية ممارسات خاطئة تتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف».

كما أكد العراق تضامنه مع المملكة العربية السعودية:

«وتأييده التام للإجراءات التي تتّخذها لتوفير الأجواء المناسبة كي يؤدي حجاج بيت الله الحرام شعائر الحج في أمن وخشوع، ومنع أية إساءة لحرمة بيت الله الحرام، ومشاعر المسلمين، أو أية أعمال شغب في الأماكن المقدسة تمس أمن وسلامة الحج وسيادة المملكة العربية السعودية».. إلخ.

وقد أكد مسئولون عراقيون في مناسبات أخرى تأييدهم للمملكة ودورها في حماية الأماكن المقدسة وأشادوا برجال الحكم في المملكة وبجهودهم

في خدمة الحرمين الشريفين، من ذلك ما قاله محافظ النجف في بعض تصريحاته موضحًا:

«إن عدم استقرار الوضع في منطقة الخليج وعدم استقرار أمن الحج هما أمنية كل عدوّ يحارب الإسلام، ويريد أن يؤكد للعالم أن الوضع الأمني في المنطقة غير مستقرّ.

ولكن هؤلاء الضالين فوجئوا بأن العالم أجمع يُؤكّد وقوفه ودعمه وتأييده للمملكة العربية السعودية في كل الإجراءات التي تتخذها لحماية المقدسات الإسلامية. ولقد استطاعت المملكة برجالها المخلصين القبض على من يدعون أنهم مسلمون، وقاموا بعملية التفجير بجوار أقدس بيت».

وإذا كان النظام العراقي قد تعاطف مع الجيران إسلاميًّا، فإنه حاول أن يظهر للأمة الإسلامية كلها بأنه تخلى عن عَلْمَانِيَّتِهِ. فعقد «مؤتمر علماء المسلمين» في بغداد [يوليو ١٩٩٠م]، ودعا إليه علماء من كل مكان، وأعلن فيه الرئيس العراقي صدام حسين من خلال مفاجأة لم يتوقّعها الحاضرون:

«إن القومية لا يمكن أن تنفصل عن الدّين، وإن الذين يفضلون القومية على الإسلام، لا يفهمون القومية، ولا يفهمون الإسلام، وإن العرب ليسوا سوى خدمًا للإسلام، وإن مسئوليتهم عن دعوة الإسلام أكبر من مسئولية غيرهم من المسلمين، وقد نالهم بهذا التكليف تشرف يلزمهم بقدر أكبر من التضحيات».

وحين وقف أحد العلماء ليُعلن أنه يعدّ نفسه منذ الآن عضوًا في حزب البعث ـ رد الرئيس صدام قائلاً:

«بل كلنا أعضاء في حزب الله، ولابد من العمل من خلال هذه النظرة المستقبلية التي تتوحّد بها الأمة تحت راية الإسلام».

وتحدّث الرئيس صدام في المؤتمر عن قضايا عديدة تلامس وترًا حساسًا لدى المسلمين مثل قضية فلسطين وعزمه على تحريرها، والشريعة الإسلامية وضرورة تطبيقها . . إلخ .

وبعد هذا المؤتمر بأسابيع أو أيام قليلة ثارت أزمة الكويت واحتلت القوات العراقية أرض الكويت المسلمة .

وقد ازدادت النغمة الإسلامية في الخطاب العراقي علوًّا وغزارة، بعد احتلال الكويت!! وكان أول بيان لمجلس قيادة الثورة يصدر عقب الغزو يبدأ بالبسملة لأول مرة، وبالآية الكريمة: ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق﴾. وبالهتاف: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، ويُسوّغ البيان بلهجة إسلامية احتلال الكويت، ويشبّه أمير الكويت بقارون، ويصف أعضاء الحكومة «العميلة» التي أقامها العراقيون في الكويت بأنهم ﴿فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى﴾!! ويختم البيان بهتاف: الله أكبر، وليخسأ الخاسئون .

وقد اشتملت خطب الرئيس العراقي صدام حسين بعد ضمّه للكويت على معجم إسلامي لم يكن معهودًا من قبل، يعتمد على القرآن الكريم، وذكر الرسول، ﷺ، واستخدام ألفاظ الجهاد والحق والباطل والإيمان والكفر والتوحيد والشرك، واللجوء إلى بعض الحوادث التاريخية، وتفسيرها إسلاميًّا، والإلحاح على انتسابه إلى الشّجرة المحمدية من خلال علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ! .

و في خطاب شامـــل، وجـه الـرئيسَ صدام حسـين، حديثـه إلى العراقيين، وإلى من أسماهم بالمؤمنين الشرفاء في كل مكان يخبرهم فيه بأن طريق الجهـاد هو طريق الطليعة المؤمنة إلى النصر، ويبدأ خطابه بالآيتين الكريمتين: ﴿أَوَ لَمْ يسَيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانـوا أشـد منهم قوة وأثـاروا الأرض وعمـروها أكثر مما عمروها وجـاءتهم رسلهم بالبينـات فما كان الله ليـظلمهم ولكن كانـوا أنفسهم يظلمون﴾ صدق الله العظيم [سورة الروم، الآية: ٩].

ثم يقول:

«أيها الشعب العراقي المؤمن المجاهد، الصابر العظيم بإذن الله.

عنـدمـا أخـاطب العراقيين، أخاطب فيهم ومن خلالهم كل مسلم، وكل عربي وكل إنسان في الناس يجد في هذا الشعب النموذج الحق الذي اختاره الله ـ سبحانه ـ ليؤدي الدور الذي يريده ويرضاه».

* الجهاد على أرض الكويت:

كان الرئيس العراقي قد أعلن من خلال معجمه الإسلامي الجديد بعد خمسة أيام تقريبًا من إيقاف الحلفاءللعمليات العسكرية أن النصر قد تحقّق، بانسحابه من الكويت، وقال:

«إن الجميع سيـذكـر أن أبـواب القسـطنطينية لم تفتح أمام المسلمين من أول محاولة جهادية».

وتوجّه الرئيس صدام حسين إلى العراقيين، قائلاً:

«أيها الشعب العظيم . . أيها النشامى في قوات الجهاد رجال أم المعارك الأماجد الخيارى المؤمنين في أمتنا المجيدة وكل الخيرين في العالم».

وقال:

«لقد انتصرتم للحق على الباطل أيها النشامى لقد انتصرتم».

ومن أهم ما قاله الرئيس العراقي في هذا الخطاب:

«لقد قامت الشّعارات من مخازنها لِتتصدّر وتحتل واجهات النضال والجهاد القومي والإنساني بقوة ولذلك فإن النصر الكبير الآن وفي المستقبل ـ إن شاء الله ـ اهتفوا للنصر أيها الإخوة، اهتفوا لنصركم ونصر كل الشرفاء. أيها العراقيون: لقد قاتلتم ثلاثين دولة وما يحيط بها من شرّ وأقوى آلات الحرب والدّمار في العالم على الإطلاق».

إن هذه المقتطفات من خطاب الرئيس العراقي ذي المعجم الإسلامي تأتي في الوقت الذي أعلن الحلفاء إيقاف العمليات العسكرية لأن الهدف الأساسي منها قد تحقق في الوقت الذي كانت فيه البنية العسكرية العراقية والبنية الأساسية في مدن العراق الكبرى قد تحطمت تمامًا بفعل القصف الجوي بطائرات أمريكا وانجلترا وفرنسا وكندا، فضلاً عن أن صدام يعلن بعد الهزيمة أن ثلاثين دولة كانت تحاربه وأنه اضطر للانسحاب بعد حصارها البغيض ـ كما يسميه ـ.

وهذا الاعتراف من جانب الرئيس العراقي بقوة ثلاثين دولة، ألمح إليه الرئيس المصري حسني مبارك في أكثر من ثلاثين رسالة بعث بها إلى الرئيس

صدام، يحذّره فيها من عواقب عدم الانسحاب من الكويت، وينبهه إلى الثمن الذي سيدفعه العراق لو لم يستجب للنداءات الموجهة إليه، ولقرارات مجلس الأمن للانسحاب من الكويت، ولكن الرئيس العراقي صدام حسين رد على الرئيس المصري قائلاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد محمد حسني مبارك/ رئيس جمهورية مصر العربية

السلام عليكم، لقد اطلعت على النداء الذي وجهتموه إلينا والذي دعوتم فيه العراقيين لينسحبوا من الكويت، وأن نداءكم هذا وجهتموه إلينا من خلال استحضار ما فهمتموه عن القومية ومبادىء الإسلام.. وبعد أن أعدت قراءة النداء أجيبكم عليه، ولكن إجابتي تتطلب منكم الصبر لقراءة محتويات الجواب، وقدرًا من التحمل لما سيرد فيها من مفاهيم..

ومهما يكن، فإن الله ـ عز وجل ـ قد علّمنا الكثير، أو لنقل علم الكثير ما يجب لمن تعلّم أو لمن يهيىء نفسه ليتعلّم من عباده، ومن البديهي القول بأن الصالحين من عباده أقدر على تعلّم ما ينبغي وما يجب، ذلك لأن إيمانهم يسبق مجرد القدرة الذهنية كمدخل أساسي لتلقي العلم واستيعابه، وأن من جملة ما تعلمناه من كتاب الله القرآن الكريم هو اعتماد الحوار مع الإنسان وعنايته به عناية فائقة».

وبعد أن يستطرد صدام في رسالته، يشرح آداب الحوار قبل أن يدخل في مناقشة مع الرئيس المصري، ثم يقول:

«سيادة الرئيس: . قبل أن ينعم الله علينا أو تسوق الظروف في مساقها الحوادث لنصل إلى رئاسة الجمهورية في العراق ولتكونوا على رأس السلطة في مصر، كنا مواطنين عاديين، وكان عبدالله المتكلم ابن فلّاح مات والده قبل أن تلده أمه بأشهر، وأنه من أسرة كريمة شرّفها الأساسي في عملها كونها من الدوحة المحمدية القرشية حيث يمتد نسبها إلى سيدنا الحسين، جدنا الذي هو علي بن أبي طالب، وعلى حدّ ما أعرف أنكم سيادة الرئيس من عائلة مصرية ليست من الأمراء أو الملوك الذين سبقوا ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢م».

ثم يستطرد الرئيس العراقي بعد إشارة إلى واجباته ومسئولياته تجاه الشعب، ليقول:

«وعبد الله المتكلم رتّب على نفسه مسئولية أخرى سبقت المناصب وعناوينها منذ أن كان طالبًا في المدرسة حيث آمن صدام حسين بأن أمة العرب أمة واحدة، وأن الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وطن واحد وأن محمد بن عبدالله الرسول والنبي الأمين، ﷺ، هو عربي قرشي، وأن الله اختار أمة العرب كملاك إيمان لينقلوا رسالته التي تضمنها قرآنه من خلالهم إلى الإنسانية جمعاء.. إلخ».

إن الرسالة التي انتهت برفض مطلب ونداء الرئيس المصري، وهي عدم قدرة صدام على مواجهة ثلاثين دولة، توضح أن الرئيس العراقي لم يكن يعلم حقيقة الوضع الذي يقف فيه العراق، أو أنه كان يعرف غير أن تضخيم القوة العراقية عن عمد جعله لم يرضخ للإرادة الدولية، ولكن الذي

يعنينا في هذه الفقرات من الرسالة، ما يتعلق بالمعجم الإسلامي وبخاصة انتسابه للدوحة المحمدية أو الحسين، وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، ومفاخرته الرئيس المصري بهذا النسب، وإعلانه أن وصوله إلى الرئاسة كان نعمة من الله، بينما الظروف ساقت نظيره المصري إلى هذا المنصب.

والسؤال الذي يطرح نفسه إزاء هذا التصوّر، يقول: ماذا يريد الرئيس العراقي بهذا الطرح في تلك الآونة؟ وما مغزى ردّه على الرئيس المصري من خلال معجم إسلامي، والرجل ينصحه بالانسحاب تجنبًا لويلات الحرب؟!

والإجابة لا تخرج عن أحد احتمالين:

الأول: إشباع رغبة نفسية في تحقير الرئيس المصري، الذي رفض الانضمام إليه ومؤازرته في حربه على الكويت، بإثبات علو نسبه وشرفه فوق نسب الرجل الذي لم يدع أصلًا شيئًا من هذا.

وثاني الاحتمالين: هو مخاطبة الشيعة في العراق وإيران ليكسب ودّهما بعد أن شنّ عليهما الحروب في السابق.

وبالطبع فإن الجماهير السنية تهفو وتتعاطف مع أهل البيت بحكم الظروف التاريخية التي مروا بها منذ الفتنة الكبرى في عهد علي بن أبي طالب، وقد قصد صدام بذلك أن يجعل صورته تتحسن في نظر هؤلاء، وينسيهم ما كان من الجيش العراقي ضدهم في الماضي.



* الرؤية البعثية للمسألة الاسلامية

إن استقصاء التاريخ العقدي أو الفكري للنظام العراقي، من خلال الرئيس صدام حسين، أو حزب البعث الذي يقوده، ينبئنا بحقائق مهمة، ويكشف عن الطريقة التي يفكر بها النظام العراقي تجاه الإسلام والمسلمين، كما يفسّر هذا الإلحاح الطارئ على لغة إسلامية في الخطاب السياسي قبيل احتلال الكويت وبعده.

هناك مقولة خطيرة لصدام حسين، وردت ضمن كتاب: «الشباب الصحيح طريق الثورة الصحيحة»، وهي بالنص:

«إن النهج السياسي اللاحق للإنسان لا يستقل عن تاريخه السابق، عن ولادته، وحياته، وصعوبات حياته».

والسؤال الآن: هل كان تغيير الخطاب السياسي لصدام ونظامه مناقضًا لهذه المقولة، أم تأكيدًا لها؟

الحقيقة أن صدام كان صادقًا في هذه المقولة، وكان ومازال، مخلصًا لها، وسيظل مخلصًا لها إلى النهاية، فتاريخه الشخصي ينبىء عن وفائه لنهج سياسي واحد.

ولا ريب أن النهج السياسي اللاحق لصدام، لا ينفصل عن تاريخه السابق، فاللاحق قد اتخذ اللغة الإسلامية أساسًا للخطاب السياسي كي تقبل الأمة بالأمر الواقع، وهو احتلال الكويت، فضلاً عن تصوراته الأخرى: توحيد العرب، تحرير فلسطين، توزيع الثروة العربية بالعدل.. إلخ. أما السابق، فقد كانت لغته البعثية (وحدة، تحررية، اشتراكية) هي

الأساس في الخطاب السياسي، فهل تتفق اللغة الإسلامية مع اللغة البعثية؟ الإجابة: لا يمكن أن تتفق اللغتان، ولا يمكن أن يكون إحداهما امتدادًا للأخرى، التوبة وحدها هي التي تقطع ما بين الجديد والقديم، أو اللاحق والسابق.

يقول المنظّر البعثي المعروف «شبل العيسمي» عن النظام الإسلامي:

«وفي تقديري، أنه لا يمكن أن يعيش حكم ديني وقتًا طويلاً في أي قطر عربي، والمستقبل ليس له».

ويقصد «العيسمي» بالحكم الديني الحكم الإسلامي، لأن الأقطار العربية لا تحكم عادة حكمًا كاثوليكيًا أو بروتستانتيًا أو أرثوذكسيًا أو يهوديًا، فكلها أقطار مسلمة، ويفترض أن الذين يحكمونها مسلمون، والرجل في تصوره يصدر عن عقيدة ترفض أن يكون الدين محور الأيديولوجية الفكرية لحزبه، ولسنا في مجال محاجة الرجل بصحة تقديره أم لا! ولكننا نورد رأيه بوصفه واحدًا من كبار البعثيين الذين تحملوا في سبيل بعثيتهم كثيراً من العناء والمشقّات، وعبّر عن عقيدته بوضوح.

ويعفينا الرئيس صدام حسين من أي تصورات حول المنظور البعثي للدين فهو في مجال التنظير لواقع الأمة «العربية» يقول:

«نحن إذن أمة، ولكن لا تبدو هذه الأمة وكأنها خلقت بالإسلام بما يقوى منطق الرجعية المتخلفة، نحن نستلهم دروس الأمة العميقة بنظرة جديدة أسسها حزب البعث العربي الاشتراكي».

لا ريب أن هناك قدرًا من المسافة بين البعث والإسلام.

ففي خطاب للرئيس العراقي صدام حسين بتاريخ ٢٧/٧/١٩٧٩م، قال:

«أعلن أمامكم أيها العراقيون الأماجد، عهدًا هو عهد المناضلين الشرفاء، لن أدعو رفاقي في القيادة والحزب وإخواني أبناء هذا الشعب إلى فعل أمر لا أفعله بنفسي. ولن أجعلهم يمتنعون عن أمر لا أمتنع أنا عنه. سأعمل بما توصينا به عقيدة حزب البعث وتراث الأمة العربية».

الرجل صريح في وفائه لعقيدة حزب البعث وتراث الأمة العربية، أما البعث فمعروف علاقته بالإسلام، كما أوضحه «العيسمي» في كلامه الذي أوردناه آنفًا، أما تراث الأمة العربية فلا ندري ما المقصود به، والإسلام بالطبع لن يكون من تراث الأمة العربية، لأنه وحي نزل من عند الله وليس من فعل البشر، فهل يكون الرجل يمهد بذلك لعلاقة صحيحة بالإسلام وتصوراته، وبخاصة حال غزو الكويت؟

لقد نشر الرئيس صدام حسين، مقالة إعلانية مدفوعة الأجر في معظم الصحف العربية الشهيرة، وفي الصحف العربية المهاجرة، واحتل المقال الإعلاني الذي زينته صورة الرئيس مساحة كبيرة، كان المقال الإعلاني يحمل عنوانًا يقول: **«الحركات السياسية الدينية والحركات المغطاة بغطاء الدين»**. ولفظة الدين في الخطاب مبهمة غير واضحة، لأن هناك حركات سياسية دينية غير إسلامية تستهدف الأمة الإسلامية، وتقوم بنشاط سياسي علني وسري، وبعضها يمارس الهجوم على المسلمين عبر تشكيلات حزبية عسكرية مدعومة من جهات أجنبية، فهل كان صدام حسين يقصد بمقاله الحركات السياسية المنسوبة إلى الإسلام؟ حتى ولو أنه لم يشر إلى أي واحدة

من الحركات المغطاة بغطاء الدين كما يقول، بل كان كلامه غامضًا يمكن أن تندرج تحته كل جماعات الدعوة الإسلامية شرقًا وغربًا.

إلا أن المهم في مقالة صدام ما توصل إليه حول ما يطلق عليه الدولة الدينية، «وضرورة الفصل بين ما هو عام وخاص، والسعي إلى تنحية الإسلام عن المشاركة في الحركة الاجتماعية خارج المسجد أو خارج دار العبادة».

ويرفض الرئيس صدام في كل الأحوال أن «تندمج» السياسة بالدين، لأن ذلك سيؤدي ـ كما يقول ـ إلى: «اختلاف إلى حد الاحتراب». يقول صدام بالنص:

«يتحوّل المذهب إلى مذاهب أو فرق، ويتحول الدين إلى ما يحشر العام في الخاص، والخاص في العام، حتى تغدو الممارسة والسلوك، وكأنهما أقرب إلى مجرّد دين جديد غير سماوي منه إلى الدين السماوي، إن الشعارات الدينية، إذن، والسياسة المغطاة بغطاء ديني يمكن أن تفضي إلى سقوط هذا النظام أو ذاك في الوطن العربي، أو في الدول الإسلامية بعامة».

ويبدو أن صدام يهدف بهذا القول إلى تجنيب الإسلام عن عالم الحركة الإنسانية المتوازن مما يفسح المجال لأفكار البعث بالتجذر والإنبات، وهذا تصور ذكي يخدم أهدافًا غير معلنة إلا أنه في حقيقة الأمر لا يتفق أبدًا مع أسس العقيدة الإسلامية كما هي.

ولم تتخلّف أجهزة الإعلام العراقية والمسئولون العراقيون عن ترديد مفاهيم الرئيس صدام للإسلام، ولكن في صيغ مختلفة، اتفقت جميعًا على

أن الإسـلام يعني العبـادة فقط، ولـذا اهتمّت الحكومة العراقية بالشكل الإسلامي، وكانت حريصة على أن يتضمن خطابها السياسي «إعمار وصيانة للمـراقـد الـدينيـة والعتبات المقدسة التي تعتبر جزءًا من تراثنا المعماري الإسلامي، ويجرى الآن إعادة وترميم وتوسيع وصيانة العديد منها».

يقول صدام حسين:

«من غير الممكن أن نحشر معـالجتنـا للشئون الدينية للحياة الراهنة حشرًا فقهيًا دينيًا لأن مشكلات المجتمع الحديث الذي نعيشـه مختلفـة اختـلافًا أساسيًا عن المشكلات التي واجهتها العصور الإسلامية الأولى».

والعبـارة لا تحتاج إلى شرح أو تفسير، فالرجل يفهم الإسلام - كما سبقت الإشارة - فهمًا خاصًا دون أن يكون الإسلام هو الذي يصبغ حياة المسلم كلها، ولكنه يتصور الإسلام بمعزل عن الحياة وشئونها، وبالتأكيد فإن فهمـه لنسبية الإسلام، هو الذي وجهه لرفض تفسير الحياة ومعالجة شئـونها وفقًا للتصور الإسلامي ومفاهيمه، ومن ثم جعله ذلك يعتقد أن الإسـلام لا يصلح لمواجهة العصر الراهن، لأن صلاحيته قد انتهت مع العصور الإسلامية الأولى.

إن هـذا الفهم الخاص للإسلام يسوّغ للرئيس صدام حسين ولحزبه ولنظامه الإلحاح على دعاواهم بعنصرية الإسلام، ومرحليته، وتنحيته من الواقع الاجتماعي بصفة عامة، وهذا الفهم كما يتضح من الخطاب العراقي هو الـواجهة التي تعبر عن فكر خاص للإسلام، وهو فكر «حزب البعث الاشـتراكي». ولعله من المفيد أن نقف على تصـورات الفكر البعثي من خلال بعض رجـالـه، لإيضـاح مدى الاتسـاق بين الـواجهة: (الرئيس

والنظام)، وبين الخلفية: (الحزب وقادته) من خلال أدبيات قريبة العهد بأحداث الخليج إلى حدّ ما، ووثيقة الصلة بمؤسس الحزب وفيلسوفه شخصيًا.

* البعث بين القومية والإسلام:

تبدو فكرة الصراع بين القومية والإسلام على أرض العراق مجالاً صالحًا لتفسير ازدهار البعث وتصوراته، فهناك كثيرون يرون أن العراق تعرّض لاضطهادات كثيرة من الحكام الذين تناولوا أو توارثوا حكمه، وخصوصًا المماليك والعثمانيين، وذلك طوال فترة ثمانمائة سنة، كما يرى الرئيس العراقي صدام حسين، في مقاله الإعلاني الذي سبقت الإشارة إليه!!

وصار من الأدبيات الدائمة في الخطاب السياسي العراقي الحديث عن الاضطهاد، والاضطهاد العثماني بصفة خاصة وكأنهم يعتقدون أن المسلمين بعيدًا عن العراق لم يتعرّضوا لاستبداد الولاة العثمانيين وعسفهم وظلمهم، ولكن الخطاب السياسي العراقي يتخذ من ذلك الاضطهاد تكَأةً لنشر الفكرة القومية وإلغاء الفكرة الإسلامية والزراية بها.

بل إننا نجد بعض المنظرين البعثيين يُكرّرون دائمًا الحديث عن الأتراك بوصفهم غزاة ومحتلّين، ويرون أن العراق هو صانع القومية العربية بوصفها حركة تحررية في مواجهة قوات استعمار «عثماني».

يقول حسن العلوي:

«أغلب الظن أن البذرة القومية العربية. نشأت في العراق أول مرة، بسبب اضطرام الحروب الأجنبية على أرضه، وخضوعه للحكم الأجنبي، ولكونه المقصود مباشرة والأكثر إحساسًا بضياع السلطة العربيّة التي فقدت من على أرضه، وداخل عاصمته بغداد. فالمجازر المغولية والتّتارية والتّركية، والفارسية والتركمانية حدثت في مدنه وصحاريه واستهدفت أبناءه وحضارته ومقوماته المعنوية والمادية».

ثم إن الكاتب يحاول أن يثبّت أن شعراء العراق هم أول من استخدم مصطلح العروبة كما نجد لدى الشاعر العراقي «أبي الثناء الألوسي» الذي قربه «داود باشا» وأغدق عليه، فقد قال في أواسط القرن التاسع عشر:

وهل أنا في يوم العروبة قاصد   لحضرة باز شأنه الفصل والوصل

والتأصيل لحركة القومية العربية يهدف إلى غايتين:

الأولى:

إبعاد الإسلام عن حركة الصراع في المنطقة، وتفسيره تفسيراً عنصريًّا (عرب ضد أتراك)، مما يضع الأتراك في خانة المستعمرين الذين يتساوون مع الإنجليز والفرنسيين والطليان! وفي هذا ليٌّ لطبيعة العلاقة التاريخية التي ربطت الدولة العثمانية بمختلف الشعوب الإسلامية، بصرف النظر عن التجاوزات والإيجابيات.

الثانية:

وضع العراق في طليعة الدول العربية العَلْمانية التي مزّقت دور الإسلام لحساب القومية العربية، وبالتالي لحساب حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي نشأ تاريخيًّا في سورية.

وبـالـطبـع فإن هذه التصوّرات تكشف خصيصة أصيلة في الفكر البعثي العراقي، وهي قدرته على تطويع التاريخ بطريقة خاصة للوصول إلى نتائج تخدم النظام في صراعه مع القوى الخارجية والداخلية على حدّ سواء.

إن الإسلام لا يعترف بالقوميات أو العنصريات أساسًا للتفاضل، ولكنه يضع «التقوى» معيارًا وميزانًا، وإن كان ذلك لا يلغي بالطبع الانتماء القـومي أو العنصري الـذي يمثل خصيصة شعبية أو ذاتية ترتبط بسلوك اجتماعي مميز، ودون أن تكون بديلًا للإسلام ومفاهيمه، كما يذهب إلى ذلك دعاة القومية العربية وعلى رأسهم البعثيون.

لقـد ظلت مسـألـة الإسلام والعروبة همًّا مؤرقًا للبعثيين منذ نشأة حزبهم على يد «ميشيل عفلق»، وتضاربت آراؤهم في تفسير هذه العلاقة ومداها.

ولقد رفض ساطع الحصري الذي يعد أبو القوميين العرب أن يكون الدين عاملًا أساسيًا في تكوين القومية، فتأثير الدين قد ينضم إلى تأثير اللغة والتاريخ فيقوي الروابط القومية، وقد يخالف التأثير المذكور فيضعف تلك القومية. كما جاء عنه في جريدة السياسة الكويتية في ١٦/١/١٩٨٢م.

أي أن الدين هنا عامل ثانوي في صنع القومية، وتتقدم عليه اللغة والتاريخ. وإذا كان ساطع الحصري الذي تكونت أفكاره فيها بين الحربين العالميتين، قد دعا إلى القومية العربية في الإطار النظري العام، فإن «مشيل عفلق» مؤسس حزب البعث، وفيلسوفه الأول، قد تناول المسألة من منظور نظري تطبيقي، وبعد مرور عشرات السنين على تأسيس حزبه الذي امتد على مساحة كبيرة من الوطن العربي، وصار له أتباع في بعض الدول العربية.

في تنـاوله لهذه المسألة يحبذ متشيل عفلق الإقبال على بحث علاقة الإسلام والعروبة، ويطلب من البعثيين أن يتحجلوا بالجرأة والشجاعة من أن الموضوع - كما يعتقد - له هيبة خاصة ومحفوف بالمزالق الحساسة.

وهذه الدعوة بالرغم من موضوعيتها، فإنها جاءت بعد رحيل متشيل عفلق إلى الحياة الأخرى، وفيها إعلان عن إسلامه المزعوم، وهنا تبدو دلالة الـدعـوة وارتباطها بإسلام صاحبها، لأن الإسلام - كما يفترض - قد غير آراءه، ومفاهيمه بما يتناغم مع مفاهيم الإسلام وتعاليمه.

وقـد نشرت مجلة الـتـضـامـن الـتي تصـدر في لنـدن بتـاريخ ١١/٧/١٩٩٠م إجابة متشيل عفلق على مجموعة من الأسئلة التي طرحت عليه في عام ١٩٧٩م تتلخص فيما يلي:

هل الظروف الراهنة (عام ١٩٧٩م) أو القادمة يمكن أن تقود إلى حد أن يفرض على القومية العربية أن تفكر في توظيف جديد للإسلام، ليس بالمعنى التقليدي الكلاسيكي المعروف، ولكن الإسلام بمعنى الثورة؟

فكـانت إجـابـة متشيل عفلق واضحـة فيما يتعلق بهدف توظيف الإسلام لخدمة أهداف البعث، إذ قال:

«في الحـزب (يقصـد البعث) شيء ثمين منذ بدايته هو هذه الرؤية، ولكن الحزب لا يدّعي أنه امتلك كل الحقيقة، ولا يريـد أن يجمّـد البحث أو السعي إلى مزيد من الاكتشافات والعمق بالرؤية، سواء في داخل الحزب، أو بالنسبة للعرب عامة. يكفي أن الحزب طرح هذه العلاقة (يقصد العلاقة بين القومية العربية والإسلام) بقوة وبعمق لم يسبق إليهما».

ويضيف متشيل عفلق في محاولة لاسترجاع ماضيه:

«الشيء الذي أريد أن أؤكده في هذه المناسبة أن محاضرة (ذكرى الرسول العربي) كانت هي بداية الحزب وخلاصة أفكار الحزب، طبيعي أن الحزب نما وتفاعل مع الأحداث، ولكن حتى الآن لا يمكن أن ترى بتلك الأفكار المقتضبة والمكثفة الأساس في كل مادة لاحقة. اليوم وقبل سنوات وأيضًا قبل عشرات السنين أعتقد أن تصور الحزب هو دومًا السباق ومحتوى في حالة البذور لكل هذه التطورات التي تظهر».

والرجل في محاولة إثبات أن العرب هم أكثر الشعوب فهمًا «وتجديدًا» للإسلام، يقول كلامًا كثيراً يعبر عن تطويع مفتعل يضع الإسلام بمقتضاه في خدمة «البعث العربي الاشتراكي»، ولنتأمل ما يقوله عن العلاقة بين الإسلام والعصر:

«والرؤية البعثية هي دومًا هذا الجدل بين الرجوع إلى التراث وبين الاتصال العميق بالعصر في لحظة واحدة، لا هي مسألة انتقال من حالة إلى حالة، ولا هي مسألة جمع، وإنما لحظة جدلية لأننا ـ أيضًا ـ عبرنا أكثر من مرة عن نظرتنا بأن روح المعاصرة، روح التجدد، روح المستقبل، هي نفسها التي تحققت في الماضي المبدع عندما توافرت في الماضي شروط الإبداع، شروط الانطلاق الثوري، هذه الروح نفسها التي تتوافر ـ أيضًا ـ في الشروط الثورية الحاضرة، أو التي نهيىء لها للمستقبل. الثورة العربية لا يظهر عليها بأنها هي التعبير عن روح الإسلام، ولكن حقيقة، حقيقة الثورة العربية، حتى

عندما تظهر بمظاهر مخالفة من قبيل امتحان الأصالة، «هذا خارج البعث طبعًا». البعث وضع الطريق السليم طريق وحدة الماضي والمستقبل، وحدة التراث والتجدد، وحدة الأصالة والمعاصرة..».

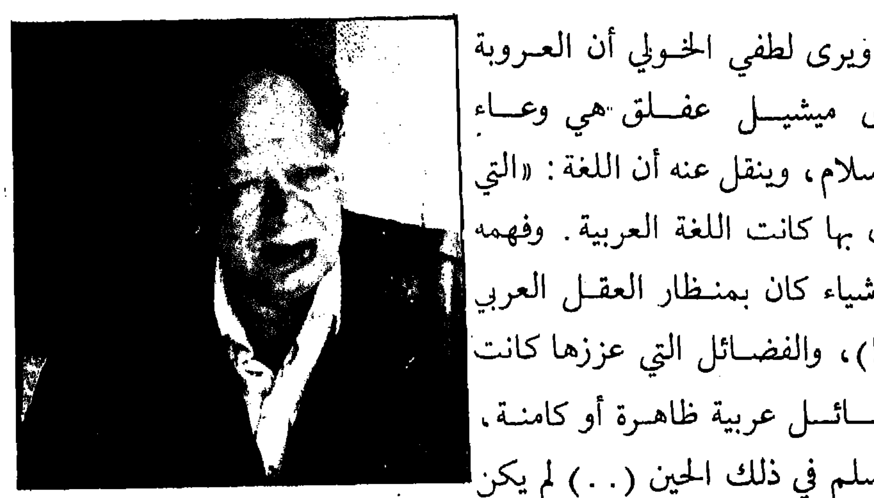
واضح بالطبع أن عفلق يفلسف العلاقة بين الماضي والمستقبل فلسفة وضعية بشرية لا تضع في حسبانها أن الإسلام وحي من عند الله، فيه ثوابت ومتغيرات، ويملك مفاهيم تحرك المسلمين - إذا شاءوا - نحو البناء والقوة والإبداع، كما أن مقارنته بالثورة، أو ربطه بالثورة العربية فيه عسف منهجي وافتعال فكري، على فرض الإخلاص في النوايا.

ولعل ميشيل عفلق في ختام حديثه الصحفي كان أقرب إلى الفهم الصحيح لمعطيات الإسلام، وإن لم يخل من القصور الذي تفرضه تصورات البعث العلمانية. إن الإسلام ليس حدثًا تاريخيًا عاديًا يفسّر بالأسباب والنتائج، هو تعبير عن استعدادات ثابتة في الأمة العربية، وقابلة أن تجدد وأن تبعث بمراحل مهمة من تطور التاريخ البشري.

لقد آثرنا نقل سطور كثيرة من كلام ميشيل عفلق، لأن هذه السطور كانت - فيما بعد - الأساس الذي أقام عليه الرئيس العراقي ونظامه خطابه السياسي الذي يعتمد علي معجم إسلامي لم يعرفه البعث العربي الاشتراكي من قبل ذلك أبدًا!

وفي دراسة كتبها لطفي الخولي في صحيفة «الدستور» التي تصدر في لندن في ١٩٩٠/٧/٣٠م - وهو على صلة حميمة بالبعث العراقي - يكشف فيها عن مفاهيم ميشيل عفلق تجاه العروبة والإسلام، ونشرتها مجلة

«الدستور» الناطقة باسم حزب البعث السوداني، وكان يمولها العراق قبل أن تتوقف، وهذه المفاهيم لا تختلف كثيراً عما سبقت الإشارة إليه من كلام عفلق نفسه، ولكنها هنا تضيف جديدًا في تحديد قاطع يتلخص في قصور عمومية الإسلام ونسبيته المكانية! مما يعني أن «البعث» ينظر إلى الإسلام نظرة علمانية تساويه بشرائح أخرى محدودة المجال، مما يتناقض بالضرورة مع ما هو مفهوم من عمومية الإسلام، وكونه للناس كافة، وصلاحيته لكل زمان ومكان.



● لطفي الخولي.

ويرى لطفي الخولي أن العروبة لدى ميشيل عفلق هي وعاء الإسلام، وينقل عنه أن اللغة: «التي نزل بها كانت اللغة العربية. وفهمه للأشياء كان بمنظار العقل العربي (!!)، والفضائل التي عززها كانت فضائل عربية ظاهرة أو كامنة، والمسلم في ذلك الحين (..) لم يكن سوى العربي، ولكن العربي الجديد المتطور المتكامل. كان المسلم هو العربي الذي آمن بالدين الجديد لأنه استجمع الشروط والفضائل اللازمة ليفهم أن هذا الدين يمثل وثبة العروبة إلى الوحدة والقوة والرقي».

ويضيف لطفي الخولي في موضع آخر مبينا شكل العلاقة بين العروبة والإسلام إن عفلق ينتقد أي موقف روجماتي يحاول أن يجمد النهوض العربي في دورته الثانية عن المستوى الذي سبق الوصول إليه في مرحلته الأولى تحت

شعار الإسلام، فالأخير «عام وخالد»، ولكن عموميته لا تعني أنه يتسع في وقت واحد لشتى المعاني والاتجاهات. بل إنه في كل حقبة خطيرة من حقب التاريخ، كل مرحلة حاسمة من مراحل التطور، يفصح عن واحد من المعاني اللامتناهية الكامنة فيه منذ البدء. وخلوده لا يعني أنه جامد لا يطرأ عليه تغير أو تبدل، وتمر من فوقه الحياة دون أن تلامسه، هو نسبي لزمان ومكان معينين، مطلق المعنى في حدود هذا الزمان وهذا المكان.

وهذه رؤية يمكن أن نحصرها في سؤال بسيط، كيف يكون الإسلام نسبيًا ومطلقًا في وقت واحد بالصورة التي يتحدث بها متشيل عفلق؟ وما معنى أن يكون الإسلام عامًا بينما لا يتسع لشتى المعاني والاتجاهات في وقت واحد؟

وتبدو رؤية ميشيل عفلق غامضة غير واضحة، ولم يتفضل لطفي الخولي بتوضيحها أو تقديم مثال واحد على ما يقول، ولكنه يطلعنا على شيء جديد عن ترحيب عفلق بالصحوة الإسلامية على الطريقة البعثية، فيقول:

> **«ولأن الأستاذ عفلق كان مناضلاً أصيلاً حتى اللحظة الأخيرة في حياته، فإن مواقفه كانت دائمة التطور لتعكس اللحظات والظروف المتغيرة التي يجري في إطارها النضال القومي. وقد انعكس هذا في هذا الموقف الذي أخذه قبل وفاته بزمن قصير من الحركات السياسية الإسلامية، فالتيار الديني ليس شيئًا جديدًا، هو دومًا موجود، وموجود مع يقظة الأفكار العربية والإسلامية وتحررها من الاستعمار الأجنبي. وهذا بديهي. إنه يرافق اليقظة القومية عند الأمة العربية، يقظة شعورها بذاتها، بوجودها».**

وفي الواقع فإن تفسير عفلق للصحوة الإسلامية لا ينبع من طبيعة الإسلام، ولكنه ينبع من طبيعة القومية العربية ويقظة الأمة، وفي كل الأحوال فإن الصحوة الإسلامية لدى عفلق والبعث تابعة للقومية التي هي الأساس، والأمة الإسلامية هي الفرع!

ومهما يكن من أمر، فإن تهميش الإسلام في المفهوم القومي البعثي استراتيجية أصيلة، والحديث عن الإسلام في تلك المرحلة (ثورة إيران وإطاحتها بالشاه) كان طرحًا بعثيًا ذكيًا، أكدوا للعرب أن البعث لا يعادي الإسلام، في الوقت الذي قام فيه البعث بتفسير العلاقة بين القومية والإسلام وفق تصور خاص كمنطلق يواجه به الأمة الإسلامية فيما بعد عند شن الحرب على إيران، وعند احتلال الكويت، مما دفع البعض إلى تأييد صدام والبعث العراقي في الحالتين.

* إحلال البعث محل الإسلام:

ويقول الرئيس العراقي صدام حسين في كتابه المعروف: «الشباب الصحيح طريق الثورة الصحيحة»:

«إن الطفل والفتى ليس لهما انتماء اجتماعي طبقي، وليس لهما اتجاه سياسي محدد ابتداءً، فإن الحزب والدولة هما عائلة الطفل والفتى، فهما أمهما وأبوهما. وحينما يصير الصغير طلائعيًّا ينبغي أن يكون ذلك وفق أسس معينة، يتساوى الجميع فيها موضوعيًّا بقصد الوصول إلى مرتبة طلائعي، لذا يجب أن

تندمج أسس الخاصية البعثية بأسس الخاصية العلمية والتفوق العلمي بشكل جدي كواحد من الشروط التي يقبل بموجبها الشباب والفتوة والطلائع في منظماتهم غير المدرسية».

وهذا الكلام واضح في تربية فتيان العراق وأبنائه (جميعًا) على الانتماء للحزب الواحد الحاكم. وهو حزب البعث الاشتراكي بكل ما يحمله هذا الحزب من مبادىء وأفكار وقيم، نحو الإسلام، وإذا احتاجت إليه فإنها توظفه بالطريقة التي تخدم أهدافه وتضعها على طريق التحقق كما أنبأنا ميشيل عفلق في الصفحات الماضية.

إن خاصية البعثية تسبق الخاصية العلمية والتفوق العلمي في المفهوم البعثي الاشتراكي، وبالطبع لا مكان هنا للمفهوم الإسلامي أو تصوراته.

وإذا كان هذا تصوّر البعث للتربية خارج المدرسة، فإن المدرسة قد خضعت مباشرة لتوجيهات الحزب وتعليماته، وصار طابور المدرسة وإذاعتها ومحاضراتها هي المجال الحيوي الذي تلقى فيه أوامر الحزب لغرسها في نفوس الطلاب وتطبيقها في الواقع العملي، وهذا نموذج من توجيهات الحزب أو النظام يقول:

«في إطار برنامج اللجنة الشعبية للدفاع عن العراق والأمة العربية، وعليه نأمل توجيه الإخوة مديري المدارس بمختلف مراحلها إلى تناول الموضوع من زاوية الأخطار التي تهدّد أمن وسلامة الأمة العربية والإسلامية والدعوة إلى دعم صمود الشعب العراقي الشقيق وانتصارًا للحق والإرادة العربية الحرة بصورة مثمرة من خلال المحاضرات والكلمات التي تلقى من خلال الإذاعة المدرسية لطابوري الفترة الصباحية والمسائية».

ويقول العراقي زهير الدجيلي في كتابه: «بيت العقرب» الذي صدر عام ١٩٩١م:

«إن طريقة التربية للأجيال الجديدة أبعدتها عمليًّا عن الإسلام وتصوراته ومفاهيمه، على الرغم من بقاء المساجد وزخرفتها، لذا لم يكن غريبًا أن يعتمد نظام الحكم البعثي في العراق على الأطفال والفتيان في تقويم المعلومات عن آبائهم وذويهم المعادين للسلطة أو غير الموالين لها والمنتمين للإسلام وليس للبعث، وعلى هذا الأساس - كما يقول زهير الدجيلي - خضعت الأسرة العراقية لسيطرة المنظمة السرية لحزب البعث من نواحي المعلومات والسلوك والعلاقات والتربية والتعليم. وبات من المؤكد أن الكثير من الأبناء لم يعدْ بمستطاعهم التقيد بالتقاليد العائلية أكثر من التقيد بولائهم للمنظمة السرية، لأن المنظمة السرية كما قال صدام حسين في إحدى رسائله الحزبية التوجيهية، ينبغي أن تهتم بإيجاد أبناء مخلصين للثورة داخل الأسرة يحاسبون آباءهم، وينتقدونهم، ويراقبونهم إن هم وقفوا موقفًا مضادًّا للثورة».

لقد صار من المألوف إزاء هذه الحالة أن يكتب الابن تقريرًا للمنظمة السرية وشاية بأبيه، أو يكتب الأخ تقريرًا وشاية بأخيه، وإن لم يفعل فإنه سيتعرض للمساءلة.

ولأن الأسرة زائلة والحزب باق، كما ترى المنظمة السرية لحزب البعث، فليس من المألوف أو المقبول أن يراعى العضو- صغيرًا أو كبيرًا - علاقاته الأسرية ويفضلها على علاقاته بالحزب، فلا يجوز للعضو وفقًا

لتوجيهات القيادة - إخفاء هذا الخطأ أو التستر عليه، وعليه أن يدوس على عواطفه ومشاعره الأسرية، ويواجه الأمر بشجاعة مبدئية، ويرفع تقريره إلى منظمته موضحًا السلوك المخالف لمبادىء الحزب، فالأسرة زائلة والحزب باق.

ويشير الدجيلي إلى أن المرشدات في رياض الأطفال يستقبلن الأطفال كل صباح، ويكون السؤال الأول المعهود من المرشدة للطفل، حول فيم كان بابا وماما يتحدثان؟ فينطق الطفل ببراءة وعلى سجيته ليروي كل ما سمعه، ووصف كل ما رآه في البيت، ونتيجة لذلك تعرض الكثير من الآباء والأمهات إلى الوشاية من قبل أطفالهم دون قصد، وكان نصيبهم إرهاب المنظمة السرية للحزب لأنهم تحدثوا بأحاديث معارضة داخل بيوتهم.

إن الدستور المؤقت القائم في العراق منذ سبعين عامًا تقريبًا، ينص على أن الإسلام دين الدولة، ولكن هذا النص لا أثر له منذ وصول البعث إلى السلطة، وإذا عرفنا أن هذا الحزب يدعو للعلمانية وأفكار في مجملها مستقاة عن الفكر الاشتراكي الغربي، فإن اللقاء بين البعث والإسلام غير ممكن أصلاً، وهو ما جرى بالفعل منذ عام ١٩٦٨م حين صعد البعثيون إلى سدّة الحكم.

فقد ظلت الأمور على ما هي عليه منذ تولي السلطة وحتى اليوم بلا تغيير للقوانين التي لم ترتكز على مرجعية إسلامية، اللهم إلا قانون الأحوال الشخصية الذي كان يقضي بعدم الزواج من امرأة ثانية، ولكن ظروف الحرب مع إيران، وترمّل العديد من النساء الصغيرات، جعل صدام يسمح بتعدّد الزوجات.

عندما سافر وزير الأوقاف في العراق في مهمة رسمية خارج العراق، كانت المفارقة التي تدعو للدهشة ـ كما يذكر العراقي زهير الدجيلي في كتابه ـ هي إسناد وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية إلى شخص مسيحي هو «طارق حنا عزيز» وزير الإعلام ثم الخارجية.

بل إن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية يقتصر دورها في أفضل الأحوال على الدعوة إلى المهرجانات والمؤتمرات الّتي توصف بالإسلامية لتحسين الصورة الذهنية للرئيس صدام حسين لدى الأوساط الإسلامية الخارجية، ونشر بعض الكتب التراثية.

كذلك فإن الإعلام العراقي أسقط من مساحات اهتماماته وأنشطته البرامج الدينية الإسلامية في فترات الإرسال الإذاعي أو التليفزيوني، فضلاً عن عدم الاهتمام بالمناسبات الإسلامية وعدم التطرق إليها وإن كان هذا الاهتمام تغير قليلاً بعد انتهاء الحرب مع إيران واحتلال الكويت، فقد أظهر الإعلام العراقي شيئًا من الاهتمام بشهر رمضان وخصوصًا إذاعة أذان المغرب أثناء هذا الشهر.

ويروي سليمان فرحات في كتابه: «يوميات بغداد السرية»: أن إذاعة مصر العروبة التي كانت تبث إرسالها من بغداد، وكان يستخدمها صدام حسين في حربه الإعلامية ضد مصر كانت لا تفتح برامجها بالقرآن الكريم وفقًا للأسلوب العراقي، ولكن الشاعر محمد عفيفي مطر هو الذي أصر على أن تبدأ الإذاعة برامجها بالقرآن وكان نسليمان فرحات يعمل معدًّا للبرامج ومذيعًا في هذه الإذاعة.

ويذكر «زهير الدجيلي» أن المعارضة الكردية نشرت في صيف عام

١٩٨٧م وثائق مراسلات بين فروع حزب البعث في السليمانية ودربندخان، منها وثيقة مرقمة ٤١٠/٣٣ صادرة في ١٩٨٦/٢/٢١م بصيغة مقترحات من المنظمة الحزبية في دربندخان تقترح لعلاج المسألة الدينية إشاعة حالة البهجة والفرح في المجتمعات السكانية، واستقبال الفرق الفنية، وإقامة الاحتفالات، كما اقترحت الوثيقة نقل المعلمات المحجبات من الوسط التعليمي وعدم قبول المحجّبات كافة في الدورات التربوية، وغير ذلك من المقترحات المتعلقة باستخدام علماء الدين استخدامًا يروج لأفكار حزب البعث.

وقد لوحظ مؤخرًا ازدياد عدد جرائم الاغتصاب والسرقة بين الشباب العراقي، وقد عبرت عن ذلك مجلة «جون أمزيك» التي تصدر بالفرنسية في باريس حين نقلت عن المسئولين العراقيين بأن انتشار تلك الجرائم لا يعود إلى الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها العراق، وإنما يعود إلى الحرب التي أكسبت الشباب عادات سيئة حتى أصبح كل ما يريدونه هو المال من أجل ارتياد الملاهي!

* أسئلة وأجوبة:

إذا كانت مواجهة الحالة الدينية تتم داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع وأجهزة الإعلام بإحلال البديل، فلماذا اعتمد الخطاب العراقي الإسلام واستخدم معجمًا إسلاميًا في تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في العالم العربي، على الرغم من وضوح فلسفته

الصريحة في فصل الدين عن الدولة؟!

يمكن فهم الإجابة على هذا التساؤل من خلال تصريحات الرئيس صدام حسين نفسه، وسلوك النظام العراقي بقيادته تجاه الإسلام والمسلمين في داخل العراق وخارجه على السواء.

ففي عام ١٩٨٠م، انعقد في عمان بالأردن مؤتمر قمة عربية بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وقد حضر الرئيس صدام حسين المؤتمر ليطرح مباشرة شعارات إسلامية، كانت مفاجئة للملوك والرؤساء حتى ظنوا أنه يريد من وراء ذلك عدُّ الحرب مع إيران «جهادًا إسلاميًّا» ينبغي على المسلمين مساندته فيه، وبالرغم من أن العرب كانوا يؤيدون العراق لسببين أولهما: مواجهة الخطر الإيراني بعد قيام حكم آية الله الخميني، وثانيهما: الالتزام القومي نحو العراق، إلا أن صدام حسين أراد في هذا المؤتمر تفويضًا إسلاميًّا.

بعد جلسة الافتتاح في ذلك المؤتمر حاول الصحفي الكويتي «أحمد الجار الله» رئيس تحرير صحيفة «السياسة»، مقابلته بعد أن تغلّب على إجراءات الأمن، وحينما سأله متعجِّبًا عن هذا التوجه الإسلامي المفاجىء في خطابه، أجابه صدام حسين، وكان الاثنان منفردين، أتاحت لصدام أن يتحدث بصراحة، قائلًا إنه:

«ما كان له أن يكسب موقف هؤلاء الزعماء لو لم يتحدث بهذه النبرة في الخطاب الديني، إنه مسكهم من رقابهم».

وكانت القضية تكمن في إحراج الزّعماء حتى لا يتخلّوا عنه أو يتخذوا مواقف استقلالية أو موضوعية.

ويكشف «سليمان فرحات» عن تغيير لهجة الخطاب العراقي وصبغه بصبغة دينية إنما جاء في إطار تطورات كادت تعصف بالعراق من خلال حربه مع إيران، وفي إطار ما يسمى بانقاذ «القاعدة المحررة». فقد استطاع العراق في بداية الحرب مع إيران أن يحتل أجزاء عديدة من إيران شعاره: «انقاذ القاعدة المحررة»، فإذا سقطت العراق وانهزم البعث فيها، فلن يقوم للعراق قائمة بعد، ولن يكون لحزب البعث خلية واحدة على امتداد الوطن، ولهذا فإن الهدف الرئيس للحزب وتنظيماته في الداخل والخارج كافة ينبغي أن توجه إلى هذه المهمة وهي انقاذ العراق ودعم انتصاره الذي هو انتصار للحزب بالدرجة الأولى ولقيادته وتنظيماته.

ولكن الخطوة الأهم هي اتخاذ تكتيكات وأفكار جديدة من قبل القيادة القومية لحزب البعث كانت في معظمها غير منسجمة مع توجهات البعث وأيديولوجيته، وكان اعتماد التوجهات الدينية الجديدة أبرز الأفكار التي لا تتسق وأساسيات الحزب ومبادئه، مما يعني أن معالجة الحالة الدينية بمثل هذا التناقض كانت أمرًا طبيعيًّا بالنسبة لحزب البعث، ويتّفق مع حقيقته التي تؤمن بأهمية الغاية على الوسيلة.

وإذا كانت المعالجة النظرية والإعلامية والسلوكية في النظام العراقي «للحالة الدينية» تبدو على هذا القدر الكبير من عدم الانسجام، فإن المعالجات الواقعية تجاه المتدينين تبدو أكثر تعقيدًا.

لقد قرّرت القيادة العراقية الحظر على الدّعاة الإسلاميين والمنظمات الإسلامية كل نشاط إسلامي أو دَعَوِي أو ثقافي في الوقت الذي سمحت فيه للجمعيات النصرانية مثل جمعية «مريم العذراء» بالنشاط الثقافي والسياسي، وتعاونت مع الحزب الشيوعي العراقي تعاونًا كاملًا لاستئصال

الوجود الإسلامي، كما حرّم على الجيش العراقي إقامة الشعائر الإسلامية في مناسباتها وأوقاتها، وحاصر دور العلم والعبادة بالجاسوسية، وتصدّى للعلماء والطلاب لاكتشاف ذوي الميول الإسلامية، وأغلق المكتبات الإسلامية، وتعقب الذين كانوا يؤمّونها للاطلاع والبحث مثلما يذكر ذلك محمد العباسي في كتابه: «صدام.. محنة الإسلام».

يحكي مسئول سابق في مذكراته عن اجتماعات البعثيين واهتماماتهم في هذه الاجتماعات، ويقدّم لنا ملمحًا عن علاقة البعث بالإسلام، فيقول في يومياته ٢٨/١٠/١٩٨٩م ـ السبت اجتماع أمني واستضافة:

«بعد أربعة أيام على اجتماع المنافسة الأمنية(؟؟)، تم استضافة اللجنة الأمنية مرة أخرى، وتوالت أسئلة المنافسة، وهي أسئلة تكشف طبيعة عمل الحزب بين الجماهير، ومن الأسئلة التي كتبها المسئول في دفتره اخترنا التالي:

س ١ عدد أماكن العبادة الموجودة ضمن رقعتكم الجغرافية، ومن هم الأشخاص القائمون على إدارتها، والمعلومات التفصيلية عنهم؟

س ٢ ما عدد المختارين؟ وهل تمت معهم لقاءات للتنسيق؟

س ٣ ما عدد الهاربين خارج العراق ضمن رقعتكم الجغرافية؟ وما هي الجهة أو الدولة التي يوجدون فيها؟ (ثم ملاحظة في النهاية نصت على التأكيد على):

وضع الأماكن الدينية، وأن يكون عملنا (فيها) من خلال المجسات والتّحرّي عن رجال الدين وعائلاتهم».

ويذكر سليمان فرحات أن النظام البعثي قد أغلق الجامعات والمدارس

الإسلامية، مثل: كلية أصول الدين، وكلية الإمام أبي حنيفة وكلية الدراسات الإسلامية، ومدارس أخرى كثيرة للشيعة، وأوقف إتمام جامعة الكوفة، وصادر الأموال التي جمعت لبنائها. وإن كان في سياق التمويه على بعض الأوساط الإسلامية، قد أنشأ جامعة إسلامية جديدة. ولكن من المشكوك فيه أن تتجاوز الخطوط الحمراء التي تتصادم مع منطلقات حزب البعث العربي الاشتراكي.

كما أمر صدام حسين بتكوين لجنة خاصة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي بما يتفق وتجديفات حزب البعث، ثم استكمل الإجراء بإلغاء امتيازات المجلّات والصّحف الإسلامية.

كما يحكي «سليمان فرحات»: إن السفارة العراقية في ليبيا وجهت دعوة للأستاذ «محمد أبو الفتوح» نائب مدير إذاعة صوت العرب الأسبق، والذي يعيش في طرابلس منذ عام ١٩٧١م، وعندما وصل إلى بغداد طلب منه أن يبقى ويعمل في إذاعة صوت مصر العروبة الموجهة إلى مصر، ولكنه رفض بلهجة قاطعة، «هذا مستحيل إنهم في ليبيا لا يحاربون الإسلام» وسأل مضيفه (سليمان فرحات) في آخر لقاء بينهما: **«لماذا تبدو المساجد دائمًا في أوقات الصلاة بغير مصلّين؟»**، فأجابه وكأنه يمزح:

«ليس لديهم وقت إنهم يناضلون نهارًا في مقرات البعث ويناضلون ليلًا في حانات شارع أبي نواس والسّعدون».

ولذا فإن الرئيس صدام حسين كما ورد في كتاب. «امنعوا هذا الرجل من هدم الكعبة» والذي صدر عام ١٩٩٠م قد أمر بحظر الأنشطة الإسلامية على اختلاف صورها وأشكالها، وحرّم الانضمام إلى أية جماعة إسلامية أو حزب إسلامي، وبخاصة حزب «الدعوة العراقي»، الذي أعدم

زعماؤه وأعضاؤه، ونجد النص التالي ضمن قرار الرئيس العراقي بشأن القضاء على هذا الحزب:

«استنادًا إلى أحكام الفقرة (ا) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقّت، قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٨٠م، ما يلي:

لما كانت وقائع التحقيق والمحاكمات قد أثبتت بأدلة قاطعة أن حزب الدعوة هو حزب عميل مرتبط بالأجنبي، وخائن لتربة الوطن ولأهداف ومصالح الأمة العربية، ويسعى بكل الوسائل إلى تقويض نظام حكم الشعب ومجابهة ثورة ١٧ تموز مجابهة مسلحة، لذلك قرر مجلس قيادة الثورة تطبيق أحكام المادة (١٥٦) من قانون العقوبات بحق المنتسبين إلى الحزب المذكور مباشرة أو العاملين لتحقيق أهدافه العميلة تحت واجبات أو مسميات أخرى.»

ينفذ هذا القرار على الجرائم المرتكبة والتي لم يصدر قرار بإحالتها على المحكمة المختصة.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

والمادة (١٥٦) من قانون العقوبات تقضي بإعدام هؤلاء الناس الذين انخرطوا في سلك الدعوة والمبرر الأساسي والحقيقي هنا هو: «السعي بكل الوسائل إلى تقويض نظام حكم الشعب، ومجابهة ثورة ١٧ تموز مجابهة مسلحة» وقد تضمّنت إحدى الوثائق أعدادًا كبيرة من المواطنين العراقيين

الذين حكمت عليهم محكمة الثورة العراقية بالإعدام والمؤبّد في شتّى مناطق العراق.

ويقول السيد «محمد باقر الحكيم» رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية:

«تزخر أجهزة إعلام المعارضة الإسلامية العراقية، ووثائق منظمات حقوق الإنسان في العراق وغيرها من المنظمات الدولية بأسماء عديد من علماء الدين العراقيين سنة وشيعة، ولا يوجد إحصاء كامل لهم لأن النظام يتكتم على هذه الحقائق ويلاحق ذويهم بالمطاردة والعذاب كما لا يقدم المعلومات عن مصير عديد من المفقودين منهم منذ عشر سنين».

ولكن يمكن القول بأن المئات من علماء الدّين وأساتذة الجامعات والمدارس الدينية من الشّيعة قد قتلهم النظام، إما تحت التعذيب أو بالرصاص أو شنقًا أو بالسمّ، والكثير منهم في عداد المفقودين، وهناك العشرات من علماء الدين السنة الذين من قتلهم النظام بهذه الطريقة.

وتوجد قائمة بأكثر من مائة اسم لهؤلاء العلماء لدينا، ومن أبرز العلماء الشيعة الذين قتلهم النظام: المرجع الديني والمفكر الإسلامي السيد محمد باقر الصدر، العلامة السيد مهدي الحكيم وواحد وعشرين من آل المرجع الديني الكبير السيد محسن الحكيم، والسيد قاسم شبر، والشيخ مهدي السماوي، والسيد حسن النجرازي، والشيخ عارف البصري، والسيد قاسم المبرقع، وكلهم من العلماء العرب المسلمين.

ومن أبرز علماء السنة الشيخ عبدالعزيز البدري، والشيخ ناظم

العاصي، والشيخ الأربيلي، وغيرهم إضافة إلى المئات من أساتذة وخريجي الجامعات المؤمنين.

وقد رافق عملية الإعدام والتصفيات، عمليات تعذيب للمعتقلين والمحكوم عليهم بالموت، وقد نشرت منظمات حقوق الإنسان كثيراً من الحالات منهاحالة تحدثت عنها منظمة العفو الدولية في ٢٩ / ٤ / ١٩٨١م، تحت عنوان: «أدلة على وجود التعذيب في العراق». وقد وُصفت هذه الحالة بأنها حالة تاريخية، تناولت ما تعرّض له الصحفي «برهان الشاوي» البالغ من العمر (٢٤) سنة الذي ألقي عليه القبض في بغداد في ١٩٧٨/١١/٣م، وتعرض لأقسى أصناف التعذيب والسلوك غير الأخلاقي حتى فقد إحساسه بالوقت، والثقة في النفس والخوف الدائم.

ويقول تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان: إن العراق لايزال في مقدمة الأقطار التي تتصاعد فيها الشكوى من ممارسات السلطة القمعية ضد حق المواطنين في الحياة ـ ممنوع انتقاد السلطة ـ ومن يتفوّه على «صدام» يحكم عليه بالإعدام. ومن يتفوه على المسئولين الأقل درجة يحكم عليه بالسجن ٧ سنوات. وممنوع اقتناء آلة طابعة أو فاكس أو رونيو أوآلة استنساخ إلا بأمر وبموافقة المخابرات. وممنوع السفر على أي مواطن عراقي منذ ١١ عامًا.

وقد تم تصفية بعض العناصر القيادية في الحزب مثل: حردان التكريتي، عبدالخالق السامرائي، ناظم كزار، عبدالكريم الشيخلي، نعيم حداد، مرتضى سعيد، شفيق الكمالي، رياض إبراهيم حسين. وكان العراق من أوائل الدول التي استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد أكثر من ٧ آلاف كردي في «حلبجة» دفعة واحدة.

وقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا عام ١٩٩٠م جاء فيه :

«قامت القوات الحكومية العراقية بتنفيذ حكم الإعدام دون محاكمة في أعداد كبيرة من الأكراد والمعارضين للحكومة العراقية، وقد كان بين الضحايا عائلات بكاملها وأطفال، ومايزال آلاف من السجناء السياسيين معتقلين بشكل استبدادي. ولقد احتجز العديد منهم لمدة طويلة دون محاكمة، أو بعد محاكمة سريعة، كما أن تعذيب السجناء السياسيين مايزال منتشراً بشكل واسع، إضافة إلى اختفاء عدد كبير من المواطنين. ومن المعتقد أن كثيراً منهم قد قتل. وتقول التقارير: إن مئات الأشخاص قد أُعدموا. وفي الكثير من الأحيان يصعب التأكد مما إذا كانوا قد حوكموا، وألقيت تهمة الإعدام عليهم، أم إنه قد نُفِّذ حكم الإعدام دون محاكمة».

* الأكراد بعد الكويت:

في شهر يوليو ١٩٨٨م انتهت الحرب العراقية الإيرانية. وقد قامت القوات العراقية قبل أشهر من إعلان وقف إطلاق النار بسلسلة من الهجمات على المدنيين الأكراد، شملت أماكن تمركز القوات الكردية المعارضة المسلحة. وفي الأسابيع التي تلت وقف إطلاق النار، وقعت هجمات أخرى على المدنيين الأكراد، ففر الآلاف منهم إلى الدول المجاورة.

وقد أنكرت الحكومة العراقية ما جرى للأكراد، واتهمت إيران بارتكاب الإبادة الجماعية في حلبجة وغيرها من بلاد الأكراد، ولكن أشرطة

الفيديو، وما نقلته الصحف الأجنبية من صور وأقوال شهود العيان آثار تلك المذبحة أكدت ارتكاب العراق لها.

وقد ذهب مئات الألوف من الأكراد إلى تركيا وإيران، وخرج المثقفون وغيرهم إلى البلاد العربية والأوروبية هربًا من العسف الذي يتنافى مع مبادىء الإسلام، والاستبداد الذي لا تقرّه شريعة.

فبعد الهجمات العسكرية على الأكراد، والتي استخدمت فيها الأسلحة الكيماوية ـ كما في حلبجة ـ كان لا مفرّ أمام الأكراد من الهجرة إلى تركيا وإيران، فضلاً عن أعالي الجبال التي تصعب فيها الحياة، ويصعب على قوات صدام حسين اقتحامها أو الحرب فوقها.

وبينما ارتفعت نغمة المعجم الإسلامي في الخطاب العراقي عند احتلاله للكويت، وبعد هزيمته أمام قوات التحالف الدولي، فقد توجّهت قوات صدام حسين العسكرية لتقوم بعملية مواجهة واسعة النطاق، مما اضطر القوات المتحالفة إلى التدخل، واستصدار القرارات اللازمة من مجلس الأمن الدولي لفرض الحماية العسكرية على مناطق الأكراد، وتبع ذلك إخلاء معظم المناطق الكردية من القوات العراقية الحكومية، وحظر الطيران فوق أراضي الأكراد، فضلاً عن إقامة القواعد والمعسكرات الخاصة بالقوات المتحالفة لمواجهة أي نشاط عسكري عراقي في المنطقة المحظورة على الرئيس وقواته، وهكذا استطاع الأكراد لأول مرة منذ سنوات بعيدة أن يعودوا إلى مساكنهم، وأن يؤسسوا حكومة ذاتية، ومجلسًا نيابيًا منتخبًا ومجالس محلية منتخبة، دون أن تستطيع يد الجيش العراقي أن تمتدّ إليهم في ظل الحماية الأجنبية.

كان الأكراد عقب تحرير الكويت، قد حاولوا الوصول مع الرئيس صدام حسين من خلال التفاوض إلى حل دائم لمشكلات الأكراد، إلا أن المفاوضات انتهت إلى الإخفاق، وعدم تحقيق أي نجاح، وكان البديل هو التدخل الأجنبي، وسلخ المنطقة الكردية عمليًّا عن العراق.

وما جرى في الشمال الكردي جرى مثيله تقريبًا في الجنوب الشيعي، حيث قامت القوات العراقية بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي بسحق المنطقة الجنوبية في العراق (الأغوار)، مما اضطر عديدًا من السكان إلى النزوح من العراق إلى إيران، واستمرّت العمليات العسكرية حتى تم القضاء على كل عناصر المقاومة، مما دفع الدول الغربية المتحالفة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بفرض الحظر على الطيران العراقي فوق المناطق الجنوبية (خط عرض ٣٢ درجة)، وبذا صارت المنطقة الجنوبية ممنوعة السيادة بالنسبة للعراق، ومهيأة لأن تكون ذات حكم ذاتي يُشبه حكم الأكراد في الشمال.

وكان مجلس قيادة الثورة قد أصدر قرارًا سريًّا وشخصيًّا رقم ٢٤٦٩/١٢/٣١ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٢م يقرّ بموجبه صرف ٤٠٠٠ (أربعة آلاف دينار) للزوج العراقي الذي يطلق زوجته من التبعية الإيرانية إذا كان عسكريًّا و٢٥٠٠ (ألفين وخمسمائة دينار) إذا كان مدنيًّا، حيث يتمّ بعد ذلك تهجير الزوجة إلى إيران.

وقبل ذلك كان وزير الداخلية العراقي قد أصدر قرارًا سريًّا تضمّنته إحدى البرقيات للجهات المختصة لتنفيذه، ويفسر القرار ضوابط تهجير الشيعة إلى إيران، ومما جاء في هذا القرار:

«وزارة الداخلية ٢٨٨٤ في ١٠/٤/١٩٨٠م (.) تبدأ (. . .) لوحظ وقوع أخطاء والتباسات عديدة من قبل أجهزتكم في التفسيرات وتحديد المشمولين بها والمستثنيين من التسفير. توضيحًا للتعليمات السابقة، أدناه الضّوابط التي يجب العمل بموجبها في هذا الشأن.

١ ـ يسفّر جميع الإيرانيين الموجودين في القطر وغير الحاصلين على الجنسية العراقية، وكذلك المستقدمين بمعاملات التجنس ـ أيضًا ـ ممن لم يبت بأمرهم.

٢ ـ عند ظهور عائلة، البعض منها حاصلون على شهادة الجنسية تشملهم الضّوابط إلا أن البعض الآخر مشمولون فيعمد مبدأ (وحدة العائلة خلف الحدود) مع سحب الوثائق أي الجنسية ـ إن وجدت ـ والاحتفاظ بها لديكم، ومن ثم إرسالها إلى الوزارة مع تزويد الوزارة بقوائم المشمولين بقرارنا هذا ليتسنّى لنا إسقاط الجنسية عنهم.

٣ ـ يجرى تسفير البعض خاصة العوائل عن طريق القومسيرية، وفي حالة عدم استلامهم يجري تسفيرهم من مناطق الحدود الاعتيادبة.

الاستثناءات:

أولًا: العسكريون على مختلف الرتب يسلمون إلى الانضباط العسكري في بغداد للتصرف بهم من قبلها وحسب التعليمات المبلغة.

ثانيًا: عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير المقيمين في القطر، وتزود هذه الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة وأعمالهم.

ثالثًا: النساء الإيرانيات المتزوجات من أشخاص عراقيين ترسل قوائم بأسمائهن إلى الوزارة.

رابعًـا: عدم تسفير الشباب المشمولين بالتسفير الذين أعمارهم من ١٨ ـ ٢٨ سنة والاحتفاظ بهم في مواقف المحافظات إلى إشعار آخر.

خامسًا: يستثنى من التسفير الأرمن الإيرانيون المقيمون في القطر، وتزود الوزارة بقوائم تتضمن هوياتهم الكاملة وأعمالهم.

سادسًا: لا يشمل التسفير اللاجئين السياسيين الإيرانيين.

سابعًا: يستثنى العرب العربستانيون المقيمون في القطر من التسفير.

ثامنًا: عند ظهور أية حالة من غير الواردة أعلاه يتم إعلامنا هاتفيًا قبل البت فيها.

نؤكِّد أمرنا في فتح النار على من يحاول العودة إلى الأراضي العراقية من المسفرين. انتهت.

نرجو الاطلاع والعمل بموجبه.

وزير الداخلية

يرى زهير الدجيلي أن فلسفة التمييز الطائفي العرقي المذهبي، كانت نتيجة لوصية من «خير الله طلفاح» خال الرئيس العراقي «صدام حسين»، فقد كان الرجل ذا تأثير كبير على ابن أخته الذي ربّاه وكفله يتيمًا بعد وفاة والده، وكان «طلفاح» ممن يؤمنون بالتفرقة الطائفية، وشعار «فرّق تسد». وقد أوصى ابن أخته «صدام»، قائلًا:

«إذا أردت أن تحكم العراق فاضرب السني بالشيعي، والشيعي بالسني، واضرب السني بالسني، والشيعي بالشيعي، واضرب الكردي بالعربي، والعربي بالكردي، والكردي بالكردي، وإذا أردت أن تحكم فاضرب العاني بالراوي، والراوي بالحديثي، والتكريتي بالتكريتي، والتكريتي بالسامرائي، والبغدادي

بالبصري، وإذا أردت أن تحكم أعط اللئيم الحقير ما يسيل له لعاب الكريم الأبي، واشتر الناس بالمال!! وإذا أردت أن تأمن جانب (رفاقك) فازرع بينهم الشكّ، واجعلهم على حذر من بعضهم البعض، دونك سيرة زياد بن أبيه فاقرأها.. ودونك سيرة الحجاج فتمعّن بها، فالعراقيون لا يحكمهم إلا واحد مثل (ابن أبيه) أو (حجاج)، ولا تخش خسائر حربك مع إيران، حاربها (بشيعتها) فإنهم وقودها، و(نارهم تأكل حطبهم!)».

وهذه الوصية ـ لو صحّت ـ تفسر لنا كثيراً مما يجري في العراق، ويؤثّر على مصيره، ويضعه رهينة في يد «صدام حسين»، يحدث لها ما لم يحدث من قبل على يد التتار!

لم تسفر الحرب العراقية الإيرانية عن أي كسب للعراق.. حتى شط العرب، احتفظت به إيران كما نصت عليه اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م.

إلا أن تصريحات المسئولين العراقيين قبل وقف القتال وبُعده اتخذت مسارات تثير أكثر من علامة استفهام.

يقول «طه رمضان» النائب الأول لرئيس مجلس الثورة العراقي آنذاك:

«في اتفاقية شط العرب، هناك بند ينصّ على اقتسام الشطّ. وقد قبلنا به، ونحن في حالة ضعف، لكن ليس من عراقي لا يعرف أن الشط تاريخيًا كان ملكًا للعراق، ويجب أن يعود إليه عاجلًا أم آجلًا».

وفي لقاء صحفي مع الرئيس صدام حسين، قال:

«اتفاقية عام ١٩٧٥م لا تعتبر اتفاقية دولية لأنها لم تحصل بجهود أو بحضور أو بضمانة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن. وإنما باتفاق ثنائي، وألغيت من أطرافها تصرفًا وتصريحًا».

وهو يشير إلى إعلان العراق إلغاء الاتفاقية. وبعد أسبوعين من احتلال الكويت اختلف الموقف، واختلفت التصريحات بالنسبة لاتفاقية الجزائر، فقد أوردت وكالات الأنباء يوم ١٥/٨/١٩٩٠م أن الرئيس العراقي صدام حسين وافق على اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥م التي تحدّد الحدود بين إيران والعراق، وأعلن انسحاب القوات العراقية من إيران اعتبارًا من يوم الجمعة ١٧ أغسطس ١٩٩٠م، وعرض التبادل الفوري والشامل لجميع أسرى الحرب في هذا التاريخ نفسه!

وفي ١٥/٨/١٩٩٠م الذي وردت فيه موافقة الرئيس العراقي على اتفاقية الجزائر، أرسل طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية، إلى الأمين العام للأمم المتحدة يخبره بهذه الموافقة، ويقول في رسالته:

«بهذه المبادرة التاريخية يرسي العراق بموقف أصيل وتاريخي دعائم السلام الشامل والدائم بينه وبين إيران. ويحقق ما سعى إليه المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ورغبت فيه كل شعوب العالم.

وها نحن نؤكد صدق نياتنا وجدية موقفنا بحل واحدة من قضايا المنطقة الخطيرة والمعقدة والتي كان بقاؤها واستمرارها يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين».

والسؤال الذي يفرض نفسه بعد كل ما سبق هو:

كيف وافقت القيادة العراقية على اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م؟ وكيف تم تمزيق هذه الاتفاقية في بداية حرب العراق مع إيران؟

ثم أخيراً كيف اعترف العراق بتلك الاتفاقية مرة أخرى بعد غزوه للكويت؟.

□ □ □

الفصل الثامن

العراق وإيران.. تناقض المواقف

* صدام.. وحبر الاتفاقيات.
* ازدواجية المواقف.
* ثم يطلب السلام.
* السير على النهج نفسه.

«النظام الإيراني غير إسلامي وعندي الشّواهد على ذلك».

صدام حسين

كانت الحرب العراقية الإيرانية كارثة شغلت العالم ثمانية أعوام، فقد كانت حربًا طويلة مدمّرة، ولم يكن لها من سبب أكثر من دوافع ذاتية لزعامات احتكمت لعواطفها ولرغباتها الخاصة، فاندفعت تُشعل النار لتحصد اليابس والأخضر، وقد أورد التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ١٩٩٢م: إن الخسائر المادية المباشرة التي لحقت بالاقتصاد العربي نتيجة حرب الخليج الأولى (العراق وإيران) بلغت حوالي (٥٠٠) بليون دولار من ثروات الأمة العربية، وما يقارب مليوني قتيل من العراقيين، أما حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت) فقد بلغت خسائرها (٦٢٠) بليون دولار وآلاف القتلى، معظمهم من العراقيين.

كل هذه الخسائر المادية الضّخمة كانت سببًا في إهدار الثروة العربية وتبديدها، وبالتالي سببًا في إيقاف التنمية في الوطن العربي وتعطيل مسيرة الحركة نحو أمة قادرة على بناء ذاتها، وسببًا إضافيًا فيها أصاب الأمّة من الانكسار وانعدام الثقة، والتّشكيك في المستقبل، كما كانت سببًا في إضعاف الشعور بصدق الانتماء للأمة العربية، ومعول هدم لكل الأحلام التي كانت تبحث عنها الشعوب العربية، بالإضافة إلى الأعداد الهائلة التي فقدت

حياتها هدرًا من أفراد الشّعب العراقي، دونما مبرّر، ودون تحقيق أي أهداف مما كانت الزعامة العراقية تتحدّث عنها.

وكانت حرب الخليج الأولى قد تمّت من أجل ما أسماه العراق آنذاك بحماية البوابة الشّرقية من «الفرس المجوس عبدة النار»، كانت شعارات الرئيس صدام حسين في تلك الحرب الدامية تتلخّص في التالي:

- استعادة الحقوق العراقية المشروعة في السيادة على شطّ العرب.
- التّصدّي لخطر الشعوبية الفارسية القادم من الشّرق.
- بداية التحرير لأرض فلسطين السّليبة والمقدّسات الإسلامية بها.

وأيًّا كانت مبرّرات تلك الحرب إلا أن الخطاب السّياسي للعراق برّر حربه تلك بالدّفاع عن العروبة، والحرص على مصالح الأمة العربية، وهو الخطاب الذي لم يكن معروفًا بشكل واضح قبل تلك الحرب، وفي المقابل كانت الآلة الدعائية الإيرانية تُردّد بأنها في طريقها إلى تصدير الثورة الإسلامية داخل العراق، وأن ذلك هو الطّريق إلى تحرير فلسطين! وقد تبنّى العراق السياسة نفسها بعد سنوات عديدة، ولكن في اتجاه مُغاير تمامًا، إذ اعتبر غزوه للكويت بمثابة الطريق إلى تحرير فلسطين!

* صدام وحبر الاتفاقيات:

والمعروف أن صدام حسين كان هو الذي وضع أسس اتفاقية الجزائر التي وُقِّعت مع إيران في ١٣ يونيو ١٩٧٥م، عندما كان نائبًا لرئيس مجلس قيادة الثورة العراقية آنذاك، وكان هو ـ أيضًا ـ من ألغى الاعتراف بها بعد عدة سنوات.

فعندما أبرم العراق وإيران اتفاقية الحدود الدولية وحسن الجوار، في الجزائر، جاء في أسباب قيام تلك الاتفاقية :

«رغبة من الطّرفين في توطيد روابط الصّداقة وحسن الجوار وتعميق تعاونهما في الميادين الاقتصادية والثقافية وتشجيع العلاقات الثنائية على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية».

وتضمنت المعاهدة ثلاثة بروتوكولات ملحقة نلخّصها في التالي :

١ ـ **بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وإيران :** تم الاتفاق على تثبيت دعامات جديدة، للحدود بلغ عددها (٥٩٣) دعامة جديدة وتم إعداد خرائط رسم عليها خط الحدوّد البرية مرفقة بصورة جوية لرقعة الحدود العراقية ـ الإيرانية، ورسمت عليها بثقوب صغيرة مواقع الدعامات القديمة والجديدة.

٢ ـ **بروتوكول الحدود النهرية بين العراق وإيران :** تم تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وإيران في شطّ العرب حسب خط التّالوك من قبل اللجنة المشتركة العراقية ـ الإيرانية ـ الجزائرية، وتم إعداد الخرائط المائية المشتركة بعد تصحيحها ونقل الإحداثيات الجغرافية لنقاط مرور خط الحدود حسب ما ورد في بيان الجزائر لسنة ١٩٧٥م.
وتم إعداد الخرائط المنشورة من قبل البحرية البريطانية، أما القواعد الخاصة بحرّية الملاحة في شطّ العرب، فقد وضعت على عاتق لجنة عراقية ـ إيرانية مشتركة نظم عملها البند الأول في المادة الثامنة للبروتوكول، والتي تنص على مبدأ التساوي في الحقوق الملاحية للدولتين على الشطّ.

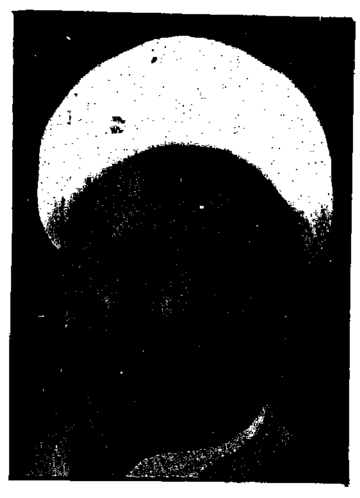
٣ ـ **البروتوكول الخاص بالأمن على الحدود بين العراق وإيران :** ويوجب

العمل على منع التسلل والإخبار عن كل تحرّك مضادّ تقوم به عناصر تريد الدخول إلى البلد الآخر، وكإجراء عملي لمنع التسلل تم تعيين منافذ التسلل الحدودية في المناطق الشمالية من نقطة الحدود العراقية ـ الإيرانية ـ التركية إلى مدينتي خانقين العراقية، وقصر شيرين الإيرانية المقابلة، وعددها (٢١) منفذًا. أما الحدود الجنوبية فهي من خانقين ـ قصر شيرين وحتى نهاية الحدود العراقية ـ الإيرانية، وعددها (١٧) منفذًا ممنوعة الاجتياز ما عدا تلك الخاضعة لرقابة السّلطات الجمركية.

وفي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية حينما شنّ الجيش العراقي هجومًا واسعًا على المدن الإيرانية أعلن صدام حسين رفضه القاطع لاتفاقية الجزائر، بينما تمسّكت بها إيران، حتى بعد قرار وقف إطلاق النار رقم(٥٩٨)، الصّادر عن الأمم المتحدة في ٢٠ يوليو (تموز) عام ١٩٨٧م، والذي وافقت عليه إيران في عام ١٩٨٨م، والقاضي بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، والبدء في مباحثات مباشرة. وقبل غزو الكويت بأسابيع وفي بداية الاتّهامات العراقية للكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بالتلاعب في أسعار البترول، بعث الرئيس العراقي برقيات في غاية الودّ إلى إيران تجلّى خلالها تذكّره لاحترام الجيرة، وتضمّنت آيات قرآنية وأحاديث شريفة، كما بادر ـ أيضًا ـ إلى التفاهم حول التعاون النفطي مع إيران، وبعد غزوه الكويت مباشرة قام صدام حسين بإرسال الوفود إلى إيران، وكتب إلى رئيسها معلنًا قبوله لاتفاقية الجزائر، وتبادل الأسرى، والعمل بحرّيّة الملاحة في شطّ العرب لصالح إيران!

* ازدواجية المواقف

بعد أن تقلّد الرئيس صدام حسين الحكم في بلاده مرّت العلاقات العراقية الإيرانية بالكثير من الأزمات، وكانت اتفاقية الجزائر هي - في واقع الأمر - المحور الذي دارت حوله تلك الأزمات، وكان الرئيس العراقي يرى أن اتفاقية الجزائر تمّت في ظروف كانت فيها إيران قوية، وإنّ تغيّر الحكم في إيران وتولى آية الله الخميني للسلطة وما أعقب ذلك من تصفيات للقيادات العسكرية الإيرانية، وتفتيت للقوى الإيرانية، يمهد الطرق لتكون العراق الدولة الأقوى في منطقة الخليج، من هنا بدأت حرب الخليج الأولى.



● هاشمي رفسنجاني.

وانتهت تلك الحرب إلى خسائر مادية وبشرية جسيمة لم يعرف لها مثيل في الحروب الثنائية من قبل، ثم بدأت من بغداد حرب الخليج الثانية، ويبعث صدام حسين وبعد غزوه للكويت بعشرة أيام، وبالتحديد في ١٢ أغسطس ١٩٩٠م برسالة إلى الرئيس الإيراني رفسنجاني جاء نصّها كالتالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني . . المحترم

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

بعد التوكّل على الله العليّ القدير، وبقصد إزاحة ما يُعرقل فتح

الطريق لعلاقات أخوّة مع كل المسلمين، ومن يختار منهم الأخوّة من مسلمي الجارة إيران، ومن أجل فتح المجال لتفاعل جدّي مع كل المؤمنين لمواجهة الأشرار الذين يُريدون بالمسلمين وأمة العرب شرًّا، ومن أجل إبعاد العراق وإيران عن ابتزاز وألاعيب القوى الدولية الشريرة في المنطقة، وانسجامًا مع روح مبادرتنا التي أعلنَّا عنها في ١٢/ ٨/ ١٩٩٠م والتي توخّينا منها تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة، ولكي لا يبقى لذي حجة ما يمنعه من التفاعل وإبقاء الهواجس والتحسّب، ولكي لا تبقى أي من طاقات العراق معطّلة خارج ميدان المنازلة الشريفة، وحشدها باتجاه الأهداف التي أجمع المسلمون والعرب الشرفاء على أنها حق، ولإبعاد التداخل عن الخنادق وإبعاد الظنون والهواجس ليجد الخيرون طريقهم إلى علاقات طبيعية بين العراق وإيران، وكثمرة لحوارنا الذي امتدّ بصورته المباشرة منذ رسالتنا إليكم في ٢١/ ٤/ ١٩٩٠م، وحتى آخر رسالة منكم إلينا في ٨/ ٨/ ١٩٩٠م، وكحل نهائي واضح، لا يبقى عذرًا، قررنا ما يلي:

١ - الموافقة على مقترحكم الذي جاء في رسالتكم الجوابية المؤرخة في ٨/ ٨/ ١٩٩٠م والتي استلمها ممثلنا في جنيف السيد برزان إبراهيم التكريتي من ممثلك السيد سايروس ناصري، باعتماد اتفاقية ١٩٧٥م وخاصة فيما يتعلق بتبادل الأسرى والفقرتين ٦ و٧ من قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨.

٢ - وعلى أساس ما ورد في (١) من رسالتنا هذه، وما ورد في رسالتنا إليكم في ٣٠/ ٧/ ١٩٩٠م، فإننا على استعداد لنبعث إليكم

بوفد إلى طهران، أو يزورنا وفد منكم في بغداد، لإعداد الاتفاقيات والتهيؤ لتوقيعها على المستوى الذي يتم الاتفاق عليه.

٣ - وكبادرة حسن نية، فإن انسحابنا سيبدأ اعتبارًا من يوم الجمعة ١٧/٨/١٩٩٠م.

وستنسحب قواتنا التي تواجهكم على طول الحدود بينما نبقي على ما هو رمزي منها، مع حرس الحدود والشرطة فحسب لتنفيذ الواجبات اليومية لظروف طبيعية.

٤ - وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب بكل أعدادهم المحتجزين في كل من العراق وإيران، وأن يتم ذلك، عبر الحدود البرية عن طريق خانقين - قصر شيرين ومنافذ أخرى يتفق عليها، وسنكون نحن المبادرين إلى هذا وسنباشر به اعتبارًا من يوم الجمعة المصادف ١٧/٨/١٩٩٠م.

أيها الأخ الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني: في قرارنا هذا، أصبح كل شيء واضحًا، وبذلك تحقق كل ما أردتموه، وما كنتم تركّزون عليه، ولم يبق إلا ترويج الوثائق لنطّل معًا من موقع إشراف مبني على حياة جديدة يسودها التعاون في ظل مبادىء الإسلام ويحترم كل منا حقوق الآخر. . ونبعد المتصيدين في الماء العكر عن شواطئنا، وربما تعاونا بما يبقى الخليج بحيرة سلام وأمان خالية من الأساطيل الأجنبية، وقوى الأجنبي التي تتربّص بنا الدوائر، بالإضافة إلى ميادين الحياة الأخرى.

والله أكبر. . ولله الحمد».

صدام حسين

رئيس جمهورية العراق

٢٣ من المحرم ١٤١١هـ ١٤ من آب ١٩٩٠م

كان هذا الطّرح في رسالة الرئيس العراقي جديدًا ومختلفًا تمامًا، مختلفًا عن مبررات الحرب التي ساقها العراق في البداية:

- استعادة الحقوق العراقية المشروعة في السيادة على شطّ العرب.
- التصدي لخطر الشعوبية الفارسية القادم من الشرق.
- بداية التحرير لأرض فلسطين السليبة والمقدّسات الإسلامية بها.

ومختلفًا ـ أيضًا ـ عمّا كان قد قاله الرئيس العراقي قبل عدة شهور من رسالته السابقة للرئيس الإيراني، ففي ١٤١٠/٨/١٠هـ ـ ١٩٩٠/٣/٧م، وجه الرئيس العراقي رسالة إلى الشعوب الإيرانية، داعيًا إياها إلى ممارسة ضغط على حكامهم من أجل عدم تفويت فرص السلام بين البلدين المطروحة آنذاك، قائلاً:

«إن حكّامكم ـ أيها السادة جيش وشعوب إيران ـ يدفعونكم إلى المحرقة ويحتفظون بأنفسهم وبأبنائهم ومحاسيبهم خارجها، وقد انعدمت مسئوليتهم أمام أي إحساس بالشفقة على مصيركم».

وأكد الرئيس صدام حسين في الرسالة نفسها قائلاً:

«إن كلام المسئولين الإيرانيين عن حرب الاستنزاف مع العراق وفق التصميم الجديد الذي صرح به المخوّل عن مجلس الدفاع الإيراني لا ينطلق من أية أرضية علمية أو عملية صحيحة».

ووصف هذا الكلام بأنه:

«إعلان عن العجز بطريقة غير مباشرة».

وجزم بأن:

«التصور الإيراني الجديد بعد فشل التصورات السابقة طيلة سنوات الحرب التي توقفت في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨م، هو الآخر نوع من

أنواع الوهم، لأن الشعوب الإيرانية والجيش الإيراني يعرفان هذه الحقائق ويدركان أن المغزى من هذه التصريحات هو مجرد إعطاء الغطاء لاستمرار الحرب».

وأوضح الرئيس العراقي:

«إن المسئولين الإيرانيين يهدفون إلى استمرار الحرب كما يتصورونها بهدف إدخالها - أي الحرب - في حسابات صراع مراكز القوى على السلطة ومستقبل السلطة بعد موت الخميني وقبل ذلك».



● معسكرات إيرانية لجميع الأعمار خلال الحرب العراقية/الإيرانية.

وقريبًا جدًّا من تاريخ الرسالة السابقة التي بعث بها صدام إلى جيش وشعب إيران وقف في يوم ١٩٨٩/١/٩م في الذكرى الثامنة والستين لتأسيس الجيش العراقي موجّهًا رسائل محدّدة إلى النظام الإيراني وإلى القوى

الاستعمارية التي تدعم الخمينية والصَّهْيَوْنِيَّة، ويُحذِّر الجميع من أن العراق لن يتساهل في كل شأن يمسّ سلامة العراق وأمنه، وسلامة وأمن الأمة العربية وبوابتها الشرقية، وقال:

«أيها الشعب العظيم

يا أبناء أمتنا العربية المجيدة

أيها الرجال المنتصرون بالحق في قواتنا المسلحة الباسلة

أيها المقاتلون المجاهدون في الجيش الشعبي

تحلّ علينا اليوم الذكرى الثامنة والستون لتأسيس جيش العراق الباسل، ولهذه الذكرى اليوم طعمها الخاص، وقيمتها التاريخية المميزة، فهي تأتي في وقت تأكد فيه بصورة حاسمة انتصار العراق على العدوان، كما تأتي في وقت فرض فيه العراقيون بإرادتهم الصلبة وصبرهم الطويل وشجاعتهم الفذّة وكفاءتهم البارزة السلام على عدوهم الغازي المشبوه والطامع والحاقد والمتخلف فيا لها من ذكرى بهية نحتفل بها في هذا اليوم الأغر، ونحن ننعم أيها الأخوة بأمجاد النصر، ونقطف ثمار السلام الذي صنعتموه بسواعدكم وعقولكم، تمر بنا رؤى المرحلة الماضية وسنوات الكفاح الصعب المرير لحماية العراق أرضًا، وشعبًا، كرامة، وحضارة، حاضراً، ومستقبلاً، والوقوف سدًّا منيعًا لحماية الأمة من اندلاع نار الحقد عبر جناحها الشرقي ليحرق كل ما هو أخضر في هذه الأمة وعلى أرضها».

ويمضي صدام حسين قائلاً:

«إن النظام الإيراني الطامع الحاقد التوسعي، عندما أطلق العنان لشروره واعتداءاته على العراق وبدأ الحرب علينا في عام ١٩٨٠م

كان قد توهّم وزيّن له حلفاؤه وأصدقاؤه في المنطقة وخارجها هذا الوهم، توهّم أن العراق هدف سهل المنال لمخططه التوسعي، وأن الأمة العربية ستكون بعد احتلال العراق لقمة سائغة لأطماعه، وبرغم أن العراقيين النشامى أظهروا العزم والشجاعة والتحدي منذ البداية، إلا أن هذا العدو الحاقد والمتخلف لم يتخلّ عن برنامجه العدواني وواصل شن الحرب علينا، ولم يقبل بكل القرارات والنداءات العربية والإسلامية والدولية لإنهائها حتى استمرت ثمانية أعوام».

ويقول في جانب آخر:

«أيها الإخوة: إن قيمة ما أنجزناه إنما تتضح معانيه وأعماقه بالمقارنة مع ما كان متوقّعًا أن يحدث لو لم يتحقّق النصر الحاسم على تلك الموجة الصّفراء الشريرة التي استهدفت العراق والأمة العربية طيلة عشر سنوات، إن الدماء الطاهرة التي أُريقت في معركتنا المقدسة، والتضحيّات الغالية التي قدّمناها كانت السدّ المنيع الذي حمى العراق، والوطن العربي من أخطر ما هدد أمتنا منذ الغزو المغولي لبغداد في القرن الثالث عشر الميلادي. إن البرنامج التوسعي العنصري الحاقد والهمجي الذي انطلق من إيران قبل عشر سنوات وأدى إلى شن الحرب على العراق والعدوان على بلدان المنطقة، إن ذلك البرنامج كان يستهدف تدمير بلادنا والمنطقة بأسرها وتفتيتها إلى دويلات طائفية عنصرية متأخرة وهدم بنائنا الحضاري وتدمير منجزاتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعادة المنطقة كلها إلى قرون الظلام والعبودية وجعل الخمينية والصهيونية القوتين

المسيطرتين على المنطقة، وعندما نلقي نظرة على أوضاع المنطقة كلها نرى أنها شهدت خلال سنوات العدوان الإيراني، التراجع والاحباط في الكثير من الميادين فلقد توقف فيها النمو الاقتصادي أو تعثّر إلى حد كبير وتفاقمت فيها الأزمات السياسية وتدهورت أوضاعها الأمنية تدهورًا خطيراً وتعرضت القضية الفلسطينية إلى أشد التهديدات والضرب. وعندما انهار البرنامج التوسعي العدواني الهمجي الإيراني وأرغم النظام الإيراني على قبول وقف إطلاق النار، عاد الأمن والاستقرار إلى المنطقة بصورة ملموسة وبدأت النفوس تهدأ، وتتعزّز الآمال بمعالجة مشكلات المنطقة والمضي قدمًا على طريق النمو والتقدّم، وحقّقت القضية الفلسطينية مكاسب سياسية جديدة».

ويقول ـ أيضًا ـ عن النظام الإيراني:

«غير أن النظام الإيراني وبعد أن قبل بوقف إطلاق النار لم يبد موقفًا واضحًا وقاطعًا من هدف السلام الشامل والدائم، وسلك في المفاوضات أساليبه المعروفة في المراوغة والتحايل وعدم الالتزام بأية قاعدة واضحة أو أسلوب واضح في التعامل مع تطبيق القرار ٥٩٨، وأصر على اتباع أسلوب انتقائي يختار فيه ما يناسبه ولا يلتزم بما يتعين عليه الالتزام به بموجب أحكام القرار والاتفاق الذي حصل مع الأمين العام في ٨ آب ١٩٨٨م والذي تم على أساسه الاتفاق على وقف إطلاق النار والمفاوضات المباشرة.

لقد كنا في غمرة الحرب نحذر المسئولين الإيرانيين وننصحهم بأنه لا طريق غير السلام، ولا طريق غير الحوار السياسي والتفاهم بين البلدين، وأن إصرارهم على الحرب لا جدوى منه، ويتعين علينا

اليوم ومن موقع الشعور بالمسئولية والحرص على السلام وعلى مستقبل المنطقة أن نجدّد النصيحة والتحذير لحكام طهران».

وعلى الرغم مما حمله هذا الخطاب من هجوم مباشر على القيادة الإيرانية إلا أنه لم يغفل المناداة بالسلام، وذلك عندما قال: «لا طريق غير السلام ولا طريق غير الحوار السياسي والتفاهم بين البلدين». ولم يكن ضمن الطرح العراقي قبل وقف الاقتتال مناداة بالسلام أو التفاهم، ففي ٢٠/٥/١٩٨٤م، نشرت الصحف العراقية والكويتية إجابة للرئيس العراقي عن كيفية بداية الحرب مع إيران، يقول فيها:

«منذ عام ١٩٧٩م ونحن نتوقع توجيه ضربة للعراق، تحاول إجهاض خطة التنمية، توقّع قائم على معلومات، سجلنا رسالة أرسلها الخميني إلى أحد رجال الدين العراقيين يقول له فيها: «يجب أن تبقى من أجل الثورة الإسلامية». نعم، إيران اليوم في نظام الخميني تعتمد على أمرين: الهوس الديني والأمية. إنهم يضعون على رؤوسهم شرائط توزّع عليهم لحمايتهم من الرصاص، والبعض يوزع عليهم مفاتيح، يقال لهم إنها مفاتيح الجنة!! هكذا يعتمد النظام الإيراني على الهوس الديني والأمية، ولكن لكل عصر مقاييسه الخاصة، وإذا أخذ قوته من أفكار بالية متخلّفة، فإنه سرعان ما ينكشف، والمتعلّمون في إيران، الذين لا يصدق عليهم الاقتناع بهذا الهوس كاملاً، تمنوا أن يسقط العراق، ولكنهم وصلوا إلى قناعة بأن العراق لن يسقط، والعامل الحاسم في تغيير مسار الحرب يبقى في أرض المعركة حيث يتحتّم إفشال خطة العدو عسكريًا».

□ □ □

* ثم يطلب السلام!

إذا كان صدام حسين قد قال في رسالته السابقة التي بعث بها إلى الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني بعد غزو الكويت: **«من أجل فتح المجال لتفاعل جدي مع كل المؤمنين لمواجهة الأشرار الذين يُريدون بالمسلمين وأمة العرب شرًّا»**. وقال: **«لم يبق إلا ترويج الوثائق لنطلّ معًا من موقع إشراف مبني على حياة جديدة يسودها التعاون في ظل مبادىء الإسلام»**. فقد قال في خطاب طويل له بتاريخ ١١/١١/١٩٨٢م:

«إن النظام الإيراني غير إسلامي، وعندي الشواهد على ذلك، وأتحدى زعماء إيران الموافقة على إجراء استفتاء شعبي بين البلدين في وقت واحد وتحت إشراف دول عدم الانحياز أو الدول الإسلامية ليقول الشعب في كل بلد إن كان يرتضي قيادته، فإذا رفض كان على الحاكم الانسحاب من منصبه».

وقال الرئيس العراقي:

«إنني مستعدّ لقبول نتيجة التصويت من أبناء وطننا الشقيق وحدهم، فإذا أعطوني أكثر من الثلثين بقيت وإلا رحلت عن الحكم».

ويقول في الخطاب نفسه:

«صحيح أننا لم نستفت الشعب، لم نستفته ما إذا كان يُريد حزب البعث العربي الاشتراكي أم لا! لكن الاستفتاء حاصل من طبيعة ما نرى وما نلمس ومع المعذرة للشعب العراقي يجوز أن يغضب الخميني من كلمة دجال وهو الدجال ـ مربع ـ ونقول لخامئني الذي

يعـرف أين ارتبـاطـاته هو وأخوه رئيس الوزراء، وضمن أي خط سائرين، أراد أن يندمج مع خط الخميني حتى يخرج بالحصة المخطط لها ضمن الحسـابـات الـدولية والموكلة له. . نقول لهم بصدق إننا مستعدون في العراق أن نشكل لجنة تحكيم دولية أو لجنة تحكيم من عدم الانحيـاز أو لجنـة تحكيم إسـلامية وتأتي لتجري استفتاء بين الشعبـين الإيراني والعراقي، استفتاء عام على النظام تحت إشرافها ودون تدخل منا، أولاً نجري استفتاء على نظام خميني وندع الإيرانيين أن يقـولـوا نريده أو لا نريده!! فإذا حصل على الثلثين يعتبر هذا النظام ناجحًا ثم نجري استفتاء على نظامنا إذا ما صوت ثلثا الشعب العراقي إلى جانبه فهذا النظام ناجح، ثم بعدها يجري الاستفتاء على الرئيس في إيران وفي العراق وعلى صدام حسين وخميني، والاستفتاء الذي يحصل بموجبه كل واحد على ثلثي الشعب العراقي والشعب الإيـراني فهو ناجح، والذي لا يحصل على هذا هو الذي لا يريده الشعب، بالنسبـة لنا لا نعترض على من يرشح لرئاسة الجمهورية حتى المحكوم عليه الهارب من العراق، نعم ربما يفكّر باقر الحكيم الذي يتصوّر أنه عندما يأتي إلى هنا ينتخبه العراقيون، وإذا يريد أكثر أرشح أنا عن شعبنا الشيعي، فقط، الشيعة، وإذا حصلنا على ثلثي الشيعة يعني النجاح»!!

ويستطرد قائلاً في الخطاب نفسه:

«هذا النظام دجال شرير مشبوه غير إسلامي، وأقول لأول مرة غير إسلامي، وعندي شواهد عديدة على ذلك وأطرح لكم مثالاً واحدًا وهو الأسرى، يفترض أن يعطى اسم الأسير للصليب الأحمر الدولي

حتى يعرف أهله قضايا النفقة، وقضايا الحقوق بين الزوج والزوجة، وقضايا الحقوق بين الشخص وأقاربه، المتعلقات في الدائن والمدين، كل هذه أمور وأحكام موجودة في الشريعة الإسلامية، الزواج والطلاق، الإرث، إلخ. ولكن كيف يكون نظامًا إسلاميًّا ولا يُعطي أسماء الأسرى، إذا كان الخميني نفسه لا يدري فذلك معناه أنه لا يصلح للحكم، وهو الشخص الأول بالدولة، وإذا كان يدري فمعنى ذلك أنه إما لا يؤمن بالإسلام أو لا يفهم الإسلام، كل الناس وأنتم تعرفون أن أحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لمسئول أن يخفي أسماء الأسرى بحيث لا يعرف أهله ما إذا كان قد استشهد أو وقع في الأسر.»

ويمضي صدام مهاجمًا النظام الإيراني:

«إذن هذا النظام قائم على الدجل، وقائم على الشعوذة، ولم يكن الدجل والشعوذة في يوم ما قد غلبت الحقيقة.. ولم يغلب الانحراف العدل والمبدئية يومًا. لقد انكشفت شعوذته للشعب العراقي، وهذا هو المهم، بل هو الأهم من أي شيء آخر. وكلمة دجال لم يعد يقولها العراقيون فقط بل أصبح الإيرانيون يقولونها، المعارضة الإيرانية تقول - أيضًا - خميني دجال، لم نكن منسقين معهم، لكنهم اكتشفوا بالتعامل أنه إنسان دجّال ومشعوذ، لقد تجاوب العراق مع كل مسعى، ولم تبق وساطة إلا وتجاوبنا معها، ولم يبق مقترح يحافظ على سيادتنا وسيادتهم وعلى كرامتنا وكرامتهم وعلى أمتنا وأمتهم وعلى حقوقنا وحقوقهم إلا وقلنا نعم، ما هو الطريق - القتال - القتال حتى النصر، الدفاع عن الوطن وعن الشرف حتى النصر بعون الله».

□ □ □

* السير على النهج نفسه:

وفي هذا الخطاب للرئيس العراقي وصف للكثير مما حدث فيما بعد بغزو العراق للكويت، سواء بالنسبة للأسرى الكويتيين الذين لم يعودوا حتى الآن، ولم تعرف أسماؤهم على وجه التحديد، ومن مات منهم!! أو بالنسبة للرهائن الغربيين الذين احتجزهم العراق أثناء احتلاله للكويت، ثم عاد فأطلقهم.

أما السيد طارق عزيز - وزير الخارجية العراقي آنذاك - فيؤكد في تصريح نشرته الصحف الكويتية بتاريخ ١٤٠٦/٤/٢٤هـ - ١٩٨٦/١/٥م أثناء زيارة له للكويت:

«إن هناك حقيقة ينبغي التمسك بها، وهي أن الأمن العربي واحد».

ويقول:

«هذا الكلام ليس شعارًا، إنه حقيقة، ومن يكتشفها مبكرًا يكون هو الرابح، وكل يوم يتأخر في اكتشافها يخسر هو من أمنه الداخلي. وهناك حقيقة أكثر مباشرة هي أن الأمن الخليجي واحد، والخليج يعتبر في حالة حرب مع إيران سواء اعترفنا بذلك أم لا! والذي لا يعترف يخسر من أمنه الداخلي، هذا لا يعني، ولا يفترض أن تشهر دول الخليج السلاح في وجه إيران، ولكن المطلوب أن تؤيّد موقف العراق إلى أن تنهي إيران حالة الحرب. والحرب موضوعيًا حُسمت منذ عام ١٩٨٣م، حين وقعت معارك شرق ميسان، حُسمت عسكريًا ولو كانت في إيران قيادة تتصرف منطقيًا لكانت حسمتها منذ ذلك الحين، والحرب ماتزال محسومة الآن سياسيًا وعسكريًا، لكن

متى تعترف القيادة الإيرانية بهذه الحقيقة، وهنا تخبط في سياسة إيران الخارجية، ولا أرى أن فيها سياسة. هنا إقرار بأشياء لا تستطيع إيران أن تنفذها، إذ تعد دولاً بتقديم المعونات لها بينما تعاني إيران نفسها من مشكلات واختناقات اقتصادية لا تقل خطورة عما تعانيه الدول الإفريقية التي تعدها بإعانات، والعراق عندما يعلن عن مشروع بمليار دولار نرى أن شركات في عدة دول تبدي استعدادها لتنفيذه على أمل أن تقبض بعد سنتين أو ثلاث، وأحيانًا بعد انتهاء المشروع ليتم التسديد من أرباحه. وفي إيران العلاقة قائمة على أساس الدفع النقدي المباشر، يحمل الإيرانيون حقائب ليدفعوا نقدًا فيتعاملون معها على هذا الأساس مستفيدين من وضع راهن».

ويقول طارق عزيز ـ أيضًا ـ:

«إن الحديث عن أن إيران يمكن أن تهاجم دول الخليج هو جزء من سياسة التخويف، إذا كان المقصود أن تضرب لكي تنتحر، فأنت لا تستطيع أن تمنع أحدًا من الانتحار، أما إذا كان المقصود الاستيلاء والاحتلال والهيمنة فإن إيران عاجزة عنه عجزًا مطلقًا لأنها استخدمت كل ما عندها في الحرب مع العراق ولم يبق لديها احتياطي حتى تستخدمه ضد السعودية والكويت وقطر والبحرين، إن قوة إيران هي قوة مشاة، وليست قوة طيران ولا بحرية، وهي غير قادرة على التحريك إلا على الأرض ولا تجمعها مع أرض العرب غير أرض العراق، هل تحرك خمس فرق مشاة نحو الكويت؟ كيف ستنقلهم؟ حتى بالنسبة للتهديد الداخلي فقد استخدمت أقصى ما عندها ضد الكويت وقد فشلت، وبقيت الكويت، شعبها متماسك وقيادتها

متماسكة، وصمدت في وجه التهديدات». انتهى!!.

وفي ١٥ أغسطس ١٩٩٠م وذلك بعد غزو الكويت بثلاثة عشر يومًا بعث طارق عزيز رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تحمل معانٍ وأفكارًا مختلفة جدًا عما هو في تصريحه السابق، وهذا هو نص الرسالة:

«لقد حرص العراق دائمًا على الدعوة والعمل بإخلاص ومثابرة إلى إقامة السلام الدائم والشامل مع الجارة إيران الذي يضمن حقوق البلدين وديمومة علاقات حسن الجوار بينهما. ولا يخفى عليكم بأن العراق قد برهن على موقفه الثابت منذ قيام جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٧٩م، واستمر في تأكيده أثناء النزاع المسلح بين إيران والعراق بأساليب ومناسبات شتى. وبعد وقف إطلاق النار وبدء اللقاءات تحت إشراف سيادتكم قدم العراق جملة من المبادرات والأفكار للوصول إلى السلام، ومن أبرزها المقترحات التي تقدمنا بها في بغداد في ١٣ نوفمبر ١٩٨٩م، إلى ممثلكم الشخصي السيد «يان الياسو». ثم اتخذ العراق موقفًا تاريخيًا وجريئًا عندما بادر الرئيس صدام حسين بالاتصال المباشر مع القيادة الإيرانية. وقد جاء ذلك في رسالة السلام التي بعث بها السيد صدام حسين رئيس جمهورية العراق إلى السيدين علي خاميني وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس جمهورية إيران الإسلامية في ٢١ إبريل ١٩٩٠م. والجدير بالذكر أن السيد صدام حسين قد بعث بعد ذلك في هذا الإطار عددًا من الرسائل بتاريخ ١٩ مايو و ١٦ يوليو و ٣٠ يوليو و٢ أغسطس ١٩٩٠م، وبتاريخ ١٤ أغسطس بعث السيد صدام حسين رسالة تاريخية إلى الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني».

ويقصد هنا الرسالة التي ذكرت سابقًا في هذا الجزء والتي يوافق فيها صدام حسين على كل مقترحات وشروط الجانب الإيراني.

□ □ □

الملاحق

* ملحق رقم (١):

رسالة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى صدام حسين الذي رفض طارق عزيز أن يتسلمها من بيكر في اجتماع جنيف في ١٩٩١/١/١٠م.

* ملحق رقم (٢):

اتفاقية الحدود العراقية الكويتية ١٩٦٣م.

* ملحق رقم (٣):

بيان الجزائر في ٦ من يوليو ١٩٧٥م بشأن تسوية النزاع العراقي ـ الايراني حول الحدود.

ملحق رقم (١)

*** رسالة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى صدام حسين التي رفض طارق عزيز أن يتسلمها من بيكر في اجتماع جنيف في ١٩٩١/١/١٠م**

السيد الرئيس:

إننا نقف اليوم على حافة بين العراق والعالم، هذه الحرب بدأت بغزوك الكويت، وهذه الحرب لا يمكن إنهاؤها إلا بتقيد العراق التام وغير المشروط بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨.

إنني أكتب لك مباشرة اليوم لأن موضع الخلاف يتطلب عدم ضياع أية فرصة لتفادي حرب ستكون بالتأكيد كارثة لشعب العراق، وأكتب لك - أيضًا - لأن البعض قالوا إنك قد لا تدرك مدى انعزال العراق، وما سيواجه العراق نتيجة لذلك.

إنني لست في موقف للحكم عمّا إذا كان هذا الانطباع صحيحًا أم لا، ولكن ما أستطيع أن أفعله هو أن أحاول في هذه الرسالة تعزيز ما قاله وزير الخارجية بيكر لوزير خارجيتك حول إزالة أية شك أو غموض يدور في مخيلتك حول وضوح موقفنا، وما نستعد لأن نفعله.

إن المجتمع الدولي متّحد في دعوته للعراق إلى الانسحاب من جميع الأراضي الكويتية دون شروط ودون مزيد من التأخير، وليست هذه مجرد سياسة تتبعها الولايات المتحدة، بل إنها موقف المجتمع الدولي الذي عبّر عنه فيما لا يقل عن إثنى عشر قرارًا اتخذها مجلس الأمن الدولي.

إننا نفضل نتيجة سليمة، غير أن أي شيء يقل عن تقيد تام بقرار

مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨، والقرارات التي أعقبته لا يمكن قبوله، والعدوان لا يمكن مكافأته، ولن تكون هناك أية مفاوضات، ولا يمكن المساومة على المبدأ، غير أن تقيّدك التام يكسب العراق فرصة العودة إلى المجتمع الدولي.

والأكثر إلحاحًا من ذلك أن المؤسسة العسكرية العراقية سوف تنجو من التدمير، ولكن ما لم تنسحب من الكويت بصورة تامة ودون أية شروط فإنك ستخسر أكثر من الكويت.

إن الأمر المعرّض للخطر هنا ليس مستقبل الكويت، فإنها ستُحرّر وستُعاد حكومتها إلى السلطة، لكنه مستقبل العراق، وهذا الخيار متروك لك.

إن الولايات المتحدة لم تنفصل عن شركائها في الائتلاف، ثم إن اثني عشر قرارًا من مجلس الأمن الدولي ومساهمة ثمان وعشرين دولة بوحدات لتنفيذها، وتقيد أكثر من مائة حكومة برفض العقوبات تبرز كلها الحقيقة المتمثلة في أن العراق لا يقف ضد الولايات المتحدة بل يقف ضد العالم.

كما أن وقوف معظم الدول العربية والإسلامية ضدك يجب أن يعزز ـ أيضًا ـ ما أقوله. والعراق لا ولن يستطيع الاحتفاظ بالكويت أو أن يبتز ثمنًا للانسحاب منها. إن نفسك قد تُغريك بإيجاد السلوان في تنوع الآراء في الديمقراطية الأمريكية، ينبغي عليك أن تقاوم أي إغراء من هذا القبيل، وينبغي عدم الخلط بين التنوع والانقسام، كما ينبغي عليك ألا تقلل كما فعل آخرون من قبلك من إرادة أمريكا.

لقد بدأ العراق يشعر بآثار العقوبات التي فرضتها عليه الأمم المتحدة، لكن إذا اندلعت حرب فإنها ستكون مأساة أكبر لك ولبلدك.

ودعني أوضح أن الولايات المتحدة لن تتساهل إزاء استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو تدمير منشآت وآبار البترول الكويتية، وعلاوة على ذلك فإنك ستتحمل المسئولية المباشرة عن أية أعمال إرهابية ضد أية دولة عضو في الائتلاف.

إن الشعب الأمريكي سيطالبني بأقوى رد مني وستدفع أنت وبلدك ثمنًا رهيبًا إذا أمرت بأعمال طائشة من هذا القبيل.

أكتب لك هذه الرسالة لا للتهديد بل للتبليغ، وأفعل هذا دون أية شعور بالارتياح، لأن الشعب الأمريكي ليس على خلاف مع شعب العراق.

السيد الرئيس:

إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ يدعو ـ كبادرة تنم عن حسن النية ـ إلى إمهالك حتى الخامس عشر من يناير (كانون الثاني) من هذا العام، لإنهاء هذه الأزمة دون مزيد من العنف، وإن استخدام هذه المهلة كما قصد بها أو تحولها إلى مجرد مقدمة لمزيد من العنف أمر بيدك، وبيدك وحدك. آمل في أن تزن اختيارك بعناية، وأن تختار بحكمة، لأن الشيء الكثير سيعتمد على ذلك.

التوقيع

جورج بوش

ملحق رقم (٢)

* اتفاقية الحدود العراقية - الكويتية ١٩٦٣م

محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت.

بغداد في ٤ تشرين الأول عام ١٩٦٣م.

استجابة للرغبة التي يحس بها الطرفان في إزالة ما يشوب العلاقات بين البلدين اجتمع الوفد الكويتي الرسمي الذي يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها مع الوفد العراقي، وذلك في بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٣م.

وكان الوفد العراقي يتألف من:

١ - اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء.

٢ - الفريق الركن السيد صالح مهدي عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة.

٣ - الدكتور محمود محمد الحجي وزير التجارة.

٤ - السيد محمد كيارة وكيل وزارة الخارجية.

وكان الوفد الكويتي يتألف من:

١ - سمو الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

٢ - سعادة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة.

٣ - سعادة السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة.

٤ - سعادة السفير عبدالرحمن العتيقي وكيل وزارة الخارجية.

وقد جرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالودّ الأخوى، والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة. وتأكيدًا من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحي من الأهداف العربية العليا.

وإيمانًا بالحاجة لإصلاح ما ران على العلاقات العراقية ـ الكويتية نتيجة موقف العهد القاسي البائد تجاه الكويت قبل إشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة.

ويقينًا بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ينحصر عنها كل ظل لتلك الجفوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق.

وإنطلاقًا من إيمان الحكومتين بذاتية الأمة العربية وحتمية وحدتها، وبعد أن اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذي ألقى بمجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٩ إبريل ١٩٦٣م والذي تضمن رغبة الكويت في العمل على إنهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب.

اتفق الوفدان على ما يلي:

أولاً: تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١م والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٩٣٢/٨/١٠م.

ثانيًا: تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثًا: تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

وتحقيقًا لذلك يتم فورًا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

وإشهادًا على ذلك وقع كل من رئيسي الوفدين على هذا المحضر.

اللواء أحمد حسن البكر	**صباح السالم الصباح**
رئيس الوفد العراقي	رئيس الوفد الكويتي

ملحق رقم (٣)

* بيان الجزائر في ٦ من يوليو ١٩٧٥م بشأن تسوية النزاع العراقي - الإيراني حول الحدود

أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك في عاصمة الجزائر وبمبادرة من الرئيس هواري بومدين تقابل مرتين صاحب الجلالة شاه إيران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وأجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العراق وإيران. وقد اتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواري بومدين ببديع الصراحة الكاملة وبإرادة مخلصة من الطرفين للوصول إلى حل نهائي دائم لجميع المشكلات بين بلديهما وتطبيقًا لمبادىء سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

قرر الطرفان الساميان المتعاقدان:

أولاً: إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لبسنة ١٩١٢م، ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤م.

ثانيًا: تحديد حدودهما النهرية حسب خط ثالوك.

ثالثًا: بناء على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثَمّ بعمل رقابة مشددة وفعالة على حدودهما المشتركة، وذلك من أجل وضع نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

رابعًا: كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار إليها أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل. وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى

بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذه القرارات.

وقد قرر الطرفان إعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بإزالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتهما، وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعامل المتبادل.

ويعلن الطرفان رسميًّا أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي.

وسيجتمع وزراء الخارجية من العراق وإيران بحضور وزير خارجية الجزائر بتاريخ ١٥ من آذار ١٩٧٥م في طهران، وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة العراقية الإيرانية التي أسست من أجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك والمنصوص عليها أعلاه وطبقًا لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر إلى اجتماعات اللجنة المختلطة الإيرانية ـ العراقية وتحدد اللجنة المختلطة جدول أعمالها وطريقة عملها، والاجتماع إذا اقتضى الحال، والتناوب في بغداد وطهران.

وقد قبل صاحب الجلالة شاه إيران بكل سرور الدعوة التي وجهها إليه سيادة الرئيس أحمد حسن البكر للقيام بزيارة رسمية إلى العراق علمًا أنه سيحدد تاريخ هذه الزيارة في اتفاق مشترك.

وقد آلى صاحب الجلالة الشاهنشاه والسيد صدام حسين إلا أن يُعبّرا بصفة خاصة عن امتنانهما الحار للرئيس بومدين الذي عمل بدافع من

العـواطف الأخـوية وروح النزاهة الساميتين وساهم بالتالي في بعث عهد جديد للعلاقة بين العراق وإيران، وذلك تحقيقًا للمصلحة العليا لمستقبل المنطقة المعنية.

رقم الأيداع بدار الكتب
١٨٨٣/١٩٩٣
الترقيم الدولى
I.S.B.N
977 - 209 - 017 - 1

مطابع الأهرام بكورنيش النيل